

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۶۶۷ / ۱۲۰۰

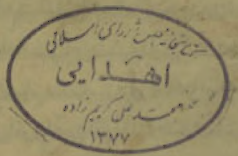


۲۸۱

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

72v

Y11-01



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

حاشیہ تلخیص لفظی  
کتاب

مؤلف

£ 500 00

شماره اختصاصی (۷۶۷) از کتب اهدائی: ۱۵۸۵



جمهوری اسلامی ایران

تعداد و قیمت کتاب



PLI

والمعنى هو

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

$$\frac{77V}{511.01}$$

سازمان تبلیغات اسلامی  
اهدایی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاجی محمد علی خان

مؤلف

£ 500 00

شماره اختصاصی (۶۶۷) از کتب اهدائی: برگ ۵۵

تصاویر و ثبت کتاب

جمهوری اسلامی ایران



19.21





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم والصلوة والسلام على سيد المرسلين  
**وبعد** فلهذا جاز على الشرح المشهور في التحصيل المفتاح كونه  
 قد قيل تعالى عليه محمد حال ما قرأه على بعض اجتمع في ان  
 بعد امة ان افضلها لهم وانقل لها فقلت ذلك مستقيما  
 بالله ومتوكلا عليه فاجتهدت بحمد الله تعالى مشتملة على  
 منها ما هو في صريح لقاصده وتوقع له ذلك ومنها ما هو  
 من غير ان يكون له وبين لوجوه اختلافه ومنها ما هو نكتة متعلقة  
 المقام وان لم يكن مما ساق اليه الكلام وعساك اذا تأملت  
 اختصاصه في الاشياء في فهمها متسكا بذيل الاضافه ومقتضى من سلك الاستنباط  
 في النبوة والرسالة فظهرت بما استعان به على تحقيق اصوله من البلاغة في ما  
 بين الحق لله والخلق من ان يتسكن به في فروعها فاعجب وترى وانكشف لك مطالعته  
 في قوله تعالى في القرآن من عباد الله الذين هم في العلم والعبادة  
 من عباد الله الذين هم في العلم والعبادة من عباد الله الذين هم في العلم والعبادة  
 في صياح التبرقيات وتحقيق اقسام الوضع ومع الحرف  
 من جاز في العلم والعبادة وفي الكشف عن زبدة التعويض ايضا  
 من الاستعدادات وبالله العصمة والتوفيق **قوله** وسهل انظر  
 ما ذهب اليه من ان الكلام في الحمد لتعريف الجنس دون الا  
 يستغنى عن الى افه يري ان اختصاص جنس الحمد بالله نعم  
 ايتلوا لخصه من جميع المصادير باستلزامها ظاهر اولوية  
 على ذلك التقدير من الحمد لغيره نعم لكان جنسه ثابتا

لهذا



له في نفسه فلا يكون الجنس مختصا به والمقدر خلافه فضا  
 حب الكشف حيث صرح باختصاص جنس الحمد بالله  
 تعالى فقد حكم باختصاص الحمد كلها به فكيف تصور  
 منه ان يمنع الاستغناء عن استعمال افعال العباد كلها عند  
 ليست مخلوقة لله نعم فلا يكون جمع الحمد واحدة اليه  
 فان قلت جعل الحمد باسرها مختصة به نعم ينافي  
 القاعدة المشهورة من الاعتزال فكيف ذهب اليه  
 مع تسليمه في من لهية قلت هو لا يمنع ان يكون العباد  
 واقدرهم على افعالهم الحسنة التي يستحق بها الحمد من الله  
 فمن هذا الوجه يمكن جعل ذلك الحمد واجبا اليه نعم ايضا  
 يوشدك الى هذا الحق انه قال في سورة العنكبوت في قوله  
 له الملك وله الحمد قد علم الظرفان ليدل على اختصاص الملك  
 والحمد بالله نعم ثم قال واما احد غيرهم فاعتدله بان نعم الله  
 جرت على يده فان قلت لعله اختار الجنس وجعل له المقام  
 الخطاب نحو لا على الكمال من افاده وفائدة الحمد فان  
 الجنس على هذا الوجه لا يكون مستلزما لاختصاص جميع  
 الافراد قلت يمكنه اختيار الاستغناء ايضا فاعلم ان  
 ما عدل خامده نعم من العلم ان لا يعتد به ماله في  
 بالقياس الى خامده فلا فرق بين اختصاص الجنس والاختصاص  
 في استنباطه فان بحسب الظاهر ما عدل فاعلم ان العلم  
 وانما يقتلوا قاتلا لا يندفع به تلك المناقاة فلا رجع

الحمد لله الذي جعل العلم والصلوة والسلام على سيد المرسلين  
 وبعد فلهذا جاز على الشرح المشهور في التحصيل المفتاح كونه  
 قد قيل تعالى عليه محمد حال ما قرأه على بعض اجتمع في ان  
 بعد امة ان افضلها لهم وانقل لها فقلت ذلك مستقيما  
 بالله ومتوكلا عليه فاجتهدت بحمد الله تعالى مشتملة على  
 منها ما هو في صريح لقاصده وتوقع له ذلك ومنها ما هو  
 من غير ان يكون له وبين لوجوه اختلافه ومنها ما هو نكتة متعلقة  
 المقام وان لم يكن مما ساق اليه الكلام وعساك اذا تأملت  
 اختصاصه في الاشياء في فهمها متسكا بذيل الاضافه ومقتضى من سلك الاستنباط  
 في النبوة والرسالة فظهرت بما استعان به على تحقيق اصوله من البلاغة في ما  
 بين الحق لله والخلق من ان يتسكن به في فروعها فاعجب وترى وانكشف لك مطالعته  
 في قوله تعالى في القرآن من عباد الله الذين هم في العلم والعبادة  
 من عباد الله الذين هم في العلم والعبادة من عباد الله الذين هم في العلم والعبادة  
 في صياح التبرقيات وتحقيق اقسام الوضع ومع الحرف  
 من جاز في العلم والعبادة وفي الكشف عن زبدة التعويض ايضا  
 من الاستعدادات وبالله العصمة والتوفيق **قوله** وسهل انظر  
 ما ذهب اليه من ان الكلام في الحمد لتعريف الجنس دون الا  
 يستغنى عن الى افه يري ان اختصاص جنس الحمد بالله نعم  
 ايتلوا لخصه من جميع المصادير باستلزامها ظاهر اولوية  
 على ذلك التقدير من الحمد لغيره نعم لكان جنسه ثابتا

الحمد لله الذي جعل العلم والصلوة والسلام على سيد المرسلين  
 وبعد فلهذا جاز على الشرح المشهور في التحصيل المفتاح كونه  
 قد قيل تعالى عليه محمد حال ما قرأه على بعض اجتمع في ان  
 بعد امة ان افضلها لهم وانقل لها فقلت ذلك مستقيما  
 بالله ومتوكلا عليه فاجتهدت بحمد الله تعالى مشتملة على  
 منها ما هو في صريح لقاصده وتوقع له ذلك ومنها ما هو  
 من غير ان يكون له وبين لوجوه اختلافه ومنها ما هو نكتة متعلقة  
 المقام وان لم يكن مما ساق اليه الكلام وعساك اذا تأملت  
 اختصاصه في الاشياء في فهمها متسكا بذيل الاضافه ومقتضى من سلك الاستنباط  
 في النبوة والرسالة فظهرت بما استعان به على تحقيق اصوله من البلاغة في ما  
 بين الحق لله والخلق من ان يتسكن به في فروعها فاعجب وترى وانكشف لك مطالعته  
 في قوله تعالى في القرآن من عباد الله الذين هم في العلم والعبادة  
 من عباد الله الذين هم في العلم والعبادة من عباد الله الذين هم في العلم والعبادة  
 في صياح التبرقيات وتحقيق اقسام الوضع ومع الحرف  
 من جاز في العلم والعبادة وفي الكشف عن زبدة التعويض ايضا  
 من الاستعدادات وبالله العصمة والتوفيق **قوله** وسهل انظر  
 ما ذهب اليه من ان الكلام في الحمد لتعريف الجنس دون الا  
 يستغنى عن الى افه يري ان اختصاص جنس الحمد بالله نعم  
 ايتلوا لخصه من جميع المصادير باستلزامها ظاهر اولوية  
 على ذلك التقدير من الحمد لغيره نعم لكان جنسه ثابتا







أولا وليس في ادراك المقاصد ثانيا وكذا اذا اردت الدلالة على  
 عليهما بالنقوش الدالة على المعاني بتوسط العبارات اعني الكتاب  
 كان قد تم بما باراء الوقوف عليها واجبا واذا عرفت هذا  
 فنقول الكتاب المؤلف كالمفتاح مثلا وما يدرك فيه من المقادير  
 والاقسام اما ان يكون عبارة عن الالفاظ المعينة للدلالة  
 على تلك المعاني المخصوصة وهذا هو الظاهر وامّا ان يكون  
 الدلالة عليها بتوسط تلك الالفاظ وامّا عن المعاني المخصوصة  
 من حيث انها مدلولات لتلك العبارات والنقوش واما  
 عن المركب من الثلاثة او اثنين منها فان كان عبارة عن الكتاب  
 فلا والنقوش او المركب منهما فلا اشكال في قول السكاك  
 القسم الثالث من الكتاب في علم المعاني والبيان ان  
 ان هذه الالفاظ والنقوش او مجموعهما في بيان تلك  
 المفردات المخصوصة ولا في قولهم المقدمة في بيان  
 حقل العلم والغرض منه وموضوعه لا ان معناه على ما  
 ما ذكر كون العبارات في بيان المعاني المذكورة وهكذا  
 قولهم الكتاب الفلاني في علم كذا وابوابه وهو في  
 كذا او كذا مقدمة الكتاب التي هي جزء منه عبارة عن  
 الالفاظ المعينة وانما استحققت تلك الالفاظ التقديم  
 والسمية بالمقدمة من حيث انها في بيان ما هو  
 تسمي واطلاق المقدمة على هذه الالفاظ  
 لا يحتاج الى اصطلاح جديد فان كان عبارة عن المعاني

كبر

من حيث انها مدلولات لتلك الالفاظ والنقوش فقد تقرر  
 قولهم مقدمة في كذا بان مفهوم المقدمة ما يتوقف الشرط  
 في العلم بصورة وهذا مفهوم كل مختص فيها ذكر من الامور  
 الثلاثة او الاربعة اذ انما هي لبيان تلك الالفاظ فكانت  
 هذا الكتاب مختصا بهذا المبنى وكذا مفهوم قسم الثالث كل مختص  
 في علم المعاني والبيان وهكذا الحال في نظائرها لا خفاء في  
 بطلانها وقد وجه انهم بان مقدمة العلم هي تصور برسمه  
 والقصدي في موضوعه وغاياته من حيث انها موضوع وعنا  
 له وليس المذكور في المقدمة هذه الارركات بل هي في  
 بيانها فكانت في علم هذه المعاني في تفصيل تلك الالفاظ  
 وكذا العلمان في الحقيقة عبارة عن القسمين بمسائلهما  
 مستندا الى ادراكها وليس المذكور في القسم الثالث نفس  
 المقصد في بيان ما به يحصل ذلك المقصد في فكانت في  
 فهمه المعاني في تفصيل المقصد في تلك المسائل وقد وجه  
 نظائرها قوله القسم الثالث من الكتاب في علم المعاني والبيان  
 بان جميع قسم الثالث بعض من فهم من العلمين لعدم انحصار  
 مسائلهما فيما ذكر في القسم الثالث فكانت في علم هذه الجزئيات  
 في علم الكل وان كان عبارة عما يترك من المعاني وعما  
 فالجواب هو الثاني وسقط الاول بالكلية وكذا الاخير  
 بما عدا المقدمة والمفهوم من ذلك هذه الاقسام وان كان  
 بعضها بعيدا عن الاوهام ان يحيط على اجزاء الكلام

في  
 الجواب هو الثاني وسقط الاول بالكلية وكذا الاخير  
 بما عدا المقدمة والمفهوم من ذلك هذه الاقسام وان كان  
 بعضها بعيدا عن الاوهام ان يحيط على اجزاء الكلام



فيما عي ان يترك فيه الاقدام وقد تعهنا اجاث الاول ان  
 المختار على ما اشرت اليه هو ان الكتاب عبارة عن اللفظ  
 والعبادات وهي مطروقة للعاني وقد اشتهر فيها بغيرهم  
 ان اللفظ غائب العاني فيلزم ان يكون كل منهما طرفا للآخر  
 له لكن لا محذور فيه لان طرف اللفظ هو بيان للعاني  
 على ان اللفظ موقوف على البيان الذي قد يحصل بغيره  
 فكان البيان محيطا باللفظ وطرف العاني هو اللفظ بناء على ان  
 العاني يؤخذ من اللفظ وتبين بزيادة اللفظ وتقصي  
 فكان اللفظ واللفظ نصيب منها المعلق بقدرها الثاني  
 اتم صدى واكتب الميزان بالاحكام وبيان غايته وموضوعه  
 وعنوانه بالمقدمة فلا يذهب بعضهم الى ان مقتضى العلم ما يتو  
 عليه الشرع فيه واخرون لا راوا عدم توقف الشرع على هذه  
 الامور بل على تصور العلم بوحده ما والنقد ان بان ذلك فان  
 للشايع زادي اقل التصيرة وحصر طائفة ما يتوقف عليه  
 على بصيرة في الامور الثلاثة وقارة زادي واعلمها وانها للشم  
 بوجبه ماصلة رية الكتب لا حصر المقدمة فيها بالبرهان فلا  
 ريب في علمهم ان البصيرة ليست امر متصفا يقتضي الاقتصار على  
 ما لا يتعدى بل ان وعيدت بحاصها للاربعية مشاكلا لافها  
 في ان البصيرة لا تقتضي ان تسمى البصيرة وتجعل منها فانهم لم  
 يثبتوا ذلك بل يقرروا حصول عقليتها ان الاشياء التي  
 احسن الشارح في المقدمة فليس انهم امر متصفا يقتضي

سموه

فصل

فليس في ذلك منع الاستغراق ايضا فالذي يدل على ان العلم  
 جعل الحد محولا على الجنس دون الاستغراق انه يخرج بغيره  
 في قوله يقرئ النفس وقوله من بين اجناس الافعال ولم  
 لا يضم الاستغراق معاصلا فلا يخطئه انما اقتصر في معنى الحد  
 على الجنس من حيث هو هو ولا يؤيد ان لم يقل بعد الكلمة  
 على اختصاص الحاصل بصيغة الجمع والتسبب واختيار  
 الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه باللفظ  
 سبحانه لا يحتاج فيها الى استعانة بالمقام مع ان اختصاص  
 الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد وزوي موافقا  
 حاجة هي في تادية ما هو المقصود عن انتقال الحاصل  
 عن غيره نعم ويثبت ما لا ياتي ان يراى على الجنس بمعنى ما لا  
 يميزه بالقرين والاجوال فان قلت اذا استعمل بها صا  
 اختصاص افراد الحد مصحبا وهذا التفسير لا يجوز  
 الكلام صا ومزبونا حليا والاول اولى فلم يختار الثالث  
 قلت الاختصاصان متلزمان فان كان المقصود اختصاص  
 الجنس فالامر ظاهر وان كان اختصاص الافراد فقد جعل  
 اختصاص الجنس دليلا عليه وسيلوا طريقا الى بيان  
 فن من البلاغة هذا وما قول الشافعي في الماويل ان قوله  
 للجنس مبنية على انه المتبادر الى الفهم المشايخ في الاستدلال  
 لا يستلزم في المصادق وعند خفاء فواين المستغنى في معنى  
 علمية ان المتبادر الى الفهم من اتم الجنس المتخصص باللفظ



في المقامات الخطابية والشائع في استعماله هناك انما هو الاستعراق سواء كان مصدرا او غيره والمقام الخطابية الحقيقية للمبالغة اول دليل واعده شاهد على الاستعراق واتى معنى في اتي مقام يكون اولي بالاستعراق من الحد في مقام حقيقة بالغة سبحانه فحقيقة الاستعراق كناية على علم واما قوله او عا ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل على استعماله فاذن لا يكون ثمة استعراق فان اراد ان لا يكون ثمة استعراق فهو مدلول اللام او مدلول الاسم في نفسه فلا كلام في صحة هذا المعنى لكن لا يتجه وحده اختيار جعل الحد في هذا المقام للجنس دون الاستعراق وان اراد انه لا استعراق فهناك اصل لفظ انه غير لازم مما ذكره ليف ولو صح لزومه له لم يتصور استعراق مع المفرد على كلام الجنس في موضع من موارد استعماله وبطلانه انما هو ان **قوله** ونعم الوكيل عطف افعال على جملة ووجه **الاستعصاف** الشئ سلم الله لهذا العطف والامرين لا يتأخر عن اوله انما معطوف على جملة وهو حسي لكن انقضى في اللطمة بعد بقية ذكره سابقا اي وهو نعم الوكيل ومعناه على ما هو المشهور ومساك انه الحق وهو مقول في شأنه ثم لا كذا فيكون جملة اسمية جبرية متعلق حاشية جملة فعلية انشائية ولا شبهة في صحة عطفا على الجملة الى الجبرية السابقة واختار ثانيا انما معطوف حسي ولا حاشية الى

الى

الى اعتبار نفسه معنى محسوس وكيفية فان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة بوقوع المفردات ويحوز عطفها على المفردات وعكسه ومحس اذا روعي في التقنين فكتة كما هو قوله نعم يشترك بكلمة منه اسمه المسيح عليه ابن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن المقرين ويكلم الناس في المسئلة فان وجيها ومن المقرين ويكلم الناس احوال من كلمة كما مرخ به في الكشاف وقد عطف بعضهم على بعض وعدل في التكلم الى صيغة الفعل بينهما على تقديره فهنا عدل الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العالم بآفة فيه واما قوله لكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فواجبه ان ذلك جائز في الجملة التي لها محل من الاعراب نفس عليه العالمية في سورة نوح ومثله بقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد وكذا الحجية فاطعة على جوازه قوله نعم وقالوا حسنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز تخصا بالجملة المحكية بعد القول الا لا يشك من به مستلزم في قوله لا زيد ابو صالح وما افسقه وعبر ابو عبد الله وما افسقه وشيخه عليك في باب الفصل والوصل ثم انما انما خلا الجملة اخبارا وانشاء لوجب كمال الانقطاع بينهما وان كانت المحكية بعد القول وتكلم عليه هناك انشاء

المسألة في الاستعصاف  
من حاشية



التي تقدم بانريد لهذا المقام شرحا **قوله** ويقال مقدمة العلم  
لما يتوقف عليه مسائله كخبرته حدة وغايته وموضوعه  
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه **قوله** انفتحت في هذا  
لملكاب مقدمة العلم وفترها بما هو المشهور في الكتب  
ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل عليه  
في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقهم والذي جراه على  
ذلك امران كما يشهد به عبارته احدهما دفع الاشكال  
والثاني انما وقع في اوائل الكتب من قولهم مقدمة في تعريف  
العلم وغايته وموضوعه فانه لو لم يثبت في المقدمة  
العلم لزم كون الشيء طرفا لنفسه فان هذه الامور على ما  
العلم واذا جعل مقدمة العلم طرفا لمقدمة الكتاب يندفع  
الاشكال والثاني ان يستغنى بذلك عن بيان توقف مسائل  
العلوم الثلاثة على ما ذكره المصنف في هذه المقدمة  
من بيان الفصاحة والبلاغة وما يتصل به مع ان  
السكالي اورد في اخره على المعاني البيان واذا جاز هذا  
المقدمة على مقدمة الكتاب بالمعنى الذي فسرها  
الشراح به لم ينع الى بيان التوقف وظهر صحة التقدير  
فان غاية واعلم ان الشرح ذكر في شرحه للرسالة الشمسية  
ان مقدمة الكتاب ما يذكرونه قبل الشروع في المقاصد  
التي هي اجزاء وهي في هذه الامور ثلثة الاول بيان الحاجة  
الى التمييز ثم قال واما ما اذهل الشارحون من ان المراد

حلالة

الادوية

وغيره

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

المقدمة

الاقتضاد على عدد معين بل هو على اعماء مختلفة فختلف  
بحسبها المقدمات كما يشيرون اليه قوله في هذا المقام  
على ان ما له ارتباطا بالمقاصد ونفع فيها انما يحسن تقديره  
عليها اذا توقف الشروع فيها عليها او اذا لا يصير في  
لا يجوز الارتباط والتعلق لا يقتضيه الا يجوز كونه من لوازم  
المقاصد دون مقدمتها عليها فالصواب ان لا يحتاج  
البصيرة واما ما ذكره بعض الاخاضل من ان الاولى ان  
تقتصر مقدمة العلم بما يستعان به في الشروع في الجمع  
لان الاستعانة في الشروع انما يكون على احد الوجهين  
الثالث ان الفصاحة والبلاغة لما كانتا غاية العلم  
والبيان ولما تقدمت بحسب الذهن وقصيلة ما يشوب  
زيادة بصيرة في الشروع فصلها المصنف في المقدمة  
واما السكالي فاذا انظر الى ما هو الغاية في الوجوه  
وان الشروع لا يتوقف على معرفة ما فصلت بل يكفي  
الاجاز الى المستفاد من كلامه في مقدمة كتابه  
**قوله** يوصف بها الفقه والكلام المراد بالكلام المركب  
بالمفرد فنية لذلك بناء على ان المتبادر من المفرد  
الاطلاق ما يقابل المركب دون ما يقابل للشيء والجمع  
او ما يقابل الجملة فالقول بان الكلام على الجملة يقتضيه  
وان المفرد يتناول ساير المركبات التي لم يوصف بكلام

قوله

المقدمة



باطل لأن تلك المركبات قد تشمل على كلمات كثيرة من حيث  
أو انضاف إليها فربما يوجد فيها تناقض الكلمات  
بل ضعف التاليف والتعقيد أيضا يحتاج في تقدير  
فصاحة المفرد إلى قوتها واختلافها <sup>في قولها</sup> وقيل ليس  
محتاج في تقدير الفصاحة بالخلوص فاذكر كونه لازما لها <sup>في قولها</sup>  
الشاذح التسامح على ما نقل عنه بان الخلوص لازم غير محمول  
الفصاحة وجودية والخلوص عدمية فلا يصح أن الفصاحة  
في الخلوص وإن صح أن الفصح هو الخالص وإنما استقام في اللغة  
لفضد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص قال في تحقيق  
الكلال أن تضاد المشتقات كالناطق والضاغط لا  
يستلزم تضاد ما أخذت هما كالنطق والفتح لأن يكون  
أحدهما عتلة الجنس للأحكام المتحركة والمائتة فانه يصح أن  
المشعر حركة مخصوصة وما عني بصدده ليس كذلك لأننا  
وفي بيتك أما أولا فلا أن هذا التوجيه يقتضي عدم صحة  
تفسير الفصاحة بالخلوص لاستتاع تعريف المشعر بالخلوص  
عليه كما هو المشهور في السنة القوم ودعوا الاتفاق وقصد  
المبالغة قال في ليلفت اليد في التعريفات وأما ثانيا فلا  
كون الفصاحة وجودية والخلوص عدمية لا يستلزم أن  
يكون الخلوص محمولا عليها بحياز صدق العدميات على التو  
ديات كما في قولك البياض لا سواد على أن يكون الفصاحة  
صفة وجودية فمنع بل كونها عند فهم عبارة عن الخلوص

الذكر

المذكر كونه انشبا بالحق اللغوي حيث قال فصحا للين اذا  
أخذت من حوته وذهب لبا حوته وفتح الهمزة وفتح اذا  
انطلق لسانه وخلصت لحنه عن اللكنة فان قلت  
أنما جعل الفصاحة وجودية والخلوص عدمية لارضا  
لها بنا على ما ذكره من أن الفصاحة عند فهم تقي لكون اللفظ  
جاء على التواني إلى أخوه ولا شك أنه مفهوم وجودي  
وأن الخلوص خارج عنه غير محمول عليه قلت وربما  
يمنع كون الفصاحة حقيقة عند فهم في الجوان على قوانين كلا  
مهم وكثرة الاستعمال على السنتهم فان السكاكي جعل ذلك  
من علامات الفصاحة الإجماع إلى اللفظ وقال المصنف  
علامة كون الكلمة فصحة أن يكون استعمال العرب الوثني  
يعربتهم لها كالبوا أو أكثر من استعمالهم ما هو بمعناها  
**قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد** استادة إلى أن الفر  
اغنى في المفرد صفة للفصاحة وقد يعمل اسماء معرفتها  
لذلك فان كان المشهور بتقديره فعلا أو اسمكرا وقد  
أصاب في ذلك لوعلية جانب الحق اذ لا يجوز أن يكون  
ظرفا لغويا معولا للفصاحة لكونها ليست بمعنى المصدر  
كما لا يخفى ولا يحسن جعله حالبا على جواز انتصابها  
من المبتدأ أو على تأويله لانه المقصود بتفسير فصاحة المفرد  
لا الفصاحة حال كونها كونه في المفرد وإن كان المالك  
ومن على هذا أمثاله من التركيب وراع فيها حالة

المشتق  
من  
اللفظ جارا على التو







المقصود من الحالة البسيطة في عبارة غير المقصود منها  
 في عبارة القوم **قوله** ويجوز أن يراد بالعلم نفس الأصول  
 والقواعد إذا اراد بالعلم الملكة أو نفس القواعد الممتنع  
 إلى حد يمتنع العلم بأن اراد به الإدراك فلا بد  
 من تقديره أي علم بقواعد أو أصول والتفصيل أن الحق  
 الحقيقي فقط العلم هو الإدراك ولهذا الحق متعلق هو العلم  
 ولم يتابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليقين البتة  
 هو الملكة وقد أطلق لفظ العلم على كليهما إما حقيقة عينية  
 أو اصطلاحية وإما مجازاً مشهوراً وقد اختار الشارح  
 جلد على أحد هذين المعنيين وخلص على الإدراك جازماً  
**قوله** فالمراد بالتركيب في تعريف البلاغة تركيب ذلك  
 المختار أو د عليه أن ذلك المتكلم لم يعبّر بالبلاغة فليس  
 لتركيبه خواص فلا اعتداد بها وإن اعتبرت عاد المحل  
 وفي بحث لأن هذا المورد أن سلم قوله حتى توفيه خواص  
 التركيبي حتماً أن يرد ذلك الكلام على قاع المقصود الذي أثار  
 سابقه عنه لأنك إذا قلت البلاغة برفع المتكلم في  
 تأدية العاقل جلد له احتساباً بأن يرد على  
 كلامه لموافقاً المقصود الحال لم يجز أن ين أن لم يصير البلاغة  
 هذا المتكلم فله عوفاً خواص تركيبيه وإن اعتبرت عاد  
 ذلك الجلد ولا في ما ذكرته تعريف البلاغة المتكلم  
 متعلق عليها وليس في شيء من قوده ملحق إلى  
 اعتبار

اعتبار مفهوم البلاغة ليعود الدور وإن كان في الواقع  
 يلحقاً بالبلاغة بجمع ما ذكرته في تعريفها وإن لم يستلماً  
 هذين المضمومين وإن كان متلازمين فالاعتبار هو  
 هذا دون ما أورده **قوله** وليس المقصود على أنه يرد  
 تشبيهات البلاغة ومجازاتهم على وجهها افتراض عليه  
 بأنه لا فساد في هذا الحق إذا راد بالبلاغة تشبيهات  
 والمجازات أنواعها بل هو الحق وإنما الفساد فيه إذا  
 اراد بها أشخاصها الحقيقة الواردة في تركيب  
 البلاغة وقال بعضهم المراد بالتركيب في تعريف البلاغة  
 التركيبي البلاغة بقرينة إضافة الخواص إليها فلا  
 يلزم التوقف معرفة بلاغة المتكلم على معرفة بلاغة  
 الكلام ولا عكس فلا بد وورد بأن السكاك  
 يفسر بلاغة الكلام في كتابه فيلزم الإيهام في تعريف  
 بلاغة المتكلم **قوله** ثم أوضح في تعريف علم العاقل في  
 أنما كان أوضح لاستغنائه عن القرينة الحقيقية باعتبار  
 الحقيقة أو قد مرّج فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف  
 ولأنه لم يتوقف عليه ذلك الاشكال الذي أورده على  
 تعريف السكاك لاحتاج إلى دفعه **قوله** والمدكور في  
 تعريف التبرصفة الكلام إلى قوله فلا بد وورد  
 يتوهم أن ما هو صفة المتكلم راجع إلى صفة الكلام حقيقة  
 بناء على أن قولنا يتكلم صادق في معناه صادق في كلامه أو



ف على ما هو صفة الكلام بناء على ان معناه كون المتكلم  
 بحيث يكون كلامه صادقا قاله ولازم وجوبه  
 اما على الاول فبأن الصدق والكذب وان اعتدل  
 في الترتيبين على ذلك التقدير يمكن الخبر متعدد فيها  
 كما ذكره فلا بد وورغم الاخبار والاثبات بالخبر عاد  
 وورولمتنع في دفعه الى وجه آخر اما على الثاني  
 فهو ان صدق المتكلم على هذا التقدير يتوقف على صحة  
 الكلام وصدقه وليس شئ منهما يتوقف على صدق  
 المتكلم واذا فرض صدق المتكلم بالخبر عن الشئ على ما هو  
 يتوقف على معرفة الخبر بمعنى الاخبار فلا عذر فيه وان  
 كان بين الاثبات والخبر اذا اللازم في توقف الخبر على صدق  
 المتكلم على الخبر المتوقف على صدق الكلام ولا عكس فلا  
 يترتب من ذلك الفرق الظاهري بين قولنا القيام حاصل لزيد  
 في الخارج وحصول القيام له امر متحقق بوجوده في الخارج  
 لا خفاء انك اذا قلت زيدا موجودا في الخارج قولنا مطابقا  
 للواقع كان قولك في الخارج طرفا لوجود زيد لا زيدا نفسه  
 ولا اذ يتبادر اليها ان الوجود الخارجي هو زيد لا وجوده  
 فظهر ان الموجود الخارجي ما كان الخارج طرفا لوجوده  
 لا زيدا لانها لنفسه كوجوده وان صدق قولنا زيدا موجودا  
 في الخارج لا يستلزم صدق قولنا وجود زيد موجودا  
 في الخارج فلهذا نقول الخارج في قولنا القيام حاصل لزيد

فان قيل قد يقال ان  
 المتكلم قد يكون  
 صادقا او كاذبا  
 والصدق والكذب  
 لا يتوقفان على  
 صحة الكلام بل  
 على صحة الخبر  
 والصدق والكذب  
 لا يتوقفان على  
 صحة الخبر بل  
 على صحة الكلام

فان قيل قد يقال ان  
 المتكلم قد يكون  
 صادقا او كاذبا  
 والصدق والكذب  
 لا يتوقفان على  
 صحة الكلام بل  
 على صحة الخبر  
 والصدق والكذب  
 لا يتوقفان على  
 صحة الخبر بل  
 على صحة الكلام

في الخارج

في الخارج طرف لحصول القيام لزيد ووجوده له لا شك  
 ان وجود شئ لغيره في وجوده في نفسه فيكون القيام  
 امر موجودا في الخارج فيه ووجوده لزيد واما حصول  
 القيام له فليس موجودا خارجيا لان الخارج طرف لغيره  
 الحصول لا تحققه ووجوده فالنفي ان الخارج في القول  
 الاول طرف للحصول نفسه ولا يستلزم ذلك وجوده فيه  
 وفي الثاني طرف لوجود الحصول وتحققه وهو يفتقر  
 موجودا خارجيا ونحن اذا قلنا نسبة خارجيا واثباتها  
 ما كان الخارج طرفا لنفسها كالوجود الخارجي لا ما كان  
 الخارج طرفا لتحقيقها وحصولها كالموجود الخارجي وقد  
 ان صدق الاول لا يستلزم صدق الثاني فانصح الحال  
 وان دفع الاشكال واما قوله فانما لو قطعنا النظر في  
 في البيان الا ان يتعسف وفي معناه ان حصول القيام  
 لزيد في الخارج امر يخبر به بقطعا ولا شك فيه اصله بخلاف  
 كون حصول القيام له امر متحققا في الخارج فانه لا يخبر به  
 فيكون اشارة اجالية الى ما فصلناه من الفرق وربما  
 يجاب عن اصل السؤال بان ليس المراد بالخارج هنا  
 ما يروى الاعيان ليقول ان القتب لم يولعها ودية  
 لا موجودات خارجية بل المراد بالخارج النسبة الذاتية  
 اليه ذلك عليها الكلام **قوله** وفيه نظر كما ان مثل هذا يكون  
 غلطاً في قبل تسمية هذه الاحياء وشهادته يتفق

في الخارج







الشيخ اوسله عنه احتملا الصدق والكذب على السبق  
 فاذا قيل ان المركبات التقيدية عتقها كالمركب التجريبي  
 كان معناه على قياس التجريبي ان النسب التقيدية من  
 حيث ما هيتهما تجريفة من العوارض والمخصوصيات فمحل  
 الصدق والكذب فظان كون تلك النسب معلومة للظن  
 مما لا مدخل لمفنى في ذلك الاحتمال فان الاخبار والتجربة  
 معلومة لكل واحد مع كونها محتملة لهما وكذلك كون  
 معلومية تلك النسب مستفادة من نفس الامر للفظ  
 بخلاف النسب التجريبية فان معلوميتها انما يستفاد  
 خارج اللفظ لا يجدي نفعا فيما نحن بصدده لان الاحتمال  
 الثابتة للماهيات من حيث ذواتها لا يختلف بتدبير  
 احوالها واختلاف عوارضها فظهر ما ذكرنا ان قوله وظ  
 ان النسب المعلومة من حيث هي معلومة لا يحتمل الصدق  
 والكذب كما لا يخفى من الحق شيئا لانه ان اردنا ان النسب  
 المعلومة من حيث هي لا يحتملها عند العالم بها ثم لكل عالم  
 ان تلك النسبة من حيث ذاتها ما هيتهما محتملة واما  
 من الاخوان اراد ان النسبة المعلومة للمخاطب لا يحتمل  
 الصدق والكذب اصلا فهو في سلك الماتر بل الحق ان يقر  
 ان النسب الذهنية في المركبات التجريبية تشتمل على حيث  
 هي في بوقوع نسب اخرى خارجة عنها فلذلك احتلت  
 عند العقل مطابقتها لا مطابقتها واما النسب في الكذب

الفصل

التقيدية فلا اشعار لها من حيث هي في بوقوع  
 نسب اخرى تطابقها ولا تطابقها بل انما اشتملت على  
 من حيث ان فيها الشارة الى نسب تجريبية بل ذلك  
 انك اذا قلت زيد فاضل فقد اعترفت بينهما نسبة  
 ذهنية على وجه اشهر لا انها بوقوع نسبة اخرى خارجة  
 عنها وهي ان الفضل ثابت لزيد نفس الامر لكن تلك النسبة  
 الذهنية لا يستلزم هذه الخارجية استلزاما عقليا فان  
 كانت النسبة الخارجية المشتملة واقعة كانت الاولى  
 صادقة والا لكاذبة والا لخطأ العقل تلك النسبة الذهنية  
 من حيث هي جوهريا كالا لمرى على السواء وهو مطلقا  
 واما اذا قلت ياربنا الفاضل فقد اعترفت بينهما نسبة  
 ذهنية على وجه لا يشتر من حيث هي بان الفضل ثابت  
 لزيد الواقع بل من حيث ان فيها الشارة الى من ذلك زيد  
 فاضل اذ المتبادر الى الافهام ان لا وصف شيء الا بما هو  
 لمعنى الواقع فالنسب التجريبية تشتمل على حيث هي بالواقع  
 باعتبارها بالاطمئنة او اللامطمان اي الصدق والكذب  
 فهي من حيث هي محتملة لهما واما التقيدية فانها تشير  
 الى نسب تجريبية والانشائية تستلزم نسباً تجريبية  
 فمما يلاحظ ان اعتبار عتقها ان الصدق والكذب واما ان  
 بحسب مفهوميهما فكلا نضع ان الحق ما هو المشهور من كون  
 الاحتمال من خواص التجريبيات واما الكذب فليس بدولة



حاصل ما ذكره ان قولنا زيد قائم مثالا يدل على ثبوت القيام  
 لزيد في نفس الامر فاذا قلت زيد قائم وكان قيامه واقعيا  
 فقد تحقق معه مدلوله وان لم يكن واقعيا فقد قلنا عنه  
 المدلول فلذلك جاز لان دلالة اللفظ على ما يتبادر الى ذهنه  
 وليست له دلالة عقلية يقتضي استلزام الدليل المدلول  
 استلزاما عقليا يستحيل التحقق كما في دلالة الاثر على المؤثر  
 قوله ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر في لاق لعل المتكلم  
 قد بان بالتجربة على حيز عقل من غير قصد الى معناه  
 وشعور فلا يتحقق صورة الحكم في ذهنه لا نقول الكلام  
 فحين هو قصد الاخبار والاملاء من يتلفظ بالخبر  
 الخبرية كالمترسبب واليه يقولون وهذا مذهب  
 في كل عاقل يقصد الاخبار ويهتاجت اخر وهو انه قد  
 فائدة الخبر ولا زعمها اولها بالحكم وكون الخبر علميا به موافقا  
 لما في المقترح وذكر ان معنى الزعم انه كقولنا انما بالحكم  
 انما دلت عليه من غير عكس فالزعم بينهما انما هو  
 استقادة المخاطب اياها وعلمه بها من الخبر نفسه لا  
 باعتبار تحققها في انفسهم انفسها ثم نقل عن العلامة  
 والمقترح انما جعلنا الفائدة ولا زعمها علم المخاطب بالحكم  
 وعلمه يكون المتكلم عالما به وعلمه في الزعم ظاهر وهو  
 انه كلما تحقق العلم الاول من الخبر بنفسه تحقق العلم الثاني  
 منه كقوة المصنف بقوله اني ممتنع الاثم قال له هنا ويمكن ان  
 ان لازم

ان لازم فائدة الخبر يكون الخبر عالما بالحكم فقد جعل  
 اللازم عبارة عن العلوم فاما ان يجعل الفائدة انفسها  
 ورفعة العلوم الاخرى الى الحكم كالتناسب فيرجع تفسيرها  
 ولزومها الى ما ذكره اوله وقد سلم ههنا بقوله ولم يعلم  
 انه لا لزوم بينهما بل ذلك العلم لانه انما لم يعلم السامع من  
 الخبر ان الخبر عالما بالحكم وقد علم منه الحكم لم يصدق  
 ولنا كذا فانما بالحكم انما دلت عليه عالم به فيتم مقصودنا  
 ثم واما ان يجعلها عبارة عن العلم كالتناسب سببا في علمه  
 ويكون معنى الزعم انه كقولنا علم المخاطب بالحكم من الخبر  
 نفسه متحقق كون الخبر علميا به من غير عكس فحين بعد  
 لغوات التناسب بين الفائدة ولا زعمها وكذا في اوله  
 عبارة الامكان لذلك ولما صرح به من كونه منافيا  
 لتفسير المصنف في اللازم وان كان موافقا لذي النافل  
 وله منافات ايض مع تفسير المقترح لكن في الفائدة دون  
 اللازم وقد اقتض لك ما تقر بان الفائدة لا زعمها تقا  
 سبب ثلثة انفسها بالعلم من ب تفسيرها بالعلمين  
 في تفسير المناقلة العلم وتفسير اللازم بالعلوم واقامكم  
 هذا ولا مودة له اصلا لان تحقق الحكم في نفسه لا يستلزم  
 الخبر فضلا عن ان يستلزم علم المخاطب من الخبر نفسه  
 كونه المتكلم عالما بالحكم وذلك ان شكك في قصصه انما  
 اللازم بين العلم بالفائدة ونفس لازمها لكنه شكك في  
 لازم  
 في الزعم والافعال  
 في الزعم والافعال

كقوله المضم والعلامة



**قوله** وليس المراد العلم بهذا الاعتقاد الجازم المطابق  
 بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه اذ حصول صورة  
 ملكتا سواء كان معتقدا اصلها ليقاويل جميع ما ذكر من لوازم  
 الحكم وفي نظر لان حصول الحكم على هذا الوجه لا يستلزم  
 ولا يترتب فيه علم ولا يقين ان الحكم افاده المخاطب قطعا بل  
 الحق ان العلم لا يدل به ههنا الاعتقاد قطعا وتسميته علم  
 مستفيدة لثبوتها وانما افاد الحكم الحكم في ذهن المخاطب  
 بل اعتقاده بالحكم قطعا ان ذلك لا يحصل من القول نفسه الا  
 اذا اعتقد ان الحكم معتقد الحكم ومصدق به وذلك  
 مع كون علمه علمه فظهر ان هذا افادته علم به **قوله**  
 وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل بهذا الجنب  
 يباين ثلثة اشياء الاول تنزيل العالم بمنزلة خالي  
 من قلة اليه المجلة مخرقة عن التاكيد والثاني تنزيله  
 لانه السائل فتلقه اليه موكله تاكيدا ما استحسننا انطاشا  
 لث تنزيله بمنزلة المنكوف وقد تاكل على حسب الكاره  
 والظاهر ان المراد هو الاول كما صرح به في اللقاع وسيا  
 الثالث تنزيله على المنكوف بمنزلة المنكوف اما الثالث فيعلم  
 بالمعادية الى انما في كماله **قوله** قلعة اليه الخ  
 كانت حق المناذرة بالذكريات العلة الكبرى من المجلة  
 الخيرية والافضل في الخير الى من يعلم لان المناذرة اذا  
 لم يحرم على موجب علمه كما اذا ظهر منه خصال الخفاء والحكم

او استفادة المخاطب  
 او علمه لم يزد حصول  
 صورة الحكم

على

عن المطلق فانه موجب ذلك ترك الاحتياط ومخاطبه **قوله** وما  
 وصيت اذ وصيت اي ما وصيت حقيقة اذ وصيت صورة  
 لانه ان ذلك الذي كان خارجا عن طوق البش ونبش  
 ما وصيت تأييدا اذ وصيت كسبا وليس بالشيء لولا ان جميع  
 الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول  
 من ينكوه **قوله** فان كان خالي الذي هو قوله للواد بالحق  
 يغلو في ذهنه عن التصديق بالنسبة المحكية فيما لم يكن  
 المجلة الخيرية ومن يتصور تلك النسبة والمتردد من  
 النسبة المحكية ولم يصدق بشيء من وقعها والمنكوف من  
 بما يباين في معنى المجلة للمقاة اليه وانما اخبر المخاطب  
 بعلمه الثلثة لانه اما ان يكون خاليا من التصديق بها  
 لنسبة ومن يتصورها معان والمتردد في الذي ولما  
 ان يكون خاليا من التصديق بها دون تصورها فهو  
 والتساؤل وظاهر ان عكسه محال واما ان لا يكون خاليا  
 عن شيء منها وحيث ان يكون مصدقا بما يباين في معنى ما  
 الق اليه فهو المنكوف او مصدقا بمضمونه وهو العالم  
 ثم ان العالم بالحكم لا يباين اليه المجلة للاخبار الا ان امرى الحكم  
 على خلاف مقتضى الظاهر وينزل بمنزلة الجاهل فانما  
 بما اوى على مقتضى الظاهر في الخلق والشرع والاكاد والحق  
 صلا لا احوال في المخاطب واما الكلام عن الرتبة التي  
 بالقياس الى فائدة الخيرية الحكم فلما هو واما بالقياس

بروز ان كمال الاحتياط  
 والوجود ان ليه



لازمها فيك اعتبار الخلق ويزيد الجملة عن المؤكد فكذا الخلق  
 اذا كان خالي من قيام زيد في له زيد قائم يخرج من الشك  
 كيد كذلك اذا كان الخاطب خالي من قيام زيد في له زيد قائم يخرج من الشك  
 يقول له زيد قائم بلانا كيد واما اعتبار المتردد والانتكاس  
 الوجه الذي كرس فلا يخفى في اللازم لا احتياجك الى ان يكون  
 ثبوت العلم لك فيقول ابي عالم اولي العالم بقيام زيد فيصير  
 عليك به فائدة هذه الجملة الا في ولو قلت ان زيد قائم في  
 العالم كان التاكيد بسبب القدر اوجعا الى ثبوت قيامه في ذلك  
 ثبوت عليك به على انه اذا اراد يعلم المتكلم حصول صورة  
 في الحكم في ذهنه فعند الغائه الخبر الى الخاطب لم يتصور  
 منه بقاء تردد وانكار في ذلك وانما قلنا بسبب الظاهر  
 لما سباني من انه قد يكون الخاطب بناء على ان الخاطب يكون  
 المتكلم عالما به معتقدا له كما يقول انك لعالم كما قلنا فاننا  
 كيد بقول على انه صادق من صدق رغبة ووقوعه في عطف  
 ثم قلنا انك اذا استبوت خلو ذهن الخاطب عن علمك بقاء  
 زيد مثلا او تردد فيه او انكاره له صار ثبوت عليك  
 به مقصودا اصليا وصار ثبوت القيام له من متعلقات  
 ذلك المقصود فيبين ان يعتبر عنه بما يبيده فصله ويرى  
 فيكون ذلك فاعلم الخبر وانت خبير بان ذلك انما يحس  
 اذا نزل العلم بالصدق في اما مطلقا او مقيدا بالجزم وحده  
 اوجه وبالطائفة والاثبات معا واما اذا فترجى حصول

صورة

صورة الحكم مطلقا فلا كالا يخفى **قوله** قال الشيخ في الامور  
 الى جوار الكس واقع ان يحكم الاستقراء في بحث وهو  
 من خواص كيف وايضا لما اتاهي بطلب التصديق  
 فقط والتاكيد بانه لا يتصور الا في التصديقات وكذا  
 الشيخ يدل على جواز ان يثبت في صحة في جواب كيف  
 زيد وانه في الدار في جواب ابن زيد وانه حكمه  
 بانها لم يتبين في الجواب والالا يستقيم ان يثبت في الجواب  
 صالح وفي العالم فيجوز في الجواب اصلا في التاكيد بان  
 يؤدى الى انتفاء هذه الاستقامة المعلومة فوجب ان  
 يشترط في الجواب المؤكد بها ان يكون للسان ظر على خلافه  
 هذا التخصيص من الله ويكون مقوتها بالصدق فيكون  
 زيد في مكان لغا في التصديق فيكون في الدار مثلا اذا  
 قلت ابن زيد قائم بعدد بالاول وطالب الثاني  
 فبما التاكيد بانه ولما كان الاصل هو التصديق الاول  
 ولم يمتنع عنه التصديق الثاني الا بخصوص بعض قوده  
 الذي هو التصديق قالوا المطلوب هو التصديق  
 التصديق وسير عليك زيادة توضيح لهذا المعنى في  
 اشد الله ثم ان اشترط الشيخ في التاكيد بانه ان يكون  
 للسان ظر على خلاف ما يجيب به بغير ان لا يحس  
 في التاكيد بها في جواب ابن واخواتها ولا في جواب  
 هل زيد قائم الا اذا علم بغير شبهة خارجية ان للسان اميلا

يتبين لك ان



الى خلاف جوابك والاولى ان ينق الثابت في التاكيد  
بها هو ان السؤال اما ان يكون عن اصل التصديق الذي  
في الجملة انما هو كافي في ذلك هل يدل على ان يكون في الجملة  
بان واما ان يكون من تفاصيل الاطراف والتبويح فيها  
مع حصول اصل التصديق فلا حاجة الى التاكيد اذ المظهر  
عجب الظاهر هو التصديق وبذلك يعلم ان لا يلزم من ذلك  
جعل في جواب اسئلة التاكيد بان اعتقاد رطل السائل  
بجملته كانه وانما قلنا هذا الضابط لولم لانهم  
حسن التاكيد في الجملة المقتاة الى المشرق والساكن في  
بهم قد رده ثم ينقش الحكم في ذهنه وهذا التصديق كان  
في استحسان التاكيد واما الذي له من خلاف  
ما يجبر به فلا يخفى ان تناقضه انكسر على حسب  
ظنه فلا يستلزم ادراجه في النكاح ايضا ما ذكرناه  
بما قالوا من ان السؤال عن السبب الخاص يقتضي التاكيد  
الحكم بخلاف السؤال عن السبب المطلق **فكان**  
الوسيل دعوتهم الى الاسلام على وجه ظهورهم اصحاب رجب  
ووسيل من الله نعم هذا وجه فيه بعد انتم اما اسما  
الى اصحاب القرية لتدعوتهم الى عيسى ووالصدق في شوق  
والانقياد له فيه فابهاهم اياهم انتم اصحاب رجب  
رسول الله نعم بل واسطة رسول الله يستبعد هذا  
والثاني اسما والوسال الى الله نعم في قوله اذ اسلمنا

اليهم

اليهم اشين بناء على ان او سال عيسى عما اياهم كان باهر الله  
نعم وان قوله ان اليهم سلوى معناه من سلوى من رسول  
الله باهر الله وان تكلم بهم للوسيل انما هو في كونهم مسلمين  
من الله لا في كونهم مسلمين من ذلك المرسل وان الخطاب  
في قوله ان انتم يتناول الوصل والمرسل على طريقة تعقيب  
الخطابين على الخائب فيكون في الوصال عندهم تعقبا للغير  
كلهم احضروا عيسى وخاطبوه بغير رسالته من الله سبحانه  
في انكارهم ما وظفوا في الاشغال على التعقيب ان  
جماعة من خدام سلطان حكيم الى اهل بلد فيقولون ان  
ان حكمكم لا يجري من اذنا من هو اعلم بكم في جميع  
غير السائل كما السائل لا قد تم غير السائل بحسب مشورته  
ميتا ول على الناس والمنكر والعالم والمقصود هو ذلك  
لان تصديق الملوحة انما يقرب القياس الى الخالي واما  
تحويل العالم بقوله السائل فارجع الى تعجيله بوجه ما  
كان في قوله من قوله الخالي الا انه يصح هو ظاهر وعلا  
الغرض والسؤال وسبب الكلام في تنبيه النكاح منزلة  
السائل **فكان** استقراء الفرد والظاهر لم يرد ذلك  
ان الخطاب بواسطة الملوحة صار مستشفا ومتروكا  
بالفعل والالكان التاكيد من الخراج الكلام على مقتضى الظاهر  
بل ادبي ان الملوحة من شأنه ان يجعل متروكا لظالمات  
انتهى صار وكذا ولا فغير مقلو واليه وفي قوله نصار



المقام مقام ان يرد الخطاب وقوله في ان النفس **التي**  
 والغرض المتعارف بكار يتوعد فيه اشارة الى هذا **الخط**  
 ومثله وما الى ذلك ان النفس لا تتارة بالسوء فان قلت  
 قل لا تكيد بين وكان يكفيه احدها قلت لعل احدهما قد  
 ذلك الفرج والآخر يكون هذا الجواب في نفسه مما لا يقبله  
 الوهم بل يتوعد فيه لو نيكوه سواء حل النفس على العوم والبدن  
 اما على تقدير العوم فلان الوهم لا يتبدل ذلك الحكم الكلاوي  
 لا يخرج عنه واحدة من التوس واما على تقدير العوم فلان  
 ظاهر حاله في ذلك نفسه وطهارتها مما يقع الوهم في انكار الحكم  
 والتردد في **قوله** ويجعل غير المنكر الا لا عليه شيء من امارات  
 الانكار اريد في غير المنكر الخالي من التوعد والسؤال في العالم جميعا  
 لا ان ظهور شيء من علامات الانكار مشترك بين الكل  
 والظاهر ان المثال من تفرق العالم منزلة المنكر **قوله** ويجعل  
 المنكر كغير المنكر اذا كان معه الا فان نزاعا في الخالي الذي  
 لم يكدهما بلغة الصدا والوان تزل منزلة السائل الذي لا يكون  
 دون الكاره ويكون اشارة الى ان الجواب للذي لا يكون  
 بالعقل الكاره باغائية ما يتصور منه ان تزد فيه فلا يسهل  
 لتزول المنكر منزلة العالم بالجملة الخبيثة في التاء الجواب اليه  
**سأجابه** قد عرفت انحصار احوال الخطاب بالجملة الجبر  
 في العلم والسؤال والانكار في العالم لا يتصور منه احوال  
 الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه ان الخطاب بما يعبر

وفل

خطب فقد تزل منزلة غيره من الثلاثة وارجح الكلام على  
 خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما الخالي والسائل والمنكر يتصور  
 معا وجهان فان نظرنا في حاله الى حاله في نفسه كانا التا  
 الجواب اليه احوالها على مقتضى الظاهر وان تزل في ذلك منزلة  
 الاخرى ان لا يسهل تفرق في الخطاب منزلة العالم كان الجواب  
 على خلاف مقتضاه فانحصار احوال الكلام في انفسها  
 ثلاثة منها الزواج على مقتضى الظاهر وثلاثة على مقتضى التفرق  
 وستة في غيره **قوله** وجوده مقتضى منها ان القوي  
 مع التوعد اي مع الجواب في التفرق لا في التا اذ لم يزل  
 ما عبارة من العقل اي مع المنكر عقل ولو تاملت فيه فذات  
 الجاد واصل الفعل ومنها ان ما عبارة عنه ايضا اذ  
 ان السبب في تامله واصل اليه والبارز واصل الى الجواب المنكر  
 مع المنكر مع ان تامل ذلك العقل المنكر لا اذ تزل عن كونه  
**قوله** يظهر في التشكيل اي ظاهر العبارة يقتضي ان قوله  
 لا ريب فيه تشيلا لما هو بصدد فيكون من امثلة يتوعد  
 المنكر بمنزلة المنكر منزلة غيره المنكر ويجعل ان يكون فلهذا  
 تشيها من حيث ذاته جعل فيه وجود الوهم كغيره  
 على ما يزيل من اصله فلا يكون مثالا لما عنى فيه ويؤكد  
 هذا الاحتمال قول المتن فيما بعد والحكماء اعتبارات  
 التي لا شعارة بان ما تقدم اعتبارات الاثبات واسئلة  
 فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا لكان في امثلة التفرق



فكان الاضرب ناسيه من قوله وهكذا اعتبارات النسخ  
**قوله** فما لا يصح ان يحكم به لكثرة الرتبين وذلك لان الرب  
 هو هنا بمنزلة الشك في جود الراتب يستلزم وجود الرب  
 قطعاً وان جعل بعد القول ان لا يرد عليه فبما احتج اليه  
 تكلف وهو ان الارتياب لا كان سلباً عما للرب بل  
 على وجود الرب بل هم يزعمون ان اربابهم انما انشاء عن  
 اياهم فلا يصح الحكم باستغناءه ففعلوا من ان يولد **قوله** وهو انه  
 ما في الرب عنه بمنزلة احد لا يربط فيه عبارة الكثرة  
 هكذا ما في ان احد لا يربط وانظر به ان قوله ان احد  
 قائم مقام فاعل فيكون النسخ واردا على عدم الارتياب والنسخ  
 وروده على وجوده في يتوهم ان لا زيادة فاشا والميتا  
 وهو ان الفعل مستترا يعود الى الرب وهناك تعديلا  
 اي ما في الرب عنه بمنزلة احد لا يربط فيه وتدل  
 النسخ هنا بمنزلة الاثبات بالخبير مستغنيا فكأنه قال ما في هذا  
 الخبير مستغنيا اي ليست القضية الموق بها مستغنية هو هذا  
 وفيه نقص **قوله** بل بمنزلة ليس بخلا لوقوع الارتياب  
 فيه فقلوه ان يقول بعد تقرير المسئلة وتوضيحها بما لا  
 عليه من البراهين هذه المسئلة فما لا شك فيه توبل  
 يقينية في نفسها لا ينبغي ان يشك فيها لان الخطاب لا يشك  
 فيها **قوله** دفعا لتوهم التساوي والتوهم فيه سهو لان الشا  
 كيد المعنوي لا يدفع توهم التسوي كما صرح به فيما بعد فلا  
 بد منه

يدفع عما هو بمنزلة من حيث هو كذلك **قوله** لعل  
 وجهه ان يرد الكلام في هذا المقام لاني اسبغته في  
 ان توبل المقام المحقق منزلة المقام المقدس وكثرة الرتب  
 منزلة منزلة من مثله بمنزلة مقصود تسمية الخطاب و  
 التوبل بمنزلة ايراد الكلام على وجه مخصوص هو توبل  
 من التاكيد وقد دل باللائم الذي هو ايراد الكلام على وجه  
 الخصوص على لزومه الذي هو توبل المذكور وهو  
 الكثرة فيجب ان الكثرة في مقارن اربابها  
 هو ان يكون اللفظ الدال على اللزوم ويراد به اللزوم كما  
 صرح به في موضعه ولا شك ان التوبل والاياد المذكورة  
 فعلان من افعال التكلم والاول منها لزوم الثاني وفي  
 اللزوم خفاء واللائم واضح فيقتل الذين منه الى  
 فيكون استغناء من نفس احد فخطي الى الاخر فلا يكون  
 كناية مستغنيا عليها اذ ليس هناك استغناء لفظي  
 على لازم في لزومه كما في ذلك طويل الجواب بل في  
 من نفس اللازم الى لزومه فان قلت لعله اذ ان  
 ذلك شبيه بالكناية كما زعم بعضهم وقال اراد السلكي  
 ان اخرج الكلام على مقتضى المحلل لفظ شبيه بالتمتع واللفظ  
 واخر اخرج على خلافه شبيه بالكناية في الخفاء قلت  
 المحلل محفل بعيد باياه ظاهر عبا ربه كما ان زعم ذلك  
 البعض يورده ظاهر عبا رة الفتاح حيث قال وانه



فيضاح الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان  
 وتنتهي بالكثافة ولها النوع تقف عليها وعلى وجه حسن  
 بالتفصيل هناك والوجه ان في الخبر المجزئ من التاكيد  
 يدل على خلو ذهن المخاطب وعدم انكاره وتورده في  
 عرف البلقاء دلالة واضحة لا خفاء فيها وكذا ان الخبر  
 المؤكد تأكيداً يليق بما يدلى في ذلك العلم على انكاره كذلك  
 فاذا التزم اصلها الى المخاطب وقصد به ما اقتضيه  
 دلالة عليه كان من قبيل التصریح كما قال في المفتاح والله  
 فيضاح الكلام على مقتضى الظاهر في علم البيان ليس بما  
 لتصریح كما استفت عليه واذا التزم الخبر المجزئ الى العالم مثلاً  
 لم يقصد به الدلالة على خلو ذهنه بل على ان معد ما يستور  
 خلو ذهنه وعدم علمه بمراد ما قد ذكر ما يدلى على اللان  
 انما التزم لتفعل الى ملزومه الادعاء ولذا التزم الخبر الى  
 التكرار بل ان معد ما ان تامله وتلدغ من انكاره فقد  
 اطلق ما يدلى على اللان ان معد ما انكاره واريد به  
 ما يستلزمه اذا تامل واذا التزم الخبر المجزئ الى التردد في  
 به على ان معد ما يزل تورده وكذا اذا التزم الكلام الى  
 الى العالم لم يقصد به انكاره حقيقة بل قصد ملائمة  
 الامارات وغالب مستلزم انكاره واريد به ملزومه  
 وقس على ذلك سائر الاقسام فان قلت الحقيقة في  
 والاكاديمية من اوصاف الالفاظ بالقياس الى حاس

في

هي مقصودة منها اصالة ضرورة ان الاستعمال معتبر  
 في مدودها وقد تنق في المفتاح على ان الاستعمال حيز  
 انما يقال في عرفنا هذا بالقياس الى الفرض الاصطلاحي وما  
 ذكرتم من المعاني ليست اغراضاً اصلية من المركبات  
 المذكورة فلا يوصف لشئ منها بالقياس اليها قلت  
 تلك المعاني ليست مقاصداً اصلية منها في اصل اللقمة ولما  
 في عرف البلقاء فهي اراض اصلية وكلامنا على عرفهم كما  
 اشترى اليه والله اعلم **قوله** ولم يقل اما حقيقة وانما يجاز  
 وذلك لان المتبادر من امثال هذه العبارة في مقام  
 الاشياء هي الاقتصار الحقيقة او المانع من الخلو اذ بها  
 حدتها يصير الاقسام مضبوطة دون المانع من الجمع  
 لا يعلم به عدة الاقسام قطعاً فلو اوردت اقسامها  
 لدلت على انحصار الاسناد في الحقيقة والجهار والمتم  
 لا يقول به **قوله** وهذا اليد خلو في ما يطابق الاعتقاد  
 دون الواقع فخرج ما ذكره في هذا الموضع ان قوله ما هو  
 يتبادر منه الى التزم ما هو له بحسب الواقع فتناول ما  
 يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً وما يطابق الواقع فقط  
 ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يدان  
 شيئاً منهما فانما زيد عليه قوله عند المتكلم كان المخاطب  
 لهما باقياً على حاله داخل في الحد ونجرح به ما يطابق  
 الواقع فقط ويدل خلو به في الحد ما يطابق الاعتقاد



وكان ما لم يطابق شيئا منها باقيا على حاله خارجا عن الحد  
 فان زاد في الظاهر دخل في الحد ما لم يطابق الاعتقاد  
 فقط وما لم يطابق شيئا منها فظهر انه قوله ولكن يقع خارجا  
 عنه ما لم يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فانه عليه  
 لان ما يطابق الاعتقاد ولا الواقع كان خارجا عن الحد  
 بقوله ما هو له وما لم يدخل فيه بزيادة قوله عند المتكلم  
 فكان باقيا على وجه اختلاف ما يطابق الواقع وور  
 الاعتقاد فانه كان داخل فيه وقد خرج عنه بهذه  
 فثبت بقاء الخرج اليه فقلب فان قلت بزيادة التو  
 على ما هو في حيز الخرج بوجوب تقيما وتساولا لما كان خارجا  
 به عن القيد لان في الاحتضار اعم من نفع الامر واما التو  
 في الاثبات فيجب ان يكون مخصوصة فكيف يصح ان يكون  
 كل واحد من قوله عند المتكلم وفي الظاهر بوجوب الا ان  
 في الحد ما كان خارجا عنه بدونه قلت ليس شيء  
 منها فقيده في الحقيقة بل هو مغاير للعبارة السابقة  
 عن معناها القابض منها الى معنى اخر منه فان قوله  
 ما هو له كانه يتبادر منه ما هو له بحسب الواقع فلا  
 يتناول ما يطابق الاعتقاد فقط فاذا ضم اليه قوله عند  
 المتكلم يتبادر من مجموعهما معنى اخر هو ما له في اعتقاده  
 سواء يطابق الواقع ام لا فاندرج في هذا المعنى ما يطابق الا  
 اعتقاد فقط ويخرج منه بعض ما دخل في الاول وهو

طابق

ما يطابق الواقع فقط فيبين المعنيين عموم من وجه ثم اذا  
 قيد قوله في الظاهر شيئا من مجموع المركب منه وفيما  
 نقول انه معنى ثالث يتناول ما لم يتدرج في شيء من المعنيين  
 السابقين وهو ما لا يطابق شيئا من الواقع والاعتقاد  
 ويتناول ما اوجهه المعنى الثالث اعني ما يطابق الواقع فقط  
 فاندرج في هذا المعنى جميع الاقسام الاربع واعلم انه  
 القول يكون التعويضي في الاثبات مخصوصة بما يقع انك  
 القيد احضق فاما قيد ما به كاهو الظاهر من التوحيضي  
 في الحد وروايتا اذا كان القيد اعم ومساويا كان القيد  
 مساويا للمطابق في الصدق فلما الا ان التخصيص في  
 المعنوم لازم للتعديد مطلقا **قوله** وهو ايضا مستلزم بالقر  
 المذكور فالطرف الجمله مقيد بالمعنى المذكور فانه عند علم  
 عامل في الثاني وعجزه ان الثبوت الذي هو تعلق القول  
 بحتم ان يكون عند المتكلم وان لا يكون عند فقيد به والشئ  
 عند المتكلم يحتمل ان يكون في الظاهر وان لا يكون فيه فثبت  
**قوله** بخلاف الثاني فانه الخاطب لما لم يعلم ان المتكلم  
 عالم بانه لم يحج يقيم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له  
 عند بناء على سيموا ونسبائه فيه تامل وهو ان السو  
 والشيءان في المشهور لا يتصور ان الا بعد العلم  
 فاذا توهم الخاطب ان المتكلم سمى او شبه فقد علم ان  
 المتكلم عالم بانه لم يحج وهو التسم الاول وكلامه في

المقيد



القسم الثاني وجوابه ان المعبر علم المتكلم بذلك حال  
 شكله اي يعلم المتكلم ان المتكلم ما لم حال شكله بعد ان يحس  
 فلا يمكن ان يتوهم سبوا او نسبنا في القسم الاول بل في الثاني  
 نعم يتصور في الثاني حالة ثالثة هي مهلة تبادل فالاولى  
 ان يصحح بها ايضا **قوله** جوابه انك ان لم تعلم صدقه على  
 ما ذكرنا فان قوله في الكلام المتبادر ما عند المتكلم ان  
 ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل لا بد ان  
 انظر لعدم الاطلاع على السرائر قوله ان نصف من نفسه  
 اعتوف بان المتبادر من قولنا الحكم عند المتكلم كذا انه كذا  
 بحسب مقتضاه الا ترى انك اذا قلت عند ابي حنيفة انه  
 لا زكوة في مال الجير منهم منعتك كذا في اعتقاده حقيقة  
 واما انه لا اطلاع على السرائر فذلك لا يتحقق في تبادل  
 المعنى المذكور الى الاذعان والاطلاق **النافذ** في الحدوث  
 على اختلاف ما يتبادر منها ففسدها فان قلت ما عند  
 المتكلم ينقسم الى ما عند في الحقيقة وما عند في الظاهر  
 يكون اتم منهما فلا يتبادر ومنه احد هما قلت انفسا به  
 اليها لا يقتضي عدم التبادر فان الوجود ينقسم الى الحقيق  
 والذهن وانما اطلق تبادل ومنه الخارج ولذلك الوضع ينقسم  
 الى ما يكون بتأويل وما يكون بتحقيق ولذا اطلق تبادل  
 ما هو بحسب التحقيق فان قلت كيف ذلك ولا دلالة على  
 على خصوص بعض افراد قلت الظاهر ان اللزوم حقيقة

مفردك

في ذلك المعنى المتبادر ومنه وجاز في المخرواق صحة التسمي  
 انما هو باعتبار اطلاقه على معنى ثالث يتناولها من باب  
 عموم الجواز وان جعل حقيقة في القدر المشترك بينهما  
 فليس يتبادر احد هما كثر اطلاقه على القدر المشترك  
 في منتهى حتى صار كانه المعنى الحقيقي **قوله** اما الاول فاصلا  
 على قوله انما هي اقبال واراد بان وذلك لان الاقبال والابان  
 امران ثابتان للثابتين من جهة ان يستدل اليها فيصدق  
 على استنادها اليها انه استناد في الفعل الى ما هو له  
 فاندرج في التعريف الحقيقة مع انه جواز فكيف عليه الشيخ  
 فان قلت الجواز العقل اما استناد الى غير ما هو له او  
 يشتمل على استناد الى غير ما هو له ولا يصح ان يعد منه  
 ما هو استناد الى ما هو له او ما يشتمل على استناد الى  
 ما هو له قلت الاقبال وان كان صفة للثابت قائمة  
 بها لكنه غير محمول عليها سوا طارة فاذا قيل اقبلت النبا  
 قد كان الاستناد حقيقة واذا قيل هو اقبال كان مجازا  
 لان الاستناد بطريق الجواز انما هو لافراده فاذا حمل عليها  
 فقد حمل على **قوله** هو محمول عليه حقيقة ويظهر لك  
 من هذا انه لو قيل معنى تعريف الحقيقة هو ان يستدل  
 الفعل او معناه الى شيء هو له على وجه استدل اليه  
 الامراض ايضا **قوله** والاستناد الى المتبادر عنده  
 ليس بحقيقة ولا مجازا اي مطلقا سواء كان استنادا حلية



اليه او اسم مشتق او جاسم ولعل المعنى اخذ هذا القول  
من ظاهر عبارة الكشاف حيث قال ولا تفسر هذا  
انه الفعل بالابيات شئ بل ليس الفاعل والفعل به  
والمصدر والزمان والمكان والسبب له فاسناده  
الى الفاعل حقيقة وقد يند الى هذه الاشياء على  
طريقة المجاز وقال ثانيا اسناد المجازي ان يند  
الفعل الى شئ فليس بالذي هو له في الحقيقة فان اقتضى  
في الموضوعين غير ذكر الفعل بل هو ان الحقيقة والمجاز من  
اسناد الفعل فالحق به معناه لانه في حكمه وفيه ما  
عدلها خارجا عنها وقد وجه هذا المذهب بان الفعل  
لما كان شتملا على التشبيه فان اعتبر ان التشبيه في مكانها  
فثبت حقيقة او في غير مكانها فثبت مجازا واما المذهب  
المشتق في نحو زيد ضارب فثبتته الى غيره بوصف بهما  
بجملان تشبيه الى المبتداه لكونها خارجة عنه وكما في  
الفعلية مثل زيد يضرب فان التشبيه بين الجزأين بوصف  
بهما دون نسبتها الى المبتداه لما ذكر والمصدر والقوة  
اقتضائه النسبة في مفعول والتشبيه التعليقية في  
الافعال وما في معناها محقة بالاسنادية وان كانت  
خارجة عن محل الاسناد ولا يخفى عليك انه تصنف **نحو**  
ليس هو التشبيه الذي يناد فكذا والكاف وذلك لان  
التشبيه المفاد بكان ونحوها مقصود من الكلام والتشبيه

في نحو انيت الوبع البقل متع لما هو المقصود منه وليس  
به **نحو** والمعتبر عند صاحب الكشاف فليس بالذي  
هو بالحقيقة له قال في الكشاف قبل هذا الكلام وقد يند  
الى هذه الاشياء على طريق المجاز المستعارة وذلك لان  
هاتين الفاعلتين ملازمة الفعل كما انهما في الرجل الاسد  
في جراته فيستعار اسمه وقد مر بان العيون مضاهاة  
هذه الامور للفاعل في ملازمة الفعل فيقول انما أطلق التبر  
بالفاعل ثانيا اعتقادا على ما سبق ويكون ملازمة الفعل اعتقادا  
ايضا نعم ان يكون بواسطة خوف او لا ويحتمل انه في  
التعريف بناء على ان المعتبر عند التلمس بالفاعل الحقيقة  
مطلقا سواء كان في ملازمة الفعل او لا ولا يحتاج الى  
ثبوت نعم الملازمة وانما قد سبقا الشيوع وكثرة  
استعماله فان قلت ما لا يتعلق به الفعل لا بد له ولا بد  
حرف يبعد اسناده اليه بغيره فليس به فاعلا ولا كذا  
بطلق التلمس بالفاعل الحقيقة بغيره جواز ذلك كفي  
به قلنا ترك في تعريف اعتقادا على ما سبق في **نحو**  
فكيف ترك **نحو** ولما قل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند  
العقل ما حصل عنده وثبت له وهذا اعم لما كان اعتقادا  
المصنف على التكاكي في بطلان عكس التعريف مبنيا على  
ان قولنا ما عند العقل معناه ما يقتضيه ويؤمنه وهو  
بعبارة اخرى ما في نفس الامر لان العقل لا يقتضيه ولا يؤمنه



ما هو خلاف نفس الامر رده الشارح بان مفهوم  
ما عند العقل على قانون اللغة ما حصل عنده وثبت  
وهذا اتم ما في نفس الامر لا مكان ادراك الكراوب كقول  
الكاذب ما حصلنا ثابعا عند العقل يتناول ما في نفس الامر  
من وما هو بخلافه فلا يجوز ان يواد به في التعريف  
ما في نفس الامر وحده فانه قد وقع في كلامه بطلان عكسه  
ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس  
الامر وهو على هذا الجواب انه من ان كلام السكاكي  
قوله لان ما عند العقل بهذا المعنى يتناول الامور الكا  
ذبة كما مرجه به الجيب في قول الدهوي انبت الوسيع العقل  
يكون منه وجبا عند العقل لانه يحصل عنده ويثبت وان  
كان كاذبا فيخرج من تعريف الجواز بقوله خلاف ما عند  
العقل فلا يطل به طرده كما زعم حيث قال انما قلت خلاف  
ما عند التكلم دون ما عند العقل لا يتبع طرده بشئ قوله  
الدهوي انبت الوسيع العقل والفظ من عبارة المفتاح ان المراد  
بما عند العقل ما لا يتبع عنده وبخلاف ما يتبع عنده لانه  
قال الفليس في العقل استماع ان يكسوا الحقيقة نفس الكمية  
ولا استماع ان يهزم الامر وحده الجند وعلى هذا بطلان  
السؤال عليه في بطلان العكس وفتح ايضا ما ذكر عليه  
صرح كلامه من ان قوله خلاف ما عند العقل يتناول  
قول الدهوي انبت الوسيع العقل لان انبات الوسيع للعقل يتبع

من الزجاء

عقل

عند العقل لا يتبع لو استمع عنده لما اعتقد الدهوي العقول  
لا تاقول ما يتبع عنده فتم ان احدهما ما يتبع عنده بل  
هتة ولا يتصور من عقول ان يعقد بثوته والثاني ما يتبع  
عنده بالنظر الصحيح ويجوز ان يعلل فيه وانبات الوسيع  
من هذا القبيل العقل السكاكي اشار الى هذا المعنى حيث  
قال فان ما لا يتبع كلامه ذلك بجازا وان كان بخلاف  
العقل في نفس الامر اي وان كان مخالفا في نفس الامر  
متفعا عنده وان لم يدرك العقل بيل بهتة في الفقه اياه فو  
في نفس الامر طرف للمثباتة وكان المعنى يقوم بنفسه اليها  
عند العقل بناء على ان قوله خلاف العقل معناه بخلاف  
ما عند العقل كما يقتضيه سوق كلامه فاعترض عليه  
في بطلان العكس هذا وما الجواب من السؤال على  
بطلان الطرد بما اوضح في الشرح فاعترض عليه ما قرنا  
به ما عند العقل لانه اذا فسر بما حصل عنده وثبت كان  
قوله خلاف ما عند العقل يخرج الجاهل كما مر  
فلا يصح ان يقول انما قلت خلاف ما عند التكلم  
ما عند العقل لانه يخرج عن قول الجاهل فاقول **قوله** وبالمجالة  
ان اراد مني ما هو له في نفس الامر فقد خرج من تعريفه  
امثال ما ذكره وان اراد ما هو له عند التكلم في الظاهر  
اقتصر على هذا من المعنيين ولم يذكر ما هو له عند التكلم  
في الحقيقة لان ما هو له اذا اطلق يبادر منه ما هو له في



فرض الامر اذا لم يظفر بها ان تعريف الجواز من كونه  
 في مقابلة تعريف الحقيقة فاسب ان يراد به ما هو له عند  
 الحكم في الظاهر مخرج به هناك واقاما هو له عند الحكم  
 في الحقيقة فليس عتبا وعند الاطلاق ولا في ما يقيم  
 فلم يكد في قوله واستشار فيما بعد انه لو اراد مخرج مخرج  
 الجواز نحو قول الموحدين ان الله البطل عندنا حقا محال من  
 هو **قوله** او ادب الاستناد الى خبر ما هو له مفهوم الظلام  
 يرد عليه ان قوله ما هو له اذا المطلق يتبادر منه ما هو له في  
 نفس الامر كما اشرفنا اليه لا ما هو له منه وسنأول للافتاء  
 المذكورة وان صح فثبت ما اليها لما يتبع ان يراد في التعريف  
 وقد سبق تحقيقه **قوله** وانما منه اي الجواز العقلي اذ  
 هذه الاقسام جارية في الحقيقة وامثالها ما ذكره في الجواز  
 بعبه لكن اذا صدقت من الدهري بناء على اعتقاده **قوله**  
 واقاطع من ذهب السكاكي فقيما شكك وذلك لان الكلام  
 المشتمل على استناد جلية الى المبتدأ يوصف عند مخرج  
 هو شتم على ذلك الاستناد بالجواز والحقيقة العقلية  
 وفي كون تلك الجملة من حيث هي جملة جواز لغويا او حقيقة لغوية  
 عند اشكال لا مخرج مخرج في تعريفها بالكلية ولم يصرح بان الجواز  
 اللغوي فسمان مفرد ومركب لكنه مثالي الاستعارة التي  
 هي جواز لغوي بما هو مركب نحو قولنا ان اراك تقدم رجلا  
 وتوخر اوى فان نظر الى ما يقتضيه تعريفه من انحصار الجواز

المفرد

والحقيقة اللغوية في المفردات لم يصر الجواز والحقيقة العقلية  
 في تلك الاقسام الاربعة وان نظر الى مقتضى تشبيهه كان الجواز  
 فيها ظاهرا عينا من هي ايضا فان قلت اذا كان بعض اجزاء  
 الجملة حقيقة لغوية وبعضها جازا لغويا فالجميع من حيث  
 هو لا يوصف بشيء منها فلا يتبع الانحصار عنده من جهة املا  
 قلت بل يوصف بالجواز اللغوي لان الحق الحقيقي للجميع هو  
 مجموع المعاني الحقيقية لغوية فالحق المركب من بعضها  
 ومن خارج مقادير الحقيقة **قوله** كما سألنا في قيام المسند  
 بالذات كونه عقلا اذ من جهة العقل واعادة اي من جهة  
 العادة فيه اشعار بان مقتضاب عقلا واعادة على التعريف  
 وليس هنا ان يصرح بمركبها فان انقسام الاستحالة الى  
 العقلية والعادية يوجب اجتماعها في منها لافي فاتها ولا  
 تشبه تحتاج اليه لان الاستحالة لازمة والمستحيل هو الشيء  
 لا العقل ليقول وان جعلت متعديا على معنى الحكم باستحالة  
 الشيء وعلة عدمه الا في قوله فاستحيل العقل كانت صدق  
 مضادا الى منهولها فلا يتبع ان يجعل فاعلمها غير تلك  
 النسبة الاضافية لان التشبيه الاضافي لان التعريف من  
 الى المقعول منقول كذا ان التعريف من التشبيه الى الناعل فاعلم  
 وكيف لا عقل التشبيه في الحقيقة انما هي الى التعريفات  
 صرحت في الظاهر الى غيره قصد المظهرية الاجمال والتفصيل  
 والصحيح ان انقسامها على المصدرة اي استحالة



عقلية او عادية او على النظرية المقدرة اي في العقل في  
 العادة وان تفسيره بما يسان لحاصل الحق وذلك توجيه  
 الاعراب لظهور **قوله** اي مر في الله بسبب هو الذي  
 الحالة وهو ان يضرب المثل في المثل في محبتك في ذلك  
 عبارته على ان الواو في قوله وفي توسط بين ما هو اسم  
 الحق لصدا عن غير المتكلم وبين منوره انه يضرب لك كمال الحق  
 بينهما كالواو المتوسط بين الموصوف والصفة لذلك على  
 ما جوزه صاحب الكشاف ومن نظائر ما عني فيه قول  
 الشافعي كنت وما ينهني الوعيد كنت وما ينهني  
 اذا جاز كان على الناقصة وقيل الواو لعطف احد الطرفين  
 على الاخر اي صير في هو ان يضرب المثل في وفي الاتي فلا  
 المعطوف كافي قوله عليك ورحمة الله السلام وقيل الواو  
 للمال والمخرج من وفي اي صير في هو كمال الحال انه يضرب  
 في المثل في المثل في فان جوزه قول الواو على المنازع المثبت  
 فذلك والاقدر استدلاله اي وانا يضرب في المثل **قوله** وقال  
 الامام الرازي وفيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل  
 في الحقيقة في قال في مختصر هذا الشرح ام صاحب المغتنام  
 ان المعنى من الامام من وان فاعل هذه الافعال هو الله  
 تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقة هذا الحقائق فبعضها الصم  
 ونظير ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ ونقل عنه في  
 توجيه ظنه لاختفاء وانه لا نزاع في ان الفعل لا بد له

منها

من فاعل لكنا فلم قطعاً ان الموجود في امثال هذه الصور  
 افعال لازمة كالقدوم والزيادة والعيروية والسرورية  
 لا افعال متقدمة كالاقلام والسرور ونحوها لكن مع وجود  
 وهو ان لفظ اقلام لا يكون حقيقة لعدم تحقق معناه وقد  
 استعمل استعمالاً صحيحاً فيلزم ان يكون مجازاً لغوياً لا يكون  
 مجازاً في الاستدلال وان عدم تحقق الحق لا ينافي كون اللفظ  
 حقيقة ولا يلزم كونه مجازاً في معنى لغوية الا انه قد يكون اللفظ  
 وما يستعمل هو فيه لا يكون ثانياً ولا يلزم الكذب ايضا لانه المقسم  
 هو ثبوت ما هو الاصل والمرجع كالتقدم مثلاً وفي كلام الشيخ  
 اشارة الى جميع ذلك الى هنا وانت تعلم ان هذا المنقول  
 لا يدل على صحة ما ادعى الشيخ ولا يفيد ظناً بصحة اصلا  
 بل هو في الحقيقة ايراد اشكال على جعل الصور القرشية للكون  
 من الجواز العقلية وبيان لوجوب على انها مجاز لغوية فيلزم  
 بذلك من ذهب الشيخ وغيره معاً ولا اختصاص له باحد  
 ان يفيد ظناً بصحة الاقوال وان شئت بقيت في من ذهب فاسمع  
 لما نقول اذا قدمت الى بلد غنا طبعك لاجل حقك عليه ثم  
 قلت اقدتني بذلك حق لي عليك فقد صد وعك فعلى  
 القدر لاجل طبع هو الحق لكنتك ببيت من التقدم بالافعال  
 واستدلته الى الحق فان اردت بالاقلام المحل على التقدم  
 كان مجازاً لغوياً والاستدلال حقيقة وان اردت بمرعاه  
 الحقيقة وشبهت الحق بعقد متوهم في هذه الصورة وكان

المقصود من الكلام هو التشبيه بقرينة تشبيه الأقدام  
اليه وهو استعارة بالكناية وإذا نظرت الى مناسبة  
الحق للمقدم على تقدم وجوده هناك في ملائمة العقل  
وجعلت المقصود من الكلام هو الاسناد والتشبيه  
لأن اسناد الأقدام الى الحق بما زعمنا وليس هناك  
فاعل حقيقة واسناد اليه كان حقيقة فان قلت اذا كان  
التقدم ناشئا عن تقدمه هناك مقدمات محقق فاري  
تشبيه الحق بذلك المقدم وباراه في صورته على طريقة  
الاستعارة بالكناية اذا اردنا نقل اسناد الأقدام منه الى الحق  
على طريقة المجاز العقلي بالتحقيق ملائمة العقل كان عرضا  
صحيحا في اسلوب واضح وأما اذا كان الموجد هو الله  
فذلك الأقدام ولم يكن هناك مقدم محقق فكيف يشبه  
الحق وكيف ينقل الاسناد منه اليه واتي فائلا في ذلك  
قلنا الشيء يشبه بامر محقق ويبرز في صورته لغز في  
الاعراض المتعلقة بالتشبيه كذلك يشبه بامر موهوم في  
في صورته لذلك كما يشبه النصاي بانبياء القول في  
الزقوم بروس الشياطين فلا أشكال في الاستعارة بالكناية  
وانما نقل الاسناد المقصود منه المبالغة في ملائمة  
الفعل فاذا وجد التقدم وحده للذات وابد المبالغة في ملائمة  
بسته التقدم يتوهم هناك أقلام ومقدم وينقل اسناد  
الأقدام عنه الى الذات في فان نقل الاسناد المقدم من التوهم

كثرة

كثرة من الخلق في حصول عرض المبالغة في الملائمة فظهر  
لفظ أقلام مستعمل فيها هو معناه حقيقة لغة الآلة ذلك الحق  
مفروض وهو لم قد خلق بفرقة عرض صحيح وفائدة جليله و  
له فاعل حقيقة واسناد اليه كان حقيقة فادانت الفاعل  
الحقيقة للأقدام المتوهم هو ذلك المقدم المتوهم فاذا اسنادا  
كان حقيقة فاعلها قلت لا يمكن لاستناده الى الفاعل المتوهم  
بجلاء في نقله منه الى الذي ما يباو في نقل الاسناد الفعل  
المحقق من الفاعل المحقق في حصول العرض المطابق عرفت ثبت  
استدراجا في ليس له حقيقة كما ادعاه الشيخ وبطلانها  
نكف السكاكي من ان الفاعل الحقيقة للأقدام هو النفس  
أقدم منه فليس وان فاعل السرور والتميز والزيادة حقيقة  
هو الله تعالى **وله** وعن الرابع بان التوقف انما هو ملائمة  
البعث والسكاكي من يجوز إطلاق الاسم على الله تعالى  
من غير توقف بل يودانه لما جاز لإطلاق بلا توقف في  
منه إطلاق الرابع ونحوه عليه ثم اذ ليس الكلام في ذلك  
السكاكي وإطلاقه بل لا بد منه لما جاز في ذلك فالقائنة  
اعتقد في البخلاء السليقة من أهل الاسلام والمجاهدين  
انهم على النجوى في حكم عزراكيهم بقرينات على حاشيتنا  
فلا يصح التسمية بالتوقف على السمع في نحو ان الرابع  
القول في سبيل الحق عند ما اورد الشئ من انه لو كان ذلك  
يوجب عند الثائيل بالتوقف ان يتوقف صحة هذا القول



بعض الناس في اليمين

على التمتع اذ لا يتم ان السكاك يكون له لوجه من وجهه لوجه  
البلقاء الفلاني التوفيق صحة على التمتع فانه لم يمتنع  
ان نراد باب البلاغة المذكور من من بل ذهب الى التوفيق  
فلا الزام الابان بين بل لان اعتقاد ذلك وان فري  
بل ذهب اليه واما القائلون بالتوفيق من غيرهم فلا  
اعتدال بهم فانه يجب عليهم الاعتقاد باو انك وبقا  
لم يمتنعوا بعض وجوده متفرقا منهم في كلامهم **قوله** وهو قوله  
على الانسان لثاخر وجود الحادث من علمه الانسب  
بمذاق الفن ان يبي الدكر لكونه اصلا لا يستدعي وجوب  
زائدة على كونه اصلا والمخالف للثاخر **قوله** وهو قوله  
باعتد عليه معتد بها فالمخالف اعرف واو في اقتضا  
المعاني الزائدة على المعنى الاصلي المقصودة في علم المعاني  
فقد عيه اولى **قوله** وجوابه ان عموم النسبة وازادة  
التخصيص تفصيل انتقاء القرينة المخالف للقرينة بحيث  
لا يكون النسبة غير عامة اي غير صالحة في نفسها الا  
مستعدة وقبلة مخصوصة حاصلها اختصاص السند  
بشيء معين فلو حذف السند اليه فممن من اختصاص السند  
انه المقصود كان في نحو قولنا **قوله** فاعلم لما يريد وكذلك  
كون النسبة عامة اي صالحة في نفسها الامور مستعدة  
مع عدم ارادة التخصيص قرينة مخصوصة **قوله** على ان السند  
جميع ما يصلح له النسبة كان في قولك خير من فلان الناس في الناس  
اي لا احد

في التمتع

فكيف انتقاء هاتين القرينتين المخصوصتين تفصيل الانتقاء  
القرينة مطلقة مع ان لها افراد او تقتضي التذكرة الصواب  
وغيره وقيل لم يرد يكون الخبر عاملا بالنسبة صلوحه  
بمتعة دكرها فتمت الممتنع ومن تبعه بل اراد صلوحه في ذلك  
المقام الذي ذكر فيه لان يكون خبرا عن المتعة ذاتا معا  
او على العمل فلا يكون هناك قرينة مخصوصة له لغير  
اصلا لا باعتبار نفسه ولا باعتبار امر خارج عنه فاذا  
اريد تخصيصه بمعين اي تخصيصه بآثاره به ولا بد  
من الدكر ان لا قرينة بالقياس الى شئ من الامور المعينة  
اقتان اريد عمومها للجمع واجبات له فلا حاجة الى  
ذكرة لان صلوح الخبر له مع عدم التعرض لشيء من الخصائص  
كافي في فهم اسناده الى الجميع وعلى هذا يكون عموم  
النسبة مع ارادة التخصيص ببيان الانتقاء **قوله** وهو قوله  
التخصصات في مقام الفصل الى معاني فلا يجوز هنا  
اصلا الانتقاء قرينة اصلا **قوله** وهو ما وضع ليستعمل  
في شئ معين الا اي المعنى في المعرفة هو التبعين عند  
الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الصحيحة  
الشخصية وغيرها من المضمرات والبهات وسائر  
العارف فان لفظة انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص  
معينة اذ لا يصح ان ياتي انا وبادية متكلم لا بعينه **قوله**  
موضوعه لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا والا لكان

واحد منها والالكانت مشتركة موضوعا واضعا  
 مختلفا بعدد اقسام التكلم فوجب ان يكون موضوعه  
 لمفهوم كل شامل لتلك الافراد ويكون الفرض من وضعها  
 لها استعلاها في افلاده المعينه وانه هذا ما توهمه  
 جماعة وانما ما افاده الفضلاء من انها موضوعه لكل  
 معين منها وضعها واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء  
 منها ولا الاشتراك وتعد ذلك لوضعها في كل موضع ما توهمه  
 لكانت انا وانت وهذا مجازات لا حقائق اذ لم يسعمل  
 فيما وضعت هي لهما من المفردات الكلية بل لا يصح استعلا  
 لهما فيها اصلها وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت  
 كذلك لما اختلف اعمتها للغة في عدم استلزام المجازة  
 الحقيقة ولما احتاج من ثبوت الاستلزام الى ان يتسلك في  
 ذلك بامثلة بناد كونه حقيقة التعريف جعل اللغات  
 مشارا بها الى هذه العبارة موجودة في النسخ المترا  
 بناها لكن قد حفظ عليها في بعضها وحذفها في بعضها  
 اثباتها الذي يهتمة لا يتوصل منها الى مزاها ولا يرد  
 ان المراد باللغات والمفاهيم ما زاد وهي ما خذ من كلام  
 غير الائمة وقاض الامم الوضحة الاسترأ بادي في وصف  
 النكوة بالجملة الخيرية لكنه احال بيانها على ما ذكر في  
 باب المعرفة والنكوة ثم قال هناك والاصح في رسم النكوة  
 ان يفي ما اشبه به الى خارج عن حق اشارة وضعية

العلماء بعض

ثم ياتي مقصوده من كلامه ذلك بتوضيح والطالب كما هو  
 رأيه وحاصله ان العارف لا يشترك في اشتراكها على  
 شارة ومحقق منها اسماء الاشارة يكون الاشارة فيها  
 حسيّة وانما قلنا الى خارج لان كل اسم موضوع للدلالة  
 على ما سبق علم المتألم يكون ذلك الاسم والاعية  
 منه لا يمس ان يتألم بلسان من الالستة التي سبق  
 معرفته بذلك اللسان فلي هذا كل لفظ فهو اشارة الى  
 ما ثبت في ذهن المتألم ان ذلك اللفظ موضوع له فلي  
 نقول الى خارج لداخل في المحل جميع الاسماء معارفها  
 وانما قلنا محققا احترازنا عن الضابرة العائدة الى ما تمس  
 لشيء قبل مجازة رجله ثم ابوه واضحه كان امكن ان حار  
 ونحو ربه رجلا وبها وقصة ورب رجل ولضيه  
 فان هذه الضابرة تكرات اذ لم يبين اختصاص المسمى  
 اليه بمسمى ولو قلت رب رجل كريم ولضيه اودب شأ  
 سواء وسجلتها لم يميز ان الضابرة معرفة لوجوه الك  
 محضه محضه بعبارة وانما قلنا اشارة وضعية  
 يخرج النكوات المعينة عند المتألم في نحو قولك جاري  
 رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع  
 للاشارة الى محقق وكذا يخرج من المحل نحو لقيت رجلا  
 او اعدا المتكلم بعينه اذ ليس فيه لا وضعا ولا استعلا  
 وقال ويدخل في الحق الاعلام حال اشتراكها في الاشياء

بغير ان يكون الاسم في اللغة المختصة  
 بغير ان يكون العبد في المحل

ونعم رجلا

عند المحل

اشارة



القسم عام

في يوم المرفق والظفر  
في اناوة ما تصد به  
وانما اختار ذلك الفا  
الفاصل بين  
العلم والملازمة  
ونوعيته بكونه ازاوية  
وكلمة في

اوله

او فقد يتخرج بهذا القيد كما اشار اليه فيما بعد فلا ولي  
 ان يحصر في هذا القيد معنا ايضا ولا يستلزم اشارة الى المعاني  
 جلد كما قيل فيهم من زعم ان قوله ابتداء اعني في موضع  
 العلم المشترك فانه لا يقتضي احضار المسند اليه بعينه  
 في ذهن السامع بعد الاشتراك لكنه يقتضيه ابتداء  
 اي بحسب وضعه فانه يجب كل واحد من وضعه  
 يقتضي احضار معناه بعينه واما بحسبهما معا فلا ولولم  
 يقتيد الضابط بقيد الاستدلال فيخرج عنه الاعلام المشترك  
 وفي بحث لان الاحضار المذكور اتم من ان يكون بقرينة  
 اول العلم المشترك يقتضي احضار معناه بعينه بتوسط  
 قضية معينة اياه وايضا الاحضار فعل العلم وغاية كبرها  
 المسند اليه على ما ذكره يقتضي جعله فعلا للعلم اي  
 الاحضار العلم المسند اليه في ذهن السامع ابتداء  
 ويدفعه قوله باسم محقق **قوله** اي بحسب كل مطلق في قوله  
 ادا فانه يقتضي انه بحسب وضع واحد فلا يطلق على غيره  
 بحسب ذلك الوضع فتناول الاعلام المشتركة **قوله** قلنا  
 بعد التسليم ان ذكر القيد والاشارة الى اننا لان  
 الاسم الغنص مخبر عن العلم لكون القيد الاخير مغيبا عن  
 الاول وان هذا النوع انما يجدي اذا خرج باحد القيد  
 الاول اي اسم مخصص غير علم لكن الخارج بالاول هو المذكور  
 والآخر الغنص الغائب كذا ذكره وليس شئ منهما محقق

في صحيح فتح

۳۳۳



[illegible]

الفضل والوفاء في الفاضل  
عز الله والجميع الفاضل  
الملك الناصر الملك والامير  
والجميع في روبرت اوفيل

وذلك









اللفظ الذي عبّر عنه به عن المقصود لا يخفى الزايد على  
 آخره ان عبّر به في هذا المقام اذ ربما كان هذا اللفظ  
 الزايد من المعاني الوضعية لما وقع التعبير به فيكون  
 بحثا عن المعاني الاصلية لا لما ظاهرا فان قلت لعلمنا ان  
 ان لفظة هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه  
 مع ملاحظة القرب واما ان الكلام قصد به كونهما  
 قريبا فامر خارج عن مفهوم الوضعية فليس هذا  
 حاد في اللفظ كلفظا فان قيل كلفظا موضوعا  
 معق واما ان الكلام قصد به كونه تقيده الخاط  
 فامر خارج عن مفهوم الوضعية ايضا بل ان يكون  
 قوله وهو ما يدل على اصل المراد مستند وكذا البيان **وقوله**  
 او تعقوب القرب او تعقوب البعد فكذلك ان القرب نفسه  
 قد يطلق على قرب المرتبة وناهية الحلقين فكأن قريبا  
 الحلق في المرتبة والبعد قد يطلق على عند ذلك فيقول  
 بعيد الحلق بعيد المرتبة كذا امور العقلية تجري الامور المستوية  
 كذلك قد يطلق على ما عليها اسمها الاشارة على هذا  
 المعين هذا ما ذكره صاحب الكشاف واما القرب  
 بقوله تعالى البعد درجة ورفعة محلة منزلة بعد ذلك  
 اذ فيهم منه تارة بل قرب الدرجة وضعية الحلق منزلة  
 قرب المسافة ذلك ان نقول الحلق لا يمتنع على الناس  
 بل يكون قريبا الوصول سهل التبادل واقفا بين

وخط الخبر مع المسند كان البناء متنازلا للجملة الاسمية  
 والفعلية وان اشترط كان المقام بيان احوال الاسمية  
 وتكون حال الفعلية بالمقابلة لكون هاته تلك الاحوال  
 مشتركة بينهما **وقوله** ان اصل اسماء الاشارة ان يشار  
 بها الى شاهد محسوس لا لعلنا وقع في عبارة غير  
 منه والاولى ان يقي الحسوس مشاهد يخرج بالحواس  
 المعقولات وبالشاهد يمكن وهو ما ادرك بالغير بالفعل  
 لكنه ليس مدركا به لعدم حضوره فان اشارة الى  
 ما يتخيل احصا منه غرض الخلق الله وذلك ما ملئ به قلوبنا  
 محسوس غير مشاهد غرض تلك الحجة فلتصديق كالحسوس  
 المشاهد **وقوله** نصب على المدح او على الحال في العلم  
 في الحال مع الفعل المستفاد من اسم الاشارة او عرف  
 التثنية اي اشارة الى او اشارة عليه فواو الاولى ان يجعل  
 حالا موكدة بناء على اشارة بذلك افعالا **وقوله** من  
 لشل شيان غرضان بيان للنسبة بعد ذكر حسيه **وقوله**  
 ومحق ان يتعلق بغير اي متنازلا منهم **وقوله** بين الضلال  
 والسلم حال من شل شيان **وقوله** وهو ما يدل على اصل  
 المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعصية  
 لشيء فوجب بصورة اياها كان لا فيه بحث لاسم ادا  
 بالزايد على اصل المراد المعنى الزايد على المعنى الوضع  
 لفظ

هذا اللفظ الذي عبّر عنه به عن المقصود لا يخفى الزايد على  
 آخره ان عبّر به في هذا المقام اذ ربما كان هذا اللفظ  
 الزايد من المعاني الوضعية لما وقع التعبير به فيكون  
 بحثا عن المعاني الاصلية لا لما ظاهرا فان قلت لعلمنا ان  
 ان لفظة هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه  
 مع ملاحظة القرب واما ان الكلام قصد به كونهما  
 قريبا فامر خارج عن مفهوم الوضعية فليس هذا  
 حاد في اللفظ كلفظا فان قيل كلفظا موضوعا  
 معق واما ان الكلام قصد به كونه تقيده الخاط  
 فامر خارج عن مفهوم الوضعية ايضا بل ان يكون  
 قوله وهو ما يدل على اصل المراد مستند وكذا البيان **وقوله**  
 او تعقوب القرب او تعقوب البعد فكذلك ان القرب نفسه  
 قد يطلق على قرب المرتبة وناهية الحلقين فكأن قريبا  
 الحلق في المرتبة والبعد قد يطلق على عند ذلك فيقول  
 بعيد الحلق بعيد المرتبة كذا امور العقلية تجري الامور المستوية  
 كذلك قد يطلق على ما عليها اسمها الاشارة على هذا  
 المعين هذا ما ذكره صاحب الكشاف واما القرب  
 بقوله تعالى البعد درجة ورفعة محلة منزلة بعد ذلك  
 اذ فيهم منه تارة بل قرب الدرجة وضعية الحلق منزلة  
 قرب المسافة ذلك ان نقول الحلق لا يمتنع على الناس  
 بل يكون قريبا الوصول سهل التبادل واقفا بين

هذا اللفظ الذي عبّر عنه به عن المقصود لا يخفى الزايد على  
 آخره ان عبّر به في هذا المقام اذ ربما كان هذا اللفظ  
 الزايد من المعاني الوضعية لما وقع التعبير به فيكون  
 بحثا عن المعاني الاصلية لا لما ظاهرا فان قلت لعلمنا ان  
 ان لفظة هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه  
 مع ملاحظة القرب واما ان الكلام قصد به كونهما  
 قريبا فامر خارج عن مفهوم الوضعية فليس هذا  
 حاد في اللفظ كلفظا فان قيل كلفظا موضوعا  
 معق واما ان الكلام قصد به كونه تقيده الخاط  
 فامر خارج عن مفهوم الوضعية ايضا بل ان يكون  
 قوله وهو ما يدل على اصل المراد مستند وكذا البيان **وقوله**  
 او تعقوب القرب او تعقوب البعد فكذلك ان القرب نفسه  
 قد يطلق على قرب المرتبة وناهية الحلقين فكأن قريبا  
 الحلق في المرتبة والبعد قد يطلق على عند ذلك فيقول  
 بعيد الحلق بعيد المرتبة كذا امور العقلية تجري الامور المستوية  
 كذلك قد يطلق على ما عليها اسمها الاشارة على هذا  
 المعين هذا ما ذكره صاحب الكشاف واما القرب  
 بقوله تعالى البعد درجة ورفعة محلة منزلة بعد ذلك  
 اذ فيهم منه تارة بل قرب الدرجة وضعية الحلق منزلة  
 قرب المسافة ذلك ان نقول الحلق لا يمتنع على الناس  
 بل يكون قريبا الوصول سهل التبادل واقفا بين

الفرق بين الوصف والاشارة  
الوصف هو الذي يبين  
الاشارة هي التي تارة  
تارة تارة تارة

الوجه ما واجههم والمخافة تناسب المذهب المكافئ  
بوجه ما والامر العظيم يتاقت عليهم ويعبد منهم بملاحة  
ورقة شانه والعظم تناسب الجدل المكافئ ويستمر  
بوجه ما **قوله** يتبر الا بعد عن ساحة من الحضور والفتنة  
وسفالة محلة منزلة بعد السافرة يعلم من ذلك  
انه قد يقصد التحليل بالقراب بان ينزل كربة من ساحة  
عن الخطور والخطاب منزلة قرب السافرة فيعبر منه  
بهذا القول نعم وشاما خلقت هذا بالملأ وعجز  
الامر العظيم من شانه ان يتوجه اليه المذهب ويتطلب التبر  
منه والوصول اليه من هذا الوجه تناسب العظيم  
القراب المكافئ ويستلزمه والامر الحقير من شانه  
ان لا يلتفت اليه الناس ويعبدونه بينهم في هذا الوجه  
يكون المخافة منسبا للبعد المكافئ ومستقر من له **قوله** قد  
في حكم المخافة قال في الامم ويجوز ان يشارة الى  
المخافة المحض اذا تقدم المتقدم بلفظ البعد كما بالامام  
الغالب وذلك قسم عظيم لا فتن قال الله تعالى ذلك القراب الله  
الناس امثالهم شيئا من ذلك الى قراب الشرا المحض المتقدم  
ذكرة وانما جاز ذلك لان المخافة لا يلائم تلك بالحق حتى يشارة اليه  
اشارة حثية فهو حكم البعد والاعلى شدة ان يشارة  
بلفظ القراب فين قد اضم عليه فانه كونه حافظا ومذكرا  
عن قريب بمنزلة المشاهد القراب بخلاف من القاسم  
المذكور

قول

المذكور كالقراب فانه بواسطة كونه مذكورا صار كالمشاهد  
وبواسطة كونه فانيا صار كالبعد ويجوز في هذا الوجه  
القصور على قلة ان يعتبر بلفظ القراب لقراب ذكره **قوله**  
الحال في القاصيب المتقدم ذكره اذا كان عيناه قال  
اسم الاشارة لما كان موصوفا لما اشار اليه اشارة  
حسية فاستقاله فيما لا يدركه الاشارة الحسية كما  
لشخص الغائب والمعاني عيان وذلك يجعل الاشارة  
العقلية كالحسية واسم الاشارة يحتاج الى المذكور قبله  
فيكون كغير واحد لا يتقدم **قوله** عقب المشاكلة وهو  
الذين يؤمنون بأوصاف الامم المكافئ ان يبين وهو المتقرب  
لان الذين يؤمنون من حلية الاوصاف كاترجم به في قوله  
من الايمان بالغييب **قوله** ثم عرف المسند اليه بان اشارة  
اسم الاشارة تبينها على ان المشار اليه اعطاء ما يؤد  
وجه التبيين ان الظاهر المقام يقتضيه ابداه لغير المتقدم الذي  
وقد عمل الى اسم الاشارة بناء على ان ذلك الموصوف  
قد تميزت تلك الاوصاف ثمة ما فصار كانه مشاهد  
في اسم الاشارة اشعار بالموصوف من حيث موصوف  
كانت قبل اولئك الموصوفون بتلك الصفات على هذا  
فيكون من قبيل ترتيب الحكم على الوصف المناسب للذات  
على العملية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف  
وليس فيه اشارة الى الصفات وان كان متصفا بها

الاشارة هي التي تارة  
تارة تارة تارة  
تارة تارة تارة



والفرق بين الانصاف بحسب نفس الامر وبين ملاحظة  
 الانصاف في العبارة كالايجاف **فكذلك** فاسد موضوع لو احل  
 من امار حنبله الخ الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس  
 عما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب في شرح المقصد  
 واقفا يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للجنسية  
 مع وحدة لا بعينها ويستعمل في المنقش واقفا من يجعل موضوعا  
 للجنسية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلمه كونه  
 الحقيقة المتخلة في الذهب واقفا من حيث انتم  
 الجنس يدل بوجهه على كون تلك الحقيقة معلومة للجنس  
 ومعمودة عنده كانه اعلام الشخصية يدل بوجهها  
 على كون الاشخاص معمودة له واقفا اسم الجنس فلا  
 يدل على ذلك بوجهه بل بالانه وان كانت **فكذلك** وعلم  
 بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير قد علم قاطره  
 ان العلم الذي هو في المنقش كالتكوة هو العلم بالام الحقيقة  
 واقفا اطلاق على فرد منها لوجود الحقيقة فيه فاللفظ  
 كلفظ العلم في الحقيقة وابعضيه مستفادة من خارج فان عاد  
 من حيث هو في قوله وقد تاق الى العلم بالام الحقيقة ثم  
 ان العلم بالام المعهود الذي منه رجع تحت المرف بالام الحقيقة كما  
 في المرف بالام المعهود هو الحق فان ضم الضمير والامكان واجب وقد  
 ان كونه الحق عليه ايضا كلام المغتاز في تحقيق معنى اللام الجنسية  
 وفيه نظر انظر قدومه وان عاد الضمير الى مطلق المرف باللام كان الكلام الجنسية  
 قد كان الضمير لها لغة  
 ارسيد الكلام ليهج

الفرق بين الاسم والاداء  
 ان الاسم يعبر به كقوله  
 عنه الخط الذي يربطه  
 واللام يربط بين  
 لا يعبر به كقوله  
 شارة تصح

مصحف  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

صحيحا لكنه قاصر عن افادة معنى الاندراج فيكون الاول  
 اولى **فكذلك** اوله اتم على اللين فيسبب لم يرد بالاسم الحقيقة  
 ولا الاستغراق وهو ظاهر ولا المعهود والعين لتصوره  
 من اوداه هو المقصود من التمدح بالاناء والوقافي  
 مواضع يطيش فيها اول الاحلام السخيفة ولا يثبت  
 فيها الا ارباب الغرائب الكاملة واقفا قال امر بجهنم  
 مع انة الواقي بقوله قضيت صيغة الماضي دلالة على امر  
 سقم كانه قال امر وقتا بعد وقت على انهم من القيام  
 موصوف بسبب بعد سبب فلا اجابة بل القتب  
 اليه واقفه من ومن ههنا يعلم ان حل يستعمل في الحال  
 وتفيد المروءة وقت خصوص ليس بجيد **فكذلك** فان قلت  
 المرف بالام الحقيقة وعليه اذا اطلق على واحد كما في نحو  
 او في السوق ورايت اسامة متقبلة حقيقة هوام بما  
 قلت بل حقيقة هو وعليه ان اسم الجنس عند لما كان موصوفا  
 لواحد من امار حنبله فاذا عرفت بالام الحقيقة وادرك  
 به مفهوم المستعمل من غير اعتبار لما صدق عليه من الاثر  
 كما ذكره فقد استعمل في جزء منه فيكون محاذ لفظا حسا  
 فم ههنا ان بعد باعتبار الوجود وانضمام التسمية كما  
 في نحو ادخل السوق اولم فيهم كما في مقام التعريف الا ان  
 في ان الجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع بالازاء  
 الحقيقة وضعا اخر مغايرا لوضع مغزى وفيه بعد التعم

الفرق بين الاسم والاداء  
 ان الاسم يعبر به كقوله  
 عنه الخط الذي يربطه  
 واللام يربط بين  
 لا يعبر به كقوله  
 شارة تصح

الفرق بين الاسم والاداء  
 ان الاسم يعبر به كقوله  
 عنه الخط الذي يربطه  
 واللام يربط بين  
 لا يعبر به كقوله  
 شارة تصح

كونه حقيقة اذا جعل موضوعا للمهمة من حيث هو كعلم النفس  
والفرق بين ما اشبه اليه فيكون الحقيقة فيها مستفادة من  
جوهر اللفظ المستعمل فيها والوحدة الشائعة من انتماء  
التأدية **قوله** وما بدأنا لانه عدم يتصور عن تعريف العهد  
على هذا التقدير لان التفرقة العمود الى قوسين او اثنين  
او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس المهمة  
المعنوم باعتبار كونه ما حازه في الذهن اذ كان تعريف  
النفس عبارة عن حضور المهمة في الذهن وتعرف  
العهد عبارة عن حضور الزمان المعين او الافراد المعينة  
لكن اختلاف فيها هو معنى التعريف حقيقة اعني المستعمل في  
الذهن واما ان الحاضر في احد هو الماهية وفي الاخر  
تعريف جنس كان مجرد الاصطلاح ولا كلام فيه فانما الكلام  
في تحقيق معنى التعريف الجنبه وبيان ان الحقيقة ما هي  
والسكاك منه على ذلك حيث قال ان تعريف العهد ليس  
شيئا غير المقصد الى الحاضر في الذهن حقيقة او مجازيا  
لغ في معنى تعريف العهد وحصر في انه مجرد المقصد الى  
الحاضر وليس شيئا وراءه فيعلم منه ان كون الحاضر ماهية  
او جزءا او خارجا عن حقيقة تعريف العهد والحق ان معنى  
التعريف مطلقا هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ هو  
اي معلوم حاضري الذهن ويشترك الى ذلك ان صاحب  
الكشاف نشر تعريف الجنس في الحد بانه الاشارة الى

الفرد والافراد فهو  
اعل من ذلك  
التعريف الحاضر  
نفسه فلو لم يتصور  
احدا تعريفه  
في الاخر صرح

ما يعرف

ما يعرف ذلك احد من ان الحد ما هو وان الشيخ ابن الخياط  
صرح في الايضاح بان زيدا موضوع لعمودينك وبيننا  
طبعك وبان كلام زيد موضوع لعمودينك كما يجب تلك  
النسبة المخصوصة وان السكاك اعتبارا في اللام ان احدا  
العهد وبالحلة انا استقرت كلامهم وتحقق مقصود  
بمصوله استوفيت بما ذكرناه قال بعض الافاضل الشيخ  
يقصد به معنى عند السامع من حيث هو معنى كانه اشيا  
اليد بذلك الاعتبار واما التوبة فيقصد بها الثبات  
النفس الى معنى من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيينه  
وان كان معينا في نفسه لكن بين صاحبة التعيين وبين مد  
حظته فرق على وجهه في تصوير ذلك مقدمة فاما ان  
المعاني من اللفظ بمجموعة الوضع والعلم به فلا بد ان يكون  
المعاني متصورة فتا وبعضها عن معنى فاذل باسم على  
معنى فاما ان يكون ذلك الاعتبار اي كون المعنى حيا عند  
السامع متناذا في ذهنه لم يلاحظه اولا فالا على معنى  
والثاني توبة ثم قال الاشارة الى تعين المعنى وحلوله  
ان كانت يجوز اللفظ بمعنى اما حيا ان كان المعنوي  
الحاضر جيبا وما هي كاسامه واما استخسا ان  
كان فردا منها كزيد او اكثر كاثنتين وان لم يكن يجوز اللفظ  
فلا بد من ارجح اوج عنه ليشارة به الى ذلك اسمي  
مثل الاشارة في اسما الاشارة وكيفية الكلام

ما يعرف ذلك احد من ان الحد ما هو وان الشيخ ابن الخياط  
صرح في الايضاح بان زيدا موضوع لعمودينك وبيننا  
طبعك وبان كلام زيد موضوع لعمودينك كما يجب تلك  
النسبة المخصوصة وان السكاك اعتبارا في اللام ان احدا  
العهد وبالحلة انا استقرت كلامهم وتحقق مقصود  
بمصوله استوفيت بما ذكرناه قال بعض الافاضل الشيخ  
يقصد به معنى عند السامع من حيث هو معنى كانه اشيا  
اليد بذلك الاعتبار واما التوبة فيقصد بها الثبات  
النفس الى معنى من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيينه  
وان كان معينا في نفسه لكن بين صاحبة التعيين وبين مد  
حظته فرق على وجهه في تصوير ذلك مقدمة فاما ان  
المعاني من اللفظ بمجموعة الوضع والعلم به فلا بد ان يكون  
المعاني متصورة فتا وبعضها عن معنى فاذل باسم على  
معنى فاما ان يكون ذلك الاعتبار اي كون المعنى حيا عند  
السامع متناذا في ذهنه لم يلاحظه اولا فالا على معنى  
والثاني توبة ثم قال الاشارة الى تعين المعنى وحلوله  
ان كانت يجوز اللفظ بمعنى اما حيا ان كان المعنوي  
الحاضر جيبا وما هي كاسامه واما استخسا ان  
كان فردا منها كزيد او اكثر كاثنتين وان لم يكن يجوز اللفظ  
فلا بد من ارجح اوج عنه ليشارة به الى ذلك اسمي  
مثل الاشارة في اسما الاشارة وكيفية الكلام



والغيبية في الخارج وكما نسبت العلمانية حليها ونوعيتها  
 في الوصولات والمضات الى المطابق وتوفي اللام  
 والنداء في المعينات بهما فظهر ان معنى التعريف مطلقا  
 هو العهد في الحقيقة لكنه جعل اسما خاصة بحسب  
 نقاد ما يستفاد منه ويسته كل قسم باسم مخصوص  
 وان الاعلام الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقة  
 كالاعلام الشخصية اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ  
 الى حضور المستمع في الغرض قال سيبويه اذا قلت  
 اسامة فكانت قلت الضرب الذي من شأنه كيث  
 وكيت وان الترتيب اسامة واسيد اذا كان موصوفا  
 للجنس من حيث هو حيث الاشارة وعدمها كما سبق  
 والاسد والاشارة فيه بالالة دون اللفظ ثم نقول  
 اما اذا دخلت اللام على اسم جنس فاما ان يشاد بها  
 الى حصة معينة منه فوا كان افراد مدكور محققا  
 او فقد يراو ويتم لام العهد الخارجي واما ان يشاد  
 بها الى الجنس نفسه وحيث اما ان يقصد الجنس من  
 حيث هو كما في التعريفات ونحو قولنا الرجل جنس  
 المرأة ويتم لام الحقيقة والطبيعة واما ان يقصد  
 الجنس من حيث هو موجود في من الافراد فتمت  
 الاحكام المجازية عليه الثانية لانه في منتهى فاما  
 في جميعها كما في المقام الخطابي وهو الاستغراق او بعضها

وهو

وهو المعبود الذي في فان قلت فلما جعلت العهد الخارجي  
 كالله في الاستغراق واجبا الى الجنس قلت لان معرفة  
 الجنس فهو كافية في تعيين شئ من افرادها بل يحتاج فيه  
 الى معرفة اخرى ثم ان كان الاسم في المعبود الخارجي  
 اقربا واخصوصية كل معبود ومثله لبيته وسما عاتيا  
 كما تر ولا حاجة في ذلك الى العهد الذي في والاستغراق  
 والتعريف الجنس اذا جعل اسماء الاجناس من موصوفا  
 للمميزات من حيث هي <sup>والله</sup> ولولا او رد البيان بل  
 الحق ليع الجنس لاشياء في الاستغراق ليع انه لما  
 ادعى ان استغراق المزدحم من استغراق المنفرد  
 او رد بيان في جمع ومفرد منفيين بل ليع الجنس  
 لاشياء في الاستغراق في رجل لا يبيع ان يخرج  
 منه فها سلا ونحو لا رجال مع خصوصية في الاستغراق  
 استغراقا اذا جاز ان يخرج عنه واحدا واما ان جاز  
 في غنوه من الجوع بطريق الذي يقتضيه ذلك شئ من  
 فان قلت كيف يكون نحو لا رجال في الاستغراق مع  
 جواز خروج واحد او اثنين منه واما ما ذكر في الترتيب  
 من الخصوصية فلعلمه مخصوصا بالذكورة المفردة قلت  
 نحو لا رجال نفس في استغراق افراد مدلوله فلا يخرج  
 عنه شئ من الجماعات كان لا رجل نفس في استغراق  
 افراد مدلوله فلا يخرج عنه شئ من الاحاد فخرج

المراد بالمراد والامر بالمع

واحد أو اثنين من لا رجل لا يفتتح في تلك الخصوصية  
اذ ليس من افراد لوله رجل كلامه على تحصيل الخصوصية  
بالفرد بالمر لا ان ما ذكره من البيان مشترك بينه وبين  
الجمع فان قلت لا خفاء في صحة قول لا رجل في الدار او رجل  
ولا رجل فيها الا الزيدون فلا يكون شئ منها فصلا  
في استغراق احاد لوله قلت الاستثناء لا يجب  
تخصيصا ولا يفتتح في كون اللفظ مضاهيا في اشياء  
العدد مع كونها خصوصيات في معانيها وقد حقق ذلك  
في موضع فان قلت ان تلك ليس في الدار رجل او رجل  
او رجل او قلت ليس فيها رجال بل رجل او رجلا  
فقد خرج عن كل منهما بعض الاحاد فاي فرق بينهما  
قلت الفرق ان ليس رجال في هذه الصورة باق على  
استغراقه لا فرد لوله وال عليه ولا لانه لم يفتتح  
الخصوصية دون الخصوصية كما في لا رجل او رجل  
عنه ما ليس من افراد لوله كما مر في لا رجل  
اما ليس رجل فقد يستعمل على وجهين احدهما ان  
يراد به في واحد لا يقينه فيقول كل واحد من  
الاحاد مطلقا اي سواء كان الواحد في ضمن العدد  
ام لا استثناء لظاهره المتصا كما في لا رجل والثالث ان  
يراد به في الواحد من حيث هو واحد اي توقيه  
النسبة الى فرد الواحد كما في ذلك ليس في الدار رجل

*[Faint handwritten text in Devanagari script, likely bleed-through from the reverse side.]*

بل رجلا أو رجلا وليس هذا من العموم في شيء  
وإنما على الوجه الأول فاستقراة اشتمل من استقراة  
ليس رجلا فإنه تناول كل واحد من الأحاد فإذا  
خرج منه شيء منها كان تخصيصا لما هو عام مظاهر  
ليس رجلا لا يتناول الواحد والاشتمال لا ينموصة  
ولا يظهر وفرد جميعا عنه لا يكون تخصيصا وإذا خرج  
عنه جماعة كان تخصيصا وقبل الجمع الخ يلزم الاستقراة  
في قبيل الأفراد كمثل مثل الفزة اسم الجنس إذا كان  
معزها وعرفت بلام الجنس وحمل على الاستقراة كان  
استقراة لشمول الأفراد مستقاه وهي الأحاد فإذا  
نسب إليه حكم كان الظاهر انتسابه إلى كل واحد  
وإنما الجمع فلذلك على الجنس مع الحقيقة فلا يرى على

هذا الكتاب من فوائده  
التي لا تحصى في علم  
الطب والصيداع  
والدواء والحقائق  
التي لا يمكن  
الحصول منها الا  
بالطريق الذي  
هو في هذا الكتاب  
والذي لا يمكن  
الحصول منه الا  
بالطريق الذي  
هو في هذا الكتاب



فيدريج فيه ايضا في شتمها بل يقول الكل من حيث هو  
 كل جماعة فيكون مستغراقا في الجمع المستغرق وما عداه من  
 الجماعات منه رتبة فيه فلا يعتبر كل واحد منها ايضا  
 لكان تكرار الحصة فلذلك ترى الامثلة بغيره من مع الجمع  
 المستغرق اما لكل واحد واحد فيكون كالفرق في استغراق  
 كانه قد بطل عنه من الجمعية وصار الجنس كانه الامثلة  
 التي اوردتها واما بالجمع من حيث هو مجموع كانه ذلك  
 للرجال عندهم حيث حكمه بانهم افراد لهم وهو  
 لكل يختلف قولك لكل رجل عندهم درهم فانه اذا  
 لكل رجل درهم والجمع الاول اكثر استغراقا من الثاني  
 فان قلت اذا قيل لارجال في الدار فان قصد به  
 في كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين لارجل في الدار  
 الاستغراق وان قصد به في الكل من حيث هو كل يكون  
 المستغراقا اذا كان واحد من الرجال فقط خارجا عن الدار  
 وبطلانه ظاهرا وان قصد في كل جماعة كان تكرار  
 ما ذكرتم من المعرفة باللام قلت فقد استأثر المحدث  
 بالفرق بين استغراق المفرد والجمع في صورة ايضا حيث  
 قالوا لو سلم كون استغراق المفرد اشتمال في النكرة المنقبة  
 وتوجيهه ان في كان رجلا في ذلك ليس في الدار بل كل  
 على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد بنفسه في  
 الجنس المتخفف بذلك الوحدة فيكون عاما ظاهرا في  
 استغراق

في استغراقه وربما يقصد في الوحدة المقابلة للثقل  
 فلا يكون من العموم في شتمه كما سلف انك فقال رجال  
 في لارجال هذا على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفسه  
 في الجنس مطلقا كان الجمعية فلا يطلق على قياس المعرفة  
 باللام فلا يكون في فرق بينه وبين لارجل وربما يقصد  
 به في العيد الذي هو الجمعية ويكون الجنس ثابتا  
 على الصفة الوحدة اذا فلا يتبعه فلا يكون من العموم  
 في شتمه واما رجال فلذلك ليس في الدار رجال في ذلك  
 على الجنس والجمعية والوحدة العارضة للجماعة فيجوز  
 يقصد بنفسه في الجنس كان الجمعية فلا يطلق على قياس  
 لارجال في ذلك على استغراق الاحاد ظاهرا لا شفاف  
 وان قصد في العهد الذي هو الجمعية لكون الجنس ثابتا  
 موصوفا بالوحدة او الامثلة كانه لارجال قد يكون من  
 العموم في ان يقصد في الوحدة العارضة للجماعة بالاسم  
 فيها جماعة بل جماعات كما في ليس في موضع لارجال بل  
 لامت فيلخص لك فاذا ذكرت ان ذلك ليس في الدار رجل  
 محتمل معنيين وليس فيها رجال محتمل للثلاثة معان  
 ولارجال فيها محتمل ايضا معنيين واما لارجل فهو  
 نقص في استغراقه اللازم في الجنس لا محتمل على غير واحد  
 وانه لارجل اذا محتمل الاستغراق لم يكن بينه وبين لارجل  
 فرق في ذلك واما الفرق بينهما ان لارجل لا محتمل في

سوى الاستقراء ولا رجال يحتمل ان يقصد به في الحقبة  
مع ثبوت الجنس على وصف الوحدة او الاسنة كقولك لا  
رجال في اللذول فيها رجل او رجال **قوله** فظهر بذلك  
ما ذكره صاحب الفتاح الظن كلامه انه حمل الجمع  
المستغرق على المجموع من حيث هو مجموع وثبوت وحدته  
لا يستلزم ثبوت كل فرد منه ويحتمل ان على الجمع المستغرق  
على جماعة جماعة وثبوت الوحدانية لا يستلزم ثبوت  
لكل واحد منها ورده الشارح توجبه على الوجهين معا  
اذا المتبادر من معنى العظام ثبوت الوحدانية لحد منها  
لا يثبت لكل جماعة منها او لكلها من حيث هو كل كل  
فلا فرق في شمول الوحدانية للعظام فردا فردا وبين العظام  
دون العظم **قوله** وايضا الاشارة لقوله فتشمل كل جنس  
فما شتم به على هذا الخبر وذلك لان قوله يشمل كل جنس  
فما شتم به يدل بصرحة على ان المنفرد على الجمعية شموله واولا  
فما شتم به العالم ولو اراد ما ذكره هذا العالم لكان ليدل على  
ان ما شتم به اجناس مختلفة ولا تنوع في ان المستغرق بالعالم  
اجناس مختلفة لكن الاشارة للجمعية على ذلك الخبر مقتضا  
هذا شمول ما شتم به بالمراد سواء كان اجناسا او لا **قوله**  
لان هذه التفرقة لا يؤيد بها عقل ولا نقل لان الجمع يتناول  
الافراد المشتركة في مفهوم مفردة وهيكل هو المراد من مفرد  
الجنسية المعبرة في تعريف الجمع واما ان تلك الافراد ما هي

حمل

فلا

مختلفة او امور متفقة فلا اعتبار به اصلا فكان الجمع  
والمفردا استغراقا ولا ان الاحاد المتفقة كالكالات  
يتناولها لان المختلف **قوله** لان الحرف الاول على الاستقراء  
حرف النوع والام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم  
المفرد حال كونه مجردا عن الكالات على معنى الوحدة اذا قيل  
اسم ان الجنس موضوع للهبة مع وحدة مفهومه  
كان مجردا من معنى الوحدة واطلاقه على الهبة من حيث  
هي على سبيل المجاز لانه استعمال اللفظ ما وضع له  
الا ان يدعى مبرورته حقيقة عرفية وقد مر ذلك  
اشارة واما اذا قيل ان موضوع الهبة فهو على حقيقة  
فان قلت اذا لم يكن الوحدة واصلة في مفهوم الاسم  
لا يتصور خبره عنها فلا اعتراض انما توجبه على القول  
الاول دون الثاني قلت يمكن ان يسمي اجناسا  
اكثر ما يشترط في التركيب لبيان النسب والاحكام ولما  
كان اكثر الاحكام المستعملة في العرف واللفظة جارمية  
على المشتقات من حيث انتهت في من فردها الاعلى  
من حيث هي فهم بقرينة تلك الاحكام مع اسماء الاجناس  
في تلك التركيب معنى الوحدة وصار اسم الجنس اذا  
وجده يتبادر منه الفرد الى الفرد من كلف النفس  
بالاحاطة مع ذلك الاسم كانه دال على معنى الوحدة فاف



دخل عليه حرف الاستغراق بقرين هذا العارض الذي  
هو منشأ الاعتراض **قوله** ولا تته ابي المفرد الداخل  
عليه حرف الاستغراق به كل فرد لا مجموع الأفراد  
ويقال ان الاستغراق الثاني لأفراد الاسم هو مجموع المجموع  
أي حيث هو مجموع الأليس فيه ملا حظلة وحده لا فرد  
أصلا بخلاف قول كل فرد فإنه لا ينافي أنه لا أفراد إلا  
سم يقتضيه اعتبار المفردية مع الحبس فإذا لم يكن هناك  
أفراد فاعتبرها ما هو أقل مراتب أي فردية واحدة  
وإن وجد ما يقتضيه اعتبارها هو أزيد كما داة الاستغراق  
عمل يقتضاه ولم يكن ما ينافي يقتضيه الأفراد لأنه يقتضيه  
اعتبار الفردية ولا يمنع من اعتبار الفردية مع التوهم  
ولا يذهب عليه أن الجواب الأول هو المناسب  
لما لا رجلة في الدار والافان في الدار ليس عليه  
**قوله** لهذا استغ وصنف تحت الجمع إذا اردت بالرجل مثلا كقوله استغ  
بالطوال ولا كان ذلك على خلاف ما في النيران الصفر فلم يرد به لا يكون  
الماضي زاه من صنف ما بالأن بالحبس وهو الاسم من اللزاة على معنى ان هذه فدا  
لأنه لفظي وهو الحافظة الدال على أن يكون هناك **قوله** لا يكون للظهور إلى  
احتمال سرور الامانة هو كلام في باب في هذا الاستغراق لا يتبع  
لأنه يكون معلومة لا لباية وهي إشارة إلى شئ من جنس ما يمكن احتمالها  
الرواية في قوله هو كلام في باب الدار والافان في الدار والافان في الدار

في  
وتكيد في باب الاستغراق  
في باب الاستغراق  
في باب الاستغراق  
في باب الاستغراق  
في باب الاستغراق  
في باب الاستغراق  
في باب الاستغراق  
في باب الاستغراق  
في باب الاستغراق  
في باب الاستغراق

انما

انتم لذلك مع انه مذكور في **الفتح** **قوله** وما يحتمل التفسير  
والاعتبار في قوله تعالى ان الخاف ان يحبس عذاب من الخاف  
ان حمله التعظيم كان مما افتره الوعيد واستقلا ما لما  
هو مركب له فانه يقتضيه استحقاق عذاب عظيم فيكون  
البلغ في الخوف ان حمله الاعتكيل كان اظهر والمزيد شفقة  
عليه وخوفه من ان يصيبه اذ في معرفة يكون او حله  
في قول النجدة كل منها سب المقام من وجه **قوله** اي  
كل فرد من افراد الدواب من لطفة معينة او كل نوع من  
النوع لم تقتض الى ان كل فرد من افراد الدواب مخلوق من  
نوع من النطفة غفص ذلك الزمان لأنه بخلاف الواجب  
ومستبعد جدا وانما مكسره ان خلق كل من الدواب  
من شخص من الماء **قوله** لا يفصل صاحب الفتح  
الى انه مثال لكون المقام للأفراد شخصا او نوعا كشكر  
السند اليه في الحالة التي يقتضيه شكر السند اليه تحقيق  
في منوع ويقتضيه شكره ايضا تسمية السحالي على ذلك  
ما يراود المثال من غيوباب السند اليه وقد ينفى  
على شذ ذلك في حالات اذ يراودا مثله من غيوباب  
الجبوت عنه وهذا وجه وجهه تخلصت عن  
الصفات التي يركبها بعضهم في تسمية كلام **قوله**  
انما الوصف اي ذكروا التمس للسند اليه فلكونه  
اي الوصف او بالوصف الذي فسر الغيوباب

التابع المخصوص لأنه المتيقن الكاشف أولاً وبالذات  
 والمخبر المصدري أيضاً ينصف بهما ثانياً وبالمعنى ثالثاً  
 بل لما في النكت لكان المراد أولاً في نكتها  
 رة المادان القوية في ذلك كونه راجع إلى ما دل عليه قوله  
 وأما وصفه لا إليه نفسه لأنه بالمخبر المصدري لما  
 ذكره وإنما قال مبني له كاشفاً من معناه في بين اليقين  
 والكشف كان الأول بالنظر إليه نفسه والثاني بالنظر  
 إلى السامع دلالة على أن الوصف بلغ في تلك الغاية  
 القصوى حتى صار حلاً للوصف أو جاريه في ذلك  
 المذكور من القسم الأول على رأي المعتزلة والحكماء فإن ذلك  
 الوصف هذا الجسيم أي تعريف له على رأيهم وغير ذلك  
 أشادة إلى ملأه الاحتياج إلى فراغ فيفعل الجسيم لأن المد  
 في الجهات الثلاث لا يتصور الآن مكان ثم الظاهر أن الو  
 صف الكاشف هو المتيقن لأنه وصف واحد يجب  
 المتيقن وإن كان هناك تعقلاً ويجب للفظ والأعراب  
 كأنه قبل الجسيم الملتصق في الجهات كما أن قولك حلوصاً  
 معين خبر واحد مع كأنه قيل من بعد ذلك اللفظ والاعتنا  
 وأيضاً الوصف في الأصل مصدر فيجب أن يطلق على المتقن  
 نظراً إلى أصله على أن الوصف المذكور في المتن بمعنى ذلك  
 النكت وليس فيه دلالة على كون النكت واحداً أو متعدداً  
 ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف  
 بما بعده

في المتن  
 الكلام في الوصف  
 إلى النكت  
 الكاشف  
 في المتن

بما بعده فإن العريض صفة مختصة للطويل وكذا العريض  
 صفة مختصة له والعريض وفي الصفة الكاشفة  
 هي العريض وحده لا استلزامه الطويل والعريض من كس  
 في هذا النكتة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك  
 المحاصل والنكات الظاهرة يتم إذا دوا الاشتراك المعنوي  
 لأن التقليل إنما يتصور فيه بلا تقليل كما في رجل عالم ونظراً  
 به فلا يكون جارية في قولنا عاين جارية صفة مختصة  
 وقد جعل في الاشتراك على ما هو أعنى المعنوي واللفظي  
 ويجعل جارية صفة مختصة لأنها قلت الاشتراك  
 بأن وضعت مقصود الاشتراك اللفظي وعين معنى واحداً  
 فلم يبق معنى جارية الاشتراك المعنوي من أو ذلك المعنى  
 في قوله فأن كان يجب الوضع محتملاً لكل فرد الرجال إلى قوله  
 والتوضيح عبارة عن ما في وضع الاحتمال المحاصل في المعارف  
 أعلم أن احتمال رجل لكل فرد من أفراد الرجال يجب الوضع  
 ليس معناه أنه يجب به يعلل أن يطلق على خصوصية أي  
 فرد كان معناه يجب وضعه يعلل أن يطلق على معنى حكم  
 هو المهمة من حيث هي أو الفرد المنقشر على اعتكاف الترتيب  
 وذلك المعنى محتمل أن يحقق خصوصية هذا الفرد وفي  
 خصوصية فرداً أو فتناء الاحتمال هناك هو المعنى  
 وأما احتمال المعارف فأنما ينشأ من اللفظ فأن ذلك  
 إذا كان مشتركاً بين أشخاص كان محتملاً أن يطلق على خصوصية

في المتن  
 الكلام في الوصف  
 إلى النكت  
 الكاشف  
 في المتن



كل واحد من تلك الأشخاص لكونه موضوعا بالذات خصوصية  
كلها وليس معنى كل واحد ان يتحقق في ضمن اية خصوصية  
منها الا ان يؤول ذلك بحيث يؤول في حكم الكليات  
وكذا احتمال سائر المعارف من اسماء الاشياء والموجودات  
من غير انها انما يشاء من اللفظ ايضا فان المعرف بالام  
العمل الخارج كالوجه يصح ان يطبق على خصوصية كل  
فرد من الموجودات الخارجية امثالته موضوع بالذات  
تلك الخصوصيات وصناعا عما لا يتألف منه موضوع  
لكنه كل ليس متعلقا في حيزه لا فيه وانما كان فالاحتمال  
ناشئ من اللفظ وان لم يكن با وصناع متقددة كل في ذلك  
فالاحتمال انما من جهة المعنى كما في النكات من حيث انها  
مشتركة بين افرادها اشتراكا معنويا وانما من جهة اللفظ  
فانما يجب اوضاع مختلفة متقددة كل في المشترك اللفظي  
بالقياس الى معانيه متحدة كانت او معرفة على او غير  
واحد بالقياس الى افراد معنوية واحد فهو ناشئ من المعنى  
وانما يجب وضع واحد كل في سائر المعارف فان قلت  
ما معنى كون الوضع عامتا والموضوع له خاصا قلت  
ان الوضع تصور امور مخصوصة باعتبار معنى مشترك  
بينها وعين اللفظ بالذات تلك الخصوصيات دفعة واحدة  
كما في لفظنا لكل منكم واحدة ولفظه عن لرفع غيره ولفظه  
هذا الكواشا ليه منكم من كواي غير ذلك فالاعتبار هو

مفهوم

مفهوم عام وهذا معنى كونه عامتا والموضوع له خصوصية  
اقل من ذلك المفهوم العام فاطلا في احوالها وهذا المعنى  
الخصوصيات بطريق الحقيقة ولا يجوز ان يطلعا على ذلك  
المفهوم الكلي فلا ياتي انا وبوجه منكم ما ولا انت ويرا  
به مخاطب ما وبذلك الوجه امكن فقد ولفظه واحدا  
من غير استتراك وقد وادشاع واذا تصور الواضع شيئا  
كليا وعين اللفظ بالذات انه كان كل من الواضع والموضوع له  
عامتا واذا تصور الواضع معنويا وعين اللفظ له كان  
كل منهما خاصا وانما كون الوضع خاصا والموضوع له  
عاما غير معقول **قوله** ومنه قوله ومن ما من دابة  
في الارض ولا يطير يطير بها حية قال في الكشف فان قلت  
هذه الدابة من دابة ولا يطير الا امثالكم وما في ذلك  
قوله في الارض ويطير بها حية قلت معنى ذلك زيادة التعميم  
والاحاطة بكانه فيلزم ما من دابة فلفظه جميع الارضين  
السيح وما من طائر فلفظه في جوار السماء من جميع ما يطير فيها  
الا امثالكم معقولة احوالها غير ممل امرها فوجب  
ذلك ان النكوة في سياق التقرير في العموم لكن يجوز ان يراد  
بها ههنا جواب ارضي واحدا وطيور جو واحدا يكون  
استقرارها فيها فلا يكون وصف نسبة الى جميع دواب ارضي  
ارض كانت وطيور ارضي جو كان على السواء فانضموا  
الاستقرار حقيقة فيناول كل دابة من دواب الارضين

وكل ما يورث من طيور الماء فاقا والافطار المختلفة وتظهر ذلك  
 مع زيادة التعرّف والاعطاف ويرد على ذلك انه النكاح المنة  
 في سياق التعليل على كل فرد فردا لا يصح الجمع بينهما  
 لقوله نعم ام امثالك لان كل فرد لا يكون امثالا وان اردت  
 بها كل نوع فيع لان كل نوع اسم واحد لا ام وجوابه  
 انها جملة هي جملة على النوع من حيث هو مجموع وان كان  
 خلاف الظاهر بقرينة الخبر والى السؤال الجواب اشاد  
 في المكشاف بقوله فان قلت كيف قيل ام مع اقوال الآية  
 والظاهر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طير ولا  
 على الاستقراء ومقتضى ان في وما من دابة ولا طير  
 حمل قوله الام على المعنى وقال في المفتاح ذكره الام مع  
 دابة ويطور بخبره مع طيور لبيان ان المقصد من لفظ  
 دابة ولفظ طيور انما هو الى الجنين والفتور مما راعى  
 هذا القول لا اشكال في الجواز ان الخبر انما هو من الجنين  
 كانه قيل وما من جنين من هذين الجنين الا لم يشأ  
 لكم ولا يتصور زيادة تميم واحاطه بحسب الوصف  
 لان الجنس مفهوم والشأن في قوله اتحاد الشجرين  
 فاضا في افادة الوصف وزيادة التميم والاحاطة  
 بالكلية المفتاح **قوله** والمفرد الذي ليس من الجملة  
 نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التكرير  
 اراد بالحكم المحكوم به واطلاق الحكم عليه متعارف  
 عند

عند الغاية وانما قال يناسبه التكرير لانه قد يجرى معرفة  
 كما في زيد القام وادلة الشيخ ابن الحاجب بانته في معنى زيد  
 محكوم عليه بالقيام فعاد الحكم نكرة **قوله** قال وانما جاءت  
 الناد هي معرفة وفي سورة الترم نكرة لانه الآية في  
 سورة الترم نزلت اول ما نزلت اورد عليه انه مرشح في  
 اول سورة الترم بانها مدنية وقد سبق منه ايضا  
 ان المصدرين انما الناس مكي وبها اتها الذين امنوا  
 مدني **قوله** قلنا عيسى ان يق قلنا انه العلامة فصل في  
 وجه تسمية الناد في احدى الآيتين وتقريرا في الاخرى  
 كما دل عليه قوله وانما جاءت الناد هي معرفة وفي سورة  
 الترم نكرة وبين ذلك بان الآية في سورة الترم نزلت  
 اول ما نزلت فترقا منها نارا وموصوفة بصفة الصفة ثم صارت  
 في سورة البقرة شيئا بها الى ما عرفه أولا والمفتاح  
 من هذه العبارة الى الناد والموصوفة انما نزلت في سورة  
 الترم نكرة لانهم يعرفونها فتمت التكرير ونزلت في سورة  
 البقرة معرفة لانهم عرفوها من هناك فتمت التعرف فلما  
 حمل كلامه على ذلك ظهر منه ما يقضي لبيان انه نكرام الا  
 يجب عنه كون الصفة معلومة التحقيق عند المخاطب  
 وان اقل ما ذكر في الشرح فاق غرضه لانه المخاطب في  
 الترم لما كان عالما بالنار الموصوفة بسماعه من النبي  
 كان المخاطب في سورة البقرة عالما بها بسماع الآية

لان الذين يجهلهم  
 مع الختم للمؤمنين  
 بخلاف اولئك فان  
 مؤمن وبعضهم



فلما كوت في الاول وعرفت في الثانية فان وجه بعض  
 السويل في التوبة وقصد التوبة في التوبة وكذا  
 يناسب مقامه كان توجيهها نحو لا يناسب الكلام الكسب  
 ودفعها لما يتوجه عليه من اغتصاب العمل بوجوب المعرفة  
**قوله** لكن فرق بين الفصل المبرر بالقرينة والقصد الى  
 رفع التوهم وانما قال بغير التفسير فيها على ان قصد القرينة  
 يجتمع قصد رفع التوهم وذلك لان كبريا اللفظ يقيد بقرينة  
 معناه وتحقيقه في ذهن السامع فربما كان معقولا  
 بنفسه وربما كان وسيلة الى دفع التوهم كقولهم انما اراد  
 ذلك توجيه كلام السلامة بما ذكر من السكك لم يردنا  
 كيد الصانع بل عجز التوهم نحو انما عرفت وانت عرفت  
 فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته يتقضى الحكم بان الخواصة  
 التي في كلامه ليست على ظاهرها وانما اراد ان الاطلاق  
 المدكور واقع بقرينة ذلك الفصل وانما اسند اليه بقرينة  
 قول الشئ ولو سلم اشادة الى انما لا يتم انه اراد بقوله  
 بطلان عليه ما هو خلاف ظاهره بل هو محرم على حقيقة  
 قبل ذلك التوجيه ولو سلمنا انه اراد به ما هو خلاف  
 ظاهره بل هو محرم على حقيقة فلنحصل كلامه اشادة الى  
 ما ذكره في نحو لا تكن مبانت اذ لا يلزم منه حل اذ كيد  
 حذو من المصلحة ولا يرد عليه ان التقرير يستند من التقاد  
 ولا ان التوهم في التخصيص كان اولي بل ليس فيه الا محالة

فلا محالة

هذا هو الوجه في توجيه التوهم في قوله تعالى  
 ولا تكونوا كالذين هلكوا من قبلهم فماتوا وهم لا يعلمون  
 فانهم لم يكونوا يعلمون انهم هلكوا من قبلهم  
 بل كانوا يعلمون انهم هلكوا من قبلهم  
 فانهم لم يكونوا يعلمون انهم هلكوا من قبلهم  
 بل كانوا يعلمون انهم هلكوا من قبلهم

في الخواصة **قوله** ولا تكونوا كالذين هلكوا من قبلهم  
 الفصل مرتبة في ان قوله وقد اوردته في ذلك الفصل هذا  
 البحث الذي يناسب التاكيد الاصطلاحي ولا يلزم على هذا وجه  
 التوجيه الا ان السكك اشارت في باب التاكيد الاصطلاحي  
 اشارة اجمالية الى ما ليس بتاكيد اصطلاحي ولا باس منه  
 فانه يعبرح في كثير من الاجاب باسئلة قال ليس فيها  
**قوله** ولا يلزم هذا التوهم بان كيد المعنوي وهو ظاهر  
 فانه اذا قيل جاد في ذلك نفسه احتمل انه اراد ان  
 يقول جاد في نفسه فيها وليتدبر في مكانه هو **قوله**  
 لئلا يتوهم ان بعضهم لم يبي الا انك لم يقل بهم اي اطلقت القول  
 وارادت به من هذا ذلك البعض كانهم هم التوهم فالتسا

كيد يدل في توهم عدم الشؤل في لفظ التوهم **قوله** وانك  
 جعلت الفعل الواقع من المعنى كالواقع من الكل بناء على انهم  
 في حكم شخص واحد وذلك لتأديهم واشتراك مصا  
 لهم واشتراك مصارفهم ويرى كلامهم بما فعله بعضهم  
 هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشؤل في لفظ التوهم لان  
 انه اراد به الكولكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل  
 لم يصدر عنهم بل من بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكر  
 فانما هو ان في الكلام في مجاز الاسناد وفي كون التا  
 كيد بكل واحدا منه دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك  
 اطلقت جاد في التوهم كلامهم فمما لا يحاطه والشؤل

الانفصاح بهم

هذا هو الوجه في توجيه التوهم في قوله تعالى  
 ولا تكونوا كالذين هلكوا من قبلهم فماتوا وهم لا يعلمون  
 فانهم لم يكونوا يعلمون انهم هلكوا من قبلهم  
 بل كانوا يعلمون انهم هلكوا من قبلهم  
 فانهم لم يكونوا يعلمون انهم هلكوا من قبلهم  
 بل كانوا يعلمون انهم هلكوا من قبلهم

اقول ان كل ما ليس به  
من غير ان يكون له  
الخصائص التي هي  
اللفظية من حيث  
الحقيقة ولا يلزم من ذلك  
رفع التجوز لان  
لا يكون مثل قولهم  
الامر بالامر  
من غير ان يكون له  
الخصائص التي هي  
اللفظية من حيث  
الحقيقة ولا يلزم من ذلك  
رفع التجوز لان

وان كان يحتمل كل اثنان له اصل اشتقاق يدل على ذلك  
في تلك البعدان بل الحفظ ذلك كما يلاحظ المعاني الأصلية  
في الكناية كما ترى **وقد** وبمعناها مجترة وهو ان ذكر عدم  
الشمول انما هو زيادة توضح والافهم من قبيل وقوع  
توهم التجوز بهذا انما يصح اذا اراد بالفتح ما يتبادر  
العقل واللفظي واما اذا اخض بالفتحة العطف كانه  
فيه كلام السكاكي حيث قال واما انما الحالة التي يقتضيه  
فاكيد في اذا كان المراد ان لا يخلق بك السامع في ذلك  
ذلك تجوز او سهوا او شيئا فلابد من التفرغ بعد  
الشمول فانه تجوز لفظي لم يندرج في التجوز المذموم  
على هذا التقدير **وقد** بل الاولى ان يقع فيهم ان يكون  
المجاني واحدا منهما والاستناد اليهما انما وقع سهوا  
ويمكن ان يقع على هذا جازا ان يرد بكل وضع توهم ان  
المراد من البعض والاستناد الى الكل بما وقع سهوا  
**وقد** لا يلزم كون الثاني اوضح تجوزا ان يحصل الايضاح  
من اجتماعهما كما اذا فرغ من ان كنية زيد مشتركة بين غيره  
واسمه بين اثنين مغايرين لا ذلك فاذا اتبع الاسم الكنية  
فلفظ بيان لما فاد ايضاها وان كانت الكنية اوضح  
من الاسم حال الانفرد وكذا لا يلزم ان يكون الثاني  
اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنته اكثر  
اشتهاره باسمه مع كون الكنية ذلك الاسم فاذا

في اما القوم فتعطا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة  
لذلك الاحاد الا يرى ان قول كل القوم تعطا كما لا يبعد  
الحقيقة ولا يلزم من ذلك احاد ومع ذلك يحتمل ان يكون  
رفع التجوز لان وسهوا من بعضهم واما ان النسبة الفعل الواضح من  
لا يكون مثل قولهم البعض الى كل وجه اخر وهو ان يرد وقوعه فيما بينهم  
الا امر بالامر **وقد** فيكون المجاز لفظيا اما في الهيئة التركيبية واما في  
وفاها في راسخ لفظ الفعل والتاكيد لكل لا بد في هذا التجوز ايضا  
من غير ان يكون له **وقد** ولا دلالة لا جعول على كون سجودهم في زمان  
على ما توهى ذكر بعض الامثلة الحقيقية في اصول الفقه  
ان فائدة اجعول في الآية الدلالة على انهم من اخرهم  
اجعول في زمان واحد على السجود كما هم في سجود  
كلهم مجعول في ذلك فائدة تفرع وتفرع وتفرع  
اجمع الفغير اذا اجتمعوا على امثال المأمورين في زمان  
الجماعة المحض من المذموم واحد ولم يختلف احد لهم من ذلك الزمان كان في  
انما الماكر فينقل **وقد** لغير بعد من الحق وادخل في القوم واعتبر عليه  
بوجهين احدهما انه يقتضي وقوع اجعول حاله  
كونه مرفوعا ومعرفة الثاني ما اشار اليه التمام  
ان اجعول في التاكيد بمعنى نحو وكذا كل لم يزل الا  
جتماع في الزمان فقط وكذا ما هو معناه والجواب  
عن الاول ان قوله كانه قيل سجود واجعول مجعول  
بيان ان اصل المعنى في توجيه الماكر من الثاني



جعل الاسم عطف بيان لها او ضمها مع ان المتنوع  
 اشهر **وقوله** وان كان البيان حاصل لا بد منه وذلك  
 لان عاد الاسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام  
 محقق يحتاج في دفعه الى عطف بيان **وقوله** ان يوسر  
 بهذه الدعوة يريد ان فائدة عطف البيان سببا  
 جعل هذه الدعوة سببا لازمة لهم بحيث لا يحال ان  
 يتوهم كونها في حق غيرهم وذلك انه لو قد اشتبه  
 اتمام اشقواك الاسم بغيره وبغيره واما من  
 اطلاق اسمهم على غيرهم لاشاؤهم اياهم فيها اشتبهوا  
 به من العتو والعناد كعمود وذلك فيل عاردا والمولى  
 لا يدفع ذلك الاشياء بعطف البيان فلعطف البيان  
 فلهذا يدفع الابهام المتقد يرى اعتناء بالمعنى وحفظ  
 له من شائبة توهم غيره فلهذا كانت صارت الدعوة  
 فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه **وقوله**  
 لا يلزم التلذذ ان يكون اسما مختصا بمنوعه اي لا يجب  
 احتياجه به على الإطلاق واما الاختصاص بوجه  
 ما فلا بد منه واقله بالقيام الى بعض ما يطبق عليه  
 لفظ المتنوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان الالة  
 ابهام محقق واما تقديره ان قصد به دفع ابهام  
 معتد به انما قصد به المدح لم يجب الاختصاص  
 اصلا لا مطلقا ولا من وجه **وقوله** فلا حس ان الموصوف

العتو والعين افرأ  
 كرون تخرج

فيه

فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المشبهة  
 اشعار بكونه علما في هذه الصفة جعل صاحب الكشاف  
 مراعاة الذين اعتمد عليهم بدلا من الصراط المستقيم  
 يقول هل اذ لكم على اكرم الناس وافضلهم فلا بد  
 فيها اشعار بكونه علما في الكرم والفضل فاشار الى  
 فالاحسن الى ان جعل فلك عطف بيان احسن من جعله  
 بدلا بوجهين احدهما انه يوضح تلك الصفة المبرزة  
 والايضاح من شأن عطف البيان دون البديل والثاني  
 ان الاشعار بكونه علما فيما ذكره انما يتبرع من جعل  
 في تفسير اللاكروم الافضل كما اعترف به صاحب الكشاف  
 حيث قال واوقت للافا تفسير وايضا حال الكروم  
 في نفسه علما في الكرم والفضل ولا شك ان ايضاح المتنوع  
 وتفسيره فائدة عطف البيان دون البديل ولذا بان  
 يقول انه اختار البديل في الآية وذكره فانه ليس الا  
 تأكيد للنسبة بناء على ان البديل في حكم تكرير العامل  
 نسبة الاشعار وان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره  
 لشكون ذلك شهادة بصراطهم بالاستقامة على الباع  
 الكرم ولا خفاء في ان هاتين النامتين مطلوبتان في  
 الآية الكريمة فوجب ان يبين البديل في الآية الثانية  
 الاولى مختصة به واما الثانية فيحصل منه ايضا  
 انه قد يقصد ببديل الكل تفسير المتنوع وايضا

كما سيأتي إلا أن ذلك لا يكون مقصودا أصليا منه  
 كما في عطف البيان وإنما شبهة بقوله هل أولئك لا  
 مطلقا بل إذا كان في المقام يقصد جهة تقرر النسبة  
 وإيضاح المتيقن معا وهناك معنى البديل أيضا ولا  
 يجوز عطف البيان فضلا عن أن يكون أحسن ولا بد  
 من اعتبار هذا التقيد في المشبهة به لتوافق المشبه  
 ويحصل به عزيمته **قوله** وفي لفظ المفتاح أياء التي  
 أي إلى أن المبدل منه مستند إليه يجب الظهور  
 مستند إليه في الحقيقة فإنه قال وأما الحالة التي  
 يقضي البديل عنه فهي إذا كان المراد منه كقولهم  
 وذكر المسند إليه بعد نونية ذكره والعنوين **قوله**  
 عنه راجع إلى المسند إليه فدل على أن المبدل منه  
 مستند إليه وقوله وذكر المسند إليه بعد نونية  
 ذكره يدل على أن البديل مستند إليه والمبدل منه  
 نونية فيكون المبدل منه مستند إليه بحسب الظن  
 والبديل مشعور إليه بحسب الحقيقة **قوله** وهو الذي  
 يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه أي قد يتوهم  
 عكس ذلك فتدبر خامسا من البديل المسند إليه فدل على  
 من البعض ويمثل له بقوله ثم تقرر الله أعظمها ومنوها  
 ملحة اللطائف ونحو ذلك نظرت إلى الفرق فلكلها حظ  
 العزيز جزاء من القائل وأنت تعلم أن ذلك اثبات باب بما

عن

بما يحتل غيره **قوله** وسكت عن بديل الغلط لأنه لا يقع  
 في فصيح الكلام ومنهم من فصل وقال الغلط على ثلثة  
 أقسام غلط مرعي محقق كما إذا روت أن قوله جاء في  
 حار فسبقت لسانك إلى رجل ثم تلاوتك فقلت حارو  
 فسيان وهو ان تنبيه المقسم فقدم ذكر ما هو غلط ثم تلاوته  
 بذكر المقسم فبذلك لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما بعد  
 عن روية وفلان فحوان وقع في كلام غفقه الأخراب  
 من الأقل المغلوط فيه بكونه بديلا وغلط بديلا وهو أن تدرك  
 المبدل منه عن قصد ثم توهم أنك غلط وهذا مستحيل  
 الشعراء كثيرا مبالغة وتفتا وشرطه أن يوقع من الأ  
 إلى الإحاطة كقولك هذا بديلا وكانك وإن كنت متعللا  
 لأن كذا بديلا فقلت فقلت وتوهم أنك لم تقصد الاختصاص  
 بالبديل ولكل قولك بديلا وشئ وأرعاة الغلط هي هنا  
 واختلافه المبلغ في المعنى من التفرع بكونه بديلا ولو ذكره هنا  
 مثلا لا فاقه وقع في كلامهم كما كان أولى **قوله** والنكته فيه  
 الإيهام إلى أن البديل هو المقسم بالنسبة والتعريف زيادة  
 فيحصل بالتبعية بخلاف التأكيد فإن المقسم في نفس  
 المتر برفان قلت سأذا تفعل مقوله في المفتاح وأما الحكم  
 التي يقتضي بيانها وتفسيره فهي إذا كان المراد زيادة  
 إيضاحه بما يحسنه من الاسم فبطل قياس ما ذكر من  
 النكته في البديل يكون الإيضاح في عطف البيان



مقصودا بالتعبير وهو ان سدا قطعاً قلنا يدق هذا  
التقويم انه جل الزيادة في عطف البيان على المادتين  
عنه ولعل القائل قد ذكرها ههنا انه قد تم ذكرها  
على تنكير المسند اليه فكان كلامه بالذات في بيان قوا  
بع المعارف وهي لا يخرج عن ايضاح ما لما يقصد بها فيكون  
المقصود عطف البيان فيها زيادة الايضاح والمضام  
قد تم مباحث التنكير على التواضع اقتصر في عطف البيان  
على ذكر الايضاح **وقد** فائدة اليد التوكيد لما فيه من  
التثنية والتكثير والاشعار اذ انثنيه ذكر المنسوب  
اليه حيث ذكر ولا يجلد ولا نيا مفصلاً وتكرار النسبة  
بتكرارها العام حكماً يدل على ذلك عبارته سابقاً ولا  
حقاً واما قوله والاشعار فمفرد على التوكيد  
اي فائدة التوكيد من وجهين والاشعار وتكرار  
جرحه على معنى ان التوكيد في فعل البدل من وجوه  
ثلاثة **وقد** واما في الاشتغال فثلاثة المتبوع فيه  
يجب ان يكون محجب مطلق ويؤاخره التابع نحو اعني  
اذا اعجبك علمه لم يرد بذلك ان زيداً في المثال المذكور  
كوسراً فلو أطلق على علمه جازاً كما في قوله صدر كلامه  
بلا زاد ان الاعجاب قد ينسب الى زيد في الظاهر فيتم  
منه ان المقصود نسبة الى بعض صفاته كما انه قيل  
اعجبه شئ من زيد ثم بين ذلك بعلمه فجاء التفسير بسبب  
العلم

التكرار جازاً وتفصيلاً قال بعض النحاة انما سبب  
الاشتغال لاشتغال المتبوع على التابع كما اشتغال الظرف  
على المألوف من حيث كونه والا عليه جازاً ومتقياً  
له بوجه ما يجب بينه النفس عند ذكر الاول متشوقاً  
الى ذكر الثاني ومنظرة له في الثاني لمحضاً لما اجمل في  
الاول مبيناً له فكله بذلك نحو ان جاء في زيد غلامه  
او اخوه او جاره بدل غلط لا بد لاشتغال كما ينبغي  
كلام ابن الحاجب حيث اكد في بدل الاشتغال  
ملازمة تغيير الكلمة والخبرية فان هذا الاكتفاء  
يقضي اندراج تلك الأمثلة في بدل الاشتغال بل صرح في  
شرح المفصل بان ذلك ضرب زيد غلامه من بدل  
الاشتغال ويقيدك زيادة ومنع هذا المعنى ما نقل  
عن المبرق انه قال انما سبب بدل الاشتغال لان الفاعل  
المسند الى المبدل منه فيتمل هذا البدل ليتم وينفد  
فان الاعجاب اذا اسند الى زيد لا يكتب به من جهة  
المعنى فانه لا يعجبك المعرفة ووجهه بل المعنى فيه وكذلك  
السلب في سلب زيد ثوبه فانه لم يسلب في التبع  
بل شئ منه وكذا السؤال عن الشهرة قوله نعم يشو  
عن الشهرة الخ لم قال فيه لا يفيد الا ان يكون من حكم  
احكامه بخلاف ضرب زيد عبد له فانه بدل غلط  
فان ضربت زيداً مفيداً لا يحتاج الى شئ آخر وكذا قلت

قولك قول الامور سياتي ومن الوجودي كماله ليس من بدل  
 الاشتغال اذ شرطه ان لا يتفاد هو من الجدل منه  
 معينا بل يقع النفس مع ذكر الاول موقفا على البيان  
 للاجال الذي فيه ولا اجال في الاول اذ فيه عرفا  
 فهنا من قولك قول الامور سياتي سياتي فيكون  
 حال نظايه فلا يجوز فيها الابدال مطلقا **قوله** بدل  
 البعض والاشغال لا يج من ايصاح لما فيه من التفصيل  
 بعد الاجال والتفسير بعد الابهام اذ اذ ان في كون  
 معنى واحد فترتبة في ذهن السامع ويحتمل ان يكون  
 الاول اي التفصيل بعد الاجال اشارة الى بدل البعض  
 فان الكل جلة الاجزاء والتفصيل سياتي والثاني  
 اي التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل الاشتغال  
 فان الاول فيه مبهم يحتاج الى تفسير كما مر وتحتل  
 ان يكون الاول نظرا الى المقسم او لا ثم ان يلزمها  
 ومن على هذا ما ورد عليك من نظايه **قوله**  
 فكان الحسن ان يقر لزوم التفسير في الايضاح كما وقع  
 في المفتاح القول بان ذكرها معا احسن كلام حسبي  
 واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يفرع على اشتغال  
 العبارة وهو ان السكاكي لما جرح بين التفسير والاشغال  
 ابتداء في التمثيل بدل الاشتغال واورده بدل  
 البعض واخره بدل الكل بناء على ان الايضاح في  
 بدل

في بدل الاشتغال اظهر منه في بدل البعض كما انه في  
 بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في تحصيل  
 المستدل اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمضمون  
 اقتصر على التفسير ابتداء في التمثيل بدل الكل اظهر  
 فيه وعقبه بدل البعض لانه اقرب اليه وذلك  
 من بدل الاشتغال **قوله** فلتفصيل المستدل اليه في  
 ذكره مفصلا متعلدا قد لوحظ فيه الخصوصيات بوجه  
 ما كقولك جاء في زيد وعمر وجاء في زيد ورجل  
 اخو وجاء في زيد وامرأة ويقابل الاجال في ذكره  
 وهو ان بدل كذا باعتبار امر شامل كذا في قولك جاء في  
 ن او رجلا وامرأة في قولك جاء في رجل ورجل اخو  
 فليس من كلام البلغاء وان علم منه فليحمل التفصيل  
 على ذكره متعلدا ومنفصلا بعضه من بعض في العبارة  
 والذكر **قوله** من غير تقييد للتقدم او تاخر او معية  
 بعض فلا يكون فيه تفصيل المستدل واشارة الى تعدد  
 واستيذان بعضه من بعض وامر ان المجيء القائم بهما  
 هما غير القائم بالآخر فاما استناد من دلالة العقل  
 دون التركيب لان مؤداه شبيهة مطلق المجيء اليها ثم  
 العقل يشهد بان ذلك المطلق يثبت لاحدهما في ضمن  
 فرد وللآخر في ضمن فرد آخر **قوله** فان فيه تفصيل  
 للقائل مع انه ليس من عطف المستدل اليه بل من عطف



المستند اليه بل من عطف الجملة فان قلت هل فيه تقييد  
 للمستند حيث عطف من غير كل واحد منهما بالنظر على حد  
 قلت لان ما عطف جاء في الجملة بين يدي على مطلق الجية  
 وانما يقيم بقدره بشهادة العقل **وقد** لا وتفصيل  
 المستند بانه قد حصل من احد المدكويين او لا ومن  
 الاخر بعدة من اهلها او غير ذلك يشيرون الى ان تفصيل  
 المستند انما هو بيان ويشيرون الى بقدره واستياره  
 بحسب الوقوع في الامنة اما على القاطب او الزاوية  
 فان هذا هو المعبر عنه باب العطف دون ما عطفه  
 من الامتياز بحسب القوة والضعف او الحمل او  
 فان المورث في ذلك مرتين بزيادة وحذف مرفوعا  
 من ورث واحدا وفي ذلك مرتين بزيادة وحذف  
 من ورث **وقد** واحترز به عن توجها في زيد وشر  
 هو بعدة يوم او سنة وانما احترز من ذلك لانه في  
 القسم الاول اذا عطف فيه انا وتفصيل المستند  
 مع احتساب المستند في العامل الذي قام العطف مقامه  
 وانما تفصيل المستند وبقدره بحسب الوقوع في  
 زمنة فانما استفيد من التقييد بالطرف لان العطف  
 وليس في الكلام باعتبار تفصيل المستند احتسابا  
 فصح الاستدلال منه **وقد** وهذا صريح في انه انما  
 يقى ما جاء فيه في زيد لكن عرفت ان اعتقد ان الجية منفقة

منها

عنهما الا ان هذا الاعتقاد انما حصل له بعد نفي الجية  
 الجية عن زيد لا قبله لان قوله انما عطفوا الجية انما  
 نشاء من نفي الجية عن زيد لا بدستريتها وعطف هذا  
 لا يبعد ان يقى ما جاء في زيد لكن عرفت ان اعتقد ان الجية منفقة  
 بينهما في عدم الجية الا ان الظاهر ان المعنى انما تفقد  
 هذا المقرب بعد نفي الجية من الجية مشتركا كما في انما  
 الجية عنهما الا في صدر الكلام وانما يقى ما جاء في  
 انما جاء بك جميعا على ان يكون قسرا او لا فيقبل به  
 احد بما يوجب ذلك بانه يلزم في ان لا يكون للامتنان  
 الذي بعد لكن فائدة لكونه معلوما لئلا لا يتفرع  
 له فيه بخلاف ما اذا استعمل لكن في قسركا اذ  
 لكل واحد من النفي والاشبات هناك فائدة ظاهرة  
 وهو منفق من بقولك جاءني زيد لا عرفت في نص الاخر  
 فان الخطاب يعلم هذه الاشبات ويقر به فلا فائدة  
 فيه فان قسرا قد تفقد فعنه التبيين على حال المتنا  
 في قسريهما به وفي خطائه قلنا فكلما هناك  
 يقتضيه هذا الجية **وقد** وفي كلام ابن الحاجب انه  
 يقتضيه عدم الجية قطعا وليس في كسبه المشورة  
 ما يدل على ذلك ولا ما يوجبها سوى انه حكم  
 في نحو ذلك جاءني زيد بل عرفت بان الاحبا وعرفني  
 زيد وقع غلطاً ومعناه ان لا تفكك زيد ووقع عن

فقط وسبق لسان ولم تكن انت بعدد الا حياز  
ثم تداركته بقولك بوجوه واشتت المجيء لم يجعلت  
ونيل في حكم السكوت عنه مصر وفاحكه عنه الى  
تابعه وقد صرح بهذا المجيء شارحاً كلامه **قوله**  
واما اذا انتم اليه لا يخرجنا في ذلك لا عرف فهو يفسد  
عدم مجيء ذلك قطعاً وذلك لان المجيء لا يرجع الى المجيء  
المتقدم لا الى ما بعده بل يفيد في المجيء عن ذلك ولا  
لها لكان ذلك في حكم السكوت عنه فاذا ثبت  
بلا بعد المجيء لتلك ما جاز في ذلك لا عرف فاذا ثبت  
تأكيد المجيء السابق وبيعه ما بعد بل على الخلاف في المسألة  
بين الجمهور والمبرر فتأمل **قوله** وقيل يفيد استقاراً  
عن المستوعر فلما قال ذلك ان ما لك حيث نزل بل  
بعد المجيء فلكي بعده ويقوم من هذا الاطلاق ان  
مجيء ذلك يحقق في هذا كما في قولك ما جاز في ذلك لا عرف  
وذهب اليه ابن الحاجب ايضا حيث يقول قال  
اثبات المجيء لعرف مع تحقق نفيه عن ذلك ويحتمل  
في المجيء عن عرف على قياس الاثبات **قوله** او الحكم يتحقق  
الى قوله او محييه يتحقق بعد ما بينه على ما هو من  
كلام ابن الحاجب في الاثبات يعني كما ان صرف اثبات  
المجيء عن السابق الى التابع يقتضي عدم بعبه قطعاً  
لذلك صرف نفيه عنه الى ما بعده يقتضي مجيئه

نقلاً

نقلاً

قطعاً والمنقول من المبرر ان الغلط في الاسم المعلوم  
عليه فيقول الفعل المنق سئل الى المعلوم كانت تلك  
بما جاز في عرف كما كان في الاثبات الفعل الموجب سئل  
الى الثاني فلا فرق عنده بين مثبت والمنق في  
كون المستوعر بمقولة السكوت عنه **قوله** واما على  
مدن هب الجمهور فنيه اشكال وذلك لان الحكم  
المذكور في الكلام هو المنق ولم يعرف الى التابع على  
مدن هبهم ويمكن ان شككت في الحكم هو المجيء من حيث  
يعبر بنفيه انتم من ان يكون اثباتاً او نفيه فلهذا نسب  
المجيء الى الاول نفياً ثم من عنه الى الثاني اثباتاً  
وجعل الاول في حكم السكوت عنه واما من يقول  
ان المجيء منق عن المتبوع ثابت للتابع فلا وجه للفرق على  
**قوله** بل بحسب امر خارج وذلك لان مدلول اللفظ  
ثبوت الحكم لاحد هما مطلقاً فان كان الاصل من هذا المنق  
استفاد التخيير وعدم جواز الجمع والاستفاد من  
الاجابة وجواز الجمع بينهما **قوله** يعقوب من هب الجمهور  
ويعقوبه ايضا ان اصل تعابير المعلوم والمعلوم  
عليه لعل الغلط على سبيل التفسير **قوله** على طريقة  
قولك خستت ثلاثاً بالذكو المذكورة دون غيره الخ  
حاصله راجع الى ملازمة معنى التعريف والا فادكا انه  
قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء



الصالحة لكونها مستندة اليها بالثبات المستند له <sup>هنا</sup>  
 هو معنى قدر المستند على المستند اليه وكلما تحققت بالعبادة  
 معناه يتميز ونفردك من باب المعبودين بالعبادة يكون  
 العبادة معصورة عليه قوله ثم وكذا قوله واختص بالباب  
 ميز التدويب عن المنادي بواحد يكون واخصوصه باب  
 التدويب وكذا قوله نعم وتخص بوجه من شاء وبالجملة  
 تخصيص شئ باخر فوجه تميز الاخر به فاما ان يجعل  
 التخصيص مجازا من التميز مشروبا في التعريف حتى <sup>لا يلائم</sup>  
 كانه حقيقة فيه واما ان يجعل من باب التخصيص <sup>لا يلائم</sup>  
 المعنى فيلا حظ المعيان معا ويكون الباء المذكورة صلة  
 للمضمر ويقتضي والمضمر منه صلة اخرى فيتحقق في تحصيل  
 بالعبادة مثلا يتميز بها مخصصا اياها بذكر <sup>لا يلائم</sup>  
 اية البطل المعبود ولا يقر جنس البطل عليه مبالغة في العلم  
 ان قدر الجنس مبالغة وادعاء له طريقا لا مستقار باني العلم  
 انما مبالغة المتصور عليه من ذلك الجنس ببلغ من التماس  
 مبالغة الخط معه عن رتبة ذلك الجنس واستحقاقه  
 ان يسميه به فهو فيما عداه يلحق بالعدم والثاني ان  
 المتصور عليه توفي في الحال الى حد سار معه كانه  
 الجنس كله والى هذا اشار من قال اللفظ عند اللفظ  
 ينصرف الى الكامل <sup>لا يلائم</sup> ونحو ذلك هو ان يراد بالجنس  
 المعرفت اية الحكم عليه ثم لا يضاف به معرفة على

طر يقه قوله والاداء الصل اي ظاهر انه بهذا  
 الصفة وهذا المعنى من فروع التعريف الخصة كانه  
 لفظا ولا وقوعه خبرا ثم عرفت فصار تعريفه وخطوه  
 في الدلالة من محسب هذا الاعتبار لا محسب منه ومنه  
 في نفسه <sup>لا يلائم</sup> واما ثانيا فلان صاحب الكشاف  
 انما جعل هذا معنى التعريف وفادى به لا معنى الفصل ايا  
 او لا يلائم لم يقصد بقوله لا يعلى ون تلك الحقيقة وقدر  
 المستند اليه على المستند كما لو هو ذلك التوام بل قصد  
 به معنى اخر دقيقا ليس واجبا الى العهد وكذا الى <sup>لا يلائم</sup>  
 ادعاء ونحو ذلك وثانيا بان هذا معنى التعريف الذي  
 في المعلقين وفادى به لا معنى الفصل والجواب الثاني  
 ظاهر ولا حفاء فيه يدل تعليم عبارة الكشاف <sup>لا يلائم</sup>  
 حيث قال يعلى ما فضل فائدة الفصل كما نقله <sup>لا يلائم</sup>  
 في المعلقين اما الدلالة على ان المتعين لهم الناس الذين  
 بلغت انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت  
 صفة المعلقين الى اخوه واما الجواب الاول فانه ثبت  
 وذلك ان كلام الشيخ ولا يخفى قوله ولا يقر جنس البطل  
 عليه يدل تبرجحه على ان هذا المعنى الذي سبق فيه  
 قدر المستند على المستند اليه ولا نزاع فيه لذلك المتوهم  
 وكلامه اخرا معنى قوله فانه لا حقيقة له وراه ذلك  
 بوجه ان هناك قدر المستند اليه على المستند كما اوهم

ذلك عبارة الكشف حيث قال لا بعد ذلك الحقيقة  
فانقل من كلام الشيخ لا بد من ذلك التوهم بل يؤكد وتحقيق  
المقام ان المسند اذا مررت باللام تعرف المحبس قال  
الى ان المسند اليه هو كل ايراد ذلك المحبس وان ذلك  
المحبس لم يثبت الا لكان ذلك نفس المسند على المسند  
اما حقيقة واما ارتقاء وان قصد الى انه على ذلك  
المحبس محتد به وليس مغاير له فهو محتمل اخر مغاير  
لغير المحبس ومعنى نفس المحبس ومعنى ظهوره لا يتصل  
به وهذا المعنى فيه وقد عجب بكون المتأمل عنده  
كأنه يعترف ويترك وليس فيه دعوى نفس المسند  
على المسند اليه ولا بالعكس وفيه من المبالغة لا يخفى  
على ذي مسكة نقول الشيخ فانه لا حقيقة له وراء  
ذلك معناه ان حقيقة ذلك وهي محتد به وقد  
مررت بهذا المعنى في قوله فريد هو عينه نقول القلا  
مة ثم هم اشارة الى معنى الاعياد وهو لا بعد و  
تلك الحقيقة تأكيد له فكيف في كلامها اذن دلالة  
على نفس المسند اليه على المسند وبطل ذلك التوهم  
وظهر ان هذا المعنى الذي يتق من فروع التعريف المحبس  
وان الحق ما اطبق عليه الناظرون في الكشف من  
ان اللام على المعنى الثاني لتعريف المحبس المسح  
بتعيين الحقيقة كما انها على المعنى الاول لتعريف العهد

فان لم

فانه قلت قول الشيخ وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستقي  
ان يتق ذلك له وفيه لشعربان المقصود دعوى الكمال في  
الرجل اذا كان كاملا في كونه بطلا لاجل ما استحق ان  
البطل المحاسني له وفي شأنه قلت ذلك الاستحسان  
ما عتبه به من دعوى الاتحاد وان مررت في ذلك  
الاعجاز ينبغي دعوى الكمال حيث قال قلت هو البطل  
المحاسني لا ينبغي به الى معنى علمه ان كان ولم يعلم انه من  
كان كانه قلت ذلك في المنطق ولا يريد ان يغير عليه في  
البطل المحاسني على انه لم يحصل لغوه على الكمال كما في  
الشيخام ولا ان يقول انه ظاهر كونه بهذه الصفة  
ولكنك تريد ان يقول لصاحبك الى اخوه واراد بقوله  
وكيف ينبغي غايه ما يتوهم على الاستحقاق وذلك  
بالاعتماد على الرجل اذا احدثت هذه الصفة وتجم  
سما كان ذلك هو الغاية المقصود في كونه بطلا  
محاميا وكذا لك اذا اتحد بحقيقة الاسد كان ذلك  
غايه ما يستحق به الخلافة الاسد عليه وابلغ  
في اثبات صحابه من جعله من ايراد الاسد  
كانه قلت ذلك في الاسد ومن نفس حقيقة الاسد فيه  
امينا فانه قلت ذكر الشيخ ان قوله هو البطل المحاسني  
في الاسد وما اشبهها كلها على معنى الوهم  
والاعتقاد وان يصور المنطق في خاطره شيئا لم يره



ولم يعلمه ثم جرى به مجرى ما عليه قال وليس شيء با  
 غيب على هذا الضرب الموهوم من الذي كانته بحيث  
 كثر على الله تعالى في شياطين وهول ثم يعبر عنه با  
 الذي كثر له اخوان الذي ان تد عملته يتجلى وان  
 يقف على السيف يغضب وما ذكرته من ان اللام  
 في البطل المجاني والمفلون والاسد الخريف الخفس  
 يتاني مع الوهم والتقدير فان هذه الامور من خوا  
 الاسد ليست امور موهومة قلت انما اعتبر به  
 الوهم والتقدير يتار على ان دعوى الاتحاد بين زيد  
 وجنى الاسد انما يعمالك اذا صيرت ذلك الخفس  
 صورة ومثلية مثالا وقد مرته تقدير يا وتو ذلك  
 لم يمس دعوى الاتحاد بل تقدير الوهم عليها فضلا  
 من ان يتلقاها بالقبول وان كان هذا المعنى عند  
 المتأمل دايا بين الامور والافكار وانما قوله  
 وليس شيء باغيب هذا الضرب الموهوم فاشارة الى  
 ان الوهم قد جرى في غير ما نحن بصدده ايضا ومنه  
 البيت فاة الموصول فيه المعهود مقلد وناصدرة  
 الوهم واجواءه مجر اما علم فهو من الزرع العهد وفيه  
 فقر المسند اليه على المسند قبا اي اخوان هذا الامر  
 بين الناس او افراد اي لا يشاء كثر في الاخوة المشهور  
 بها وليس لك ان تدعى ذلك في الوهم المجاني والاسد

والمنقو

والمفلون لغوات تلك المبالغة ولكونه محالنا لكلاي  
 الشين فان قلت على ما ذكرت في تحقيق المعنى الثاني  
 المفلون ولم يكن هناك قرا صلا فاعلمة الفصل قلت  
 فاعلمته هناك الدلالة على ان الواو بعد هجر لا صفة  
 وتوكيد المحكم دون المحمر او نقول كلمة هم متبلة لافضل  
 واما على معنى الاول اعني العهد فهو مع ذلك ايضا  
 حصر المسند على المسند اليه افلدا اي لم يلقوا غير المتقيد  
 في الناس الذين بلغك انهم يفلون في الاخوة وان ذهب  
 الى ان لا يقرض المعنى الاول ايضا وان ما ذكره من ان الفل  
 يفيد المحمر بيان لفائدة الفصل فاعلم ان بيان الفل  
 في هذا الموضع كان مستبعدا جدا وبعد منه ان يقي  
 كلمة هم في اليتيم الوهمين مبتدأ ما بعده خبر  
 ليست بقول زيدا بل في مواضع اخرى **قلت** التقديم مرثيا  
 تقديم عطية الشاؤ والتقديم لا عطية الشاؤ الضرب  
 الاول تقديم معنوي والطرف الثاني تقديم فتلط على قبا  
 الامانة المعنوية والفعلية **قلت** لانه المحكوم عليه لا  
 من تحققة قيل الحكم ان اريد بالحكم وقوع النسبة ولا  
 فهو مسبوق بتحقيق المسند اليه والمسند في الذهب معا  
 ضرورة ان النسبة لا يفيد الا بعد تعقيلها لكن لا يلزم من ذلك  
 ما هو المطا عن تقديم المسند اليه على المسند وان اريد  
 بالحكم المحكوم به فلا يلزم انه لا بد من تحقق المحكم عليه

في الذي من قبل الحكم بغير ما كان الحكم عليه هو الله والحكم  
به هو الوصف كان الاصل ان يلاحظ قبل الحكم عليه وانما  
انه يجب ذلك فلا بد ان لا يتحقق قبل الحكم بمقدمة  
في الذهن وانما يتحقق قبله في الخارج فلا نزاع فيه  
اذا كان من الموجودات الخارجية الا ان يوجب تلك  
الافعال لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني  
في العقل الى الخارج فلا نسب في التعليق ان يفسر  
المتحقق في الذهن **قوله** بل انما يدل عليه الفعل المتتابع  
فقد يقصد المضارع الاستمرار على سبيل التجدد والتفريق  
بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الرمان المستمر  
مستمر يتجدد شيئا فشيئا فتاسب ان يواد بالفعل الدال  
عليه في يتجدد على نحو مختلف الماشي لا قطعاً عنه والاشارة  
للسرعة والزمه وتماثل على ان المضارع يدل به هيئتها  
الاستمرار وان السؤال كيف غالباً انما يكون من الاموال  
المستمرة فاذا قيل كيف زيد كان الجواب بنحو صحيح او مستقيم  
لا يتوقف وعائد ان الاذا كان لا حد لها بوزن استمرار  
**قوله** واجيب ايضا بان لا يدل بالتحصيل هيئتها  
الحصول بالتحصيل انما هو المراد تخصيص الالباب بالتحصيل  
الشؤون **قوله** لكن في بيان كون التقديم مفيداً لزيادة  
التخصيص بوزن خفاء وذلك لان التخصيص بالذات حاصل  
بالاتقاف وقد امسك السند المبدأ واخر غاية ما يتبين في

سواء

وتجده

في توجيهه ان الغير لو كان مؤخر لا عقل حقوق ان يكون  
مستنداً الى غيره فافادوا ان الغير يتحقق الالباب بهم  
بعد هذه التوفيق ولما قلنا تخصيص الالباب بهم فبما  
عن ذلك الامتنان فكان تخصيص الالباب فلهذا يتبين بان  
وان زاد به **قوله** وحاسب المتتابع قائل بالتحصيل انما  
كان الخبر من المشتقات نحو وما انت عليها يعني بهذا  
هو الحق وذلك لان التقديم انما اقتضى التحصيل على ما ذكر  
من ان التقديم يدل على ان المتكلم قد اسبغ في اسبغ  
الحكم وانطوائه في تيد سوا غيره فصار ذلك التيد اتم  
عند المتكلم فتعقل به في الذكور قاسم بذلك فترى صريحاً  
ونظائره وهذا السبب مشترك بين الافعال والاشياء  
بل في الجوامد ايضا الا ان معان الجوامد كالجسم والحيوان  
والجواهر مثلاً امور ثابتة غير متغيرة فلا يقع الخطا فيها  
في الامور العرفية فلم تلقت اليها **قوله** بنحو ما اذا قلت  
هذا اي لم اقله مع انه معقول لغوي لا لتقديم يعني  
في الفعل من المذكور وشيئته لغوية لتقديم في هذا المثال  
لما افاد في الفعل من المذكور اعني المستند اليه وشيئته  
لغوية لم يكن مفيداً لتخصيصه بالخبر التعليل بالتحصيل  
غيره به وتخصيصه ان الشارع افاد في فعل واريد  
تخصيصه وذلك التخصيص ليشتمل على الالباب وفيه  
فما يتبين بالالباب وحده وفيهم التفريق فتمت



كقولنا ناسبت في حاجتك وترتبا نيكس كقولنا  
 انا قلت هذا وربما يصح بهما معانيهما اختلاف المتأني  
 وعلى كل تقدير يكون تخصيص الفعل عما التبت له لا يمانع  
 عنه والمتم نسب التخصيص ههنا الى ما في قوله وتا  
 ويدل ان في الفعل انخصوص بالمتكلم اليه وكان له فرق  
 بين ما انا قلت وهذا وانا ما قلت هذا وسياق القرينة  
**قوله** وظاهر كلام القصاص اي انه استعمال واحد بمعنى الجمع  
 بحسب وضع اللغة فان كل كلامه على الاشتراك المعنوي  
 كما هو التام هو كالفرق بينه وبين قوله وقيل هو من على لغة  
 ان اسم في معنى الواحد باق احدا وصف هذا القول وان  
 على قول القصاص وباختلاف التمدد المشترك الذي وضع  
 الالتفات لانه فيها وان كل على الاشتراك اللغوي فالفرق  
 او خرج **قوله** لا ينسب السلب الى السلب الجزئي  
 فاذا كان السلب السلب الصادقا كان السلب الجزئي ايضا  
 صادقا وهو وضع الايجاب الكلي فيخرج ان التوقيفية الالفة  
 على كل احد متغيرة **قوله** ولا بد فيه من ثبوت الفعل قلعا  
 على الوجه الذي ذكره النفي ان عاما ضام وان ضامنا  
 المتغير على ههنا لا يقول ان كان النزاع في روية واحدة  
 على شخص معاني كزاي مثلا في ما انا رايت دليلا فيكون  
 هناك من راى دليلا وهو ظاهر وان كان في روية واحدة  
 على احد لا يبينه في ما انا رايت الاحد من الناس و

ذلك

ذلك الاحد فاقته وان كان غير معين لكنه معهود من حيث  
 صلق الروية به فحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا  
 يصح ان في ههنا ما انا رايت احدا لانه في قولنا ما انا رايت  
 دليلا ولا علم ولا بكون الى غير ذلك في افادة في الروية با  
 للنسبة الى كل واحد من الفاعل وان اختلفا في الظهور  
 والنسوية فيبقى عموم في الروية لكل واحد منهما شايئا  
 لانه الفعل التبت في اعتقاد الخاطب منسوب الى واحد  
 فلا يحتاج في دو خطائه في الفاعل الى فيه عن كل واحد  
 واحد وان كان النزاع في روية واحدة على كل واحد  
 فبذلك عبارتا واحد فيما ان في ما انا رايت كل واحد  
 والثانية ان في ما انا رايت احدا فهذه اخبر من المؤ  
 ونه افادتها للفظ المذكور في رفع خفاء ودقة ولهذا  
 اختلف فيها وتوجيه ما عاقر ربه **قوله** وعندى ان  
 قولهم نعتن النفع بالاعتناء ان يكون مرزب دليلا احدا  
 بان يعبر عن عليه قدم قد تقدم بهذا الكلام التوجيه  
 الذي فصلت به انفا واذ في كسر تلك التاوررة  
 اذ في لانه ان في الروية في قولنا ما انا رايت احدا  
 عام لكل احدا لانه في متوجه الى الفاعل وكونه في  
 عملا ولا يتعلق له بالفعل والمفعول فيكون الكلام  
 عملا في المتكلم ليس في عملا لروية المتفعية باس فيلزم  
 ان يكون هناك انسان قد راوا احدا كانه قبل سب

الذي رأى احد من الناس ولا يجد وسر فيه **قوله**  
 لا خير ومعه لا غيره او زور في تنبيه معنى لا تكذب انت  
 كلمة لا غيره وبين المراد بها دفعا لتوهم قصد التخصيص  
 به في عبارة المفتاح حيث قال فان انت ههنا تكاذب  
 المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بان هو لا غيره لا التاكيد  
 المحكم قد يوقع ان لا غيره متعلق بالحكم بعدم الكذب اي  
 اسناده الى الغير وقع قصد الاستدلال بصحة الاستدلال  
 على النسيان حقيقة لا بما ولا وهذا معنى دفع التجويز  
 والسهو والنسيان بالتاكيد وليس ههنا ان حصر املا  
 نعم ان جعل متعلقا بعدم الكذب افاد تحضيرا للمنه بهذا  
 المعنى لا يفتح وقوعه في تنبيه لا تكذب انت **قوله** والتم  
 العلامة قلنا ورد في هذا المقام على سبيل التجويز  
 او النسيان وذلك انه ان قصد بما ذكره المحقق  
 درس منه فان لم يعرف فسادا كان سهوا على ما كان  
 مقتضى كلامه حيث قال فيكون سهوا ان لم يعرف وان عر  
 فاني كان نسيانا وان قصد معنى اخر لا زما لذلك المعنى  
 كان تجويزا واعلم ان التمس العلامة جعل الغير في قوله  
 بل اذا قلنا ابتداء راجعا الى المثالين بناء على المذكور  
 او المقول وجعل قوله غيره مشوب بتجويزا سهوا  
 او نسيانا متعلقا بقوله مع ولهذا قال في تقريره مع  
 غير ان كتاب تجوز او سهو او نسيان والتفلة عن

الغير

الغير وهو المثال الاخير هي التي وقعت في هذا التو  
 وقد تضمن لبيان حال انما سميت في حاجتك في الابد  
 ولا في الابتداء وسكت من بيان حال سميت في  
 حاجتك او سميت افان حاجتك لا في الابتداء كان  
 في زمانه يعلم بالمقايضة الى حال انما سميت في حاجتك  
 في الابتداء الالة لزوم وقا لخطا في التام لا عادة وجود  
 التسعة في وقت وعكسه كان فلهذا **قوله** لا في التكرار في المثال  
 على النوعية بالتوهم او غير ذلك المحررا استنادا من قول  
 فلا بد من جملة هذا الكلام ليشعر بان تأويله هو ان التخصيص  
 في قول المسئلة لا يتم انتفاء التخصيص بمعنى المحصر ليس كذلك  
 او بدلية ما منع وقوع التكرار مبتداه والاولى ان يجاب  
 فكذلك لانا نقول انما حصلت النوعية بالتوهم او غيره ههنا  
 حصل تخصيص المنكر وسمي وقوعه مبتداه بالاولى والفتنة  
 تقتل بوجه هو التكرار ولو تضمن ان المراد انما هو ابتداء  
 حصل بدلية كما في قوله **قوله** ثم لا يتم امتناع ان يراد المراد  
 لا غيرا في قوله شر القربان انما شر من شره كونه شررا  
 القياس اليه فلو قيل لا غيرا شر من شره ايضا كونه  
 خبرا بالقياس اليه فلهذا انه لا يكون شررا لانه لا يرد  
 صوت التكرار ههنا تأدية وعجز عما يدعيه قال في  
 في خصوصه وذلك من اجله من قلة مبر على البدل فلا يثبت  
 فيه عاقلة فضلا عن ان يحرم بتعيينه في نفي التخصيص

بل

ليجوز



المحذرة بامتداده في فن البلاغة فغير لاري كونها شراؤها  
 في الجملة جاز ذلك لا خلافاً عما عجب الاضافة **وقد**  
 احدها المقاربة في التقوى فو قيل احد لها ثبوت  
 التقوى لكان اظهر لان المقاربة كالقرب في الاشارة  
 على الامر **وقد** ولا يخفى ما فيه من القصد لسل  
 هذا القائل انما قصد في توجيه اللفظ ومعاينة في باب  
 المعنى ولا يخفى ان قصد القرب وحده لا يصير عليه القرب  
 ثم الجواب ان ادى هذا المعنى لكنه شبه باختيار النسب  
 على ان قصد القرب هو الاصل في العلة وشبهة بالمعنى في  
 له ان ثبوت التقوى هو الاصل في المعلول وعدم كماله  
 يتقوله فاستدل الاصل في الاصل والفرع الى الفرع **وقد**  
 وقال المصنف معناه اتبع عارف عارف اي اتبع عارف المسند  
 الى الظاهر عارف المسند الى الضمير كما ذكره **وقد**  
 ترى تعديمه على المسند كاللزام لفظ مثل وغير الى  
 انهم اعلم ان لفظ مثل قد يطلق على معنى اشهر مماثلة  
 الخطاب في مثل لا يخل او لا يخل مثلك بمعنى فلان لا  
 يخل فليس في الكلام في كناية في الحكم لانه صريح به بل  
 في الحكم عليه وليس فيه ايضاً تعريف بذلك الا نسب  
 لان الكلام صريح نحوه بطريق الاستقامة دون الاقفا  
 الى عن اي جانب وان قصد وصف الخطاب بما  
 ليجل كان ذلك تعريفنا بما اضيف اليه مثل لا يخل  
 غير

لما اشتمل

معين

من كلامه  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

غير الخطاب مما لا اراد بل لفظ المثل وقد يطلق ويراد  
 به مماثلة مطلقاً واما ان يجعل نسبة المحكوم به  
 اليه كناية عن نسبة الى ما اضيف هو اليه او لا يخل  
 الاول وهو الكثير الشائع كان يستعمل في سبيل الكناية  
 في الحكم كان قد يمه على المسند كاللزام وقد كشفت في  
 المشرق عن هذا المعنى غطاءه وليس في الكلام تعريف  
 اسماً بالخطاب ولا بقية وعلى الثاني وهو ان يراد  
 بلفظ مثل مماثلة مطلقاً من غير كناية في النسبة ثم كونه  
 تعريف بانسان غير معين اراد بلفظ مثل ما مر بالخطاب  
 ايضاً الا على قياس ما ذكره المحقق وفيه بطل وقص على  
 ما ذكر من الاستعانة على الوجوه الثلاثة لفظ غير  
 واذا تحققت ما مرناه ظهر ان انه اذا اراد بلفظ  
 مثلك او غير انسان غير الخطاب مماثلة لم يكن هناك  
 تعريف بمصطلح لغوي الخطاب سواء كان ذلك الانسان  
 معيناً او مطلقاً وان حل التعريف على غير المصطلح  
 اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء كان موجوداً في معنى  
 التعيين كانه من سياق كلام الايضاح دون الاطلاق  
 كما يدل عليه قوله كانه فاما مثلك لا يوجد اذ لم يرد  
 في قوله فاما قوله غيري معين فيجمل التعيين كما لا يخفى  
 ويظهر اليقين ان قوله من غير اراد تعريف بنوع الخطاب

المعين

او غير مماثل

في

مؤكداً للاستعمال على سبيل الكناية لا فائدة ان كان فيهم  
 و قد علم ان لا بد من امرين احدهما الاستعمال بطريق  
 الكناية والثاني ان لا يكون هناك ارادة القرين  
 كانا مستعملين بطريق الافصاح او الكناية وقصد بهما  
 القرين على ان انسانين معينين لم يكن قد مرهما كما لا  
 كانا كان هناك من يدعي انه مماثل للمخاطب مع كونه  
 بخلافه لا يقل مثلك لا يخيل شعرت بانك ليس مثله  
 يجب ان الظاهر عند قصد ذلك للغير ان لا يكون الاشياء  
 بطريق الكناية لان كون المخاطب غير خيل لا يدخل في  
 في المماثلة من ذلك الانسان بل يكتفي في ذلك بغيره  
 عن يكون مماثلة له وعلى انفس او ماضيه كانه قيل  
 فلان يخلو من غير مثلك لا يخيل فهو ليس بمثل لك اللهم الا  
 ان يقصد الضمان كما ان في الخيل من المخاطب بطريق  
 الكناية وفي المماثلة بطريق القرين وايضا لا يبعد  
 في القرية ولا انما يختلفا في التسمية **وقد** قد يقال  
 المستند اليه الظاهر ان الغير المستعمل قد قدم واجب  
 الى المستند اليه مطلقا وان كلمة قد للتفصيل وان  
 واجبا الى ما ذكره بقرينة سياق الكلام كانه مستعمل  
**وقد** وانما قال في الاول المستعمل وهو هنا المقصود  
 لانه السالبة الجزئية يحتمل في الحكم العبارة الواضحة  
 ان

ان يترك ان مفهوم السالبة الجزئية هو محتمل في  
 السالبة الجزئية عن بعض الافراد وذلك مما لا  
 الحكم من جهة الافراد ولكنه ليستلزم به لا يحتمل  
**وقد** والا فرب ان يجعل عطفها على اخرت وانما كان  
 اقرب لانه ان جعل عطفها على داخله فان اخذ اللفظ  
 مطلقا لزم جعل الخاص قسما للعام وهو مستقيم ولما  
 ان ضمير المفعول بالتأخير لفظا او مرتبة وان ضمير  
 بالتأخير فقط لفظا لزم مع صرفه عن ظاهره جعل المنفرد  
 من وجه قسما لخاصه وفيه ايضا بعد وليس لك  
 ان يقول تفسير المفعول بالتأخير لفظا ونحو المفعول  
 بالمعنوم فلا بعد وراى لزم في تفسيره على خلاف  
 الظاهر ان امثلة المفعول لا يساعده وتوفيق المراد بال  
 التأخير عن اداة النفي التي لم يدخل على الفعل العامل  
 في كلمة كل والمفعول باق على الملاحظة بشهادة الامثلة  
 المذكورة فيهما مع عطف مفعوله على داخله ولم يحتمل  
 بعد بوضوح كما ان اقرب من حيث اللفظ مع انما انما  
 في المعنى وكان الشئ اراد تطبيق كلهم المنفرد على كلهم  
 وابتداء المفعول في المفعول على الملاحظة واختار اللفظ  
 على اخرت بذلك التاويل فصار مجموع المعطوفات  
 تفسير المفعول في خبر النفي **وقد** وهذا الضمير  
 الى متعلق مفعول النفي بهم باعتبار الوجود كما



كما يظهر في ضم الرجل **يشير** بأن اللام في الرجل للعبد الذي  
 كما اختاره بعضهم وضمرة اللام هي من اللام في قولك أد  
 السوق حيث لا مفعول بينك وبين فخايتك وردت كونا  
 للجنس لغواة الإيهام المقصود في هذا الباب ويجوز  
 تفسيره بزيد مثلا ويجوز تشبيته وجمعه وأجيب  
 بأنه المراد هو الجنس أو عادة حقيقة فالإيهام موجود  
 كما في المعبود ووجه تفسيره بخصوص أيضا وأما نحو ضم الرجل  
 ونم الرجل فالمراد به جنس التشبيه والجمع فلا يخفى  
 لأنه في أوله وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي الجملة  
 على الجنس زيادة مبالغة في باب المقام وعلى هذا  
 فالعريف في ضم رجلا عايد إلى الجنس أيضا **ولا يخفى**  
 ما فيه من التسف لاختصاص المستند اليه بحكم  
 يدل مرعا على مائة آية فالمراد أن معناه انتفاء عنه  
 نفس ذلك وإنما نفس يكون الحكم بدعيًا بذكره هذا  
 القائل خلاف الظاهر **وله** أو ادخل الروح في ضمير  
 التاسع وقية الخوف ابتداء والثاني استمرارية  
 الخوف الحاصل **وله** حيث لم يقل أنا العايد استدل  
 على أن العايد يكون بدل لا هذا بمنه على من هذا المستند  
 حيث جوت بدل المظهر في ضمير الحكم والمخاطب بدل  
 الكل من الكل نحو في المسكين مررت وعليك الكون  
 واستدل

المهابة يتم بدليل  
 بينهما حرف العطف  
 لا هما متقاربان  
 فان لم يواد  
 حال

واستدل على ذلك بقوله ثم ليجمعنكم إلى يوم القيمة  
 لا ريب فيه الذي حشره والباقي على أن الذي وصف  
 مقطوع عن موصوفه العلم آثار خرج المحل أو منسوبة  
 فالمراد لا يلزم أن يكون كل من مقطوع بفتح الميم  
 ما قطع عنه بل يكفي هناك معنى الوصف كما في قوله ثم  
 ويل لكل همزة قلزة الذي جمع ما لا واستدلوا على استلزام  
 ذلك الإبدال بأن البديل ينبغي أن يفيد ما لم يفيد البديل  
 منه ومن ثم لم يغير مررت بزيد رجل ويظهر الكل على أن  
 مدلوله مدلول الأول فالمراد بلفظ في القوم المستعمل والحق  
 وهي العرف المعارف كان البديل أنقص من البديل منه  
 في التعريف فيكون أنقص منه في الأفادة لأن مدلولها  
 واحد وفي الأول زيادة تعريف بخلاف بديل البعض  
 والاشتمال والعلف فأن مدلول الثاني فيها غير مدلول  
 الأول وأجاب الأخص من ذلك بجمع اعتماد المدلولين  
 في بديل الكل أو لولا تعد معنوها لكان الثاني تأكيداً  
 للأول لا بد لا عنه واعتما واللام لا يخفى كون البديل  
 مفيداً فالثاني لا يملك في المثالين المذكورين فإن الثاني  
 فيها دليل على صفة المسكنة والكوم دون الأول وأما  
 نقصان تعريف الثاني من تعريف الأول فلا يضر كما في  
 الإبدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مررت بزيد  
 رجل ما قل أو رب نكرة أقدمت ما لا نقصد المعرفة

وان اشتملت المعرفة على قائله المتعريف مثالها النكوة فان  
 ان قلت هل يجوز ان يكون المعاني صفته لغيره المتكلم قلت اجابا  
 الكافي وصفه من الغائب في حق قوله نعم لا اله الا هو  
 العزيز الحكيم والجمهور على انه بدل وجوز في الكشاف  
 وصفه من الغائب وورد عليه بعضهم بان الغائب لا يوصف  
 كما هو المشهور واتخاذ المتكلم فلا يبعد ان يقر في  
 الجواز لغيره الخاطب على قوله والى ان يعبد فيه فكل من عباد  
**قوله** ميب على ان الله كثيرا ما يطلق البيان على العلم الثلاثة  
 ذهب بعضهم الى ان التثنية من حيث انه يشمل على كلته  
 في خاصية التركيب من علم المعاني ومن حيث انه اراد  
 المعنى الواحد في طريق تفتحة في الوضوح من علم البيان  
 ومن حيث انه يحسن العلم ويؤيد من علم البداهة  
 والسكاكي اورد في علم المعاني وفي البداهة **قوله**  
 ختم هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من  
 الدلالة **قوله** الله الاله لا موجود في غير هذا المثال  
 اذ هو نحو محال بل في الحسان طريق فانه حكم بان  
 في هذا المثال وليس ذلك الا ان يتخذ الظاهر وهو في  
 طحا في فعله منه ولما قوله تكوت والذكوي تهيكل  
 ذبيبا فانه اثبت فيه التناقض ان الرواية بتأنيدها  
 الى غير ذلك فيمن ذلك ان الالتفات على ليس  
 بان يكون مسبوقا بالتعريف بطريقه اخرى الا ان التعريف بان

قوله

قوله

في قوله ليلك التناقض اذ على هذا المعنى وانما تعريجه  
 بالالتفات في قوله بابت سعاد فامس القلب محورا  
 واخلفتك انية الحج المواعيد حيث قال فالتفت  
 كما ترى حيث لم نقل واخلفتك ففيه ان قوله فامس القلب  
 في فعله وامس قلبه فلا يدل المثال على المعنى حيث هذا  
 مع ان اشياء العالم يعلمون الى رحمة البلاغة فشرقة  
 الاثبات التي هذا المثال تمسك بها في باب التناقض  
 حيث تمسك صاحب الكشاف واخواتها على ان  
 متقنة كما اشير اليها في الفتح وان كان بعضها لا يحسن  
 نقض مما يوجب تخصيصه بما ذكر **قوله** لا تأخر قلما  
 من اطلاقها بغيره يعني ان ما ذكره في التناقض من  
 الغالبة العامة يقتضي اعتبار هذا القيد فيه  
 اذ لا يكون على خلاف مقتضى الظاهر قوله ابراهيم  
 في سباحة اخراج الكلام على مقتضى الظاهر **قوله** في عينه  
 عوار وعابواي غمصة تمن العوار بالضم والشد  
 والمغنى يقتضي الميم وسخ الحرف اذا كان بلا فان لم يكن  
 ساللا منور ومن يقتضها ايضا في غمصة عنه  
 غمضا ورمست رمضا وامضك المرح امضا  
 اي او جعلك وفيه غير اخرى معك المرح ولم يعرفها  
 الامير والكل من العاين اي عرفها **قوله** هذا احتق  
 من تفسير الجمهور لا في ما ذكره القوم من الغالبة

قوله



العامية للاتقاة بل على اعتبار هذا التيد اي  
كون الخطاب واحدا في الحالين عند الجمهور ايضا  
ولم يصرحوا به فلما فرق بين تفسيره وتفسيره بالجمهور  
والعوم لا نقول تلك الثالثة انما هي بالقياس الى السامع  
مع فلا بد ان يكون واحدا ليغيب الالتفات لطريقة  
للسامع ولا يلزم من ذلك ان يكون الخطاب واحدا  
لجواز تعدده مع وحدة السامع **وقد** كان الخ  
يبنى طلوع ذو طلوع اسم مكان والطلوع شجر عظام لها  
شوك وسيدرج تحتها الخزام والشام يحيط  
الواحدة ليستات به **وقد** وجهان للكلام اذا  
نقل عن أسلوب الى أسلوب كان أحسن طريقة هذه  
الغاية في النقل التحقيق كما هو من ذهب الجمهور في  
غاية الظهور ذكروا الى النقل التعليل في كل قول  
السكاكي يومئذ هذه الثالثة فانه اذا سمع خلاف  
ما ترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط  
ودفوع رغبة في إضفاء الى الكلام **وقد** استنبها  
له على انه اي ذلك الغير هو الاول بالاعتدال القصير  
ان الضمير في قوله على انه راجع الى خلاف ما رده  
وجعله واجعا الى غير ما يترقب كما يتوهمه سهو  
لا يخفى على ذي فطنة وقد مرّج بذلك في المنع حيث  
قال فيه عطاء الخليل عن الفرس الادهم هو الاول بان  
يقصد

فصله الامير **وقد** قيل على انه اي ذلك الغير الاول  
عبارته سياق كلامه قياسا على ما سبق فتقضى  
انه اريد بقوله ذلك الغير غير ما يتطلب فانه  
يعني بمنزلة غير ما يترقب هناك ولا بد الاشارة  
بلفظ البعيد والصواب ان الضمير في قوله على انه راجع  
الى الغير المذكور واعتبر في نه يعني بمنزلة خلاف  
المراد هناك وقد مرّج بذلك في المنع حيث قال عطاء  
الاولى والليق عبارة ان قياسا لوال من الغرض لا على السبب  
ولك ان يجعل قوله ذلك الغير اشارة الى الاخير  
بناء على ما مر من ان المنع في حكم البعيد وان يقول  
حله على الاول صحيح بحسب المنع ايضا فان بيان المراد  
اولى عبارة والرفع لهم من بيان السبب واعلم ان صاحب  
الكشاف لم يجعل هذه الآية من تلك السامع بل يغير  
ما يتطلب بل مرّج بان السؤال فيها كان من الحكمة والصلوة  
حيث قال فاذا قلت ما وجه اتصال قوله نعم ليس  
المراد بان تارة البهوت من ظهورها بما جعله قلت كانه  
قيل لم عند سؤالهم من الاهلية والحكمة في نقصانها وكما  
تتأخر عما هي معلوم ان كل ما يفعل الله من وجه لا يول  
الحكمة بالفتور مصلحة لعباده فلهذا السؤال عنه  
وانقل طرحة واحدة تغفل عنها من الذين من الرقي  
شئ قال ويحتمل ان يكون استقراءها ذكوان الاهلية مرات

الذي ذكره ما كانا يفعلونه في الحج كان ناس من الانبياء  
 اذا جوموا لم يخل احد منهم حاجبا ولا نارا ولا شطبا  
 من باب واحد ويحتمل ان يكون مثيلا لتكليمهم في  
 العلة سدوا لهم وان مثلهم فيه كمثل من يقول **باب الست**  
 ولا يخله من ظهره ثم قال ويضيق وابق البيت من بابها  
 باشط الامور من وجوها التي يجب ان يشرع عليها  
 ولا يفسدوا والملاذ وجوب تطلل النفس وربط  
 التلويح على ان جميع افعال الله حكمه ومواب من غير  
 اختلاص شبهة ولا امتزاج من شئت في ذلك حتى لا يلا  
 عنه لما فيه السؤال من الابهام بتأدية الشك **فله**  
 بعض يصفق بناء على ما وقع وخلفه الفتن ويوم  
 لينفق في الصور فضعف لكن نظم الكون في صورته فترى في  
 موضع اخر ونحو في الصور فضعف قوله قلت نعم ولكن  
 فيها من الدلالة الى قوله والكلام بعد على نظر قد  
 يدل عبارة الجواب عبارة اخرى هي خبرتها وان  
 انظر عنها وهي قوله قلت لا خفاء في الاسم التام  
 والمفعول **فله** لا يخل انسان فمهم اجبتا كان ام  
 غير مجبى المجهول في الناس والمثلي ما يكون من قبل الام  
 فاذا كان الاب عتيقا والام ليت كذا كان الولد حيا  
**فله** اي صافي من الحارث البرجي في ضبات في الام  
 ضباة وضوا اذا احتبأت اي سرت فيها قال الاصمعي

م

صبا الحق بالارمن ومنه ستر المحتجب ضاياتا والبر  
 قوم من بني تميم قاله ابو عبيد حسن من اولاد حنظلة  
 بن مالك بن عمرو بن تميم في لهم البرام ذي في الاصل  
 الفاضل الوسطى من الاصابع واحدها بوجه قوله  
 واقتار اسم قريسه وقيل اسم جلة وقيل اسم غلام  
**فله** كما تقول ليت ذلك قائم وعمره يظن فيه عطف  
 الخبرية على الانشائية وتعيينه بانه عطف قصة  
 على قصة تحكى مستغنى عنه وكأنه سهو من قلم الكاتب  
 والقواب ان ذلك قائم **فله** وههنا اجابات لا يحلها  
 المقام كانتا اشادة الى بيان ما ترجع به الوجه الاول  
 على الثاني او الثاني على الاول والى بيان ان قوله  
 العزيز ما قيل يجوز ان يكون خبرا من قيار ويكون المحذوف  
 خبرا في كذا ذلك في مثل ان ذلك وعمره مطلق والى  
 انه اذا جعل لغريب خبرا الى وحى وقد رقتا خبرا  
 جعل من عطف المفرد على الزيد من اجل ان يتقدم مؤنثا  
 من قوله لغريب لئلا يلزم تقدم المعطوف المقدر على  
 المعطوف عليه الملقوط واذا جعل من عطف الجلة على  
 على الجلة فان قدرا الخبر مقدم ما لزم تقدم المعطوف تمامه  
 على بعض الامثلة المعطوف عنه وان قدرا مؤنثا لزم  
 تقدم بعضه على بعضه والمجوز في جميع الصور في  
 المتأخر كما سنشعر اليه والى بيان ان صاحب الكتاب



لما اذا قطع الابه بالوجه الثاني وان الواو في الثاني  
 سول يحتمل ان يكون الاعتراف فيه كاعطافه الى غير ذلك  
 مما يظهر بالثاني الصار في الابه الكونية **وقد**  
 وان في السفر فلهذا ان جعلت اذا اسما غير ظرف  
 بمعنى الوقت جعلته بل لا عن السراي في السفر في  
 زمان نصيبهم وان جعلته ظرفا ابدته من قوله في  
 السفر والمخ واحد وحمله على حذف المتبادر  
 له وذلك المكون المصريح فلهذا لا يشك ونسوبا اليه كما  
 في حال المصدرية **وقد** فانك لو قلت ام عبدك  
 عروا ام عرو عندك يخرج ام من الانتقال الى المقتضى  
 انما على الاول فبالاقتفاء لان الجملتين الواقعتين  
 بعد ام والهمزة اذا اختلفا يكون احدهما اسمية والآخر  
 فعلية نحو اقام زيد ام عرو فاعلم وسعد في خبري  
 الاسميين دون خبري الاخرى سواء كانتا شوكيتين  
 في جود نحو اريد عندك ام عروا ام لا فلو ان اقام زيد  
 ام عروا عندك فان ام هناك منفصلة بلا خلاف وانما  
 على الثاني فالنظر كونها منقطعة لانه الجملتين الواقعتين  
 نحو اقام زيد ام عروا فاعلم عروا اسمية وشوكيتين في  
 المستند اليه نحو اريد اقام ام هو فاعلم او في المستند  
 نحو اريد عندك ام عرو عندك ولم يكن هناك اختلاف  
 بين الاسميين في تقدير الخبر في احدهما دون الاخر

كما في هذين المثالين فالاولى ان ام في هذه الصور  
 الثالث منقطعة كاد كونه بقوله لا قلت بقدره وامسا  
 قوله ضم سواء عليكم او نحو عروا ام انتم صامتون فجاز  
 اختلاف الجملتين فيه مع كونها منفصلة للامر من الا  
 لتباس بالمنقطعة **وقد** جملتان مشتركتان في احد  
 الخبرين اذا لم يشترك الجملتان في شئ من الخبرين  
 نحو اقام زيد ام بعد عرو فاعلم و اقام زيد ام فاعلم  
 عروا ضرب زيد عروا فاعلم فلهذا لا ان اشتراك في  
 المفعول الذي هو فاعلم فالتأخر من خبريها يكونا منفصلة  
 لا عروا جوز شيخ ابن حبيب والاندلس كونهما  
 منفصلة والمخ في أي هذين الامرين كان كما اذا سمعت  
 صوتا وترددت فسالته اريد عندك ام صاح  
 فلان من جوابه قال سيوميه اذا قلت اريد عندك  
 ام لا كانت الهمزة منقطعة بناء على انه معر فذلك  
 يكونه عندك الى انته ليس عندك فامربت من الاولى  
 وسالت عن الثاني ولو جعلته منفصلة لم يكن قولك  
 ام لا فائدة واعلم ان حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة  
 يجوز في الخبر نحو ايتها الامام سواء ولا يجوز في الاستفهام  
 لانما تلتبس بالمنقطعة الا اذا كان الاستفهام **نظرا**  
 الهمزة فان استعمل المنقطعة مع هل في نحو قولك هل  
 قائم ام عرو ساذ قليل واعلم ايضا ان المنقطعة اذا

ولها منزلة فالأولى ان يبيح الهرة قبلها مثل ما وليا يكون  
 ام مع الهرة يتا ويلد اعياد المزماران بعد هاتين ويل  
 ما اضعف اليد اي عوازل عندك ام عرو يفتاها  
 عندك ونحو ازيل عندك ان في الدار والفتى زيدا  
 ام عروا واعندك زيدا ام عرو جواز احسن لكن المعاد  
 احسن وانما استقصيا في نقل هذه المباحث هي  
 فضلا عن قدر المتعلم ان سببه فانقله **ثم** **ف** لانه  
 لهذا الكلام عند تقديره يثبت ما فرض من الشرط  
 والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق فيه اشعاويان  
 السؤال في نظم الآية ليس بمحقق وانما مضى محققا  
 اذا وقع ذلك المقدر بان لنا لم نحسوا ولما كان في  
 فرض محقق ما ذكرنا فينا على طريقتهما اذا تحققت وان  
 نظم ان الزنية هي ثابت السؤال وهي محققة في الآية  
 وهذا هو المراد بقولهم لسؤال محقق لا كوننا سؤالا  
 وهو المفروض المقدر منها فلا يفرق بين نظريهما وبين ما  
 اذا سئلوا فاجابوا في كون السؤال الذي هو الزنية  
 محققا وانما الفرق بانه انضاف السؤال والجواب  
 بالسؤالية والجوابية مفروض في الآية وعقودها  
**ف** **و** الجواب ان حل الكلام على جملة اول من حله  
 على جملتين لما فيه من الزيادة تلك الزيادة يشتمل على كونه  
 الاسناد بغيرية وعلى تطابق الجواب للسؤال فيكون

كهن

كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والتطابق بينهما  
 امرهم عند فهم كلام جوابه في ما فاضحت فالجمل على  
 جملتين اولى واما قوله وان الواقع عند عدم الحد  
 جملة فعلية صحيح لكن الكلام في الجملة الباعثة على ترك  
 المطابقة المهمة والحق في الجواب ان يبي ان السؤال  
 جملة اسمية صورية وفعلية حقيقة بيان ذلك ان  
 من قام اصله اقام زيد ام عروا م حاله الى غير ذلك  
 لا زيد قام ام عروا م حاله وذلك لان الاستغناء  
 بالفعل اولى لكونه متقبلا ليقع فيه الابهام ولما زيد  
 الاختصاص ووضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذات  
 المفصلة هناك ومتضمنة للاستغناء وهذا  
 التضمن وجب بقوله بما على الفعل فصار الجملة  
 في الصورة المروية بتقديم ما يدل على الذات وفي الجملة  
 هي فعلية فغيرها يوازي الجواب جملة فعلية على اصل  
 السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يرك ذلك التبيين  
 الا اذا منع منه مانع كقولهم قل من يجيبكم من الظلمات  
 البر والجر قول الله يجيبكم فان فصل الاختصاص هي  
 اوجب تقديم المسند اليه واما قوله نعم من خلق  
 السموات والارض ليقولن خلقن السموات والارض  
 قل ودوا على الاصل ان لا مانع فيما هو محقق للمبدأ  
 ودع عنك ما قيل او يقال **ف** **و** لسلامته من الحد



والامتنان قد بقي اذا كانت الغزبية على المحذوف  
 ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا يستغنى  
 احد كونه مثالا لهذا الحكم كان المحذوف والاضمار  
 كثيرا للعين بتعليق اللفظ كما مر في السكاكي في مباحث  
 الاستنباط فمن هذا الوجه كان من عسرات الكلام  
 ومرجحاته على خلافه وانما قولهم القتل المتعقل  
 فليس المحذوف فيه بتلك المثابرة من الظهور وانما  
 مخوي الكلام اليه فلذلك عليه قوله نعم ولكن في القضا  
 حية لسلامته من المحذوف **قوله** لان الغزبية انما  
 يدل على نفس المسند اي لا على قصد التعجب لان كون  
 المسند في نفسه مما يصح ان يقصد به التعجب لا يدل عليه  
 على قصد اذ هو باو ادخلوا شيئا له المسند اليه  
 فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير لم يرد به حروجه  
 عن ضابطة الافراد ان المقسم اذ خاله فيها بل حروجه  
 عن القيد الذي اضيف اليه لعدم اعتناء افادة التقوى  
 لكان اظهر في المعنى وانسب لسياق كلامه لكنه  
 انما اقر من حروجه عن افادته وهذا لما يتوهم من انه  
 بواسطه افادته تقوى الحكم بالتكرير بل في افاد  
 دة التقوى فيخرج عن عدلها بل هو الضابط ايضا  
 وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ القضا  
 حيث قال وانما الحالة المقصودة لا افراد المسند فهي اذا

رجع

فدخل في عدم افادة  
 التقوى بل في تلك  
 الضابطة فلو قلنا  
 فدل على ان عدم  
 افادة التقوى كونه

كان غير

فعليا ولم يكن المقسم من نفس التركيب تقوى الحكم وانما  
 قوله ليشتمل صورة التخصيص انما هو على ما يقتضيه  
 الكلام بتعليق قوله وانما لم يقل يكون المعنى انما قال  
 مع عدم افادة التقوى ولم يقل مع عدم قصد التقوى  
 ليشتمل ما ذكر من صورة التخصيص ويدل على ذلك  
 قوله فيما بعد بعد افادة التقوى ان من عدم قصد  
 التقوى وهذا سهو من طغيان العلم فلا افادة  
 التقوى ان من قصد التقوى يكون علم افادة التقوى اجتناب  
 من عدم قصد التقوى فيخرج به صورة التخصيص فلا يرد  
 فقضا على ما ذكره المصنف في افرا والمسند كما يروى على  
 السكاكي واما ما قيل ان فاعل قوله ليشتمل راجع الى فعل  
 قصد التقوى اي لم نقله لكونه شاملا ويدل بعد ما  
 مر ان قوله ليشتمل يأتي من هذا المعنى عند من لم يوفق  
 سليم وقد يتوهم ايضا انه قد يدل في بعض النسخ  
 لفظ انما باحس وعط هذا ينبغي ان تبدل ليشتمل بقولنا  
 ليجز ليسقيم قوله لكنه يفيد ضرورة تكرار الاسناد  
 في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك حيث قال  
 فظم الكلام باعتبار الاول وهو ان يجري على اطلاق  
 يجعل انما مبتداه وما عرفت فبعد لا يفيد الا تقوى الحكم  
 وبالا عتبا والثاني وهو ان يقول وانما مؤخر انما فعل  
 يفيد التخصيص فان قوله الحصر افادة في التخصيص

يشير الى انه بالاعتبار الثاني فيدل التقوى ايضا  
 وقد عرفت فير اشارة الى فساد هذا الجواب وهو  
 والمحق ان في القصد مطلقا يتناول القصد بالذات  
 والقصد بالتبع وخرج مودة القصد من قوله ولم  
 يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم لانه التقوى فيها  
 مقصود متبعا فان قلت ربما لم يقصد فيها التقوى  
 اصل لا قصد ولا متبعا قلت في لا يقصد بالتقوى قطعا  
 ولا يوسف التركيب ايضا يكون مقصودا له لان الكلام  
 في افادة مقصد ما معجزة في عرفهم ولذلك لا يشيرون تركيب  
 غير البقاء وخواص مما يكون مفهومه محكوما به بالقبول  
 هكذا عرفت في البتة بل ان اشتغال تكثير العامل اذ لم يكن  
 يشوبه **قوله** لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواضحة هي قوله  
 قد استدلوا بالية ضرورة وقد ضل الاستدلال الخيري الخ  
 اجيب عن ذلك بانه لا سناد للعلل من حيث هي الخ  
 بل لا نظرا لان مثله في نفسه مستند الى الاب ومع تقدير  
 به مستند الى زيد واما مجموع المركب من الاب والا  
 نظرا لا والنية المحكية بينهما علم مستند اليه ولذلك  
 ما يكون زيد انطلق ابوه بانه منطلق الاب واما فهم  
 ان الخبر هو الجملة براسها من الاتساعات التي لا تتغير  
 معانيها وخرج قول **قوله** المستند الفعلي ما يكون مفهومه  
 اراد به ما يكون مفهومه في نفسه من غير انتسابه الى

فان يكون

يشوبه للمستند اليه وانتفاء عنه والذي يدل  
 على ارادته ذلك انه جعل المستند الفعلي مقابل المستند  
 السببي وشره بما يكون مفهومه مع الحكم عليه بانه في  
 سببي مطلوب التعلق بغيره وسببي تقصيده  
 فلا يورد المستند السببي على تفسير الفعل كما هو في  
 الشرح ولا يجمع الجملة لان المعنى مستند يكون كذا والمجموع  
 ليس مستندا حقيقة بل المستند الحقيقي هو المستند في  
 في نفسه نظر الى الاب ومع تقدير نظر الى زيد كما  
 نعم يورد على السكالي انه يزعم هذا ان يكون منطلق في زيد  
 منطلق ابوه خارجا عن المستند الفعلي بل عن منطلق او  
 المستند مع انه مفرد وقد اخرج عن المستند السببي  
 فيكون واسطة بينهما فتد تكلف بعضهم كما دارج في  
 الفعلي فقال المستند الفعلي ما يكون مفهومه اي في نفسه  
 من غير انتساب الى غيره انتسابا حليا محكوما بانثوت  
 المستند اليه او الانتفاء عنه ولا يخفى انه تقصيد  
 فهم من عيانه في تفسير الفعلي وكذا على هذا كان الفعلي  
 ان يجعل زيد منطلق ابوه مستندا سببيا وان لا يجعل كون  
 المستند سببيا مطلقا وجبا لكون المستند في الكلام  
 جملة بل يقتضي منه نحو زيد منطلق ابوه **قوله** ويمكن ان يقال  
 بانه جملة عقلت الا لا يلحق بها التفسير لانهم جعلوا  
 كون المستند سببيا احد شرطها على حرفة كون المستند

بم



جمله حيث قالوا او اما كونه جمله فالتقوى او كونه سببا  
ظاهرا ان يعرف او لا كونه سببا حتى ينسب به الى معرفة  
كون المسند في الكلام جملة وما ذكره في تفسيره ان  
او لا كونه جملة حتى يعرف كونه سببا **وقد** قال ما  
حب المقطاع هو ان يكون المسند سببا كما يدل عليه خبره  
اي ان يكون وسيان كلامه ايضا حيث قال واذا كان  
المسند سببا وانما عرف كل قسم من السبب على حدة ولم  
يكف بالاقول لعدم تناوله نحو انطلق ابوه لان البناء  
يقتهن تقديم اليه عليه الذي هو كالا ساس فلا يبعد في  
عنوان انطلق انه مفعول على ابوه ونوبل البناء بالاسناد  
وقيل هو ان يكون مفعول المسند مع الحكم بشوئته ليش  
او ان تقام عنه مطلوب التعليق فعليه ان يشتمل التبيين  
مع لكنه يدل على انه مفعول ابوه ولو قيل المسند كونه  
فعلا يخرج عنه ايضا نحو ابوه منطلق فذلك فعل  
في الثاني لكون المسند فعلا يخرج نحو منطلق ابوه **وقد**  
ولا يخفى انه سهو ولا كان المناسب ان يقول او اذا  
كان فعلا واذا لا حاجة في صا بطرا فارد المسند  
الى قبل ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه في زيد انطلق  
ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما حققه وليس  
المعتم من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اوجبه  
بقيد **وقد** يمكن ان يقي ان في قوله فعلا توجيه

مفيد

مفيد لا يقبله طبع سليم على ان المعنى الثاني ركبت ولا يبعد  
ان يبعد امثال ذلك من التاويلات النحوية المفصلة  
للكلام الى قولهم فيه بمنزلة كثرة الملح في الطعام **وقد** يخرج  
يكون المسند السبب في ذلك المتبادر من العبارة على  
ذلك التاويل ان المسند السبب بغير المسند الذي هو  
لما وما ذاك الا الجملة من حيث هي **وقد** هو الزمان الذي  
قبل زمانك ربما يفرض في كلمة قبل ظرف زمان فيلزم  
ان يكون الى ظرفا لنفسه وان يكون للزمان زمان او هو  
لذلك وقت والى زمان مستقبل فيلزم ان وقت مجزئ  
المستقبل في المستقبل ويلزم احد الحذفين وان جعل  
وقت مجزئ الحذف كان كل من الحال والمستقبل ما خذا في  
تعريف الآخر وهكذا بدق في امثال قولهم يوم الزمان  
الماضي وسياحة الزمان الماضي وسياحة زمان المستقبل  
والحق انما سافرت والهيبة لان هذه التعريفات تبيها  
نفيهم اهل اللغة منها ومن تلك العبارة ما هو المعتم بها  
لا يخلو بياهم شيئا فاذكر وامثال ذلك منها فيستفاد من  
اخره لاحظ فيها جانب المعنى دون الفوائد التطبيقية المنبه  
على الظواهر **وقد** يجيد والجرح وحده فيتمتع بمثل  
الكل وحده وفي هذا امثلة على ان جميع مفعول الفعل  
المركب من الزمان وغيره مجزئ حادث فيجيد واحد  
جوزيه الذي هو الزمان وليس بقصود وانما المعتم

عتد المسند الذي هو الحدث وما ذكره لا يدل  
 عليه في عتد الوقتان لا يستلزم عتد زمانا به بل  
 المقادير للزمان الماض مثل جاز ان يكون محييا ولما اذا  
 فيه كغريب زيد وان يكون مستقرا كعلم الله قاله القواب  
 ان دخول الزمان الذي من شأنه التميز من نوع الفعل  
 تؤذن اعتبار التجدد في الحدث وذلك لان التجدد  
 بينهما اكثر واعتبار الاثران على هذا الوجه اوله  
 ثم القليل على اعتبار الحدث في المعاني المتعددة  
 الافعال على اقرانها بآزمنة مخصوصة وهو ان اهل  
 اللغة يفهمون منها ذلك ويقترب منها به وما ذكره من  
 يدل ان بيانها سببه وابدأه باحث الادلة مستقل على السبيل  
 ولذلك قال السكاكي الفعل من نوع لا فائدة التجدد ووجه  
 الزمان في مفهومه مؤذن بذلك فاعلموا ان الاستدلال  
 الافعال في الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله  
 كانت مجازات من هذا الحيثية هذا اذا اردت بالتجدد  
 الحدث كما اشار اليه فاعلم ان اريد به التجدد  
 والتغيير شيئا فشيئا لا تصح ان لا يكون له في مفهوم  
 الفعل وضعا بل يفهم من خصوصية الحدث او اقتضاء  
 المقام وقد فصل في المنازع الدوام التجددي وقد  
 سبق تحقيقه في كلامه في فائدة الثبوت والدوام الام  
 كمال مثلا يدل على ثبوت العلم للذين حكم به عليه

وليس

وليس فيه تقييد بحدوثه اصلا سواء كان على سبيل  
 التجدد والتغيير او لا واما الدوام فيما يستفاد من مقام  
 المدح والمبالغة لاسيما في جواهر النفاذ قلت قد ذكر الشيخ  
 ابن الحاجب اقسام الفاعل لا يدل على الحدث دون الصفة  
 المشبهة قلت قد مر في المقام بان عتد زيد عالم يستفاد  
 منه الثبوت مرهبا بناء على ان اصل الاسم صفة او صير  
 صفة الكلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرف  
 في زيد مطلق لانه من انبئات الاطلاق فضلا كانه زيد  
 طويل وعرفه قصير وجعل النية في الصفة المشبهة مثلا  
 رجة من رجة في اسم الفاعل واما فرقه في ما حاس من  
 وصائق وصنق فقد يوجب بان اسم الفاعل لما كان جارا  
 في اللفظ على الفعل جاز ان يقتضيه الحدث بمجوعة  
 القرائن دون الصفة المشبهة لا يقتضيه بها وضعا  
 مجرد الثبوت والدوام معه باقتضاء المقام وقد تكلف  
 للمصنف من الكلامين بان من قال زيد على الحدث اراد به  
 ثبوت مطلقة ومن قال زيد على الثبوت اراد به في  
 التجدد والتغيير بقرينة ايراد مقابلته وهو اخفى  
 منه وفي الاخر لا ينافي ثبوت الدوام والظان المراد بان  
 التجدد هناك مطلق الحدث فاق الفعل لم يغير في مفهومه  
 وضعا التجدد والتغيير شيئا فشيئا بقرينة ايراده متبعا  
 له وهو اخفى من في الاخر لا ينافي ثبوت الدوام



كثر ما قيل الشيخ ومنه يزيل غلط ان الاستغناء يحصل  
 منه جازما فهو يراوده ويوجبه فينبغي ان جعل ان المشا  
 ريع قد يتقيد به هذا المعنى كما سلف لان جعل ذلك  
 معبراً في مفهوم الافعال وسعاً مستبعداً متبعاً لنظر الى ما  
 فيه والى الافعال التي تقع اثناءه وليست زماماً الا ان يدعى  
 ان استعمال صفة الفعل في تلك الافعال مجاز كما في قوله  
**وقوله** اشار الى انه سبب من هذا الحكم يعني ان خبر  
 كان شبهه بالمفعول ومنه ربح في غيره الا انه ليس  
 قيدا للفعل وشبهه بالامر بالعكس لانه الفعل الذي  
 هو مستند صورة قيد الخبر الذي هو مستند حقيقة  
**وقوله** وايضا وضع الباب ذكرا وان الاسم والمخبر به  
 بكان مستند وخبر بحسب الحقيقة والمعنى ونظرا  
 ويكون ونظرا يروها بانزلة طرف وقع قيدا لذلك الخبر الذي  
 هو المستند في الحقيقة فيكون الافعال في هذا الاخبار  
 وثانيا ان هذه الاخبار متضمنة بمعنى تلك الافعال  
 ولا شك ان الصفات معقولة لموصوفاتها فيكون  
 في مقيدة للاخبار ولعل غرضه من ايراد الوجه الثاني  
 مع خفاشه واستغناؤه عنه فيظهر الاول ان معنى  
 معنى ما قيل من ان هذه الافعال لا يدخل في الجملة الالهية  
 لا عطاء الخبر حكم معناها وقيل ببيانها في تفسيرها  
 عرفت هي به حيث قيل الافعال الناقصة ما وضع

فقول

لتقريب الفاعل على صفة او دار على التعريف التامة  
 فانها وضعت لتقريب الفاعل على صفة هي مصدرها  
 ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك  
 هذا اللفظ وضع لذلك معناه ذلك المعنى موضوع له  
 فانه جزءه والافعال التامة موضوعات لصفة في  
 تقرير الفاعل عليها معا والاضال الناقصة موضوعات  
 لتقريب الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن  
 مدلولها فالتعريف منطبق عليها دون التامة  
 وقوله ان في تلك الصفة متضمنة بمعنى تلك الافعال  
 مع قوله وهذا معنى قولهم انها لا عطاء الخبر حكم معناها  
 فتبين ان يكون لفظ حكم مستند كما وجعل صافية  
 الى معناها بانه لا يدل فعه وغاية ما يوجه  
 به ان في معنى صار مثالا لا انتقال وخبر لا يتصف بها  
 لا انتقال بل بكونه منتقلا اليه وهذا معنى متفرع  
 من الانتقال فهو حكم فقل اعطى صار خبره حكم  
 معناه وكذلك معنى كان في قولك كان الله علما استقر  
 الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرة عليها فقد  
 اتصف الخبر بحكم المعنى وقوله فان المعنى في هذا المثال  
 حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها يوافق ما ذكر  
 ه لاما ذكره من قوله انه متصف بالقيام المتصف  
 بالكون اي الحصول والوجود في الماضي وقوله انه متصف

بالمعنى المتصنف بالمصروفة أي الموصول بعد أن لم يكن  
 في الماضي **ولم** وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من  
 لفظ ليس المباحث سماه ولا تحقيقا وعده ثانيا من  
 التناقض وكل ذلك ينتج منه بما قدموه إليه ولا طار  
 بل تحتها ما اكتشف عنه عطائه وبناءه ان الخبر  
 اذا قيل حكمه يومان او قيد آخر كان تحقيق حكمه  
 في ذلك الزمان او على ذلك القيد والكذب بعد  
 فيه او معه او اذا لم يقيد به فصدق تحقيقه  
 في الجملة وكذبه بمقابلته فاذا قلت امري بكذا في  
 الاستقبال فان تحقق امرك آياه في وقت من الاوقات  
 المستقبلة كان صادقا والا فكاذبا وكذلك اذا  
 قلت امريه يوم الجمعة او قائما فلا بد في صدقه  
 من تحقق امرك آياه وتحقيق ذلك القيد معه فان  
 لم يقرب به او مزبه في غير يوم الجمعة او في غير حال  
 القيام كان كاذبا وكذلك اذا كان القيد جميعا كقولك  
 الخبر بكذا في زمان لا يكون ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا  
 فانه الخبر يكون كاذبا وبالجملة انتفاء القيد سواء كان  
 متصفا او غير متصغ بوجوب انتفاء القيد من حيث هو  
 مقيد فيكذب الخبر الذي نقل عليه وكيف لا وذلك  
 امريه يوم الجمعة او قائما شتمل على وقوع الضرب  
 منك عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة

او متوقفا

او متوقفا لحال القيام فلو فرض انتفاء القيام مثلا لم يكن  
 الضرب المقادير له موجودا فينبغي مدلول الخبر فيكون كاذبا  
 سواء وجد منك ضرب في غير حال القيام او لم يوجد  
 اذا مررت بهذا فتقول اذا قلت ان ضربتني في وقت من ايامي  
 فلو كان عناء امريه في وقت من ايامه لم يكن صادقا  
 الا اذا تحقق مع الضرب ذلك القيد فاذا فرض انتفاء القيد  
 اني وقت ضربك انك لم يكن الضرب المقيد واقعا فيكون  
 الخبر كاذبا على وقوعه كاذبا سواء وجد منك ضرب  
 في غير ذلك الوقت او لم يوجد وذلك باطل قطعا  
 لانه اذا لم يترك ولم يقرب وكيف يحسن ان ضربت  
 مني في غير ذلك الكلام هذا صادقا مرها ولفظ تظن ان  
 الحكم الاخباري يتحقق بارتباط احد الطرفين بالآخر  
 الاما فنسبة بين اخوة الجزاء وان ما ذهب اليه الميزان  
 بينه لا يخالف كلام اهل العربية وكيف وهم بعيدون  
 بين منبهمات التفسير المستقلة في العلم والعرف  
 وقد صرح الخواري بان كل الجائزات تدل على سببها  
 ومربية الثاني وفيه اشارة الى ان المقصود هو الارتباط  
 بين الشرط والجزاء نعم كلام سكاكي يوافق ما اختارنا  
 وبذلك اغترفت به الى اهل العربية باسرها لكنه  
 كلام ظاهر في وجوب دعاه اليه بارادة من جعل الشرط  
 فيقول السند ضبط الكلام بتكديلا للانتشار او مرتبا



او هو صفة ذلك ما قد بين ان قولك ان جنة الكون  
 بمنزلة قولك الكون على تقدير مجتلك او وقت مجتلك  
 ولذلك عرف الحكم الجبري في صدر كتابه بما يتبين  
 تجليه وورد عليه ان المقصود من منزلة تلك المنزلة القبيحة  
 عبارة عن الشرط والجزاء كلام واحد اعني ان الجزاء  
 لا يسلط معرفة كونه الجزاء معلقا لا معرفة كونه الشرط معلقا  
 عليه وما قوله فاسئل الله عن التعلق والشرطية  
 مراد من قولك على تقدير مجتلك او وقت مجتلك والام  
 يكن مصححا لما مرناه واذا وقع الجزاء انشاء كقولك ان  
 جاء زيد فلان فكمه كان ما ولاي ان جاءك زيد فانت  
 ما مر بها كرامه او يتحقق هو ان توجب كرامه على ان  
 تاويله فيما اذا وقع خبر المبتدأ يظهر ذلك كله على ما  
 اذ الفاعل السمع وهو شهيد **قوله** كان النادر موقعا لان  
 النادر غير متعلق به في الخائب هل هنا بحث ولهاته  
 لم يرد بالجزء والقطع في هذا الموضع معناه الحقيقي بل ان  
 ما يصح الاعتقاد الواجب القائم مقام الجزم في المحاورات  
 ولذلك كان منطق الوقوع موقعا لا دارون ان قالوا  
 ان الواجب الوقوع موقعا لا دارا للتساوي الطرفين موقعا  
 واما الذي دمج لا وقعه فليس موقعا شئ منهما الا  
 بنا وبلا شك ان الحكم النادر الوقوع واجب لا وقعه  
 فلا يكون موقعا لان الا اذا التفت فيما يجرد عدم الجزم والعماد

2 جازي

الرجوع وقد تر بطلانه او بين اريد ان النادر ليس  
 الى كونه موقعا لان منه الى كونه موقعا لا **قوله**  
 اللهم الا ان يعصيه به فزع فهو من بان عمل التكليف مثلا  
 على التعظيم او التكثير او غير ذلك من الامور التي يفيد  
 تخصيصا في وجه ما لا يكون القطع بمجسول الجنس موجبا  
 للقطع بمجسول ذلك الجنس من فردا كان او نوعا واما ان  
 حمل على مطلق النوعية او مطلق الفردية كما هو المتبادر من  
 التكميل كان القطع بمجسول الجنس موجبا للقطع بمجسوله  
 ضرورة ان الجنس لا يتحقق الا في من فردا من نوع  
 من انواعه فكان ان جنس الجنسية في قوله واما اجابكم  
 الحسنة كان الواجب وقعه كثرته وانساعة لقصة  
 في كل نوع من انواعها لذلك نوع منها مطلقا في قوله مقصود  
 هو ان تبهم حسنة كالواجب وتعملا ذكر بعينه فلا يظهر  
 وجبا حقا من احدي الايتين ما اذا والاخرى بان  
 كالافرق بين ان يقول ان نعلمت نوعا من العلم اي في  
 كان قد قد بكذا وان يقول ان نعلمت العلم اي حسنة  
 واددت حقيقته ولذلك تورده كل منهما بان او اذا  
 ولا يفتي شيئا منهما باحد **قوله** وان اراد العبد  
 على ما ذهب به من ذلك بان اراد تعريف الجنس  
 على ما ذهب به من تعريف العبد على ما ذهب به فكانت  
 المراد الحسنة المطلقة ثم اللام فيها اما تعريف الجنس

بالجني الذي فهو واما تعريف الجنس بالجني الذي هو  
 تام ولما كان مختاراً واجبا الى العهد عاب عنه به في  
 الاشكال ويكون تحت البلاغة لما قرره وكلامه يدل على ذلك  
 حيث قال لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة  
 وقوعه وانتاعا ولذلك عرفت ذهابها الى كونها معبودة  
 خاصة في اذهابها وما ذلك الا لفظ الاحتياج اليها  
 وكثرة ورودها فيما بينهم وهو تعريف الجنس على ما افترقا  
 او قل عرفت جنس اي من غير ان يدعى الى كونها معبودة  
 وهو تعريف الجنس على ما ذهب غيره وحاصله ان الحسنة  
 المطلقة عرفت اما بجعلها معبودة او بدون ذلك **قوله**  
 وبهذا يبطل ما ذكره الشافعي العلامة اي بما ذكر من ان المقادير  
 ان الزيادة في الحسنة المطلقة بالكثر في وقوعها وانما هو شرط في الزيادة  
 انما ان المقصود بها نوع معين فيها هو الجنس والاعتبار  
 او بما ذكره من ان الزيادة العهد على ما ذهب من يبطل قوله لا سيما  
 عليه ظاهر او لا يمكن حمله على عهد الحسنة المطلقة على ما اشتهر  
 السكاكي ولو امكن لبطل الزيادة معبودة تعريف الجنس من غير مقتضى كون  
 اوصى بحق البلاغة مستند فيمكن الجواب بان معنى كونها معبودة  
 انها معبودة من غير مقتضى تعريف الجنس والاعتبار **قوله** ان العهد على ما افترقا  
 بغير قيد فكيف ما يقابل في قولنا لم ولن اخذنا الى الفتح  
 وانه قد ورد في مواضع في الروايات على الجنس **قوله** ان يكون قوله هذا  
 المنع من الجنس **قوله** ان الزيادة في الحسنة المطلقة السكاكي **قوله** هذا

قوله

علاوة

على ذلك واما الجنس بعد يوم بان الحسنة عرفت تعريف  
 الجنس كماله كعلامة من حل الحسنة على مطلق الجنس  
 والرخاء على ما حل قول الشافعي في تفسير الآية فقلنا هو  
 الكفاية كالحسب والرخاء يبين ان هو على التمثيل  
 ببعض جزئيات الحسنة المطلقة كانه قال الحسب  
 والرخاء وتبايرها العوائق ما ذكره المصنف **قوله**  
 لنظر الى لفظ المس المس عن معنى العلة هذا مناف لما  
 يقدر منه في قوله نعم ان يثبت ان يثبت هذا من الوحي  
 حيث نعم ان لا دلالة للفظ الجنس على الفعل يدل قوله  
 نعم ان يثبت فيها اختلاف عذاب عظيم **قوله** لا نأقوله اذا  
 لم يثبت هذا المقام قول من قاله لا ما قطع بعد من قوله  
 هذا لفظ المسافة بلا طائل اذ يكفي ان في امنا استعمالا  
 في هذا الشرط المقطوع به الواقع شربا على انه لا يفي  
 من يكون صدوره من الفاعل مقطوعا به لغيرهم ولا  
 حاجة الى جعله محالا او عام جعل ذلك في منزلة ما  
 لا قطع بلا وقوعه قلت في تطويل المسافة فالأجوبة  
 هي المبالغة التامة في التخرج التي تقتضيها المقام **قوله**  
 لا يفي الشرط امنا هو وقوع الارتباط اي كاي جواب  
 الاشكال المذكور ان عدم الارتباط من الجمع على تقدير  
 التكتيب مقطوع به في الحال ولكنه مسكوك في اللفظ  
 مستقبال وهو المعبر به استعمال لفظان فلا اشكال



وهذا الجواب مع انه فاعه بما ذكره يرد عليه ان القليل  
 في حصوله لا يمتنع بالارتباط وعدمه في الحال  
 تشا وكان في احتمال وجود الارتباط وعدمه  
 في الاستقبال ان لم يجب الاستصحاب والا فالحال  
 في الاستقبال كما هو عليه في الماضي والحال **قوله** وذلك  
 لقوة دلالة كان على المضيق منه لان الحدب المطلق  
 الذي هو مبدؤه يستفاد من الجزاء فلا يستفاد منه  
 الا في زمان هذا التعليل لا يجري في غير كان الا فقال  
 الثاني كعادته مثلا لان الاستقبال الذي هو مبدؤه  
 لا يفهم من عبوه حتى يتحقق للدلالة في الزمان نعم  
 لو افترضنا التعليل على غير ذلك من الاحداث المخصوصة  
 لزم ان يشا وكما في ذلك احوالها **قوله** ولا يتحقق  
 عن هذا الاشكال وذلك لانه لا يلزم من توجيه  
 التعليل على التفرع السابق كون الشرط معلوقا به  
 بعده لا كونته محال يستلزم الصلح بعد ما يحسن  
 يجب بما من تأويل المعنوية ما لا يلزم بعد منه  
 ينبغي ان يقرر التعليل على وجه يصح به الشرط  
 كما قرره في اشكال المذكور ان في قوله ان فهم عن  
 الاثنين من المذكور من الثاني نظير حكم التعليل  
 في ذلك زيادة مبالغة في وصف من عليها الم  
 بالاعادة والا فليكن كانهما من الرجاء الكاسلين

والسابع

في افعالهم واقوالهم ذواتا وانما تصات العقل  
 والادب **قوله** اوله يدل في المشافهة قلبيا واحدا  
 ما ذكره وهو التعليل في نسبة العود اذ غلب فيها  
 شعيب عود الم اتباعه والثاني تعليل الخاطبة  
 هو شعيب عليه السلام في الخطاب عليهم ومنه قلب  
 الخاطبة على الغائب عنوات وزيد فعلمنا ان قلت  
 بل انتم وتم تموز من هذا القبيل ان في قلب الخاطبة  
 على الغائب قلنا انما اعني عنه قلت بل هو نوع من التعليل  
 على عدمه وذلك اذ الغيبة والخطاب هناك قد اجتمعا  
 في شيء واحد فانه يقوم لما حل على انتم اجتمع فيه جنتان  
 جنتا الغيبة من حيث النظم ومنه موصوفه وصفا وجهه  
 الخطاب من حيث اعتباره بالمبتدأ ذاتا فقلب جنتا  
 الذات والمعنى على جانب المعنوم والمفرد فهناك قلب  
 الخطاب على الغيبة وههنا قلب الخاطبة على الغائب  
 فالنقطة واضحة **قوله** وجميع من سوان من المكلفين وغيرهم  
 الظاهر انهم انما يفتقروا على ان يكون غير الجرح من المعنى فان قيل  
 الى ان الواو يختص بالعتلاء كان في نقلها قلب  
 العتلاء على غيرهم فقل اجتمع في غير العتلاء جنتا  
 قلب احدهما من حيث اختصاص الواو بالعتلاء  
 العقل والاخرى من حيث الخطاب وهذا جاز  
 كل موضع غلب فيه الخاطبة على ما لا يصلح اصلا

ان يكون مخاطبا كانه يجعل او لا مما في الخطاب تغليب  
 للعقل على غيره ثم يخاطب ثانيا تغلبا للمخاطب على  
 غيره وقلنا ان ذلك في قوله نعم بل هو ذلك في قوله نعم  
 ان مخصوصية لفظ الواو او لفظكم لا يدخلها في اجتماع  
 التغليب في غير العقل في كل واحد من الايتين بل في  
 الاختصاص بالمخاطب بالعقل **وله** لا استماع ان تغلب  
 في كلام واحد انسانا واكثر من غيره عطف كانه قولك  
 انت يا زيد وعمر وعلان فاضلان وقولك يا زيد  
 وعمر **وله** وثنية او جمع كانه قولك انتما وانتم وما  
 زيلان ويا زيد وعلان قلت قوله نعم تعلون صفة جمع  
 فيجوز ان يخاطب به متعلق من غير تغليب قلت  
 الكاف في ذكره ثم وما ذكركم مخاطب فلا يصح ان يخاطب  
 تعلون على حقيقة الخطاب والاعتداد بالمخاطب في كلام  
 واحد مجرد عما ذكر من العطف وغيره **وله** لا ان تغلبكم  
 متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدا وذلك لان العمل  
 لا يجوز ان يكون للترجي من المتكلم لاستحقاقه عليه ولا من  
 المخاطب لان العبارة منهم ليست الوجاهة لقوى بل الوجاهة  
 الثواب وانما تعلق بخلقكم فقد مثل لعل في مسقارة للآ  
 راد على تشبيها لها بالترجي بمعنى الجمع اي ارتقاب  
 والمجرب كان لفظ لعل حقيقة في هذا المعنى بجمهورية  
 استعمالها فيه دون الاشفاق الذي هو ارتقاب المذكور

مسئلة

مسئلة فيها بما ذكره سلا لان الترجي بدلت المعنى لا يستلزم  
 الارادة كانه قيل خلقكم ومن قبلكم من يدانكم ومنهم النبي  
 وقيل هناك استقارة تشبيهية شبه حال خالقهم بالبناء  
 اليهم في ان خلقهم واقرهم على التقوى ونصب لهم الدواعي  
 اليها والواجب من تركها فاضا بذلك وجودها ارجح  
 من عدلها بحال الترجي بالقياس لا الترجي منه القادر  
 على الترجي وتركه مع رجحان وجوده منه وقيل هي مستعجلة  
 في العاطية بما زاد من الترجي فلا يلزم الاشكال انما  
 اليد وهذا الوجه لا يجري في العمل اذا جعلت متعلقة  
 بقوله اعبدا وكما يشهد بالنظر السليمة **وله** فما قل زوه  
 وهو للاضمار من انفسها ارجح جاهد العقل ورجح به  
 في الكشف دون المقام ثم نقول ما قلده الله وهو  
 وجعل لكم من الانعام ارجح اياها كان فيه تفرج بوجوه الخفة  
 في خلق الانعام ارجح اياها الى الناس والامتنان بذلك  
 عليهم كما ينبغي لكنه لا يقتضي كون الخطاب في زيد وكم خاصا  
 بهم بل بيان الكلام وجعل له التعلق على امتقائه المعصوم  
 في الخطاب وذلك انه من ذكرى الناس صفة هي شأ  
 التكثير والابقاء وذكرها في الانعام ايضا ثم ترجيح  
 تلك الصفة من التكثير ومعدته فالذي يشهد  
 به اللاون السليم والذبح المستقيم ان بيان كونها شأ  
 هذا معدل بالتكثير والابقاء يتناول الجنين معاولا لكان



المناسب في تقدير ذلك البيان على ذلك الانعام لا تتم  
 من جهة خفتهم ازواجاً ولا تعلق له بخلق الانعام او لينا  
 فالاول ان يختار هذا التقدير ويجعل الخطأ عاماً  
 ولا يقدح في اختيار عموم جعل الانعام ازواجاً  
 يستعد راجعة الى الناس كانه قبل خلق ازواجاً وخلق  
 لهم من الانعام ازواجاً كثر كمواياها في هذا الترتيب  
 لغرض اللذات فحاصلها ان يخلق الانعام من ازواجاً كثر  
 وابقاها في خلق الناس كانه لم يخلقها وان خلق على هذه  
 الصفة النافذة لها ان من منفعة خالصه للناس فقط  
 علم هو مساق الكلام وشرحه في موضع اخر وهذا القلب  
 ما وقع به عليه من معنى على ما وقع به هذه الوجه اجعل هذا  
 نوعاً من القلب على هذه الاول وهو القلب الذي على الأقل  
محمس واحد فان ذلك قلباً في نسبة وصفه كخص  
 بالآلة التي في كذا في تعودون وقد يكون في اطلاق لفظ  
 محمض بالآلة في جميعه في قوله قد استلهم فان كذا في  
 العمل به والبالغي فافهم ان كلامه في قوله من ذلك  
 ما كذا وقد اطلق على جميع وقت ان يجعل راجعاً الى قلب الكائن  
 جنس على انه في النسبة فان ذلك كما يكون في النسبة كما في  
 لغيره وان يكون في النسبة المتعلقة فانه قد يعمد الى  
 واقع على كذا في جنسهم وقد جعل ههنا واقعاً على الجرح  
 لقلباً لغيره بما قد مت ايديكم فهو ان يكونه طنبيا

شك

نحو ان جاءك زيد فأكرمه لانه استقبل لك لانه  
 على الحدوث لا يذهب عليك ان شئت فقل ان كرمه  
 به لانه يظهر على طلبه الحال كأكرامه في الاستقبال  
 فينتج تعلق الطلب بالحاصل في الحال على حصول ما  
 يحصل في المستقبل اما اذا اول بان يحمل اللفظ على  
القرينة على الطلب في الاستقبال كانه الجملة الاسمية  
 الدالة بظاهرها على ثبوت معنوها فلا فرق بينها وبين  
 الاكوار واما ان تعلق على الشرط من حيث هو مطلب  
كانه اذا قيل اذا جاءك زيد فأكرمه مطلوب فيلزم  
 مع ما ذكر من انتقاء القلب في الحال تاويل القلب  
 بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده كان قلت  
 حاصله في الحال كانه قيل اذا جاءك زيد فاجعل اكرامك  
 اياه مطلوباً منك في الحال فيلزم تاويل القلب بالخبري  
 وان لا يكون القلب تعلق بالشرط اصلياً وبالجملة كانه  
 جعل الطلب جوازاً واول الى خلاف ظاهره كما هو  
 قوله لانه فعلى استقبال الدلالة على الحدوث في  
 المستقبل على انه دلالة على الحدوث في المستقبل  
 ليست بالقياس الى الطلب بل الى المطلوب على انه  
 يدل على طلب حدوثه في المستقبل ثم العاقل تاويل  
 الجزاء الطلب بالخبري انما ارتكبه مستهيناً لم يلاحظه  
 كونه مسبباً عن الشرط على ما يقتضيه حكم المجازات

قارة القلب المستفاد من الحكم وان صح ان يكون مسببا  
 عن شئ باحث للطلاب عليه لكنه من حيث هو مستفاد  
 منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شئ بل لا بد من ذلك  
 من اعتبار حصوله ووجوده في نفسه او الطالب  
 او اعتبار تعلقه بالمطاد استحقاقه فاما يقتضيه تاويله  
 بما تجزئ كل ذلك فانه يشهد به الوجهان الصحيحان  
 اليد ويتفرع عن التاويل وعدم احتمال الصلح كما  
 والكنز وعدمه في الشرطية الجزاء هاهنا وان  
 كان طلب في نفسه لا يحتملها وقد تم فيما سلف من الكلام  
 سلة فاما يثبت في هذا المقام **قوله** وتاويل الجزاء  
 الطليعه وهم لانه ليس بمعروض الشرطية كالمشروط هذا  
 حكم بانقضاء الشيء لانقضاء سلب خاص فان كون الشيء  
 معروض الصلح والتحقيق يقتضيه كونه جزاء ولا يلزم  
 من استقائه ان لا يجب تاويله بانفسه بخلاف ان يكون هذا  
 مقتضى اخر كما ثبتت عليه فهذا الحكم وهم فان قلت اذا  
 جاز وقوعه بخلاف تاويله عنوا فليخبر وقوعه شرطا  
 من ذلك التاويل فقلت لعل لا يلزم فاقالة الجملة الاسمية  
 يقع جزاء يحمل معناه الاستقبال ولا يقع شرط ذلك  
 نوع مناسبة للشرطية مع معنى الفعل اقتضت  
 اذ واما للفعل فذلك للشرطية نوع من شرطية عما يقع  
 منزهة من العرج من فرض الصلح فاقضت ان لا يتاخر

اذ واما

اذ واما **قوله** وان ذهبت عما اخرج صدوره هل في بعض  
 فسخ المسقط صدوره وانما حاشيتها ان هذه الابل  
 قلنا البيت كمنها بقوس وحال وان ذهبت عما نحن  
 فيه ونزعتها الحق على سبعة المشتمل **قوله** والعقل  
 او اقلها والروحية قبل الفعل من السامع واطلها  
 الروحية من المتكلم فليهذا ان قرأ قوله ان طهرت  
 بالخطاب كان الغرض في الفعل من الحكاية على عكس انما  
 الروحية فينبغي ان يقتضيهما دعاية ليعمل كل منهما بما  
 هو انما فيه **قوله** فانه لا بد ان كان من الضرب الثاني  
 ليكون مجموع الحمل الثلاث لازما واحدا لم يصب ما في  
 المفتاح قد اعتبر في الضرب الثاني نقل والزم  
 نقل وما وقع في حواجزا ليعط عليه لازم للشرط  
 المذكور والمعط لازم للعط عليه بتقديره شرطا  
 ولان لك جعله في المعنى على كلامي وقد قد به قوله  
 اذا رجع استاد فيه خرجت ما في الايتان كان من  
 الضرب الثاني كان نقله ان يقتضيه ان يكون الحكم  
 اعداء وان يكونوا الحكم اعداء ويسلطوا اليك ايديهم  
 ولان يسلطوا اليك ايديهم ودقوا فلا يكون مجموع  
 الحمل الثلاث لازما واحدا بل يكون كل واحد منها  
 لازما لما نقله معا ولا يوافقه ما في المفتاح  
 ان مجموع الحمل لازم واحد فليس هناك لزوما



مقدرة يكون بعضها اوضح احتمالاً للشبهة من  
بعض بل يرد عليه ان يقيس واداة الكفر بالشرط  
المقدور حال من القابلية لانها حاصلة بسطوا  
اليمين اي يمين اذ لو لم ييسطوا على قياس ما اوردوه  
بالشرط المذكور والمقدور لا وادع ما في الكفا  
ايتم نعم فوضي اللزوم في الآية اما مجموع الجملتين  
او كل واحد منها وعلى كل تقدير يبين كلام المفتي  
بما تقدم بخلاف لمعجم ما في الكشف التسلية  
ولا حيل ورفية لان مجموع المعلق بالشرط هو  
وان كان بعض اجزائه حاصله فلا حاجة الى الثاني  
ويل باتهام الودادة والعداوة ثم القدر في الآية  
بحسب المقادير ان يجعل كل واحدة من الجملتين  
الشرط المذكور ويتركب ذلك التاويل لتعريف كلا  
مهما **قوله** وجهه بعض من اطلع عليه تأتت  
قد حذف المضاف وقوله واظن انه لا حاجة  
اليه حصول ذلك التوجيه ولهذا الظن بحسب  
واحد وهو ما مرخ به في قوله فعنده فني تعليق  
الامتناع بالامتناع العطف لكن هذا المعنى انما يقع  
اذا اردت بالتعليق الربط اي امتنع الجزاء الامتناع  
فقط اما ان اردت به التعليق الشرطي فلا محالة  
اذ مؤداه ان امتنع الشرط في الماضي امتنع الجزاء فيه  
فلا يكون

فلا يكون الامتناع مقطوعاً ولا يخفى ان حمل التعليق  
في حمل على الشرطية انفسب وان منضم هو التعليق  
بين حليتها من حيث التحقيق والوجود في زمان وقدر  
وان هذا المفهوم يترجمه الشفع بامتناع الجزاء لا  
الشرط فلا وادع ان في ايراد السكاكيات التعليق  
الجزاء المنع بامتناع الشرط اي بالشرط المنع  
هل في العبارة اذ لا في الشرط وثانياً في الجزاء  
على ظهور المعنى ولم يورد ان يعلق الجزاء بالشرط انما هو  
بحسب الامتناع كما ظنه بل بحسب التحقيق وانما  
وانما قرين فوصف الامتناع ليدل به على ان التحقيق  
المعتبر في التعليق قد يري لا حقيقة فالامتناع في  
تفسيره بمنزلة العزم المذكور في تفسير غيره  
الا انه ذكر الامتناع فيهما بينهما على ذلك المعنى الذي  
فيكون التعليق في عبارته نحو لا على معناه اي المتبا  
درة ولو مفسرة لغوياً مع الحقيقة مع الاشارة الى  
ما يلزمه **قوله** واما ارباب العقول فقد جعلوا  
قوله اذ انقضى وجعلنا استغاليا على قاعدة  
اللغة الكثر ان قد يستعمل على قاعدة ثم كان في قوله  
لعمري لو كان فيهما الهمزة الا الله لفسدت الآية فمهم  
من ظاهر جملة الآية المعنى الثاني انما هو بحسب الاو  
ع الا ملاحظة لارباب العقول وان الآية

الكريمة وأوردت على مقننهم أو ضاعهم وفيه بعد جلا  
والحق الله أيضا من المعاني المعترضة عند الجهل اللغوي  
الواردة واستعمالهم عرفا منهم قل يقصدون  
للاستدلال في الأمور العرفية كقولك هل زيد  
في البلد فقول لما إذا كان فيه محض عيشة فيستدل  
بعلم المحضور على عدم كونه في البلد ويستدل على  
البقاء مثله بالطريقة البرهانية لكنه أقل استقلا  
من المحض الأول كاللغة الثالث الذي في ضم العبد  
صليب لولم يخف الله لم يصبه **قوله** وليست على سبيل  
المخ لا أيضا نحو لولا أن أمك لاري لا يفت عليك  
أما يتأتى على مذاهب الكسائي حيث ذهب أن الوجود  
بعد لولا فاعل الفعل مقدر كونه قوله ولولا ب  
سواء لمختر واستقر به بعضهم فأنك أن الظاهر  
أما لولا فيفيد امتناع الأول لامتناع الثاني  
دخلت على لا فيفيد بعد دخولها عليها على امتناع  
الفعل ومعناها مع لا بأن يقع على ما كان كما يقع  
مع ساير الحروف التي في لولا على تلك غير لولا  
على تملك عمر فينتج الأول أعني انتفاء وجود عمر  
هناك عمر وانتفاء ثبوت في غيره كان لولا مفيدة  
ثبوت الأول وانتفاء الثاني كقاعدة لولا فلو كان  
لم يأت به ليمتلك فخط هذا يكون قولك لولا أن أمك

لا

لا يثبت بمعنى لولا لم يوجد أو أمك لا يثبت فيهم منه أن  
الانتفاء لازم لعدم الأكوام الذي لزومه لنفسه  
أولى فيلزم استناده على تقدير بقاء الأكوام وعدمه  
وأما على مذهب الصوريين القائلين بأن لولا على  
بواسطها وليست لولا المدخل على لولا وكانت آياتها  
لوجب إذا حذف فعلها وجوب الوجود بمعنى كذا إذا  
حذف الفعل بعد لولا وجوباً وبأن المرفوع بعدها  
مبتدأ وخبره موجود أو حاصل فالمبتدأ و خبره المبتدأ  
الذي لو ساق وجود الأكوام مانع من وجود الثاني فكيف  
فيهم استناده على تقدير بقاء الأكوام وعدمه وأما  
لعلم بكونه لا يثبت عليك فيدل على وجود الثاني  
لازم لعدم الأكوام وعدمه **قوله** وكيف يقع انتفاء  
في كلام الحكم مقلد وقد من أنه لما من أهلت فيه  
شروط هذا شنيع شنيع وقبيح قبيح وتوقف ضعف  
إذا لا يشبهه على ذي ذرمة في ذرمة التوصل ولا  
مسكة في ساعته المناظرة أنه المجيب بأن الشرطين المثل  
كذلك لا يمكن ما يوجد ذلك القابل بناء على عدم  
شروط استانها آية لا عليه الشرطية التي جعلها ذلك  
القابل كبرها أو انتفاء لزومية الشرطية لم يرد أن الله  
ثم أوردوها قياساً الانتاج السيجر لكنه أهل شرط  
الانتاج إذا قيل به فهو فضلاً عن متبر بل أراد منع



كونه قياسا منتجا لها وجعل انتقاء الشرط سنداً له  
 وعلامة لعدم اعادة القياسية ولهذا التدرج في  
 تلك الشهادة ولا حاجة لغيره الى تلك الورطة واما قوله  
 وهذا غلط فهو ايضا من ذلك الخط اذ ليس تسليم القيا  
 سية والحكم بعدم استعمال النتيجة بياناً لما هو الحق او  
 عندنا في دفع السؤال بل هو بيان لغيره في دفعه من غير  
 بعد نزول بحسب ما يمكن فان قلت تغليظ ما ان الترتيب  
 الاخير من ذلك لا يستلزم استعماله لانه في وضع الكلام  
 في القياس الا فتواحي قلت في سبيل دفع تلك الشهادة  
 المط الذي يدل وسعه فيه فيكون تعليل في الحقيقة  
 تعصيا المطلوب وهو عارض النافية واقول يجوز ان  
 يكون التولي متغنيا بسبب انتقاء الاسماء وفيبحث  
 لان بيان كون التولي متغنيا بسبب انتقاء الاسماء  
 يشتمل على امرين احدهما ان الاسماء سبب للتولي في  
 في ان ذلك السبب متغني في الواقع لا انتقاء سببه  
 والامر الثاني ان انتقاء التولي عنهم لا مدخل في  
 ذمتهم ولا هو مناسب لمقام المذمة والتولي يخرج عن ذلك  
 دوام التولي ولو زعمه على تقدير ان الاسماء وعلمه  
 فان قلت اذ لم يكن اسما لم يتصور قولوا واهل من قلبي  
 يتصور استمراره على التقديرين قلت سببه الاتية على  
 ما ذكره في الكشف لوم الله في قوله نعم التكم  
 خبرا

خبرا اي انتقاء باللفظ لا سماع للفظ بهم حتى يسموا  
 سماع المعرفين ولو اسمعهم لتولوا اي ولو لفظ  
 بهم لما يقع فيهم اللفظ فذلك من غير الكفاية وعلى  
 هذا فالقول بعبارة من عدم نفع اللفظ فيهم بعد  
 انتقامهم وهذا مستمر على تقدير بولي الاسماء اي اللفظ  
 وعدمه فان قلت قد فسر قوله نعم ولو اسمعهم  
 لتولوا بوجه اخر حيث قال اذ ولو لفظ بهم فصدقوا  
 لا ردوا بعد ذلك ولكن بولي ولو سيعملوا فماذا يقول  
 فيه قلت هو انهم يحول على الاستمرار ولذلك عقب  
 الا بدلا والتكذيب وعدم الاستقامة في الدين  
 فالمعنى ان الكفر لازم لهم لا ينفي عنهم انفسا كالفيل به  
 او يمين في لزومه **الوجه** واذا كان لولي الشرط  
 في الماضي اذ اذع الملع بالاشهاد واليه اشار بقوله  
 اذ الثبوت بناء على التعليل والحصول الغرض من ان التعليل  
 بالانتقاء لازم للحصول الغرض كاستيفاء ولو بالصي  
 اي ولو كان في وقت طلبكم بالصي **قوله** نصف  
 ثابته على معارضة بغيره وشوق دكاية الى ذلك  
 كانت لم ينظر في القسيدة واثباتها ولم يراجع ايضا  
 نسخ السقط فان المكتوب منها على صدرها وقال  
 بغيره ومن الموبل ومطلعها طرما لضوء الناف  
 الميلا لي بغيره وهما ما احسن وما لي ثم قال عنت

فربما والبراة حيا لها تراب لها من انيق وجمال  
 وقد في نهر على باب حلب والبراه نهر بغداد  
 ومن جملة ابياتنا يرون ليس الكوخ داري وانما رقا  
 اليه الدهر من الثاني فهل فيك من ماء المعوم نظرة  
 فتيك بهما لعمري ليس سال ومعنى البيت ان الابل  
 لم وضعت لها مهاد في دجلة لتشرب لمحدث الماء  
 وسدت عما تحت من المياه وخط قلوبها من النهر  
 وعلى هذا فلا حاجة الى جعل كلمة اول الاستقبال  
 والاستزاد هو السخرية والاستحقاق ومعناه  
 الخلال الثواب اي معناه المقصود ههنا فيكون من  
 اطلاق اسم الشئ غايته لعلاقة التشبيه واليه  
 لان من المشهري من اشتراه او حال الحيوان و  
 ده في المشهر انه في الشقة والهلاك انما يلزم  
 من اسم ارض عليه التمسك اطاعهم فيما يستبشرون  
 كانه مستمع فيما بينهم ليستعملونه فيما يعين لهم وفي  
 ذلك من احتلال الابل واستكاس تدبيرها ليقن  
 بالولاية ما لا يخفى على احد واما ما وقع في اياه  
 في بعض ما يروونه فيها استبدال كوكبهم في  
 لهم بالامعة **قوله** ويدخل فيه ما اذا قيل عن المنكر  
 لا يخفى عليك ان قصد فكأنه المنكر مغاير لقصد  
 عدم الخمر والعسل وان كان نجما معاله وان كل

والحد

واحد من القصد في مستقبل باقيا والتكرير جعل  
 داخل في الاخر لا يخلو عن نفس والحق ان  
 يجعل بينهما مقتضيا براسه كما في المفتاح حيث قال  
 واما الحالة المقتضية لكونه منكرا فهي اذا كان  
 الخمر واردا على حكمية المتكبر اذا اخبر عن رجل  
 في قولك عند لي رجل يقصد لك فطر اللعاب  
 عندك رجل او كان سندا اليه نكرة ثم قال او كان  
 المستند اليه معرفة لكن المراد بالسند وصف غير  
 معروف ولا مقصود الا انحصار **قوله** وقد سرحت  
 في جميع ذلك بان اسم الاستقبال مبتدأ والمعرفة  
 بعد خبرها من ذهب الى ان ابوك في من  
 ابوك مبتدأ ومن خبره عدم عليه لغتهما  
 فقط صور الكلام وكذا الحال في كم دراهمها لك  
 فم من ذهب سيويجوا في الاخبار بمعرفة من نكرة  
 استغناء ما نحو من ابوك او بكرة في اقل تفصيل مقدر  
 على خبره والمجلة مفعلا قبلها نحو روت ورجل فضل  
 منه ابوه وعند غيرة ما ان التكرير في هذا في المثالين  
 نحو مفعول قال نحو الائمة واحكام ودها مالك فالا  
 ان كم فيه خبر لا مبتدأ والكونه نكرة وعاصده معرفة كما  
 مرت في باب المبتدأ وقد الحق في بعض النسخ ليا ب  
 الاعراب في صابله وجوه اعراب كم ويظا نوه مايل

ها

حقل

نكر



على احوال ذلك الاول وبالجملة ليست المسئلة على ما  
متفقاً عليها كما يتوهم من قولهم يجوزون وقد مر  
الآن ذلك لا يقتضيه فيها هو غرضه من عدم معرفة  
وسيد كرم قريب ما يدل على ان امتناع كون المسند  
نكرة والمسند معرفة اذا احتسب بالخبر صح وان لم  
انتم مع هذا التحسين منقول بمثل قولك مررت بفلان  
افضل منه اياه على ما ذهب سيبويه **قوله** يخرج  
كان تعين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغة  
يخرج من غير ان يدعى هناك مناسبة كذلك يقع في  
الاسطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية للناس  
واعتيار المرتجات قال بعضهم بين معولات المسند  
وبين اضافته ووضعه فرق معنوي كذا الفعل  
او لا ثم يقتيد بمعوله ثانياً والاسم يضاف او يوصف  
او لا ثم يسنده ثانياً فهناك تقييد مسند وهو هنا  
استناد مقيد فاديد التبيين على الفرق بعد ذلك  
واما تخصيص احد الاسمين باحد المتعينين واعتبار  
ان الفعل يجب اسل وضعه يدل على معنى مطلق والتقييد  
بناسبه واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم  
والشمول بحسب اصل الوضع والتحسين بناسبه وهذا  
القدرة في الوجهان كافت واما المشتقات فهي با  
عتبار العمل في حكم الفعل لا ثانياً اتماماً فكل اشتغالها

حيز

على معنى الفعل **قوله** وبهذا يشعر ان الايضاح قد مر  
في الايضاح او لا يعلم ميقته الطرفان سلفاً سواء كان  
المسند بالاضافة او غيرهما فقال واما اضافة الكا  
امامك على امر معلوم لم يطرأ من طرف التعريف بما مر  
معلوم له ذلك ثم قال كذا اذا كان السامع اخ يستعمل  
يعرفه بعينه واسمه ولكنه لا يعرف انه اخوه واراد  
ان يعرفه انه اخوه فتقول له ان اخوك سواء عرف ان  
له اخا ولم يعرف ان له اخا ولم يعرف ان له اخا اصلاً  
وان عرف ان له اخا في الجملة ولابد ان يقتضيه عند  
قلت اخوك زيداً ما اذا لم يعرف ان له اخا اصلاً فلا  
ذلك لا امتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب  
اصلاً اهلاً كلامه وفيه بحث اما اولاً ولاه حكمه  
المسئلة اذا كان معرفاً بالاشافه لم يجب كونه معلوماً  
للسامع من ان ذلك الاطلاق واما ثانياً فلاه فرقه  
بين المضاف اذا وقع مسنداً وبنيه اذا وقع مسنداً  
اليه غير وانتم وحكمه فانه يستحق الحكم بالتعيين على من  
لا يعرفه المخاطب اصلاً لا يجد به تفعل كذا المشف  
اذا وقع مسنداً اليه ولم يرد به مفعول مخصوص لم ي  
فما كل يعرفه المخاطب اصلاً بل مما يعرفه بوجه فلا  
يستحق الحكم عليه بالتعيين وقد نقل في الشارع للجمع  
كلامه بان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة يجب

اصل ومعناها والثاني الى سائر اعليل في الاستعمال  
 وايقنة بما نقله في الاجتهاد وحاصله الى غلام زيد وان  
 كان يجب اصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار  
 تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلام فلان بيان  
 به الى غلام له زيد خصوصية بزعمه لكونه اعظم غلاما  
 او انه لهم يكون غلاما له او لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب  
 والمجمل يجب ان يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه ويختصه لكن  
 فذلك جائز غلام له من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان  
 هذا اللام في اصل الوضع لو اريد معنى ثم قد يستعمل بلا اشارة  
 الى معين كانه قد ولد ولقد اريد على الفهم ليسمى وذلك على غلام  
 وشعره وان شئت زيادة اطلاق على الحال في جمع لهذا اللفظ  
 وهو ان الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف  
 في ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حضور مامق  
 بها فيه بناء على ما تحققه من معنى التعريف كما يتصور  
 بالمعرف باللام تارة فزيد مخصوص او افراد مخصوصة وتارة  
 الجنس اما من حيث هو او اما من حيث وجودها  
 اما من حيث جميع افرادها او بعضها كما مر كذلك فيسند بها  
 المضاف الى المعرفة تارة فزيد مخصوص او افراد مخصوصة  
 كقولك غلام زيد او غلامه اشارة الى واحد معين  
 او جماعة معينة فيكون المضاف في معهود اخارجيا  
 ويقصد به تارة الجنس اما من حيث هو كقولك

اما الهند

ماء الهند باء انفع من ماء الورور واما من حيث وجودها  
 في شئ جميع افرادها مضاف كان المضاف او جعل كقولك  
 ضرب زيد كائنا ما عيى امراد وفي شئ بعضها كقولك  
 غلام زيد او لم يشر به الى واحد بعينه ويكون المضاف  
 في معهود ذهني فالقسام الاربعه اعني الهندية  
 الخارجية وتعريف الجنس والاستغراق والعهد  
 الذي هي جارية في المضاف الى المعرفة على نحو بيانها  
 في المعروف باللام والموصول فظهر ان نحو غلام زيد  
 قد يقصد به الجنس في ضمن فرد لا بعينه فيكون في المعنى  
 كالنكرة في المؤدّي وان كان معنى التعريف الجنس الى  
 اشارة الى حضور الجنس في ذهن السامع باقيا على  
 حاله كما في المعروف باللام الجنسية اعني المعهود والذ  
 هي كانه قيل فرد من افراد هذا الجنس المعهود فلا  
 مناقاة بين ان يكون المسند في قولك زيد اخوك  
 معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان  
 لا يعرف ان له اخا اصلا لان المسند في الحقيقة  
 في مفهوم الجنس المضاف وهو معلوم له بقاعدة اللفظ  
 وان لم يعرف ان هناك ذاتا موصوفة به كانه قيل  
 متصف بهذا المفهوم المعلوم لك المحاضر ذهني  
 بخلاف ما اذا عرف ان له اخا فان المسند هو  
 تلك الذات الموصوفة بالاخوة والمعهود اتحادها



واما قولك اخوك زيد فلا يراد به المحض في من قد  
 لا يثبت اذ لا حاصل للمع عليه بان زيد وكان هذا  
 هو المراد من قوله لا متنازع الحكم بالثبوت على من لا يعرفه  
 المخاطب اصل انهم قد يقصد به المحض والاستغراق  
 معا لانه كما في قولك المطلق زيد ويريد ان يظهر ان ما ذكر  
 صاحب الكشاف الى قوله على نظر وجهه ان الثاني  
 ان ذلك السؤال ان يفي في جوابه الثاني زيد لا تنك  
 قد عرفت ان الثاني قد تاب فانت تقولك من هو يطلب  
 ان يعين عندك بان يحكم عليه بانه زيد وعرا وغيرهما  
 وجوابه ان من في السؤال مبتدأ والغرض من الولوج الى  
 الثاني ان خبره كما هو المشهور وهو مذهب  
 سيبويه كما في يكون السؤال من معين يحكم عليه  
 بالثبوت كانه قيل زيد الثاني ام هو الى ذلك  
 لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة من موضع تلك الخوة  
 التي يطلب ان يحكم على احد بها حينها بالثاب  
 فالسائل بل ان السؤال يطلب حكما يكون الثاني  
 فيه محكوما عليه والخصوصية مثلا كزيد محكوما عليها  
 فلا يلزم بقوله ان يفي زيد الثاني نعم ان جعل الغرض  
 مبتدأ ومن خبرا مفعلا متعنه الاستغناء كما  
 هو مذهب من سيبويه لكان المطلوب بالسؤال  
 في حكمي يكون الثاني فيه محكوما عليه والخصوصية

محكما

محكوما بها فلا يلزم ان يفي الثاني ان يفي الثاني ان يفي  
 حل السؤال على هذا المحض وايراد الجواب على ذلك  
 الوجه بعينه من المقصود الذي هو اراد نظير لقوله وان ذلك المحض  
 على تقدير العدم ان المحض فيه وقع محكوما وان هذا النظر انما  
 من صدره لا انما من نظره ثم استبعد ان يفي ذلك اشرفهم انهم  
 اشرفهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم  
 من المحاشي على الكشاف فان قيل من الثاني في معنى ان زيد  
 الثاني ام عوام غيرهما فيجب ان يجاب بزيد الثاني  
 بقوله زيد لكونه عروفي السؤال قلنا منقوس بقوله  
 قام زيد في جواب من قام ولم يدل ان الغائب في قام  
 زيد هو المطلق لفظية حيث كان السؤال جملة اسمية  
 والجواب قطعية لا المطلقة لفظية المعنوية التي حكم على  
 المعاني بوجوب ومائتها في يجوز زيد اخوك واخوك  
 زيد و زيد الثاني والثاني زيد حيث قالوا انما  
 تقدم ونحكم على ما تصور ان المخاطب طالب الحكم  
 عليه قال صاحب المفتاح بعد ما فصل هذا المحض  
 واذا تأملت ما كتوبته عليك اعتركت على معنى قول  
 النحويين لا يجوز نقلهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم  
 معرفتي معاني انما قد تمت فهو المبتدأ وانما المطلق  
 بقة اللفظية فاما استحساني عدا انما قد حققنا  
 خصوصياتها بين من قام وما يجاب به حقيقة وانت

وان كانت صورة **و** كذا وفيه نظر اما اوله فلا ان  
المحول في زيد انسان او قائم هو مفهوم الانسان  
ومفهوم القائم على هو المشهور فان كان اسم الجنس  
موضوعا للمهية من حيث هي كان ما جعله دليلا على  
المفهوم المعروف جارا بآبائهم في الخبر المنكور ويصير  
منقوضا به وان كان موضوعا للمهية بغيره فيكون  
مطلقة عنه مفهوم فرد ما منها فلكذلك يلزم ما ذكر  
لان هذا المفهوم اذا اتحد بزيد وانضم فيه فزيد ان  
لا يكون للانسان فردا اخر والا يصدق عليه هذا  
المفهوم اعني مفهوم فرد ما منه فلا يكون متحد بزيد  
ومتخرا فيه والقول بان لا يلزم من اتحاد فرد  
من افراد الانسان بزيد اتحاد سائر افراده فيه  
مخالطة من باب اشتباه العاد من بالعد ومن اعني  
مفهوم فرد من افراد الانسان لما صدق هو عليه  
فان المحول في المنكور الاول ويلزم منه الاختصاص  
كما عرفت دون الثاني لظهور بطلانه لانه ان كان  
عين زيد فلا محل حقيقة وان كان غيره لم يصح  
بحاجب في زيد انسان بحسب نفس الامر واما  
ثانيا فلا ان صدق فرد من الانسان على زيد في  
الخبر المنكور يستلزم صدق ماهية الانسان عليه  
ويلزم منه اختصاصها فيه واما ثالثا فلا ان ماد

من افتقار

من افتقار الصدق والحل لا اتحاد والاختصاص يستلزم  
ان لا يصدق عام على خاص اسلافه في بطلان العموم  
ومن وجه وجب الشبهة ان الاتحاد في الوجود  
الاتحادي لا يستلزم اتحاد المفهومين في النفس  
ولا تشاركهما في ذات اتحاد احداهما بالآخر في  
لث وذا بع فيكون مع كل واحد من الثلثة حصية  
منه كالخبر ان بالقياس من الى اواعده والاولى ان يكون  
عن امثال هذه المباحث فانما اتحد في مدته  
الصناعة فصولا وان في اذا قلنا زيد الامير  
مع قصد الجنس فان حملناه على الاستغراق فالحصر  
والاستغراق ان يحمل على ادعاء اتحاد مفهوم الجنس  
به اذ لو ارد ان يصدق عليه لصناع التعريف فافرا  
محصول المقصود بالمنكور ايضا ولا يوجب الجنس  
دونه ادعاء وهذا المعنى مغاير لما يحصل من  
الحمل على الاستغراق وينبغي ان لا يستقر بل بعد  
مرتبة اعلم منه وقد سبق لهذا اثمة فيما نقل  
من الشيخ عبد القاهر من ان الخبر المعروف باللام  
معنى عموم ما ذكره قيقا **و** كذا فالحاصل ان المعروف  
بالام الجنس ان جعل مستلها فهو مقصور على خبر  
سواء كان الخبر معرفا بالام الجنس او غيره **و** كذا  
ان جعل خبرا فهو مقصور على المتبادر فان قلت





بان جنس الكرم موصوف بكونه حاصلا في العرب  
 لا يستلزم انحصار افراده فيهم لئلا يثبت لهم في  
 معنى فرد والغير في ضمن احواد عن بما ذكرنا لان في  
 هذه المقاصد الجبلية التي يقع فيها مواضع كثيرة  
 تثبتناك فيها كذا لا تترك الى ما بناها المشار عليه  
 كما هو اوضح من بيت العنكبوت **وهي**  
 تلكه ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز في الظاهر ان ذلك  
 انت الجيب وتقدر به انت الجيب لحي كنتم يدرك  
 ذلك المقدر اعتمدا على قرينة الحال فهو من قبيل  
 الجنس المخصوص باعتبار تقيده بطرف كما في قولك  
 زيد المنطلق في حاجتك ويلزم منه قصر جميع  
 محباته اليه فهو من قمر ما هو بمنزلة النوع وتلك  
 فيما ذكر سابقا الا ان القيد لم يمتد معه وهذا  
 القيد لا يقتضي جعله تلكه منفردة ولذا لا يقتضي  
 كون الطرف مستلزما على امر متخصيصه انه من المتكلم  
 لان القيد بالطرف يوحد على مراتب مختلفة في  
 افادة التخصيص وشئ منها لا يقتضي خروج القيد  
 عن كونه جنسا محصيا بمنزلة النوع **وهي** وانما  
 حتى حكم القدر الثاني اعني تعريف الجنس لان القيد  
 وعدمه ان يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول  
 او الاخر بما يتوهم من عبارة ان القيد لا يقتضي

بل انه

جريان في التعريف بل ان العبد وما في حكمه من الاعلاء  
 والمساقيات اذ لا عموم حتى يعقل قصرها على غيرهما كما  
 في التعريف بلام الجنس وذلك غير صحيح لان العبد  
 في نحو قولك زيد المنطلق يمكن ان يقصر على زيد **تقدر**  
 اذا اعتقد الخاطب كونه غير زيد او قريبي ان  
 تردد بينهما فيق زيد المنطلق لا مرد ولا كذا في ذلك  
 في قولك زيد اخوك وعرف في قولك هذا عرو نعم لا  
 يتصور في هذه الامثلة قصر الافراد لا متناع ان  
 يعقل كون عرو مشتركا بين هذا وغيره وكون المنطلق  
 والاخر المعهودين مشتركين بين زيد وغيره وتعلمه  
 اراد ان التعريف العبد بالآدم وما في حكمه لا يقيد  
 القيد بغيره التعريف الجنس فلا يكون تعريف  
 العبد طريقا من الطرق الثلاثة على القيد فاذا قصد  
 في المعهود قصره على غيره فلا بد ان يدل على علمه بل  
 ليل بخلاف تعريف الجنس فان يدل على القيد  
 حل على الاستغراق كما مر فلا حاجة معه الى طريق  
 اخر يثبت ذلك الى ما ذكرنا في قول المصنف والثاني  
 قل بغيره قصر الجنس فتدبر واما قوله وعدمه  
 فوجه صحته ان يراد به عدم الملكية اي عدم  
 القيد عما من شأنه ذلك فلا يعقل في المعهود  
 قصره لعدمه بل ان التعريف هو مع هذا انه



التكلف في تجميع مستلزمات في البيان قطعاً  
**قوله** ومثل هذا الاختصاص لا يفي له القدر الاستلزام  
 اختصاص زيد بالمخاطب في مثل أنت زيد وإن كان  
 واقعاً في الواقع لكنه في هذا المقام غير مقصود  
 الكلام ولا مدلول عليه به فكيف يتوهم ان يستعمل  
 قولنا الاصطلاح **قوله** لأن الخبر الحقيقي لا يكون  
 اليه فان زيداً مثلاً ذات متصلة يشترع منها ما  
 كتبه على هي عليه ولا يعمل هو على شيء منها فيلزم ذلك  
 ما أرجوع الى الفطرة السليمة وأما سلب زيد عما  
 علاه فهو صحيح لكنه ليس على حقيقة وما وقع في  
 بعض كتب المتأخرين من أن الخبر الحقيقي معقول على  
 واحد دون كينون فكلهم ظاهري **قوله** قد توهم  
 كثير من الخفاء أن الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يقع  
 ان تكون انشائية لانه الخبر لا خفاء أن الدليل  
 الأول غلط فشاء من اشتراك لفظ الخبرين ما يقا  
 بل الاشتراك بين خبر المبتدأ كما ذكره وأما الدليل  
 الثاني فلم يرد به ان خبر المبتدأ يجب ان يكون  
 ثابتاً بالمبتدأ على معنى انه يجب ان يكون نسبته  
 اليه موقعه موجبة لتجديده هذا الوجوب يقتضي  
 بالكلام الخبري والقضية الموجبة بل ان يدان ان يجب  
 ان يعتبر نسبته الى المبتدأ بالثبوت سواء كانت

للمؤلف

مرفوعة او منصوبة او مشككة فيها فيلزم في ذلك  
 الطرف في نحو قولك ان زيد عندك ان تقول به ان يربطها  
 صل عندك واعتبار النسبة بالثبوت بينهما تماماً  
 ينبغي ان يندفع فيه لأن المبتدأ انما ذكر ليغيب اليه  
 بطريق من الطرق حال من احواله ويربط به بوجه  
 من الوجوه حكم من احكامه وبهذا وفي بين مرتب  
 زيد وزيد مرتبة حكم بان زيداً في الأول معقول به  
 وفي الثاني مبتدأ ملح أن فعل الفاعل واقع عليه  
 الفعل وفي الثانية ليسند اليه حال من احواله  
 وحكم من احكامه ولذلك مرهوا بان زيداً اليه منطلق  
 معناه زيد منطلق الاب وعمل هذا القول مع الجملة  
 الانشائية طلباً كان او غيره وان كان حاصلاً  
 معها لكنه قائم بالمقابل والمشتبه فاذا قلت زيداً مرتبة  
 فطلب الغرض صفة قائمة بالمحكم وليس حالاً من احوال  
 زيداً باعتبار تعلقه به او كونه معقولاً وحققه  
 واستحقاقه ان يقين فيه فلا بد ان يلاحظ في وقعه  
 خبراً عنه بهذه الحقيقة وكان في زيداً مطلقاً  
 من زيداً ومقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية  
 بل على معنى انه يستحق ان يقين فيه فيستفاد من لفظ  
 امر به طلب مرتبة ومن ربطه بالمبتدأ على معنى  
 لا يستفاد من ذلك امر به زيداً واستناعه من

من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الأول  
 لا ينافي في احتمالها بحسب المعنى الثاني فظهر مما مر ثانياً  
 نقد قول القائل في الإنشاءات الواقعة أخبار البتة  
 في مثل قوله نعم بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاف  
 ضربه ليس نقسفاً على قواعد العربية بل هو نقسفية  
 تلك القواعد نعم لا يليققت اليقظة ولا يفرق بين  
 اضرب زيداً وزيلاً اضربه بحسب المعنى فانه بعد  
 نقسفاً محضاً قال بعض النحاة انما وجب في الجملة التي  
 وقعت صلة او صفة كونها خبرية لانه انما جئت  
 بالصلة والصفة لتعرف المخاطب الموصولة والموصوف  
 من انصافها بمضمون الصلة والصفة فوجب ان  
 يكونا جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله  
 قبل ذلك تكون الجملة وهذه هي الجملة الخبرية قالوا لا  
 نشأ من كجفت واخواننا والعلنية كالامر واخا  
 لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها  
 ولما لم يكن خبراً مستلماً معرفاً له ولا يخصصاً جازماً  
 جملة انشائية كما مر في بابها واسأله الى ما  
 نقله الشارح وقد عرفت ما فيه ويريد على ما ذكره  
 ههنا ان انتفاء مانع مخصوص في خبر المستلزم لا  
 يستلزم ان لا يكون هناك مانع اخر ثم قال وقد تقع  
 الجملة الطلبية صفة كونها محكية لقول محمد بن

موافق

هو الغنى في الحقيقة لقوله جازاً اي بغير دليل وابت  
 الذي في اي بغير دليل مقول عنده هذا القول  
 كما يقع حالاً محمولاً في زيداً اضربه واقطعه اي محمولاً  
 في حقه لهذا القول ومفعولاً ثانياً في باب نقسفة  
 نحو وحدث الناس اخبر بقله فقد اوجب التأويل  
 في الحال ليكون بياناً لهيشة ذي الحال وفي المفعول  
 الثاني من باب علت لمعنى تعلق العلم به فتأمل  
**قوله** واما على ما ذكره الشيخ في دلالة الاعجاز  
 ان الاسم لهذا المعنى الذي ذكره الشيخ انه ينفيد  
 التقوى مشترك بين اخبار البتة اذا ما خرجت  
 عنه سواء كانت جملاً او مفعولاً فلا تعلق له بها  
 بطريق الخبر جملة فالقول به انك على ما في المفتاح  
**قوله** وجوابه ان عدم القول معصود على الانصاف  
 فلا يفرق بينهما سبق فرق بين قولنا ما اتاقت هذا  
 وقولنا ما قلت هذا فظهر في من ذلك الفرق بين  
 ان يفي هو هنا تقديم الطرف وايداء خوف الفقه  
 يقتضيه ان يكون النزاع في قول ثابت وقع خطأ او  
 شك في محله فاذا في محلية جنور الاخرة لم يثبت  
 محلية ما يقا بها عن جنور الدنيا ويدل على ذلك  
 عبارة الكشف حيث قال ولو اولى الطرف  
 لعصا الى ما يبعد عن المراد وهو ان كتاباً آخر



فيه الربيب لا فيه ولما جاوز الشارع ههنا ان  
 يكون حرف التقدمة على المسند جزءا من  
 من المسند اليه المتأخر عنه فما المانع في ما انا  
 قلت هذا من ان يكون الحرف المتقدم على المسند  
 اليه جزءا من المسند المتأخر عنه فيكون نوعه  
 انا ما قلت هذا ويطلب ما اعتبر به من اظهار  
 بينها ولعله انما يترك ما ذكره من التاويل  
 يجعل حرف التقدمة جزءا من المسند اليه والمسند  
 ففصل الى ان يكون المصريح به من جوف التحصيل  
 هو الايات كما في اكثر السور ولا حاجة اليه  
 كما في قولك ما انا قلت هذا وقد مرت بحقيقة  
 قلنا فنظر الى ما في هذا الكلام من الخط والمخ  
 عن القانون اما الخط فمن حيث ان الاختصاص  
 ههنا في الحقيقة كما فرقت عما سقى ان دينكم لا يجاوز  
 الى غيركم وهو من يقابلكم وان دينه لا يجاوز الى  
 وهو من يقابلين بناء على ان القصر فهو حقيق ومن  
 حيث ان قوله على معنى ان المحقق بكم دينكم لا دينه  
 يدل بظاهره على ان دينكم محقق بكم ودينه وليس  
 محققا بكم وذلك ففهم منه اشتراك دينه ودينهم  
 وهكذا الكلام في قوله والمحقق في دينه لا دينكم  
 ومن حيث ان التخصيص في المثال المذكور اعني قال

زيد

زيد من باب قصر المسند اليه على المسند بخلاف  
 المنزل على واحد واما الخروج من القانون فمن حيث  
 انه لم يجعل تقديم المسند معقول الحرف المسند اليه  
 فيه **وله** ومن الثاني بانه لما كان اقل الاسناد  
 في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المسند بطريق  
 القصر والمسند اليه بهذا الاسناد مقدر على  
 الفعل كانت هذه الامثلة مندرجة بقوله في المدة  
 الاولى بخلاف غيره من زيد اذا كان الاسناد الى  
 ذلك في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى البيت  
 كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور  
 خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون  
 فاحتمل فيه واردة نقصا عما ذكره من القلة  
 القابلة ان الفعل يقدم اليه على ما اسند اليه  
 في الدرجة الاولى **وله** وكلام الشارح ايضا لا  
 يخ من اعتراف بذلك حيث قال لانه انما يدل على  
 اولية اسناد الفعل الى النهي والمطلوب اولية  
 اسناده الى المسند **وله** والتقدم عليه وعلى  
 اسناد الجملة هو الاعتبار الاقل منه ان شئت ويا  
 دة توهم لما قد راعى كما سمع لما تبلى عليك فنقول خبر  
 البيت اذا كان فعلا اسندا الى ضمير اسناد الفعل  
 الى النهي لا يتوقف الا على تحققها فاذا تحقق النهي

ارتبط الفعل به ثم هذا الجمع المرتبط احد جزئيه  
 الا فوجد ان يكون خبرا للمبتدأ فيعرفه المبتدأ الى  
 نفسه ثم ان لوحظ ان هذا الخبر عائد الى المبتدأ  
 وعبارة عنه فيكون الاسناد واليه اسناد الى المبتدأ  
 حقيقة حصل اسناد اخر مغاير للاسناد الاول بالا  
 اعتبارا فلا اسناد الثاني متاخر عن الاول لتوقفه  
 على الارتباط الذي بين الفعل والخبر ليحصل مجموع صا  
 يحل كونه خبرا للمبتدأ بناء على الصالح الخبري في هذه  
 الصورة هو الجملة لا الفعل وحده والمعتبر الثاني  
 لث متاخر عن الثاني اذ بعد تحقق الفعل الخبر  
 المرتبط احدهما بالآخر فيحقق الاسناد الثاني  
 بلا توقف على شيء واما الثالث فهو مع توقفه  
 على ذلك يتوقف على اعتباره ان يكون الخبر عائدا الى  
 المبتدأ وعبارة عنه فيكون الاسناد اليه اسنادا  
 الى المبتدأ في الحقيقة ولا شك ان هذا أصفة  
 للضمير المرتبط به الفعل ومتاخر عنه **وهو** يعرف ما  
 التامل وذلك لأن الكلام في احوال متعلقات الفعل  
 من ذكرها وحذفها ونقلها لان احوال الفعل  
 وانته كل واحد من الفاعل والمفعول في الفعل  
 ذوات العكس وانته في قوله فيما فعل فاذا لم يكن  
 متعلق بالمفعول دون الفعل **وهو** ومن هذا

اي

اي وقما ذكر من ان تلبسه بالمفعول من جملة وق  
 عليه كما مرج به في الايضاح يعلم ان مراده بالمفعول  
 هو المفعول به وانما البحث في حذف المفعول به من  
 به من الفاعل في كونه من مفعول الفعل وانته بكثرة  
 الحذف فيه كثرة مشايعة واسوال اما خبره من المفاعيل  
 وسائر المتعلقات فيعلم بالمقاييس **وهو** ويكون كل واحد  
 مع من انته له اعطاء ولا يدل على ما يعطاه لكان احسن  
 كالا يخبر **وهو** لا يثنى ان افادة التعميم في افراد الفعل يتا  
 كون الخبر من شؤنه لفاعله وانته عنه مطلقا  
 لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل **وهو**  
 ولا تقتضيه من وقع عليه فكيف يجتمعان اعلم ان الاطلاق  
 ليس من كونه في كلام السكاكي بل عبارته هكذا او  
 القصد الى ضمن الفعل بقرينة المتعلق بمنزلة الانتم  
 وذلك يدل على قطع النقل من التعلق بالمفعول ولا  
 يدل على قطع النقل من اعتبار عموم افراد الفعل او خصوص  
 وجه فلا اعتراض على كلامه ثم ان المصنف ذكر فيه  
 الاطلاق وفسره بما نقله الشارح وحل كلام السكاكي  
 على ذلك فابج عليه السؤال انما ظاهره ان المبتدأ  
 المذكور في الشرح وكيف جعل فان اعتبر عند ارباب  
 البلاغة انما هو المعاني المقصودة للشك وما يفهم من  
 العبارة ولا يكون مقصودا له لا يعتد به ولا يعيد



من خواص التراكيب ولهذا قال السكاكي في تشييل النما  
صة مثل ما يسبق الى ذلك من تركيب ان زيل المنطق  
اذا سمعته عن العارف بعبارة الكلام من ان يكون  
مقصودا به في الشك او رد الانكار ومن تركيب  
زيل مطلق من انه يلزم تجرد العقل الى الاختصار  
او من مطلق بترك المستلزم اليه من انه يلزم ان يكون  
المطلوب وجبه الاختصار ومرتج في نفسه من المنطق  
في بان المشكل اذا لم يكن بليغا لا يلتفت الى ما يتبعه  
كلامه لانه غير مقصود فاذا لم يكن التعيين في افرا العقل  
معتبر في الفرض والمقصود لم يكن مما يعتد به عند  
والاظهر في الاعتذار ان في ان العقل للعلوم في افرا  
الفعل هو العقل بجوته المقام الخلفي وذلك لان في  
كون الفرض من نفس العقل الاطلاق في التفسير للمفكر  
غاية ما في الباب ان لا يكون العموم مقصودا بنفسه  
الفعل بل به مع معونة المقام **في** وفيه ما بحث  
ان ما جعل الحد في فيه للتعين والاختصار انما هو من  
قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن في  
اقادة التعيين في المفعول مع حله في يتصور على  
وجهين احدهما ان يكون هناك قرينة تدل على تعيين  
مفعول مدلوله عام مثلا ان يدل كونه الكلام لفظا كل لفظ  
ثم يقال قد كان منك ما يؤم اي كل احد فلا شك ان  
العموم

ذكر

ان العموم مستفاد من ذلك المقدس ولا دخل  
للحد في فيه بل الحد في لحد الاختصار والثاني  
ان يقصد العموم في المفعول ويتوصل به الى  
تقديره عاما وذلك بان لا يكون هناك قرينة تدل  
الحد في تدل على تعيين عام من العوميات فتوصل  
بعدم ذكر المفعول في المقام الخلفي الى تقديره  
عاما بناء على ان تقديره خاص دون اخر في جميع  
لاحد المشاويبي على الاخر للحد في اغنى على  
ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره  
عاما دون حله في الوجه الاول فلان لا يمكن  
بان حله في المفعول قد يكون مجرد الاختصار وقد  
يكون للتعين مع الاختصار ولما لم يتبين الشارح احد  
الوجهين عن الاخر اشكل عليه الامر والتكلا في على  
التوفيق **في** فليتامر فان فيه دقة اعتبارها  
حسب الفتح تحقيق الكلام ان الشينين اعتبر ان  
المفعول هو الابل والغنم مثلا احد هما يقابل الا  
خو وجعل ما يضاف اليه احد هما خاضعا  
المفعول غير ملحوظ معه بل هو بان على حالة  
حله مع تقديره تقدير المفعول فتوقد في المفعول  
الامية لا تدق الى فساد للغة فانهما لو كانتا  
تدوان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترتيم

بما فيها حاله وصاحب المقام نظر الى ان المفعول  
 هو الغنم المتخافة اليها والمواشي المتخافة اليهم  
 وكل واحد منهما يقابل الآخر فلم يبق والمفعول  
 في الآية لنفس المفعول وهذا ادق نظر واضح  
**قوله** وكان على المعتكف ان يتركه بل كان احسن  
 يمكن ان يعتكف في مكان المصلى لم يتركه وقد اخطأ في الاشتغال  
 كوما يتعلق به من التاكيد بوحدة اعتكافه للقاء  
 دية بما سبق واما ان لم يعلم بحيث يتناول الانشاء  
 فلا بد في مباحث الخبر كما اعتكف عنه الشارع في  
 ك بعض اسباب التعليل **قوله** ومعلوم ان ليس المقصود  
 والتخصيص التاكيد على التاكيد فيتعين بازدياد التاكيد  
 كيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف  
 الى انه لا يثبت عليك ان كل تأكيد على تأكيد ليس تخفيفا  
 وقصدا فان قلت ان زيل القام فيه تأكيد على تأكيد ولا محالة  
 تخفيفا اصله المقصود بوجه مخصوص كما ورد في جاتين  
 لا محالة في غنم نيل رهبته اذا قلنا المقصود من تواتر بصير  
 الكلام هكذا زيل رهبته رهبته فالمعنى متعلق بزيل على  
 وجه الاختصاص فان جعل المعنى المتعلق بغيره ايضا  
 متعلقا به على وجه الاختصاص ظهر كونه اوكد في ان  
 دة الاختصاص من اياك لعين فان لم يتصل المعنى  
 متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص اذ لا يتحقق ذلك

في

في نفسه كان هناك تأكيدا ثالثا لان في اعادة الاختصاص  
 بل في تعلق الفعل بزيل القام الا ان في معنى الاختصاص  
 اشياء متعلقة به وفيه عن غيره والتكثير بالآخر  
 الاول منه فيؤكد في الجملة بتاكيد جزئية **قوله** فممن  
 فيه التخصيص لانه الغرض منه تخرج تفسير الفعل لاي  
 كيفية تعلقه بالمفعول فان قيل لا يكون المفسر مع  
 المفسر قلنا نعم ولا محذور فيه بل هو متحد مع  
 وان خالفه شخصافا فليس بحسب الاتحاد الذي  
 والعطف بحسب القايير الشخصية لكن يقع الكلام في  
 لانه عطف احدى الرهبتين على الاخرى بحسب التفسير  
 فتقول القائمة التكرير واستثناء افراد الرهبة كقوله  
 بالاعمال افضل فالأفضل كانه قيل حقوقه رهبته  
 عقيب رهبته وحيث فقد يلاحظ التكرير في افراد رهبته  
 كما في المثال المذكور وكل يلاحظ التكرير في  
 رتبته كانه قيل فادعوه رهبته اولى وعلم رتبته  
 من الاول وقد ورد الفاء للتفاوت بين المعطوفين  
 في المرتبة توكيدا وتزجيا كما ذكره العلامة في سورة  
 العنقبات وان كانت ثم اذل واشهر في ذلك منها  
 ولا يخفى ان المحل هو الترتيب النسب ههنا وان ملكة  
 الاختصاص في الثاني في اولى ولا يلزم منه الاتحاد  
 بين المعطوفين بل يختلفان قوة وضعفا وقيل الفاء

الزيادة في فارسي



جواب شرط محذوف وقد ير الكلام وما يكون من شيء  
فأرى محذوف في حق الشرط مع ادائه اعتقاداً على قرينة  
المقام دلالة الفاء على ذلك وقد تم المفعول عوضاً عنه  
مع كون تقديمه مفيداً لأمري آخر بالاختصاص والاحتصاص  
دلالة الفاء متوسطاً في الكلام كما هو معتاد في هذا الكلام  
هكذا وأما في قوله فإرهبوا ثم كثر الفعل تأكيداً وقصد  
إلى التفسير فصار هكذا وأما في قوله فإرهبوا فإرهبوا  
فمحذوف الأقل وجوباً للتقدم إلى جعل الثاني تقييداً  
له وأما الفاء إلى المفسر لم يحذف إلا دلالة فيه  
على الفاء مع كونها دلالة على الشرط المحذوف وعلى  
هذا القياس ورتب كقولهم والرجز فإرهبوا ونظائرهما  
لكن العمل بهذا أقل وقد مر في بعضهم بأن كلمة إرهاب  
في أمثال هذه المقامات **قوله** ويظهر لك من  
هذا التحقيق أن مثل هذا التقديم ليس للتخصيص بل نقل من  
الكشاف أنما أن تقديمه للمفعول قد يكون عوضاً عن الشرط  
المحذوف مع الحاجة للاختصاص فلا يجعله أن يكون  
التقديم مع كونه معيناً في إفادة اللزوم المقصود  
من الكلام وما عاين في الفاء في التوسط وشاعراً بحاجتي  
ما ألزم حذفه بغيره مفيداً للاختصاص إذا لا يحتاج  
في اجتماع الفوائد الكثيرة في شيء واحد وعلى هذا  
فلا يظهر من التحقيق المذكور أن ليس التقديم هنا

للتخصيص

للتخصيص بل يظهر ذلك من المقام لنوعه عنه وأما  
أن هذا التحقيق ظهر من التقديم فوالله خير للتخصيص  
فإذا كان المقام إيجاباً عنه فليجمل على تلك الفوائد فإن  
لكن التحقيق مدخل في علم جعل التقديم للتخصيص  
ويدل على أنه أراد ذلك قوله لظهور حيث لم يقل  
ولظهور **قوله** وكان الأمر بالقراءة أهم من  
الأمر باختصاص القراءة إذا لا يناسب المقام فلا مرد  
ما يتوهم من كون غير اسم الله أهم منه **قوله** وهو  
على أن يعلق باسم ربك بآية يعلق المفعولية ودخول  
الباء لذلك على التكرار والدوام لقولك أخذت  
الحطام وأخذت بالحطام عبادة المفتاح هكذا فالوجه  
عندي أن يحل إقراء على معنى أفعل القراءة وأوجله  
على عموماً تقدم في قولهم فلان يعطى ويمنع في أحد  
الوجهين غير معطى إلى مقروبه وإن يكون باسم  
ربك مفعول إقراء الذي بعده فقول القراءة يعلق  
بلائها بقرء وبواسطة حروف الباء بأمر يستعان  
به أو يلبس به حال القراءة كما يمكن قطع النظر  
عن التعلق الأول يمكن قطعه عن التعلق الثاني في  
كلام المفتاح أن إقراء الأول قطع فيه النظر عن التعلق  
الثاني عنه تعلقه بالمقروبه لأن التعلق الأول  
أعنه تعلقه بالمقروء لأن قطع النظر عن المقروء لا احتصاص

بأقراء الأول وكذا الثاني بل هو فيها ظاهر مكتشف  
 فقولهم فعل القراءة وأوجدناها أي مع قطع النظر  
 عن التعلق بما يقرأ به يدل على ذلك أنه قال عني  
 معدي إلى مقروبه ولم يقل إلى مقرو واما قوله  
 مفعول أقرأ الذي بعده فيتلو على المفعول المطلق  
 على متعلقات الفعل بواسطة المروف والجارزة وذلك  
 القلبية قد يطلق على معنى أعم يقال التعلق بغير  
 المفعول به وقوله على نحو ما تقدم تشبيها لقطع  
 النظر عن التعلق بغير المفعول به بقطع النظر عن التعلق  
 به وعلى ما قررنا لك استقام الكلام واستبان  
 المرام من غير ابتداء على ما زعمه من امرنا ودرأ عنه  
 ادخال الباء فيها هو مفعول به بغير واسطة  
 دلالة على الكبر والقدرة متمسكة بما ورد من قولهم  
 انحلت بالخطام **وقد** وفي الأسطلاح تخصيص  
 شيء بشيء بكونه معهودا كأنه أراد به العطف وإنما  
 منه الثلث أما وحدها أو أجمع من غير الفصل في  
 المستلزم والمستلزم أيضا وأما نحو قولك انشئت القيا  
 بنيل ورنيل مقصور على القيام فلا يستعمل في الاستلزام  
 ويسمى إلى ذلك على قريب **والله** وهو غير حقيقي  
 بل انساني قد يطلق الحقيقة على ما يقابل الانساني  
 فيق الصفات الحقيقية واما انسانية وقد يطلق

عن

علاما

على ما يقابل المجازي فيق هذا معنى حقيق وذلك معنى مجازي  
 والظاهر ان تخصيص الشيء بالشيء على معناه لا يوجب وزنه إلى  
 أصلا التماسه فقرأ وتخصيصا حقيقيا لأنه حقيقة التخصيص  
 المنافية للاشتراك ولذلك يتبادر هذا المعنى عند إطلاق  
 التخصيص وما في معناه واما تخصيص الشيء بالآخر على معناه  
 أنه لا يتبادر إلى بعض ما عداه فهو معنى مجازي للتخصيص  
 غير منافي للاشتراك ولذلك يحتاج في فهمه من لفظ  
 التخصيص إلى قرينة فتبين تخصيصا غير حقيقي والشارح  
 أخذ الحقيقة مقابل الانساني ولذلك قال وهو غير حقيق  
 بل انساني فورد عليه أن التخصيص مطلقا من قبيل الإ  
 منافات فاحتاج إلى تعسف وهو ان المارد بالانسان  
 ما يكون بالانسان إلى بعض ما عدا المقتضى عليه وبما  
 الحقيقة ما يكون بالانسان إلى جميع ما عداه وكان انما  
 معناه انساني نظر إلى ان التخصيص بالشيء بالقياس إلى  
 بعض ما عداه يستلزم خاصية انسانية لا يحتاجهم في  
 التعبير عنه بالخاصة إلى اعتبار الانسانية والنسبة  
 في العيان فيكون قصره عليه أيضا انسانية إلا ان الانسا  
 في بعض المعنى انما يقابل المطلق أي في العبارة لا  
 الحقيقة **والله** نوعان فمر الموصوف على الصفة وقمر  
 الصفة على الموصوف وجه الاختصاص بينهما ان الحق  
 انما يتصور في الشئ بينهما نسبة فاما ان يكون



فقرر المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بغير الصفة  
 على الموصوف والمراد بالصفة المعنوية التي هي مع **قوله**  
 بالغير الصفة هذا المعنى يستعملها المتكلمون في مقابلته  
 وبالمعنيين الاخرين يستعملها المجتهدون فالصنف في باب  
 التوامع والاخرى في باب منع المرفوع بما لا للاسم **قوله** تابع ذلك  
 عند ذات اجتهاد من قبل حسنة في قولنا اجتهاد في ذلك حسنة  
 فانه تابع لما يحسن في ذات غير الشمول ولا في بعض الفرائد  
 اجتهاد بغير الشمول عن كلامه في قولنا جازية القوم **قوله** لتما  
 دما على العلم في قولنا اجتهاد في العلم اقول الحق يا  
 تيسر للتكبر هذه الامثلة على العلم في اجتهاد هذا العلم لانه  
 لا يلزم ذات ومنه ما واما التفسير المشهور فقد ادرج  
 فيها العلم ونظائرها ويلزم **قوله** وذلك ان في الصفة  
 المعنوية التي ضررها واما النسبة في معنى المعنوية فالله  
 المبانيه اذا لم يخلو اوله هو نفس الامر قائم بالغير كالعلم والمعرفة  
 الثاني هو ذات ما علم انتساب ذلك الامر الى العلم **قوله**  
 والاقل حسب وذلك لان المطلق للمعنوية عليه اكثر وايضا  
 اعتبار المعنى الثاني يوجب الى زيادة تكلف في شمول جميع الاشياء  
**قوله** وقد عرفت ان في الثاني رجوع الصيرورة الى التسمي  
 الثاني من الحق كاختاره اقرب والتسبب بحسب اللفظ  
 والسيان ورجوعه الى المعنى الحقيقي مطلقا متبع واسمى بحسب  
 المعنى والثالثة فتاواه في الحقيقة معا وقرر الموصوف على

الصفة

الصفة فقرر احقيتها بالصفة وادعاء موجود قطعاً بخلاف  
 فقرر عليها فقرر احقيتها **قوله** والفرق بين الصفة الحقيقية  
 والصفة الحقيقية بالصفة وادعاء وبين فليقتل ذلك ان صفة  
 موصوف على الصفة مثلاً اذا كان حقيقياً ادعاء في اجتهاد في  
 مفهومه سلب وسائر الصفات عنه ولا يشترط فيما عدا  
 الخاطب على احد الاعضاء المجترية في الاخر والقلب **قوله**  
 وذلك السلب يقتضيه علم الاعتداد بسائر الصفات واما  
 كان في حقيقة اجتهاد فيه سلب يعني معلل تلك الصفة  
 عنه ويشترط فيما عدا الخاطب على احد تلك الاعضاء  
 وليس فيه علم الاعتداد بسائر الصفات ويشترط  
 معاني جواز انصاف الموصوف بصفات معاني الصفة  
 التي تقرر الموصوف عليها ولهذا الاشتراك في ذلك الفرق  
 بينهما **قوله** فان الخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين  
 دامت اعتقد اشتراك صفتين فيه ولو قبل اشتراكه  
 صفتين لم يحجج الى تأويل **قوله** فقد خرج عنه ما اذا اعتقد  
 الخاطب الى الخروج عنه الفخر الذي حصل اذا اعتقد او  
 فقرر حاصل اذا اعتقد على ان ما موصولة او موصوفة  
**قوله** وهذا مما لا ينعى لانه الخاطب العاقل لا يعتقد  
 انصاف امر بجميع الصفات ما هي متقاطعة  
 اجتماعها فلا يتصور تخفيض امر بصفة دون  
 سائر الصفات واما ان يكون هذا التخصيص واقعا لم يلزم

صدق الحد الذي ذكره المصنف اذا اذيل به الميزان فيكون  
امر موجود خارج عن الحد ووكذا الكلام في البراهين  
فان تخصيص صفة بامر دون سائر الامور يقتضي ان  
تتعلق تلك الصفة بغيرها من سائر الامور فلهذا  
لا يقع في الصفات المعبرة عن فاعلها ان يكون تخصيص صفة  
بامر دون سائر الامور واقعا فلا يلزم صدق الحد  
على امر موجود خارج عن الحد ودون ذلك ما  
عداه وحاصل هذا القول ان اختيار ان المصنف اراد بـ  
دون اخرى ودون اخرها هو انهم من الواحد والاثني  
والجمع ولا يتم انه لا يدخل في تفسيره في القصر الحقيقي ولا في  
امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون  
سائر الامور قلنا ان تخصيص الصفة الذي ذكره مقرر واقعا لا  
يتبين انه على ما لا يدخل في صفة بامر دون سائر الصفات  
دون سائر الصفات معناه ان يثبت للمفرد تلك الصفة  
لذلك الامر وتجاوز عن سائرهما بان يفهم منه وهذا الميزان  
حاصل في قهر الموصوف اذا كان حقيقيا وهو موجود قلنا  
اذا كان ادعائيا وكذلك تخصيص صفة بامر دون سائر  
الامور معناه ان يثبت للمفرد تلك الصفة لان ذلك الامر يتجاوز  
سائر الامور بان يفهم تلك الصفة منه وهذا الميزان موجود  
في قهر الصفة على الموصوف اذا كان حقيقيا او ادعائيا  
وكلاهما موجودان فانكار وقوع التخصيص بذلك الميزان  
المذكور

المذكور انكار القصر الحقيقي فيكون بالاطلاق قطعاً فلا بد ان يكون  
رد هذا السؤال الى استلزامه بغيره من القصر الحقيقي ثم يجاب بها  
بما ذكره ويمكن ان يجاب عنه بما قلنا لا يمكن ان يكون خلاف  
الظاهر اذا المتبادر انهم انهم تعرف بغيره عليه ذلك  
كما هو اللابقي يتناول هذه المقامات **قوله** الا ترى ان الميزان  
مختص بانه لا يكون له ان يكون من غير محتمل ما كان من زيد  
لانه او اقتصر على الميزان كان الانسب ان يكون في الكلام  
ما يكون ظاهره في القصر الى قطع الشك كالتقييد بـ  
وما يردى مؤداه واعتبارك جائزاً لانه فانه لا يرد  
في ما يتبادر من عباد وهو عكس الامثبات المشتركة في الميزان  
كما يشهد به الفرق التسليم ولا يبعد ان يكون المراد  
اللفظ والاستثناء ظاهر في قهر الافراد فانك اذا قلت  
ما جاء في الاذيل كان الميزان ما جاء في الحد الاذيل فان  
اجرى على عريضة كان حقيقيا لا يتصور فيه الافراد  
والقلب والتعيين وان خصص بالان بوضع فيهم الشارع  
كان معناه ما جاء في الحد من هذا الاذيل ويتبادر منه  
الى انهم انفرادي من بينه وبين الحكم ان الميزان **قوله** وهذا  
الميزان قائم بعينه في ما قلنا فان قلت انما جاء في الاذيل لم يكن  
ان يكون قد جاء مع زيد غيره هذا الكلام انما قلنا انما  
جاء في زيد بقيد انحصار الميزان في زيد فان كان معنى  
قولك ان الجاني زيد لا غيره فقد وجع الى معنى اخر



الحفظ بلا وكان ظاهر في نظر القلب كاعتقده وان كان  
يعني في تلك الحالة الجاهل والملاهي فقد رجع الى معنى طريق <sup>لطف</sup>  
بلا وكان ظاهر في نظر القلب كاعتقده وان كان بمعنى قول  
ما جازي الا زيل قال اقرب ظهوره في نظر الافراد لما ربه  
في طريق النور والاستشاد وكلام الشيخ عليه السلام في ذلك  
**قوله** وفي هذا الكلام اشارة الى ما في الجملة  
في النافية بعضا في ذكر النفس اشارة الى ذلك لان النافي  
على ذلك التقدير ان يفي كونه بمعنى ما **قوله** وذلك لان  
ان لا يلحق الا بالاسم وما النافية لا ينفك عنها فقلت  
عليه باجماع النفاة وايضا يلزم عما ذكره اجتماع حرفي  
الاشياء النفي معا واجتماع ما لم ياصد والكلام في  
اعمال ان اذ لم يكن عن العمل فان قيل الفصل مانع عن العمل  
قلنا ان تحت ذلك فالمانع من خوف النفي يخرج عما زيل  
على لغة بغيره وتدل على ذلك ما سبق من النفي عن العمل  
الا ورتبنا في ما ذكره الاسوليون لم يرد واما ان كل  
واحد من الطرفين اعني ان وما بان حال التركيب  
على معناه الاصلي ليجز عليهم ما ذكره بل هو بيان  
لنفس انما معنى النفي والاشياء فان المفرد لما كان  
حال الانفراد بمعنى الاشياء والآخر بمعنى النفي فاسب  
ذلك ان يقسم المركب من معنى الاشياء والنفي معا  
وهل له المناسبة اقوى مما نقلت عن عباس العليسي

المرتبة

المرتبة كالا **قوله** واما في نظر القلب فالقواب ايضا  
كونه لاحد لها والخطا يجوز لكل واحد منهما على التساوي  
المسترة بينا قيام زيل وعبر مثلا يحكم بثبوت القيام لا  
حدها وهو صواب واما بقوله كلا منهما فان كان  
عبارة عن تودده وتشككه فيهما فذلك ليس بحكمة بل  
بالقواب او الخطا بل الشك مناف للحكم لانه يقتضي  
احد الطرفين المنا في التشكيك وان كان عبارة عن حكمه  
بان كلا منهما جازي الوقوع مساو لا في جواز الوقوع والحكم  
فلا شك ان حكم كونه صواب قطعا وان كان عبارة عن حكمه  
بمساو وما في الوقوع فظاهر ان المستدخال من هذا الحكم  
مضرورة انه يعلم ان الواقع احداهما يعني في نفسه كذا شبيه  
اشبه عليه ذلك للمؤمن من حيث تعينه كيف ولو حكم  
بمساو وما في الوقوع لكان حاكما بوقوعهما معا او بعدم وقوعهما  
معافا لقول بان المناط في نظر القبيس ما حكم استنباطا  
وخطا خطا بل هو حكم صواب ومنه يعلم ان احدهما  
والآخر لا يخلو من الخطا والمقصود بالقرينة صوابه ووقع توبه  
بغير ما هو الواقع **قوله** وذلك لانه لا يخلو من الخطا  
التي وان دلت بالوضع على النظر ان احواله من كونه اذ  
او قبا او يقينا انما يستفاد منها بعبارة المقام وهي المقصود  
في هذا التقدير ما استعمل منها في الوقوع **قوله** وكان  
الاحسن ان يترجم المصنف ايضا بقوله من كلمات النفاة قال

الحسن دون ان يقول وكان الصواب بناء على ان المتأخر من  
اطلاق الحق ما هو متغيرا مرعا وذلك بحالات التي قد اذله للخص  
حسن الا ان الحسن ان يعرج بها **قوله** والتمثيل بخير زيد منبت  
لا عجز الحسن لاحتمال ان يقر وهو ما يخفى من باب التوقيف دون  
التخصيص فلا يكون هناك الا طريق الصلف فقط الا ان هذا الا  
جتمعا لا مرجوح لان قوله لا عجز يدل على ان المقام مقام تخصيص  
التمثيل به حسنا الا ان التمثيل بما ليس فيه احتمال احسن  
**قوله** وشرطها معتد الثالث ان لا يكون الوصف مختصا بالوصف  
هذا في فقر الصفة على الموصوف وقد يقاس عليه في الوصف  
على الصفة في شرطها معتد النية بلا العاطفة بل بغير انما ان لا  
يكون الموصوف في نفسه مختصا بتلك الصفة ولا يجوز ان لا  
يحسن ان يقر انما الحق ببيان ما هي السنة لا طريق الدعوة  
**قوله** من الاحكام التي يجهلها الخاطب هو من كونه في فقر  
يكون الجهر والاثبات في كل واحد من الفقر والاثبات وفي  
فقر الافراد يكونان معا في الحق فقط واما فقر المتكلمين فخصه  
الجهل في الاثبات والحق وليس هناك انكار اصل **قوله**  
غيبته في الرسل فيسحقوا كخلوا وكان ان اتابعهم بقوا  
بل انهم بعد خلوتهم فطعنكم ان تمسكوا ايديهم بعد خلوتهم  
لان الغرض من بعثة الرسل بليغ الرسالة والزام المحبة  
لا وجوده في الامر فمد قبل في فقره اشعارا بان معتد الفقر  
هو الوصف اعني قد خلعت وانتم لم يجعلوا لخل اسم اسوة

قوله

من قبل من الرسل في بقاء دينه وجوب التمسك به بعد  
خلوته فالقرينة فيه طرف من الانكار وقد على بما رتب عليه  
من الجدية المشددة اعني قوله فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم  
**قوله** لا اعتقا والاعتقاد في اذن الرسول لا يكون بشرط اذ  
الخاطب على عجز عجز الرسالة لا الخشاع في ستر الخاطب من جهة  
المنكوفي هذا المثال هو حال المتكلم مع سال الخاطب وفي المثال  
الساكن حال الخاطب فعند **قوله** لكن من صاحب الغشاع على ان يقر  
افراد يعجز الذي سماه المعنى فقره بين بيانه على كونه في الدنيا  
توقى الخاطب ويقرهم على ان تعلمهم كونه صادقين قائلين  
ان يصدق من العاقل المنبسط غايه مرهم ان يكون مترددا  
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامع  
لا يخفى ان قطع الرسل كونه صادقين في نفس الامر لا يكون صادقين  
عندها للقرار فذا اريد ان يثبتوا على ان قطعهم بعد فهم ثمالا  
يثبتون وان غايه امرهم ان يترددوا بين الصدق والكذب  
كان معناه لا يثبتون منكم قطعكم كونه صادقين في نفس الامر بل  
غايه ما ينبغي لكم في شأنكم ان تكونوا مترددين بين كونكم صادقين  
في نفس الامر وكذا بين فيه ولا يسلطوا على التمسك بها  
لهم بعد ذلك وظاهر حال المدعي اذ ليس ظاهر حاله ان يتردد  
بين صدقه وكذبه فيجب نفس الامر وان اريد بظاهر حاله  
ان يتردد في كونه صادقا عند السامع او كاذبا عند السامع  
ليشعر به قوله عند السامعين كان معنى الكلام ينبغي لكم



ان تردوا في صدقكم ولا تكلم بحسب نفس الامر كما ترد المصدق  
في صدقته وكان به عند السامع في غير المحل وكذا وانظام  
الكلام منفكا اذا المقصود انكم لا تكون في غير ان يقتصر ولما  
هو ظاهر حال المدعى وان علم ان عبارة السكالي هكذا قال  
لم اذ لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق وبين  
الكذب كما يكون حال المدعى اذا ادعى براءته عندنا مقصود  
على الكذب لا يجادل فيه الى حق كما انه يحسن قوله عندنا  
ليس نظرا للدعوى اذ لا طائل فيه وادخل محولا لا يكون  
التردد منسوب الى المتكلم اي لستم كاشين عندنا بين الصدق  
والكذب والمحتمل لستما مترددين بين كونكم صادقين وكا  
ذيين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وفيه يتبع التشبيه  
بظن هو حال المدعى لا بظن هو حاله ان يتردد السامع  
في صدقته ولكن بموجبه يظن على هذا المعنى غاية الانطباق  
قوله براءته عندنا مقصودون على الكذب اي قالنا هو من  
عبارة المفتاح ما ذكره بعضهم من انه انما جعله قسرا  
بناء على ان المتكلم اذا اعتقد ان المخاطب اعتقد تردده  
كان له ان يسلك معه طريق القصر فالكلام اعتقد وان  
المرسل كونهم عند الغار والحواس بين الصدق والكذب  
كما هو ظاهر حال المدعى ان يعتقد كونه دائرا بين الصدق  
والكذب عند السامع فقصودهم على معنى لستم دائرين  
عندنا بين الصدق والكذب ولستما مترددين في

بالانتم

لانتم مقصودون عندنا على الكذب والبيان يقول انما جعله  
افراد بناء على ان المرسل مترددون في انتم صادرون عند الكذب  
او كاذبون عندكم كما هو ظاهر حال المدعى من كونه مترددا  
بين كونه صادقا او كاذبا عند السامعين وهذا يكون قوله  
عندنا معولا بحسب المحل للصدق والكذب ويكون التشبيه  
ظاهرا وكذا ان يكون عندنا في قولنا انتم عندنا مقصودون  
على الكذب معولا للكذب بحسب المحل كما انتم قالوا المرسل لستما  
بين كونكم صادقين وكاذبين عندنا بل اجروا بانكم كاذبون عندنا  
وهذا الوجه مع كونه مخالفا لظاهر عبارة قسرا قرب اليها مما  
ذكره الشارح **وقد** وفيه قمر الفاعل هو المفعول مثلاً قمر الفعل  
المستند الى الفاعل هو المفعول لا بد ان يعتبر مع ذلك تعلق  
الفعل بالمفعول حتى يرفع صفة له لكن لا يلزم من صفة  
المفعول حتى يرفع قمر عليه في قولك ما ضرب زيد الا عرا  
قمر ضرب زيد لا عرا ويحتمل ان مقصود كون مفر ويا لزيد  
صفة مقصورة على عرا هذا اذا عمل على انه قمر حقيقة اي  
عرا ولم يضرب بكونا او ضالا مثلا نحو فيه ما ذكره ويجوز  
ايضا ان يقيضناه ان زيد لا مقصود من كونه صادرا لغيره ولا  
يتعلق به الى كونه صادرا لكونه من قمر الموضوع على الحقيقة  
كانه قيل ما ضرب زيد عرا وهذا معنى صحيح الا انه يلزم  
الفصل بين السمة المقصورة عليها بين زيدها ويترجم ايضا  
كون المقصود عليه متقدما على كونه الا وان كان قد مر

عنه **وقوله** وعلى هذا قياس البواقي يظهر ان مقتضى هذا الوجه في  
الاشارة البانية يرجع الى احد القصرين فهو ما جاز ان يكون  
من قدر الموصوف على الصفة او منها المبدأ وراثة في  
زمان الجلي لم يكن الخطا صفة الركوب ونحو ما جاز ان يكون  
ونيل من قدر الصفة على الموصوف لان معناه المظاهر ان صفة  
الجمعة على هيئة الركوب لم يثبت ان يكون في زمان  
واحد على كل واحد من القصرين وامكن في حمله على احد  
تاويلان وعلى التقديرين فان كانتا هو الله فهو قوله  
يا قوم الاكارها باب الامير ولا دفاع الحاجب نحو قوله  
تقر غير الشار من نفسه في زمان اشتهاه باب الامير على  
صفة الكرامة لم فهو من قدر الموصوف على الصفة وعين  
ان يتقر غير اشتهاه باب الامير عليه موصوفا بالكرامة  
له لا بعد له اليد موصوفا بصفة الارادة لم فهو من قدر  
على الموصوف ولكن ان يقول تقر اشتهاه باب على انة  
مجمع مع كرامته لم دون ارادته اياه فيكون ايضا من قدر  
الموصوف على الصفة لم اشتهاه الشئ ان لم يكن مستقلا  
لارادته لم يناف كرامته فجاز ان يكون الشئ مشتها  
كروها كالذات المحرمة عند الزها وكما جاز ان يكون  
الشئ مرادا منقورا عنه كشراب الادوية المرقة عند  
وان قيل الاشتهاه يستلزم الارادة فالجمع بينهما وبالله  
لهذا باختلاف الجملة فثبت في القول على الامير لما فيه

من

من التقرب اليه ويكرهه لما فيه من اللذات ودفاع الحاجب  
فما حقيقة المشتهاه هو التقرب والمكروه تلك اللذات **وقوله**  
اي ما ليس الشيطان من غير النساء الا ما جاز ان  
تتم من قبله اي ما ليس من جميع جهات الفرض ولا مثلا  
في وجهه النساء كما بنا على حال من الاموال الا ما جاز ان  
على ان هذه وجهة اشتهاه وانما جازت فوجها  
حتى اذا ليس من جميع ما على اشتهاه وانما جازت  
ياس من هذه الجملة ايضا او لا فلا لانه في الكلام  
مفيد وقيل ان الجملة بعد الا صفة ظرفه من و ف اي ما  
ليس جازا لا موصوفا بانه اما هو قبله من قبل النساء  
محل على اي ما هو من قبله ولما استلحق الكلام **وقوله**  
هذه ما جاز له على ان الاتيان من قبله لان اليا من  
حاجته الى ما قبل الاتيان بالعلم عليه ولا التقيد ان  
يعبر النساء فان قيل لا معنى للاتيان من هذه الجهة بعد  
الياس منها ومن غيرها اجيب بان المعاودة اليها بعد  
الياس من نفعها ونفع غيرها يدل على انها اقوى الوسط  
وعلى امتثالها من منها بالكلية كما من غيرها وهذا القول  
الذي مبنا لغيره ليس طبيا لما قصد بالحل **وقوله** و اراد  
بها ما فيها المصلد يريه الكلام المشتعل عليها بقرينة قوله  
واللفظ الموصوف له اذا قلنا ليت زيدا قائم فقد دللنا على نسبة  
القيام الى زيد في النفس وعلى هيئة نفسانية متعلقة



تلك النسبة على وجه غير مباشر من احتمال الصدق والكذب فاما  
 مجموع المركب من هذه الالفاظ الكلام لفظه انشائي والوجه  
 المركب من معانيها كلام نفسي انشائي وهو مدلول الكلام  
 للفظه الانشائي واما هو ان كلمة ليت ليست موضوعة لذلك  
 الكلام للفظه ولا مدلوله ولا لاقاءه ولا احداثه ولا احداث  
 تلك الهيئة النفسانية بل هي موضوعة لتلك الهيئة نفسها فاما  
 الانشاء المنقسم الى التخييل والتخييل لا يقع ان يترافق الكلام  
 الانشائي نعم اذا اردنا ان يترافق القاء كلام انشائي مخصوص  
 كان شتما من الانشاء والعسر باللقاء ومع لا يقع ان يترافق  
 ان اللفظ الموضوع له اي التخييل ليت لانها لم توضع لانشاء كلام  
 انشائي مخصوص الا ان يجعل اللزم للقاء والتخييل كانه قوله  
 الظاهر ان ليت مثلا موضوع لا عادة على التخييل وانما اذا جعلت  
 الكلام مسند للوضع كما هو الظاهر في الخبر المجرى في لغة عامر الى  
 التخييل لا يترافق القاء الكلام المحض ولا يترافق احداث الهيئة  
 المحض بل يترافق الهيئة المترتبة على ذلك الاحداث العادية  
 مثلا النسبة القيام الى ذيل في النفس المانعة لتلك النسبة  
 على احتمال الصدق والكذب كما مر **قوله** ورتب في الخبر  
 فان رتب لانشاء التخييل في الخبرية لانشاء التكثير ولا يترافق  
 في كون مادته عليه كلاما محتملا للصدق والكذب  
 بحسب نسبة عاود نسبة التخييل والتكثير فاذا قلت كم جعل  
 عندني فهو باعتبار نسبة الطرف الى التخييل الكلام خبري

مثل

محتمل للصدق والكذب واما باعتبار استكثار اياتها فلا  
 يتحملها لانها استكثرت ولم تجز عن كثرتها **قوله** والاولى ان  
 كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الامر  
 قيل يتحقق بمثل علمه وفيه فان المطلوب به حصول  
 في ذهن الطالب وليس استقامه فالاولى ان يترافق والاول  
 ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب  
 فهو الاستقامه والفرق دقيق وقليل بان المراد منها ان  
 هو التخييل والتخييل وليس ذلك امر حاصل في ذهن الطالب  
 وان استلزم حصول امر فيه **قوله** فان كان ذلك الامر  
 انشاء فعل فهو التخييل فان قيل يتحقق بقولنا ان تترك الزنا  
 اجيب بان المراد انتفاء الفعل وعدمه من حيث انتفاء  
 وعدمه لا من حيث انه مفهوم بواسطة ملحوظ في نفسه وقل  
 حقق ذلك في بحث الزوم والامكان وغيرها فاذا قيل  
 لا تترك فقط لو حفظ فيه ترك الزنا من حيث انه حال لم يترافق  
 له وجعل التعلل لصفة لا ملحوظ في نفسه بخلاف ما اذا  
 قيل تترك الزنا فان الترخيص هنا سار ملحوظا بالذات **قوله**  
 وهي حرف مصدر متباني وادها من وقيل وتلزم  
 حكمية التخييل للاستعداد من وادها ويعلم منه المفعول قوي  
 في المطلق المفعول عليه وتلزم من ذلك ان لو جوف صفة  
**قوله** لكنه حاصل معناه لانه قاله مركبة مع لا وما اعتلته  
 مركبة هكذا وقعت في عبارة المفتاح على سبعة احوال

فان قرئت في لغة واحدة ومجتمعت خبرها **قوله** لكان ورد  
ان تلك الحروف هي حروف التحصيل ليست مركبة  
مع لا وما فلا بد ان يكون مركب الخ لا سيما كانت  
فيلزم مركبة اجزا في الاول مع لا وما وان قرئت منفردة  
وتجملت حلا من الضمير المجرى فيهما امتنع ان يكونا  
متوكلين على واحد او متوكلين معا من العلم فلما انتقل  
المعنى كيناي على صيغة التثنية فاستقام القيد والمعنى  
بالانكف بعد المرجوحين الحصول بل لا بد ان العمل هو هنا  
مستعمل في معنى الترجيح لكن المرجوح هو مشابه المعنى فصار  
جيت بحيث قولده معنى التثنية فاعلم حكمه في نصب الخواب  
وهو العمل يظهر الفرق بين العمل والوجودين والعمل في مادة  
معنى الحقيقة **قوله** والنسبة لكونك ادريس في الاناء لم  
وفي الحقيقة وبسبب ان في الزن القول بان العمل في  
قولك ادريس في الاناء لم عمل لطلب تصور المسئلة اليه او  
المسئلة او غيرهما يستعمل في الظاهر في تصورها والتحقيق انما  
الطلب التصديقي ايضا فان السائل لم يتصور الادريس والعمل  
بوجه ويعمل الجواب لم يزد في تصورهما شيئا اصلا بل بقي  
تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل حال السؤال  
فكيف يطلبه اجيب بان الحاصل هو التصديق بان العمل  
ملكت في الاناء مثلا والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان  
العمل محققا كالحاصل مثلا في الاناء وهذا هو التصديق

شكك

فخلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبارهما  
المسئلة اليه في احدهما وعدم تعيينه في الاخر وكان  
التصديق حاصل في أحدهما وتسحوا الحكم بان التصديق حاصل  
وان المطالب هو تصور المسئلة اليه او المسئلة او قيل من  
**قوله** والقاعول انك قرئت زيدا اذا كان الشك في الفعل  
من هو مع العلم بوقوع ضرب زيدا للاق الشك هو هنا  
على ان المطلوب تصديق يتعلق بتعييني القاعول او المنقول  
اذ لا شك في التصورات **قوله** فان قلت التصديق مسبق  
بالصور فكيف يتحقق طلب التصور مع حصول التصديق  
في ام المسئلة نحو ادريس قائم وقلت التصديق الحاصل  
هو العلم بنسبة القيام الى العمل المذكور في المطالب  
على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه  
التصور السابق على التصديق لانه التصور هو جبر ما والتحقيق  
في الجواب ما قرناه انما وما ذكره كلام ظاهر في ايضا لان  
تصور العمل هو على التعيين ان يعلم نسبة القيام الى العمل  
بعينه بعد ان علم نسبة العمل الى مطلقا فالمطلوب هو  
التصديق في الحقيقة واما زيدا وعمر ونحوهما فهو  
السائل حال السؤال واقعا الجواب المطلق عند نسبة القيام  
الى مضمون العمل وهذا كما لا يخفى على ذي مسكة  
اهل معرفت الدار بالقرآن هما طر الكون فيهما  
فتراما لك ومقتل لذي جلد بجملة الابريش سحيا غريبا



لأن التقابل من المتكسر كان يفرهما بدم من بقله اذا خرج  
 في يوم كذا بوسمه في الصحاح وقيل كان يشار منه رجلان  
 من العرب خالدا بن الفضل وعمر بن مسعود الاسدي  
 بان فشرب معها ليلة فراحاه الكلام فغضب امرئان فخلا  
 في تافيتي ويد فحاطير الكوفة لما اسبح عنهما فاحبه وصيفته  
 فتقدم وركب حتى وقف عليهما وامر ببناء الغريبين وجعل  
 لنفسه في كل سنة يوم نعم ويوم نؤس وكان يضع سرير  
 بينهما فاذا كان نعه فاقل من يطلع عليه يعطيه مائة من  
 الابل واذا كان يوم بوسه فاقل من يطلع عليه يعطيه  
 مزيان وهي دوسية منقطة الرجح وامر به فبعل وعزما  
 بدومة الغريان **فصل** ان التثنية بقوله وهو اخوات  
 ليكون قرينة على ان المراد انكار الغريب الواقع في الحال لا  
 الاستغناء من وقوع القرينة المستقبل اما لو نه قرينة  
 للانكار وظاهر الكلام في الاستغناء عن الغريب المقارن  
 لكونه اخا وامكانه قرينة لوقوع الغريب في الحال فانه فهم  
 من ظاهر هذه الجملة الواقعة لاثبات الاخوة في زمان  
 الحال لا لاثبات انهم في زمان مقارن للغريب العامل فيها فيهم  
 ثبوت الغريب في زمان الحال ايضا **فصل** في انقضاء الوجود  
 اعني انقضاء سببها بالصدق لذلك فذلك المتكسر في قوله  
 بالثبوت او الانقضاء والتثنية والاثبات انما يتوهم ان الى  
 الصفات التي هي من لوازم الافعال من حيث هي لا الى الوجود

التي هي من لوازم الاسماء من حيث هي كانه الزوات ذوات  
 فيما هي وفي الحال وفي ما يستقبل قال الشافعي في مسائل  
 القدر هكذا وتتحقق وجبه القدر في الاول بغيره للموصوف  
 على الصفة هو انك بعد ملك ان انفس الزوات منع فيها  
 وانما في صفاتها وتتحقق ذلك بطلب من علوم اخواتك  
 ما زيد في وجه التثنية الى الوصف وحيث لا توافق في طولها ولا في  
 ولا سوادها ولا بياضه وما شاكل ذلك وانما التوابع في  
 شاعر انما يتبادر لها التثنية فاذا قلت الاسماء جواهر القدر  
 وتتحقق وجبه القدر في الثاني بغيره القدر على الموصوف  
 فهو انك متى ادخلت التثنية في الوصف المستلزم ثبوتها هو  
 وصف الشعر قلت ما شاعر اذا من شعر او لا شاعر  
 فتجيبك العقل الى ثبوتها للمدعي ان ما ما كقولك في ذلك  
 شعرا او لا فتجيبك الشعر او ان خاصا كقولك زيد شعور  
 شاعر ان شينا ولما التثنية ثبوتها لانك في ثبوتك الاثر او افا  
 القدر قال في مباحث هل هكذا ولكون هل المطلب انكم  
 بالثبوت او الانقضاء وقد ثبتت فيما قبل على ان التثنية  
 والاثبات لا يتوجهان الى الزوات وانما يتوجهان الى  
 الصفات ولا يستلزمان التخصيص بالاستقبال لما عجل  
 ذلك ولست تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون الصفتا  
 الزوات لانفس الزوات لان الزوات من حيث هي هي  
 فيما هي وفي الحال وفي الاستقبال استلزم ذلك مزيدا

استحسان لعل دون الحفرة عما يكون كونه زمانيا انظر كلاما  
فعال فالشاح نقل كلامه المذكور في مباحث هل لكنه  
تقررت فيه بان جعل دليل السككي عليهم احتمال الذوات  
للاستغناء لدليل الاعدم استمالها لنفي الاثبات وكلا  
من دأبه ان يقول كلامه في المباحث المتشابهة ويشير  
الى ما ينتج به مراده فلا يريد لعلها عن تلك الذات  
ثم يقول منهم من زعم انه نقل عن السككي ان المراد بالذات  
في الاسياح ذاتها لا يتقبل بتبدل عوارضها في غير الكون  
والساد ومورها النوعية منها واما انه ينفي جسم من  
البي في انه يعلم مطلقا في الابل يصير الجسم يتقبل الصورة  
الجسمية او النوعية جسما او جعل الموراة لمجة الى  
الطبيخيات حيث بين فيها ان اجزاء العالم لا تتقبل الزيادة  
لامتناع التداخل ولا نقصان لامتناع الخلاء ويورد عليه  
بجمل كون ذلك ابيان من يقاوم خروج الفقر الواقع في الامراض  
عن هذا التحقيق فلذلك اشتد بعضهم ان المراد بالذات  
حمايق الاشياء وهي متفرقة في انفسها ليست مجعولة  
بجمل جامل عند المعزلة فلا يكون توحيدها في ذاتها واما المنفرد  
عنهما والمثبت لهما الوجود وما يتبعه من الصفات والحقائق  
ذلك وتكول الى علم الكلام ويرد عليه انهم انما ذهبوا اليه من  
تقرروا ذات الاشياء وعقائدها في انفسها من غير ان يتعلق  
بها جعل جاعل يقتضيه استعانة توجيها لنفي الاثبات عليها

بمع

بمع جعلها شغوية في الواقع فانه يقال بالذات وجعلها  
ثابتة في الواقع فانه ايضا لا يستغناء تحصيل الحاصل  
من الثابت لا ينعى الحكم شيئا او انتفاءها فان الاول اشك  
في امكانه واما الثاني فيكون كاذبا لكنه يمكن ولا يصدق  
في النوع والكلام هي هنا في المعنى الثاني دون الاول ولا يعد  
ان يتي كما ان الذات تطلق بمعنى الحقيقة فيقولون الجواهر والذوات  
لذلك تطلق على المستقبل بالمفهومية اي المفهوم المحوطة بالذات  
وهذا معنى ما قاله الذات ما يتبعه ان يعلم ويخرج عنه ويطلق  
الصفة على ما لا يستقبل بالمفهومية اي ما يكون التعلق لصفة  
مفهوم آخر ولا يخفى في ان الحكم بالنفي والاثبات انما يتبع  
ان النسبة الحكمية التي هي صفات بهذا المعنى فاذ انفقوا  
مثلا ذللا او الانسان او السواد ولم يستقر معه شيئا اخر  
اسلام بيات من تلك نفي الاثبات وان تصورت معه  
مفهوم الوجود والقيام بالغير ولم تلاحظ عليها نسبة  
فلا امكان لنفي الاثبات ايضا وان اظفرتها فاما ان جعلها  
تجعلها ملحوظة بالذات من حيث انها نسبة الوجود والذات  
الى احد هاتين فلا يمكن ايضا اثباتها ولا نفيها نعم يمكن  
ان تجعلها محكما عليها او بها فتقول نسبة الوجود  
الى ذللا واما ان تجعلها نسبة للملاحظة الطرفية وتلاحظها من  
حيث انها حالة فيها فيمكن نفيها واثباتها قطعا ان  
الحكم بالنفي والاثبات شتى ورواها على الذوات بلا شيا

وسلامه



الأسماء الصفات التي هي النسب الحكيم من حيث أنها ملاحظة  
 بين المرفوع والمترفع أحوالها وقد علم أن التوافق في قوله  
 ولا فقره ولا سوره ولا ياحنم لم يرد به أن السواد مثلا  
 من حيث هو صفة له كقولنا يتجمل بذلك من ظاهره بل أراد أن  
 السواد باعتبار ثبوته له وانسابه إليه صفة له وذلك  
 إضافة إليه لفهم النسبة الحكيم التي هي الصفة في الحقيقة  
 ولكن ذلك قوله على الوصف المسلم بثبوته وهو وصف المستثنى  
 مرفوع من ظاهره فان مفهوم الشعر في نفسه من قبيل  
 الذات على ذلك التفسير للذات لكنه من حيث قيامه  
 بالفعول وانسابه إليه يطلق عليه الوصف وان كانت  
 الصفة في الحقيقة هي نسبة إلى ذلك الغير وبما ذكرنا  
 يتم وجه حقيقة التعريف يكون الحواله راجعة إلى العلوم التي  
 يعلم بها المحل الذي يتوارى عليه النور والاشياء عجب  
 الحقيقة وانت تعلم ذلك اذا اعتبرت مفهوم ما غير النسب  
 لم يكن له في نفسه احتمال اختصاص بزمان مخصوص  
 واذا اعتبرته معه نسبتة الوجود او غيره إليه فزعمنا  
 فله ذلك الاحتمال فالذوات التي فيها احتمال اختصاص  
 بالاستقبال إنما ذلك في الصفات وفي متغير ما ذكره  
 في هل أيضا لأن الأفعال لا تغير نسبتها حكيمه فقلح ان يتولد  
 عليها النور والاشياء كما ترد لها انساب إلى الأزمنة  
 واحتمال اختصاص بعضها وصفا بخلاف المستغنى

فان

فان نسبها تعيق حقيقة لا تقبل ذلك والانتساب إلى الأزمنة  
 واحتمال الاختصاص ببعضها عارضا لها فكان من حق  
 هو ان تخرج على الافعال وكان لها من اختصاص بها هذا  
 غاية ما يتكف في تصحيح كلامه وتحقيق مراده  
 طالبان فيخرج هذا الاسم ويبين مفهومه وان لا ي  
 معترضة وضع قد يطلب بها الشارحة الاسم بيان انه لا ي  
 وشع وما له إلى المقصود في جوابه ما يراى لفظا شرا وهذا  
 بالمباحث اللغوية النسب وقد يطلب بها تفصيل  
 ما دل عليه الاسم اجالا وجوابه ما هو جمل له حسب  
 الاسم والمطلوب هو التصور وهذا بالمباحث الحكيمة  
 ان نسب **قوله** وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما  
 اذا سمعت لفظا ولم تعرف انه له مفهوم ما استحالة  
 السؤال من بيان خصوصية اجالا او تفصيلها وانما الذي  
 ان له مفهوم ما ولم تعرف خصوصية ذلك المفهوم فالتالي  
 مثال من خصوصية اجالا ويكون ما له كالمطلب المتصلة  
 يكون ذلك التقلد من مفهومه من ذلك المعنى ولهذا  
 مفهومه اجالا امكنت ان مثال من وجوده لكن  
 الانسب ان نطلب تفصيله لا ثم وجوده ثانيا على  
 التقلد في وجوده امكنت طلب تصور حقيقة  
 اي ما هيته الموجودة في الاعيان فان تصورهما بغير  
 الامكان توجه لك في السؤال من صفاته واحواله المرفوع

له وان امكن ان تقدم هذا السؤال على الطلب الحقيقة فظهر  
 ان ما الى الشرع مفهوم الاسم اجمالا مقدمة قطعا على هذا  
 البسطة الطالبة لوجوده وان ما الى لشرحه تفصيلا  
 فقدم عليها ما يتلما هو الا وفي ان ما الى الطلب الحقيقة  
 مؤخره عن ههنا البسطة قطعا ومقدمة على ههنا المركبة الكلا  
 للاحوال المتفرقة على الوجود بناء على ما هو النسب  
 واول **قوله** والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين  
 الماهية التي فقههم من الحد بالتفصيل غير قليل امارة  
 الى الفرق بين المحدود وبين الحد حقيقة كان او لم  
 وقضا لما يتوهم من عدم الفاتحة في التحديد **قوله** صاد  
 تلك الحدود وبعضها احد ودان بحسب الذات والحقيقة  
 هذا اذا كان الواضع تصور حقيقة الشيء وعلى الاسم  
 بازائها واما اذا تصور لها بعض اعتباراتها ووضع  
 الاسم بازائها فان الحد بحسب الاسم يصير رسما  
 بحسب الحقيقة فغدا اذ اريد بالحد المعروف مطلقا لم يحج  
 الى ذلك التقييد **قوله** وبين العارض الشخصي الذي  
 العلم كقولنا من في الدار فان قلت السائل بهذا السؤال  
 قد حصل له التصديق بانه احد في الدار وهذا التقيد  
 مضاي للتصديق بانه زيد امثالا في الدار فهو ليسوا له  
 يطلب التصديق الثاني قطعا فيكون من لطلب التصديق  
 دون التصور على قياس ما ذكرته في المخرج مع امثلة  
 قلت

قلت بينهما فرق وذلك ان السائل من في الدار لم يتصور  
 خصوصية زيدا وعمر بمقتضى هذا السؤال فاذا اجيب بل  
 افاده زيادة في تصور المسند اليه بحسب خصوصيته  
 ويختلف بحسب التصديق ايضا بخلاف قولك اذ ليس  
 في الانعام غسل ولا يكتف فيه بالجواب تصوير بل  
 يخرج التصديق فتأمل وفي ههنا نظائره من نحو كيف  
 واخوانه **قوله** ويدخل فيه السؤال عن الماهية و  
 الحقيقة نحو ما الكلمة الى اخوه قال السكاكي واما ما  
 فلتسوال عن الجنس بقوله ما عندك بمعنى اتي اجناس الا  
 شيئا عندك وجوابه انسان او فرس او كتاب  
 او طعام وكذلك يقول ما الكلمة وما الاسم وما الفعل  
 الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله يقول ما الكلمة  
 وبين ما يقبل بقوله كذلك وكان الظاهر ان يقول ويقول  
 ما الكلمة فلا بد ان ذلك الفصل من فائدة والذي يلوح من  
 الشرع ان الفصل للتبيين عا ان ما الكلمة وما فعله سوا  
 ايضا من الحقيقة وتبينها فانه السائل عن الجنس اي  
 الماهية والحقيقة وتما تصور منهما بدون ملاحظة  
 خصوصية من خصوصيات الاجناس والمخالفات ثم سأل  
 عما بالخصوصية منها اجمالا كافي قولك ما عندك دون  
 تصور من خصوصية اجمالا ثم سأل عن تفصيله فيجاب بما  
 هو حد له كافي قولك ما الكلمة ومنهم من قال بما سبق سؤالا



عن تعيين الماهية الموجودة وقولها الكلمة وما عداها  
عن المفومات الاعتبارية الاصطلاحية وان كانت تلك  
المفومات صادقة على امور موجودة **فله** ام كيف  
ما يعطى العلوق به **فله** بيان وانف الماهيات بالبيان  
**فله** العلوق الناقصة تلطف على غير ولاها فلا تراها بل  
تشمه وتعمد اليها في رامت الناقصة ولاها انما الى  
احتمه وتلق بالشيء على به وريمان يروي رويها بل الى  
يعطى ويجري الى من الغير والمجوز في به ومنه ما على انه  
مفعول يعطى وعلى الاول من يعطى معنى **فله** ما لم يكن  
احد قولم وذلك لسعوية بيان علاقة الجاز وكيفية القاء  
سببه الجوزية وعنى ان يكون هذه المواضع ما يتضح به  
وجم الجاز فيها وتستعين به فيما عداها **فله** كما على  
سببها ونحوك **فله** الاستفهام عن مدد عانها **فله** **فله**  
المجهل به المستلزم لاستكثاره عادة او دعاء لان  
القليل منه يكون معلوما واستكثاره يستلزم الاستبصار  
بهذه الوسائل كما يستعمل لفظة كثير وكذا انقول في قوله  
منه نظر الله الاستفهام عن زمان النقص يستلزم الجاهل بما  
والجهل به يستلزم استعداده عادة او اعتاده لان الانسب  
بما هو قريب ان يكون معلوما ما بنفسه او بما رآه  
والانسب بما هو بعيد ان يكون مجهولا واستعداده  
استبطاءه ومنه ما ذكرنا نظائره **فله** والتعجب

منه ما لا ادعى المبدأ لهذا الاستفهام عن سبب عدم  
وثيقته للجهل هذا يستلزم الجهل به المناسب للتعجب  
من المستتب اعز عدم الوضوح لانه كيفيه نفسانية  
تابعة لادوات الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسماء  
**فله** والتعجب على الضلال نحوفا من تدفقون الاستفهام  
من التبع يستلزم بقبية المخاطب عليه وتوجيهه  
اليد فادسلك طريقا واضحا الضلال لانه لو كان ذلك  
غفلة منه عن الالتفات الى المطلب الطريق فاذنبه عليه  
وتوجيهه دهنه اليه بقبية الضلاله فلا استفهام عن ذلك  
الطريق يستلزم توجيهه اليه المستلزم للتسبيه  
على كونه مثلا كما وفي استفهام الاستفهام دون التفرع  
بكونه طريقا ضلالا مبالغا في اقله ان كونه مثلا لا  
واضح يكتفي في العلم به بخرجات القنات اليه والثانية لانه  
ان المخاطب اعلم بذلك الطريق من التكلم حيث يحتاج  
الى السؤال فيه **فله** والوحيد كقولك لمن ليس له الادب الم  
ادب فلا تاهل الاستفهام يستلزم بقبية المخاطب  
على جهل اساءة الادب السادرة عن جهله وفلا التنبه  
يستلزم وعنده على اساءة الادب وفي العبدول  
عن الاستفهام عن الاثبات بان يقول ادب فلانا  
الى الاستفهام عن التفاتهم ان المخاطب اعتقد في  
التأديب فلذلك اقلد على الاساءة وفيه من المنة





من قبيلها هل هي موضوعة ليستعمل على سبيل الاستعداد  
 أم لا فلا تظهر أنها موضوعة لذلك فهي حقيقة فيملياً  
 أنهم عند استقام محرم ولحق الجانب الأمر وتوقف  
 ما سواه من الدعاء والمقاس والتلف والاباحة والعدل  
 بل على اعتبار القرائن ثم قال ولا يشترط في أن طلب المحرم  
 على سبيل الاستعداد ويرى إيجاب الأشياء به على  
 المطلوب منهم إذا كان الاستعداد من هو أعلى مرتبة  
 من الأمور يستتبع إيجاب وجوب الفعل يجب جهات  
 مختلفة وآلم يستتبعه فإذا صادفت هذه أصلاً  
 بالشرط المذكور أضافت الوجوب والآلم فيلحق القلب  
 ولعل الشارح استعمل ما ذكره من كلام ابن الحاجب حيث  
 عرف الأمر بقتضاء فعل على وجه الاستعداد  
 مع أن المختار عندنا أن المتدرب ما مر به والمشهور  
 أن القدر المشترك بين الوجوب والتلف هو الطلب  
 وبذلك يخرج ابن الحاجب أيضاً في إقراره بالطلب حقيقة  
 الفعل حيث قال وقيل للطلب المشترك ثم إذا جعل الطلب  
 على جهة الاستعداد قل واستشركا بين الوجوب والتلف  
 لأنهم لو كان الأمر عند المصمم كون الصفة موضوعة للفعل  
 المشترك فما لعلنا المختار الجمهور من كونها موضوعة  
 للوجوب **وله** وقيل ما توقف بين كونها للفعل المشترك  
 وبين الاشتراك للنظر على التوقف على هذا المعنى مما هو

عبارة

عبارة ابن الحاجب في مختصره حيث قال الجمهور حقيقة  
 في الوجوب الوهاشم للندب وقيل للطلب المشترك وقيل  
 مشترك الاستعري والفاضة ما توقف بينهما أذرتا توهم  
 أن التفرقة بكونها ما راجع إلى كونها موضوعة للفعل  
 وكونها مشتركة اشتراكاً لفظياً لغيرهما والحق أنه راجع  
 إلى الوجوب والتلف كما أن الاشتراك اللفظي أيضاً  
 وقيل خرج بذلك فيما يعتمد عليه من شروحه قال في المحصول  
 ومنهم من قال ما توقف وهو فرق بين المتكلمين بأنهم  
 المشترك **وله** الذين قالوا أنها مشتركة بين الوجوب والتلف  
 لفظاً **وله** الذين قالوا أنها حقيقة أما في الوجوب فقط  
 أو في التلف فقط أو فيها معاً بالاشتراك كمنه لا يندى  
 ما هو الحق من هذا لا أقسام فيجعل هذه المفاهيم  
 الثالث من جهة تحت القول بالتوقف أما الأخير فله  
 وهو القبح في التوقف ولما الأولان فلا أن  
 الصيغة إذا جردت عن القرائن يتوقف فيها بين الوجوب  
 والتلف أما على فقل هو الاشتراك اللفظي فلا يرد  
 أيها المراد منها وأما على فقل هو الاشتراك المعنوي فلا  
 أن القدر المشترك المراد منها في مثالها هو جلد الميتة  
 نحو قول امرأ القيس فإن قلت قل سبق أن التفرقة بين  
 الطلب وعرفه الشارح بأنه طلب الشيء على سبيل المحبة  
 فصيغة الأمر إذا استعملت في الشيء كانت مفيدة للطلب

الفعل فكيف يصح ان يجعل من القسم الاول وهو ان لا يكون  
 الفعل صلافتا كما قد ادا ان القسم الاول هو ان لا يقبل  
 المعبر عن الامر صلافا اعني ما يستلزم ان كان المطلوب وما لا  
 يقبل هذا الطلب صلافا ما زان يقبل انما انما القسم الثاني  
 فلا اشكال **وله** وهو طلب الكف عن الفعل استعماله يعني  
 طلب الكف من حيث هو كلف في قياس ما مر في الامر لا  
 فيقضي بقولك كف عن الزنا **وله** وهو كالكف في الاستعمال  
 لما كان طلب الفعل استعماله قبل اشتراك بين الوجود والعدم  
 كما نعلم المشايخ لو ان يكون طلب الكف عن الفعل استعماله  
 قبل اشتراك بين الترخيم والكراهة فيكون الترخيم مضمنا للعدم  
 المشترك بينهما عند المصنف على خلاف ما هو المختار عند  
 الجمهور كما قلنا في الامر **وله** كما نعلم ان مقتضى الترخيم  
 قبل او ما فيها سبق ان الاختلاف بينه على الاختلاف في  
 ان علم الفعل مغلوب ولا **وله** والطلب كما يتفق عن  
 حاشي الطائفة عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب  
 عن ذلك الطلب على هذا الوجه يقتضي ان يعتبر الجزء المذكور  
 مترتبة على الطلب ومسببة عنه وليس كذلك فان قولك  
 اكرم اكرمك فقد تر بقولك ان تكرم اكرمك لا بقولك  
 ان اطرب اكرمك اكرمك فالتخيير او التخيير مترتبة على اكرم  
 الخاطب اكرامه فالسببية المعبرة في العلم انما هي بين  
 الاكرام وبين وهو **وله** لان العلة الغائية بوجودها على

للملحة

معلومة فاعلة الفاعلية وان كانت بما هيته علة لعلية الفاعل  
 المشابهة ان تقا العلة الغائية بوجودها معلومة لعلية الفاعل  
 كانت بما هيته لعلية فاعلة الكلام في سببية الطلب كما هو  
 سبب حصول لعلية الطلب وقوله وانما قالوا ان الغائية  
 يتقدم عن الزم في لعلية الفاعل في الكلام في علة بطلب  
 ما ذكرناه وان قد تكلمنا في هذا لعلية الفاعل لعلية الفاعلية  
 بتوسط المعلوم وعلة لعلية العلة الفاعلية للمعلوم فيكون  
 علة المعلوم انية كان تقتضا فلان **وله** وانما انما انما  
 لا يكون من حامل الطلب عليه وانما حمل هذا الكلام على  
 ان في الخطاب المتجه الى الوجب الصحيح وقد في اصحاب  
 العقل ان هذه الاشياء الخمسة متضمنة لعلية الطلب  
 لا يكون لا لغيره وقد عرفت ان المختار سبب لعلية  
 فاذا ذكر السبب علم انما هي السبب وهذا معنى الشرط في  
 فلفظ لك قال القائل ان هذه الزواجر كلها هي لعلية الفاعل  
 الى التخيير المذكور وهذا بخلاف المختار فان المختار لا يلزم ان يكون  
 لغيره انما هو في علة لعلية الطلب فانه لا يكون الا لغيره  
 خارج عنه **وله** انما كان معاشا فكان الشارع من اول هذا  
 الوجه لعلية وجعل لعلية المختار في التخيير لعلية لعلية الفاعل  
 الثاني والخم انما هو كراهية وجهه واسئل والملازمة ان  
 الثاني في الاول لعلية الفاعل واداد بقوله والطلب لا يكون  
 لغيره انما لا يكون الا لغيره من المطلوب لعلية الطلب نفسه



يقوله والاكمل عينا الله يكون في العالم لان اكثر الاشياء  
 كما لا بد من الاشياء **فاما** وهو يعبر عن ذلك المصطلح  
 الاظهر ان يكون ذلك المصطلح غائبة المخلوق وسبب  
 في العالم كما ذكره في سورة الاول فان هذا المصطلح اول على  
 الخلق على المخلوق كما ذكره في سورة التوقف **فاما** فلان الشرط لا  
 يلزم ان يكون حكمة فانه يحصل الى الجلاء بل يجب ان ذلك توقف  
 في امره عليه وان كان متوقفا على شيء اخر نحو ان ترشحات  
 شي من المذكور في الكتب المنيرة في الأصول ان كل ما كان قبل  
 ثبت في السيرة فذلك هو شرط الثاني على الاول **فاما**  
 في الشرط الذي هو جزء اخر من القارة الثانية فيتعين المخلوق  
 قطعاً ولا يخفى ان المقادير في ذلك ان مرتبة مرتبة ان العرب  
 الثاني من شرط على القرب الاول يحصل من ما بعد حصوله  
 انه متوقف عليه فيعلم بان فعله به وان يعبر حصوله  
 بعلم حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحاً **فاما** قوله  
 يتم بل الملازم انما يقتضي الصلوة وفيها زيادة الى ان  
 المؤسسي ينبغي ان يبادر الى انشاؤه الى قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 شيء كان في الدنيا من الصلوة حسب الاقامتهم اليها لا  
 تلك الاقامة من ذلك القول وكذا قوله ان توقف متوقف  
 متوقف لشعربا الفقه واعتباراً في مستوى من صفة الصلوة  
 كانه يحصل وحده لمقتضاها على ذلك ان الوضوء شرط  
 لغية الصلوة في المفهوم من شرط التوقف **فاما** لا يخفى  
 لاكثر

لاكثر تدخل النار واسم تدخل النار اي ان تدخل وان لا تدخل  
 تدخل تدخل النار تدخل الكسوف فانه يخرج من تدخل النار  
 يخرج يخرج جعل في قسمة الاشياء كما في المثال الاول وكسبه  
 كما في المثال الثاني وقوله يخرج من ذلك جهل الاشياء لكن لا يخرج ان جعل  
 الخط قسمة للاشياء اقرب نحو لا تدن من الاسفل بل يكون  
 يخرج تدخل النار اي ان تدن او تخرج وذلك لا يشمل التوقف  
 الاشياء وكونه وانما عليه ولما العكس نحو اسم تدخل النار  
 اي ان لا تدن فغيره بعد ان ليس بالاشياء اشتمال على معنى  
 وذلك كان نحو القسم الاول منها شهر **فاما** فاعلم ان الصلوة  
 المستندة الى فعلها ليست كلاماً ولا جملة **فاما** غرضك ان  
 الاول ان الكلام والجملة لا تدن ما قبله بالفعل واسناده انهم قدسوا  
 بالزات والصفات او افعلة متعلقة معها فاعلم ان كونها اسناده  
 اسناده انما وليها بالفعل ليست بكلام ان الذين اسناده انهم قدسوا  
 الدائرة **فاما** القاهر انه او دونه نحو الواو من حروف المطف  
 فان قلت دعوى ظهوره انما اراد هذا المعنى في قوله تعالى ان  
 لارادة من غير انما هو قلت ففان احتمالا او احدهما  
 والاقول بجواب ما اقله انما هو ان يكون الفعل هو معنواً  
 على مقبول لا وليس يكونه في بيان الطبع مستحتم او يكونه  
 بل هو اما الثاني في انما هو ان يكون الفعل هو معنواً  
 في كونه على ما يجب من يجوز ذلك فيكون المعنى ان شرط كون  
 مطلق الجملة الثاني في قوله انما هو على مقبول لا وشرط كون





قوعها بين الجمل حيث قال في بحث العطف ولا يفرق بين  
 التذييل والبيان عنه قوله فكيف في ذلك التذييل من الله  
 مثال تحت العاطفة في جعل الشرط المذكور محمولاً تحت  
 العاطفة المفترقات ويكون أن يفي في البيت استثنائية  
 فأنها والعاطفة ترجعان إلى أصل أصل وأصل في الجملة  
 فاعتبار التذييل في أصل بما ينشأ عن اعتباره في الأخرى  
 وصلة بجانب الأصل بقدر الاستكان ويكون أن يجعل جارة  
 يتقدم بعرف المسند **قوله** لا يستبعد من الجمل  
 من الأول وعدم مناسبة له وذلك كما قال في الجمل  
 وهو منزه بالقياس إلى مفرد الجملة الأولى كما في المثال  
 والثالث والركب واستأجر تباينها في علم ستاسمها كالم  
 المثال الثاني **قوله** وقد يجزئ الترتيب والتفريق في  
 الإبقاء بهذا الترتيب في ذكر المعاني بل كما هو الأصل في  
 الأولى كالم البيت فإن سيادة ضمة جيتت في الأولى  
 سيادة أبيه ثم من سيادة ضمة قال في الأشعة فمنها  
 كالم قوله فليس منوى المتكبر في فتح أمراً عاماً **قوله**  
 فإن ملج النفع أو ذمة يتبع فعله في ذكره **قوله** لا محتمل  
 أن يكون قولك يتبع وجوعاً عن قولك يعز فيه إشارة  
 إلى فائدة العطف بالو في جمل لا محتمل لها من العطف  
 فأنها إذا لم يعطف بعضها على بعض احتلت الوجوع و  
 الأبطال وإذا عطفت فهم اجتماع مفردات في المحصول

يظهر في النسبوية وانت خبير بأن هذا الاحتمال إنما  
 يجري في بعض العتوبر والأحوال في الجملات الظالم  
 لعطف أحد بها على الأخرى فهم اجتماع مفردات في المحصول  
 بل لا لفة العقل من جهة أن الأمور الواقعة في نفس الأمر  
 تكون مجتمعة في ذاتها كما يكون هذه الدلالة معسودة  
 للتكميم وإذا عطف بالو فقد دل على الاجتماع بل لا  
 لفظة معسودة للتكميم أن هذه الدلالة لا تحس في  
 كل جملتين متعقبتين في الواقع كما لا يخفى بل في جملة من متوسطتين  
 بين غاية الاعتدال والقياس وحرفه هذه الأحوال  
 فيها بين الجملتين متعسرة جداً فلذلك تسكب فيه العبرات  
**قوله** فإن قلت إذا عطفت شيء على جواب الشرط الخ  
 يعني أنا لا تسل أمراً أوجبته إذا شرطية وعطف الله  
 ليستخرج على جواب الشرط فإذا الكلام انقصاصاً لا  
 ستزاد بحال خلوهم إلى شواطينهم بطريق مفهوم الشرط  
 وإنما يلزم ذلك أن لو استقل كل من العلوف والعطف  
 عليه بما يترتبة وهم ثم وحاصل الجواب أنها إذا عطف  
 من العطف الأول أو لعل على العطف الثاني كان النفع  
 وإذا قلنا ذلك استزاد الله بهم وهو فاسد من وجهين  
 أحدهما ما ذكره الشيخ والثاني لزوم انقصاص الاستزاد  
 بزعمه في القول والاختيار على أنفسهم بأن استزاد  
 وإذا جعل من القرب الأول ثم الكلام سالماً عن النفع **قوله**

ولم يجعل استيعابها جوابا بالامثلة التي قيلت الامور  
 بالارساء او تعليل الارساء بالامثلة وبيان غايتها فكانت  
 قيل امرتكم بالارساء للزاوله عن ان يكون للزاوله متعلقا  
 بالامر غايتها له او قيل امرتكم بان ترسوا للزاوله عن ان يكون  
 للزاوله متعلقا بامر سوا فكل الاول هناك امر متعلق بغيره  
 امر متعلق بغيره الامر في الجزم بالعكس اي يسيروا الامر بالامر  
 على الزاوله وعلما ان ما جعل سببا لعدم الجزم بفتح ا  
 يجعل سببا لعدم الجزم فان بيان العلة والفرق بين  
 جعله كونه سببا بغيره والسؤال فيكون استيعابا **فان**  
 من لم يمثله الجزم كمال الانقطاع بين الجملة وبين قوله ان الشيء  
 بالتعليل هو ما وقع في كلام الزايد والجملة في كلامه ليس  
 لها محل من الارباب ولا يخفى ما فيه من النقص لان المثال  
 انما هو هذا المصراع والجملة فيه تمامه لارباب وهذا جعل  
 نحو قوله نعم انما حكم عن ستره فان كان له محل من الارباب  
 عيا ستره وفيه عيب اما اوله فانه لا بد ما تقدم من قوله لم  
 يعطف عليه ولم يجعل ايته بجزء مما في قوله لان الكلام  
 في المثال الذي هو المحل اي قوله الزايد فان قيل الامور  
 وانفكس المحل بالجزم انما يتصور في كلامه وانما انما  
 عن انما يحكي كلام الزايد سوا وليس له تعليل  
 واود في كلام الزايد ولا ان يجزم ما بعده جوابا بالليس له  
 الامكانية التعليل الواحد وفيه اذنه الجزم ولو كان واذا

فيه

فيه وانما ثانيا فلانه لا خفاء ان المعصية تمثل كمال الانقطاع  
 عن وجوب الفاعل بين الجملة وبين اختلافها خبرا وانما  
 لفظا وعبارة لا وجوب الفاعل خبرا اذا كان للاولى محل من الارباب  
 عراب كيف وقد ورد العطف في الجملة المحكية بهذا القول  
 مع كونها مختلفة ذلك الاختلاف نحو قوله نعم وقالوا احسبنا  
 الله ونعم الوكيل وقدر ان العلة لا تقع على جواز العطف  
 هي هنا في سورة نوح ومثله بقوله قال ذيل في قوله  
 وصل في المسجد وبلغ على عوازه ايتم اتم قالوا الجملة الاولى  
 اما ان يكون لها محل من الارباب او لا وعبر الاول ان فصل  
 تشرية ان شيئا لا اول في حكم ذلك الارباب عطف  
 عليها كغيره وذكر وان شرط كون هذا العطف متبوعا  
 بالواو وان يكون بين الجملة وبينها معطفا قياس العطف  
 بين الفروع فصل جعلوا المحل في له محل من الارباب  
 في حكم المميزات والتعوي بالجملة الجامعة ولم يتقوا في  
 هذا القسم الى اختلاف خبرا وانما ثانيا على طريق  
 فالله العطف بالواو اي التثنية المذكورة في الجملة  
 ذلك الاختلاف في قوله في التثنية الثاني وهو ان لا يكون  
 للجملة الاولى محل من الارباب فلو كان تلك الاحوال اي  
 ما وجب كمال الانقطاع في لفظه ما رتبة في التثنية  
 لكن ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بما  
 ليس الثاني منها لعل ان قلت اختلاف الجملة خبرا



واقتضاء لفظا ومفعلا او مفعلا فقط ان اوجب كمال الانقطاع  
بغيرها او جيبه مطلقا سواء كان الاول محل من الاعراب  
او لا قلت المحل الذي لا محل من الاعراب واقعة موقفة المعنى  
وايسر النسب اليه اجزا مما مقتضوية بالذات فلا التفتت  
الى اختلاف النسب بالزمانية والافتقارية فهو مناط الجلة  
المحككة بعد القول بل الخلق في حكم المفردات التي وقعت  
في موقعتها بخلاف ما لا محل لها من الاعراب فان نسبتها  
من وانما تغير اصولها العارضة لها وانما ثباتها فلهذا  
لانه المثال انما هو هذا المصراع مستلكن باعتبار ذلك لا  
المحك لا باعتبار نفس المحكية ولا تستغني عن ذلك وانما قوله  
انما حكم انما عن مستتر في الله يستتر فيهم فحينئذ انما  
فصل قوله انما عن مستتر فيهما قبل في كلامهم وذلك كونها  
تاكيدا للاولى او للاعتراف واستينافا وعطف هذا الجملة  
الاولى لا محل لها من الاعراب وانما فصله في نظم الآية  
فان للتحكية كلامهم على ما كان عليه من المخرج كلام واحد  
يجب في المحكية ابقاء صورته وانما في نفس الله  
ليست ترينهم عما قبله في ذلك في المحكية دون المحكية اذ لم  
يوجد فيه والجملة الاولى في المحكية محل من الاعراب في  
الاعتبار او رد الآية فيها من قولنا نحننا الحال هناك  
فتأمل فان قلت قد تبين ان المثال المقصود هو هذا كلام  
الاولى انما لم يطلع عليه الا المحكية المستخرجة من  
كلامه

كلامهم او رد المصراع والاولى عليه وان فصلت اولها من  
او سوا في كلامه كمال الانقطاع لاستقلالها بغيرها واقضاء لفظا  
ومفعلا فاذ تقول في فصله من المحكية فلهذا يجوز في انما  
عليه الجملة ان يكون الواو من كلام المحكي كما في قوله ثم وقالوا  
حسبنا الله ونعم الوكيل قلت انما يجوز للمحكي ان يرد الواو  
في الجملة المحكية اذا كان كل واحد منهما كلاما من اسبغ التوكيد  
ولمصلحة محكية على ما لها والجملة الثانية هي هنا انما يرد الواو  
تقدير لما تضمنه الاولى فيكون متممها بحيث لا ينفك عن معناها  
فيجب جعلها محكية واحدا من اركان العاطفة في المحكية لانه  
العلقة لا كمال الانقطاع كما في قوله في المصراع وانما الفتى فلما  
لم يرد الواو في الجملة المحكية لا لا تحقق له في الجملة اي كونها لا يقع  
على معنى احوال المتبعين ولا لا تحقق له في الجملة ولا لا نشأ الجملة  
بحكمها عليه لكن المحكي من حيث هو جمل لا يبيح لذلك قوله  
هذه هي النعماني وذلك دليل الثاني في جملته دليل كونه  
مقر القول ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المخرج عطف  
قوله لا ريب فيه كوني الكشاف ان لا ريب فيه وكذا في قوله  
لذلك الكتاب وانما هي في النعماني من قوله لا ريب فيه  
وهذا واضح لا اشكال عليه وانما الذي كثر في الكتاب هو  
الموافق لما في المختار فيجوز عليه ان لا يثبت ان عطف  
هذه هي النعماني على لا ريب فيه لا شواكهما في قوله انما يبيح  
لذلك الكتاب ولا احتجاج فيه انما المستخرج عطف التاكيد

التاكيد في الموكلة لا يطفئ أصل التاكيد من غير المحذور والتفني  
 عندها في ذلك كان لا ريب فيه من كل الجملة الأولى اعتمادها  
 وضاد من تنها في الجملة السابقة التي يتوهم العطف عليها  
 في ذلك الكتاب معقلا بما هو من تنه ولا يحمل للعطف  
 هناك لأن على المتعين موكلة لها وقلا شاد وعا على المتعين  
 إلى ذلك حيث قال وكذلك فصل على المتعين بلغة الشرع  
 في الموكلة في ذلك قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه سؤا  
 التفسير في ذلك كونه ما ديا وقلا على المتعين بقوله لا يخفى  
 هو على ذلك في قوله في غير ذلك الكل لأنه لا يتوهم للتاكيد  
 إلا بان لفظة غير لفظ متوهم وانه المقصود بالنسبة  
 بخلاف التاكيد وهو على المعنى فلا يحقق في الجملة الاستحالة  
 لأصل لها من الاعراب أي التميز بين الموكلة لا يحقق في الجملة  
 أن التاكيد المعبر فيها لا بد أن تغاير لفظة لفظ المتوهم الذي ليس  
 المراد به تأكيد الجملة هي هنا كونه ما ديا ولا يتوهم لفظا على الآخر  
 بهذا القيد انهم في الجملة لا على لها من الاعراب لا يتوهم  
 فيها ما هو مقصود بالنسبة فلا يتوهم راسيا زها انهم  
 بهذا الاعتبار فلا يتوهم في الجملة ما هو موكلة بله الكل  
 بما لا من التاكيد فان قلت ما جعلته تأكيد المتكلم اليه  
 بله الكل في معاشرة لفظة لفظ الموكلة مع اتفاق المعنى وشبهه  
 التاكيد لا لفظ في عدم الفصل بالنسبة فلا جعلته  
 بموكلة التاكيد لفظ ولم يجعل بموكلة بله الكل قلت

العدة

العدة الكبرى في بدل الكل كونه مقصودا بالنسبة وقلا  
 هي هنا فغير تأكيد الفظ أولى وان كان استيفاف المقصد  
 إلى الجملة الثانية بموكلة وقصد النسبة في المفردات ولهذا  
 جاز أن تزل الجملة الثانية من الأولى بموكلة بدل المعنى أو  
 الاشتغال **وقلا** كمال اظهار الكراهة لا قامت لها إيمان بالكتاب  
 والأظهر أن في كمال اظهار كمال الكراهة إذ ليس المقصود  
 كمال الاظهار فقط بحيث يجوز كونه الكراهة غير كاملة بل  
 المقصود كمال الكراهة مع كمال المظهر لها ولعل هو المراد لكنه  
 خلاف لأن الاعتناء ببيان اظهار الكراهة بذلك في الجملة  
 غير كمالها وشدة **وقلا** أي لأنه لا يتوهم على المراد الخ لم يرد  
 أن لا يقين مستعمل في كمال اظهار اطراد وقلا على كراهة  
 شدة بله دلالة واضحة وقلا حصل باستعماله في كمال اظهار  
 واظهار كمالها وليس شيء منها مستعمل فيه اللفظة **وقلا**  
 عليه يكون بالالزام الخ يمكن أن يجاب عنه بأن ذلك ينبغي  
 على ما ذهب من لا يفرق بين الطلب والأرادة فتقول طلب  
 الفعل من الغير هو اطراد منه فيكون مدلول الأمر هو اطرادة  
 ومدلول النهي هو الكراهة فمن فرق بينهما ولم يجعل طلب الفعل  
 من الغير عبادة من اطراد منه وطلب علمه واللفظ  
 عبادة من كراهة منه كالأشاعة امتناع في تخصيصه كون  
 دلالة لا يقين عما ذكره بالمطابقة إلى أن يتسكن بالعرف  
 وفي قوله حقيقة في اظهار كراهة أقامته مستأنح فان قلت



فان ذلك لا ينفك ليس مستغلا في انهما الكراهية من كون حقيقة  
 فيه بل هو حقيقة في كراهية اقامته واستعماله فيها  
 يحصل انهما دها وانما الكراهية في ذلك على كراهية كراهية  
 واخيرا فاما استعماله في كراهية الكراهية الكاملة يحصل  
 بذلك انهما دها كراهية **قوله** وقريب من هذا وذلك ان  
 اللفظ اذا فهم منه معنى غير ما وضع له فصلا ومرعا استعمال  
 ان يكون ذلك لصورة حقيقة فيه عرفا كذا ذكرنا وان  
 ذلك لكونه مجازا فيه لم يوضع شجرة وان لم يصل الى حد  
 الحقيقة وانما لم يكن حرا لغير الموضوع له او لا يضا  
 له واضح العلاقة فلا يكون في كونه معنويا من اللفظ فصلا  
 ومرعا **قوله** وفيه تستفاد وذلك لان كون الشيء من  
 الفصل جزا من الامر الشئ من هو مرجوح ولا يقدح  
 صحتهم فالذي صار حقيقة في كراهية الاقامة هو  
 لا يتم والوجود في من اجل هو معناه الاصيل لا معناه  
 العرفي وانما ثبت في ارجح من مقتضى ذلك **قوله** واللام  
 في ان الجملة الاولى اعني ارجح من موضوعية العمل لكونه متعول  
 اقوله كراهية في ادسوانا ولها فله حقيقة الكلام في ذلك  
 المقام على وجه لا يحتاج معه الى اعادة في مظاهره فك  
 منعوا استعماله **قوله** بل على ان الجملة الاولى وافية  
 بتمام المراد لكنها كغير الوافية لا ينبغي ان تكون الاولى او  
 مثال لغير الوافية وانما هو كغير الوافية **قوله** ولا  
 يجوز

ولا يجوز ان يكون من باب عطف البيان الى قوله وتنجحنا  
 فوسوس اي اذا قطع النظر عن الفعل في وسوس وقال  
 وتنفذ الى قوله العطف على مطلق الوسوسة ومطلق القول  
 لم يصح الشك ان يكون بيان الاول لا انه اهم منه مطلقا فلا  
 فهم فتمت ما ينبغي به الوسوسة بل قول لا في الثاني من لا  
 الشك في المعنى ان يفهم في بيان الاول ولا شبهة  
 ان القول المفيد في المقام وكما يقول ليس بيان المطلق  
 الوسوسة والوسوسة الشيطان في الوسوسة لا يتم  
 فالنسبة اليها انية انما هي بين الجملة وفي في العطف  
 فظهر ان قطعه انهم للاحتياط وهو ان يكون في الجملة كلام  
 مشترك عما منع من العطف عليه وكلام كما منع فيه فيقطع  
 الجملة عنه حتى لا يوقع مظهرها على ما هو مشترك في ذلك المانع  
**قوله** لا الوجوب وهو ان يكون قبل الجملة كلام مشترك عما منع  
 ولا يوجد هنا ما لا يقتضيه من ان يقطع الجملة عما قبلها ويجز  
**قوله** لان لم يبين امتناع مطلقا فيكون ان لا لا يمتنع له في  
 ذلك البيان لان الجملة عند الجزاء والشرط فيلزم فيودها  
 كالقوله والحال وفيها قد بين امتناع العطف على الجزاء  
 ولم يمتنع بين الشرط والجزاء فيكون ليجب هناك جملة اخرى  
 هي الموضع المركب منها من يحتاج الى بيان امتناع العطف  
 عليها وقد مر ما بها ان الشئ يتحقق ذلك على طريقتين اهل العرف  
 فان قلت العطف على الجزاء المقيد ينصق على وجهين

الاول ان يجعل التيقيد جزءا من المعطوف عليه بان يلاحظ  
 التيقيد او لا ثم يعطف عليه ثانيا للالزام في الاشتراك في  
 لك التيقيد لانه جزء من اجزاء المعطوف عليه لا حكم من احكامهم  
 الثاني ان يعتبر المعطوف عليه ثم يتيقد ثانيا فيكون ذلك  
 التيقيد حكما من احكام المعطوف عليه مشترك بينهما وبان  
 المعطوف فيجوز ان يجعل عطفت الله يستتر في عطفا  
 من اوجه الاول وكانه المراد من المعطوف على الجملة التيقيد  
 قلت قلتم انما تقدم ان المعطوف عليه اذا كان متيقدا  
 بيقيد متقدم عليه كانه المتبادر في الخطايات من السند  
 هو اشترائها في التيقيد وهذا القدر كاف في المنع فان قلت  
 قول في قوله نعم فانها جارية لاجلهم لا يتحقق نعمت ان النفا  
 الى التيقيد هو الاشتراك قلت قلتم ان الفهم المقام في التيقيد  
 هو اهوى منه كانه الاجرة الكريمة فان الاستقلال في  
 جعل الاجل مستحيلا استعماله ظاهرة فلا حاجة في تيقيد  
 فوجب ان يعطف على المعطوف مع قيده فان قلت قلتم غير  
 عطفت الله يستتر في من هذا التيقيد قلت ليست التيقيد  
 هنا مثلها هناك في الظهور والالزام من مخالفة التيقيد  
 التيقيد اهوى مخالفة التيقيد التيقيد انصرفت **والا** فلا حاجة  
 دها في التحقيق بناء على اعادة تعاليم تلك المقالات او  
 ت الخواتم من تمل استزاجهم بالمؤمنين **والا** فيكون  
 من السوال فيهم من ادعى ان فصل الجواب عن السوال

لما بينهما

لما بينهما من كمال الانقطاع والاختلاف شيئا وانما يكون  
 الفصل في الاستئناف ليس به كمال الانقطاع لا يشبه كمال  
 الاتصال **والا** او غير ذلك مثل تيقيد المعطوف كمال نظامه  
 وادراكه ان الكلام السابق مقتضى السوال او على المادة  
 السامع وعدم تيقيد ذلك لا بعد ايراد الجواب **والا**  
 في الجملتين شيان في الزمن والاستلوب في ذلك لان  
 الزمن من الجملة الاولى سدا اعصاد التيقيد وتقرين  
 ما سبق له الكلام او كما من ان الكتاب الكامل والزمن  
 من الثانية ان يتبع على الكناز ما هم فيه من التيقيد والتيقيد  
 عن ايات الله **والا** او الذكرهم عند ذكر المؤمنين والاستلوب  
 في الاول اي طريق الاصل في الادلة فيها الحكم على الكتاب  
 وجعل المتيقين من متممة ما حكم به عليه وفي الثانية الحكم  
 على الكافرين ولذلك عددت الثانية بان بينهما على انقطاع  
 عنها عن الاولى وانما من **والا** وذلك لان العادة انهم  
 اذا قيل فلان دليل ان ذلك من سبب عليه وموجب **والا**  
 وذلك لان السامع اذا سمع ان فلانا من بعض وعقد بذلك  
 قد ينفذ ايضا ما حصل له التصديق بان لم يرد منه شيئا في الجملة  
 من غير ان يلاحظ خصوصية شخص من الاسباب التي لا  
 تخفى على دفتيها الى السوال عن السبب اي من **والا**  
 حتى يصاب بخصوصية فيقتضونها ويكون المطبقون  
 خصوصية السبب ثم المتكلم فيكون تلك الخصوصية



سياتي بالطلب على التصور الذي لا يتصور فيه شك  
 وتردحته وذلك في الجواب ولخوف من ان يظن في امر  
 ناحية مثلا بسبب خصوص فاذا سمع ان فلا تتردد فيها  
 فربما توجه الى خصوصية ذلك السبب وبالله اعلم اي  
 من كونه سببا لمرئيه فيكون المظهر التقديري دون التمثيل  
 فيقتضي التاكيد في الجواب **قوله** لانه السؤال عن غير السبب  
 الى قوله لا وان في فانه السؤال بما اذا قل سؤال عن مطلق المظهر  
 والمظهر بالذات تقصور عن قول بخصوص ذلك المظهر بقولك  
 اسد في المكنى بواقي بين احداهما خصوصية والمشيور  
 انه المقصور وهذا اليت هو التصور وفي بحث قد سبق  
**قوله** او من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفة كذا  
 وقع في عبارة الكشاف فاشارة الى توجيهه بان  
 المراد اعادة ذكر الشئ بصفة من صفاته لا اعادة صفة  
 حقيقة فانه ليست من كونه سابقا حتى تعاد **قوله** فانه  
 انه من قبل الثاني اي بما يميز فيه الاستيناف على صفة  
 ما استوفى عنه وذلك لان وضع اسم الاشارة هو هنا  
 موضع الغرض وفيه ايراد الى تلك الصفات كانه قبل ذلك  
 الكريم الفاضل حقيق بالاحسان **قوله** على وجه وهو ان  
 يجعل الذي يؤمنون بالغيب موصولا بالمتعين ويوقع  
 الاستيناف على قوله انك على هذا من رتبهم وهذا  
 وجه من وجوه واعتبار الوجه الرابع وهو ان يجعل قوله

الذي

الذين يؤمنون بالغيب الى سابقه استينافا فهو من هذا  
 السيل بلا اشتباه **قوله** قلت وجهه انه لا يخلو  
 فاق الحكم للثبوت لزيد في المثال المنكوك وهو احسان الخ  
 اليه وليس يتقدم هناك سؤال الى الخ الخ الخ من سبب  
 احسانه كيف وهو اعلم من غيره بالا سباب الحاملة  
 على احسانه لاحتمال رتبة له ثم يتصور ذلك اذا انتم اورد  
 ان يمتنع غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنها ما نحن فيه على  
 مراحل في الصواب ان يتقدم قلت لصاحب احسن الى  
 ان لا تجزم ان ليشال هل هو حقيق بالاحسان حتى يكون  
 احسانه اليه واقعا وموقعا لا فاذ قيل في حقيق يا  
 لا احسان فقلت الجواب عن السؤال المقدم واذ قيل  
 حقيقك التكميل اهل لذلك فقلت اني بما هو الجواب عنه  
 حقيقة وهو الحكم بكونه حقيقا لذلك واذ قيل فيه ذكر  
 ما يوجب الاستحقاق وهو الصلحة القديمة وذلك  
 يتبع الاستحقاق ويتقوى الحكم فيكون ابلغ واحسن وبما  
 من ذلك يظهر ان قوله فيما تقدم فالسؤال المعتمد فيه  
 لما اذا احسن اليه ليس بشئ سواء قرأ على حقيقة الحكاية  
 من المفارغ او سيرة الخيرة المعنوية من المصلحة الحق ان  
 يتقدم هل حقيق بالاحسان واهل له في يختص التاكيد  
 في الجواب لانه جملته انما هي السائل عنها المتبرر فيها  
 يستغنى عنه بل ذكر موجب الاستحقاق كما اشرنا اليه قال

**قوله** واما المعقل بالعطف فهو جملة وصف <sup>منها</sup> تراعى  
وهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين <sup>منها</sup> نظر الجملة  
في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث  
كما يشعر به قوله فانه قلت قد جاوز صاحب الكشاف عطف  
الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل المجرع على الانشاء او  
على العكس بل يوجد عطف الحاصل من مضمون الجملتين على  
الحاصل من مضمون الاخرى بل اراد به معنى المجرع اي المعتقد  
بالعطف هو مجموع قصديين فيا قواب المؤمنين على مجموع  
بين فيا عقاب الكافرين قال صاحب الكشاف اي ليس  
من باب عطف الجملة على الجملة ليعلمنا سببه التناشئة  
مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الماخرى مسوقة  
لاخرها واما المقصود بالعطف المجرع وشرطه المناسبة بين  
الغرضين فكما كانت اشياء كان العطف احسن ولم يكن  
السلوكي هو القسم من العطف انتج كلامه والفرع الثاني  
انه لم يثبت له في المضمون مع ظهوره في عبارة العلامة  
وحمل الامر والنتيجه في قوله ليس الذي اعتقد بالعطف هو الا  
مرحى لا يكون جملة مع يثبت ان يجعل قوله ان تقول هو  
معطوف على قوله فالتعاطف انه اراد به ان يشيروه  
اي منفردين فاعلم معطوف على فالتعاطف ان كان كونه من  
عطف الامر على الامر وهو فاسل لان العطف على المسند  
يستلزم الاشتراك في المسند اليه كان العطف على المسند

اليه

اليه يستلزم الاشتراك في المسند فان قلت ليس في  
قوله يعاقب بالقياس والادهان وشرعيا بالعنف والاعمال  
عطف جملة مسوقة لغرضين على جملة اخرى مسوقة لغرض  
اخر بل هناك جتان مختلفان خبرا وانشاء عطف احديهما  
على الاخرى قلت اراد بذلك المثال عطف جملة قصدي  
الاول على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله  
ليوافق ما مثل به من الامة لكنه اقصر القسطين على ما هو  
فيهما ويقيم منه المبالغة منها فكانت قال زيد يعاقب بالقتل  
والادهان فما اسوا ما حاله وما اخره المعتبره ذلك في  
بالعنف والاعمال فاحسن حاله وما اوجب **قوله** قلت  
على ادق في الادقة والاحسن في كل شيء على ما فهمه بل على  
ما فهمناه فاشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف  
الجملة الى العمل لهما من الاعراب فما لا نزاع فيه ولا حاصل  
بل يثبت عطف الحاصل من مضمون احدي الجملتين على الحاصل  
من مضمون الاخرى فانه ان اراد به ان يجعل يعاقب يعاقب  
في الجزية او الانشاءية فذلك عطف الانشاء على الخبر او  
بالعكس بناء على التاويل لا يتم اخرا من العطف بينهما كما  
وان اراد به ان لا تأويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية  
على الجزية او بالعكس من غير ان يجعل احداهما على  
الاخرى فلما فائدة في قوله بل في خبر المجرع والظاهر ان من  
فائدة اي فانه يثبتهم ويشيرون اي ذلك باقتناء الناس جملة



ونشر ما يقبضه العقل العقدة على العقدة على جعله من مطلق  
 الجملة على الجملة فاحتاج الى التقدير على ما يتناسبه  
 والله سبحانه الله ما اوتي نظم في اساليب الكلام وما  
 اعرفه باحوال انا نيتهم على ان جعلوا الله في ذلك ما يكون  
 منها ولا يحيطون بها **وقد** من القوى المدركة العقل  
 المفهوم اما على ما هو في الجزئي اما سوري في  
 المحسوسة ملحد في الحواس الحس الفاعلة وانما معان  
 وهي الامور الجزئية المستمدة من الصور المحسوسة  
 ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ لها  
 ذلك الحكي وما في حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض  
 المادية هو العقل وحافظها ما زعموا هو الحس والنبأ  
 ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها في  
 الخيال ومدرك المعاني هو التي هي وحافظها الذاكرة  
 ولا بد من قوة اخرى مفرقة وتبين متفكرة ومختصة بهي  
 الامور السبعة ينظم اعمال الادراكات كلها والنظم  
 الاشارة الى ضبط وان كان خارجا عن العقل **وقد**  
 لان العقل مجرد لا يدرك بل انه الجزئي من حيث هو جزئي  
 يعني الجزئي الجسماني لكونه معروضا للعوارض متغيرا من  
 لتسامه في الجزئية **وقد** والجواب ان المراد ان هذه هي  
 ما ذكره السلكي من ان العقل يجزئها المثلث من الشخص  
 في الخارج يرفع التعرّف من البين انما يناسب القائل

على

بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاتحاد في وصف له نوع  
 اختصاص بها اللهم الا ان يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة  
 وما عداه بمنزلة الوصف المشتمل لها **وقد** فان كل عدد  
 يصير عند العقل قايما قبل عدد اخر فهو اقل من غيره او اعلى  
 لشيء واحد كما اذا اعتد بالواحد والاثني المتيقن ذلك  
**وقد** فالأقلية والاكثية انما كذلك يمكن ان يرقى بين  
 الاثنان بان الأقلية والاكثية انما هيان سبب الاثنان لا سبب  
 له عند حد مثلا اذا اعتبرنا ان الاقل هو العشرة فما هو اكثر  
 منها لا يخفى عدد ولا ينطبق حد ولذا اذا جعلنا ما  
 الاكثر فما هو اقل منها من الاعداد والكسور لا ينفك  
 عند حد انهم وليست الحالة في العلية والمعلولية كذلك  
 وبوجه اخر يثبت عليه في الشرع وهو ان الأقلية والاكثية  
 لا فرقان بالذات لا للكميات بخلاف العلية والمعلولية  
 اذا اختصا من لها بالكميات **وقد** وهو التقابل بين امرين  
 وجوديين يتقابلان على عمل واحد بينهما غاية الخلاف  
 هذا التقابل لا حيزا انما يعبر به التقادير الحقيقة فلا انشأ  
 بينهما الحق بين السوول والحق مثلا ومنهم من يميز التقادير  
 بينهما تقائلا ويميزه قسما اخر من التقابل على الاوجه  
 وكون التقادير المشهور في اقليم يعبر فيه غاية الخلاف  
 وبهذا الملاحظ انما يخبر التقابل في تلك الاقسام المشهورة  
 وقد اعتبره تعريف التقادير مطلقا في اخر وهو ان

لا يكون قفلا احد الامرين الوجوديين بالقياس الى الاول  
احتمال ان من المتضادين ولعله انما ذكره لان اراد بالوجود  
جوهر في الحق الموجود والاشارة ليست موجودة عند  
المتكلمين **وقد** يختلف نحو السماء والارض في زمان  
لها ما لها زمان اخر ان يكون احدهما في غاية الخلق والآخر  
الاخر في غاية الخلق والاول وسطا في حاد جان منهما الا  
لها فلا يكونان كالاسود والابيض فلهذا لم يفرق  
في تلك المفهومين امرين موجودين في الخارج ليندرجا في  
تقريب المتضادين واذا لم يفرق بينهما في كل الفرق الظاهر  
**وقد** واما القول الثاني فما ان كانا معا في غاية الخلق  
في تعريف المتضادين في هذا الجواب والاولى ان  
ذلك القيل ويجاب بما ذكره ثانيا بان مفروض الوجودية  
والثانية ليسا موجودين باعتبار العدم في مفهوم كل  
منهما على ما جئ به سابقا بل جميع ذلك معان محقولة فان  
المتضاد ان احدهما مطلقا فهو الآخر على مذكور القيل وان اخذ  
مضافا الى الحق كان كل واحد من احدهما مضافا الى جزئي  
كمتضاد هذا السواد مثلا كان جزئيا على ما ذكره وان كان  
الاشارة الى الجزئي لا توجد الجزئية ولا متعديا مثلا اذا قلت  
علامة فلان ان اردت بها مطلق فلان و قد كانت كلية  
وان اردت بها علامة معروفة في زمان سابق لا اجل  
امر معني الى غير ذلك من المتغيرات بحيث يتشخص بانه

الزكر

الشركة على جزئية ومتى هذا المتضاد حال التماثل والتقابل  
فان قلت اذا كان التماثل والتقابل متساويين لم يكن  
الاول جامعا عقليا والثاني وحيث قلت ان التماثل سوي  
من كليتين او جزئيتين او كلي وجزئي امر اذا التفت العقل الى  
اقتضى الجمع بينهما وذلك لان في نفسه صانع للجمع ولا عاصية  
في ذلك الاحتسالات فجميع بمثل هذا الجامع منسوب الى  
العقل سواء كان ذلك الجامع مما يلي ذلك العقل بالذات او بما  
الالات واما المتضاد فانه امر اذا نظر العقل اليه لا يقتضي  
الجمع بين المتضادين لان في نفسه غير صانع لذلك بل يقتضي  
فصل الاحتسالات فغيب الى انفس الوهم اذ من شأنه ان  
يخال فان قلت ليس له الى الوهم مطلقا مع انه اذا كان  
كلية لم يزل وكنه الوهم اصل الخلق يقتضي بسببه جمعا ولم يحصل  
في ذلك قطعا قلت الامور ان في الحقيقة انما هو لنفس  
سواء كان متعلقا بكل او جزئي لكن القوى كانت لها  
تسليها في الادراك والقوة الحقيقية في ذاتها التزليها  
في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والشي  
تسليها وتسليها بها في ادراك سائر الحواس والذ  
لك قبل الوهم سلطان القوى الحقيقية بل ربما تسليها  
في المعقولات المنفردة عن المحسوسات بل في المعقولات  
الفرقة ولذلك لم يخل فيها وتكلم عليها باحكام المحسوسات  
فالمراد بالجامع الوهمي ما يقتضيه العقل باستعمال الوهم الجمع



لا جلد ولم يستعمله لما اقصى الجمع سواء كان ذلك الجمع  
مدركا للعقل بالذات او بواسطة الوجود فلما كان ذلك  
في هذا الاقتصار نسب اليه كما نسب القطع الى السكين  
والجمل الى سور الواضحة كما نسب الى العيال في نسبة الى  
العقل وخلافها في نسبة الى الوجود لفظا واما التقادير  
كان بين الصور المحسوسة فلا شك انه امر يقين في الجمع بينها  
والعيال بل في نسبة اليه وكذا التقادير بين المعاني  
الوهمية او بينها وبين الصور في نسبة اليه لان الوجود  
يشترع المعاني من الصور الحياتية بل التقادير بين الصور  
المنشئة من المحسوسات في نسبة اليه لان تلك الصور  
منشئة من الصور الحياتية التي هي في العقول والفرق  
فيها فبالتالي لم يكن للحيال فيها مدخل لكنها قد اخرجت منه  
من الامور العرفية المعبرة في اللغة بمراحل وفيما ذكرناه  
تفصيل وتحقيق لما ذكر في الشرع **قوله** ونسأله ان يقطع  
بامتناع العطف في عوالم قبل ان يتم انتفاء العطف مطلقا فانه  
انما قصد الى عدم الامور الواضحة في يوم الجمعة فان العطف لان العطف  
الاصلي هو هذه القيمة فهو هنا جامع بل في نسبة اليه ولما افترض  
للبيان وخرج تلك القيمة الواضحة وجعل يوم الجمعة كالماء قال  
بحرنا العطف لانه ليس بجامع بل لا جامع فيه بل في نسبة اليه  
وكذا الحال في المسند اليه والسند وفي كلام السالكين في ان  
حديثنا في ان هذا القطع لغيره لانه لا في خبرنا انما انكره

مكون

ككونه في حديث وضع في خاطرك بفترة حديث احوال جامع بينه  
وبين ما انت فيه بوجه ما او بينها جامع فهو ملتفت اليه  
ليجعل مقامك عنده ويطرح لك الى ما ذكره في قوله  
في الذكر معصو لا ثم قال ومثال الثاني وجدت اهل بيتك  
في ذكر خواتمهم وسير الكلام لان قال وانت كانت ان  
صديق تكونت صديق صديق فغشاك منه فلا تقول وفي صديق  
لنوع مقامك من الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الحق فقد مر بان  
الاتحاد في المسند جامع لكثرة غير ملتفت اليه في هذا المقام  
فلو فرض في قدر المنكح للمعقل الاشياء الضيقة المتعلقة  
والحكم عليها بالحقين باذان ليقول خاتمة صديق وفي صديق  
وحسب صديقته فبالتالي في كلامه واخر من التو  
ملاحك محبة **قوله** ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع  
بين الجملتين في خبره حاجته لان المقصود بيان الجامع بين  
الجملتين في العطف وما كان يكفي في صحة العطف بينهما فلما  
لا يصح وجبا معا بينهما اصلا لا يستلزم بالجامع بين الجملتين  
بجلا من يصح ان يكون جامع بينهما في موضع ولا يصح  
لذلك في موضع اخر لما في هذا ان واما قوله وقد مر فيهما  
اي فيما قبل هذا الكلام وما بعده بامتناع العطف فيما  
لا تناسب بين الخبرين وان كان الخبران متحدان فاشا  
رة الى ما مر في خبره فيما قبل من امتناع العطف في نحو الشمس  
والقمر باذن خاتمة ومراعاة الادب بحدثة وما مر به

فيما ينظر من امتناعه في نحو خاتمي ضيق ونحو ضيق ونحوها  
 حيث انما في الاول فلان من عطف المفرد على المفرد وليس  
 الخبر المتحد هناك اعني محله خبرا من المعطوف عليه  
 ولا من المعطوف وهو خبر عنها معا فيكون مؤنزا عن  
 العطف بينهما فلا يكون محققا للعطف جامعا بينهما بخلاف  
 ما عني فيه فان الخبر عنها والخبر او خبرا من خبرها معا  
 في كل واحد من الجنتين بخلاف ان يكونا معا محققا للعطف  
 بينهما واستان في الثاني فلان من مع فيه بان الاتحاد في الخبر  
 جامع لكنه غير ملتفت اليه في ذلك المقام لانه عن الجمع  
 بين ذكر الحانم وذكر الحنف كما نقلناه عنه وكذا القام  
 ون انما هو بين التصور في علم من ذلك انما لو اريد  
 لتصور الصورة الحاصلة في الزمن لا حصولها فيه مع  
 كلام في الخيال لا فيكون مع قوله بين تصورهما  
 تقادون ان من صورتهما تقادون لان بين حصولي صور  
 بينهما تقادونا والقاسد هو الثاني دون الاول وهذا  
 المتأويل لا يجري في الوهم اذ لا تقادون بين صورتين في الذن  
 هن كالاتقاد بين حصولهما فيه انما التقاد بين الشئيين  
 انفسهما فوجب ان يولد بتصورهما مفهوما لهما يكون  
 له وجه محقق في الوهم والخيال معا ويكون من اضافة  
 العام الى الخاص وانما قال وجه محقق لان تلك الاعيان  
 توهم خلاف المقوم وايضا ذكر التصور مستغنى عنه اذ

يكنه

يكنه ان يقول الوهم ان يكون بينهما شبهة في الخيال الى ان  
 يكون منهما تقادون مع انه لا يولد تخيل في العبادات ووجه  
 الاختصاص فيها **فانه** اذا اردت تخيلا اخبارا اي اذا كان  
 المقوم مجردة نسبة المستدل الى المستدل اليه ولا شك ان هذا  
 المقوم جامع لكل واحد من الخبرين والثبوت والمفرد والاستقنا  
 والاطلاق والتقييد والتقوى وعدمه فلو كانت ان تراعى  
 تناسب الجنتين في هذه الامور لكانت الحسن في اول  
 بينهما **فانه** كلام في غاية السقوط يمكن ان يقع هذا الكلام  
 عن غاية السقوط ولست ادري الى المذهب الذي هو ان  
 زيد في زيد تام يجوز ان يكون فاعلا لقام وتقليم الفعل  
 على الفاعل انما يجب على هذا المذهب **فانه** الذي في  
 الكلام بعض الحقيقة في ان قال الشيخ ان المذهب في شرح  
 المفصل ولما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان يكون  
 الجملة الاولى ذات وجهين مستقلة على جملة استقنة وجملة  
 فعلية فيكون الموضع على تاول الاسمية والنسب على تاول  
 الفعلية ففي هذه العبارة اشعار بان المعطوف عليه في  
 الموضع والنسب شئ واحد في الموضع فاول بالاستقنة في  
 النسب بالفعلية نظرا الى الخبر الذي هو عطف الفاعل  
 ويقوى ذلك انه لم يفرق بين النسب بخلاف ما نقل في محلي  
 في المعطوف وعطف هذا يكون كلام سيبويه في المثال الذي  
 اورد به جارا على ظاهره غير محتاج الى ما اورد به السبيل في



في تصحيحه **وقد** كان هذا تتم لباب الفصل والوصل في ذلك  
 اشادة الى ان وال حال اصله العطف **وقد** ولما بين  
 ان اي جملة يجب فيها الواو والحاصل انه بين ان الجملة الوا  
 فتمهالا اذا كانت خالية عن منوصلا معها وجب فيها  
 الواو فاراد ان بين ان اي جملة تصلح لهذا الوصف **وقد**  
 حال خالية عن منوصلا معها مقارنته الواو وجوب **وقد** الجملة  
 الانشائية وهي لا يصلح ان يقع حالها في نفسها غير ما  
 قوله بالقول كما في قوله جندب البجلي ابطائي واسرعي **وقد**  
 والحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر في الجملة  
 الانشائية مقولته فلا يكون حالها الا سبيل الجواز القيا  
 منها مقام عاملها المحذوف الواقع حالا **وقد** اذا كان متقدما  
 الشرط المذكور او في ما لا زوم لذلك الكلام السابق فكلما  
 في النص التي رايناها والصحيح ان لا يستلزم ذلك الكلام  
**وقد** لا يلبس بالهيئة التي ينبغي ان يكون عروضا صيغة  
 الاشياء في جازية وتلك الاشياء ما من اجل ذلك  
 عروضا صيغة الاشياء وبذلك لا يكون عروضا صيغة الاشياء  
 يظهر انما تلك عروضا صيغة **وقد** استشعرنا انما تلك  
 الحامية التي هي توجيب مستتبسح حلال وكيف لا والحال اليه  
 الذي نحن بصدده عروضا صيغة كلام الا زمته التثنية على  
 لا تناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال  
 الا في الملاقاة لهذا الحال على كل منهما اشتراكا انظريا وذلك

لا يمتنع

لا يمتنع استقبال تصد في الجزية الحالية صير الاستقبال كما في  
 على احد وسير عليك ما يثبت على علة تجزئها للواقعة  
 خلاص من غير الاستقبال **وقد** والمضارع وجدت غير مبنية  
 بالوعد على اي مرت موجودا وانما هذه السفة كما تدرى  
 انما صفة جبل هو عليها فيكون ابلغ من اتقاء الاستقبال  
 في الزمان الماضي الا ان الموضع يتبادر الى الناقصة لفظة  
 استعمالها **وقد** وعادة ما يمكن ان يقع في هذا المقام ان قد  
 التقاء في توجيبه المقام الى ذلك الوجه المستبشع وجعله  
 غاية ما يمكن ان يوجبه كلام القوم وهذا الوجه وان كان  
 متوقفا في الموضوع من كلام القوم لكنه غير مبرح كما توعى  
 والمتوابع ان الافعال اذا وقعت فيوالماله انفسا  
 باحد الا زمته فم منها استقبالاتها وحاليتها وماضيتها  
 بالقياس الى ذلك المقيد بالقياس الى زمان التكلم كما في  
 معانيها الحقيقية وليس ذلك يستعمل فكل من التماضي  
 مباحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان  
 ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعط هذا كما قلت جازية  
 ركب كان المفهوم منه كون الكوب ماضيا بالنسبة الى المحي  
 متقدما عليه للا يعامل بمقارنته الحال لعاملها وانما تلك  
 عليه فكل من زمان المحي ونظم المقارنته بينهما فكان  
 الكوب كان متقدما على المحي لكنه قارنه واما واذا فاقته  
 جازية زيل يركب ذلك على كون الكوب في حال المحي وتظهر

صحة كلامهم في هذا المقام في وجوب تجريدها عن الحجة الواقعية  
 من ملامتها الاستقبال اذ لو سلمت بها لزم كونها مستقبلية  
 بالقياس الى عاملها ونظر اليه بحسب ما ذكره السجاني من  
 انك اذا قلت حجت وفل كذا زيد فلا يجوز ان يكون حال  
 اذ كانت الكناية قد انقضت اي حال الحجة الاساسية الحكمية  
 ان يكون حالها اذا كان سرح في الكناية وقد مضى منها جزؤها  
 انه يلبس بها في حال الحجة ورجوع كلامه الى ما ذكرناه  
 وانت اذا وجدت الكلام انكيت محلا صحاح فلا تغفل من  
 على نظيرة فيقال اي اخذت خالتك **وقد** كثير ما يقيد  
 الفعل الواقع في زمان الحكم بالماضي كما يفي في مثل ذلك من  
 ويلحق وجبه يحصل به التقابل من اعتبار القصة اي اصل  
 في زرية والقصة انه استربت صحابة موسى او اعتبار المصالح  
 في قوله نعم كيف تكرون بالله وكنتم امواتا الا اني احييتكم  
 وانتم تعلمون ان حالكم هذه مجرد التسليل بلفظه فلا يخفى  
 من الحق شيئا **وقد** فاكثروا في الاثبات بوقوع مطلقا  
 لهذا الكلام يشعر بان غرضه يقرب اليك على استغراق النفي للزمان  
 الماضي ومنع ما تقدم بلفظه ان الاستغراق انما يستفاد  
 من منادى بناء على ان الاصل استمراره وهذا هو المعنى  
 بموجب اصل الوضوح وما ذكره في هذا انما منهم من اذا قرأوا  
 بالاثبات بالنفي وقيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يضر  
**وقد** وكان نفي النفي اثباتا دائما فان قلت ان ذلك ان النفي

للاستمرار

للاستمرار وجب ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لو رده  
 عطف دائم واذا استغنى عما دام النفي ثبت الاثبات في الجملة  
 قلت النفي اذا ورد على النفي كان النفي المورود عليه نفي  
 الاثبات والنفي الوارد عليه محال فيفيد دوام استغناء  
 النفي في الجملة وهو دوام الاثبات **وقد** والذي يوجب  
 ان وجوب الواو مع ذلك لا ينافي ان كان محال في الجملة  
 اسمه مرجح في ذلك لا يجعل سبيلا الى اخره فعمل اعادته  
 بغيره مشبهة باعادة اسمه مرجح فيقول المشبهة او  
 في وجه الشبهة على ما هو المتبادر وقال ثانيا وجوب  
 تجري ان يقول جازم زيد وعرفه باسمه فعمل بهذا اصلا  
 وذلك جازم بغيره بل الحقيقة هي هنا النفي شبه الاول  
 بالثاني والذي يفيهم من عبارة المتكلم وجوب ذكر ال  
 انما هو ان يكون المستلزم فيه غير في الحال وان ما عدا  
 عن المشهور من جواز الامر والاولوية المذكورة وانما جازم  
 زيد ولا يفسر عيني ان يلحق بها يكون المستلزم غير النفي لان  
 هذا الظاهر في موضع الضمير **وقد** لا يقتضيه الكلام منها الا بترك  
 التحقيق الا وذلك لان الشبهة والاضافة لا تحتل الا بحصول  
 المضاف اليه وليس لنا مقدر على الكلام يتحقق في نفسه  
 لكونه مشوبا بالعدم بل كل واحد من افرادة المختلفة المتعدي  
 لذلك فاذا قيس كلام الاخوة بقصص بالاضافة او الا  
 او المساواة فلا لك الكلام بعينه اذا قيس الى ذلك



حاله في هذه الاوصاف فلا يتجاوز افراد الموزون افراد  
 المطب بل يتجاوز فلا يتطابق الاوصاف والموصوفات  
 المتعينين منسوب اليه ولا شك ان متعارف الاوصاف  
 اولي بذلك فحينئذ ذلك هو ترك التحقيق والبناء على امر  
 وهذا كلام في غاية الصحة والمناقضة لا يجزم عليه شيئا او  
 المضمون **قوله** والنسبة بين الاطبا بين اثنين عموم من وجه كونه  
 الاطبا بالخير الاول دون الثاني هو جلي في قوله نعم وب  
 التي وهن العظمية واشتعل الرأس شيبا وبالخير الثاني  
 دون الاول يوجد فيها انما قيل هذا نعم بل لا يمتنع ان يكون  
 عقيمة مع ذلك المقام ويوجد بالمعنيين فيها اذا ارد في هذا  
 المثال نظر الى هذا ذكر من المناسبة العقيمة فقول مثلا هذا  
 نعم فاعترضه **قوله** وكذا بين الايمان والحق في الثاني وبين الا  
 طبا اي بالخير الاول عموم من وجه لوجودها في قوله  
 نعم وب التي وهن العظم وجود الاطبا بالخير الاول  
 دون الايمان بالخير الثاني فيما اذا قال هذا نعم فهو  
 اذا طابق المقام على ما مر وبالعكس فيما اذا قال يا رب شحنت  
 وكذا بين الايمان بالخير الاول والاطبا بالخير الثاني  
 عموم من وجه فليتأمل **قوله** لا ان السكاكي قد مرخ بالطلاق الخ  
 حيث قال في بحث الايمان والقياس الى المتشابهة وامثلة  
 الاختصاص وكذا ايضا قال ثم ان الاختصاص لكونه نسبيا  
 يرجع في بيان دعواه الى ما سبق تارة والى كون المقام

خلقنا

خلقنا بالمسقطي ذكر اخرى كما قل عند في متن الكتاب ما وحي  
 في العبارة **قوله** جواب لما غي على اسلي وثمة للبين قال في الكشاف  
 تقدروه على اسلي وثمة للبين وثان يراه ان يا ابراهيم قد سلمت  
 الرعي كان ما كان فما ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف بل استبان  
 رعيها واعتبارها وحدها الله نعم وشكرها على نعمها جعلها  
 من دفع البلاد العظيم بعد ملو له وما اكتسب في قضا عقيمة وهو  
 الانفس عليه من الثواب والامواس ودرنوا الله الذي  
 ليس وزيده مطوب **قوله** قال لا شرع لي في هذا المطب شرح لشيء ماله  
 وسدري في تفسيره لي نعمت وذلك الشئ واوينا له قاضي  
 هذا الكلام شمران وتلميذ في ستر وقع صفة محذوف  
 اي اشرع شيئا لي صدري والمقادير من نظم المتواليات على  
 بالفعل اي اشرع لاجل صدري ومع انما ان يعمل المعقم فانه  
 الربط كفي فكم يتم اقرب للناس حسابهم فلما اشكال واما  
 انه يعمل من قبل الاجال والتفصيل فيجوز انهما حاصلان بل  
 فياخذ في الجواب ان قولك اشرع ليس فيه تعريض للملك  
 المعقول لاسلام اختلاف قولك اشرع لي اي لاجل انفسه  
 ان المشرع امر متعلق به في الجملة فيقع صدري تعبير له  
**قوله** وهذا اي في اصطلاح السكاكي فانه قال في هذا القول  
 او يل الاختصاص انما يتم دليله ويشعر به ولا شك انهما من  
 قبل المساواة وايضا قال من قبله وتلك التي قلت خلقنا  
 سبق طريق الاختصاص والى القول بل قلنا من متنا المتعرف فذلك

لذلك

جعل الاختصاص مقابلا للتطور في الخلق فلهذا لم يتناول  
 للمساواة **وقد** فسقيا لكاس من ثم مثلها ثم من الله اليك  
 قبل حنا فانها مثلها ثم من الله قوارا وان شرفها ودر  
**ولم** يتم تقبلها حال يحمل وجهين احدهما انه لم يكن في غيرها  
 خالي اي شامة مرقومة والثاني ان يكون اعمال الرجل الخا  
 لعلم شانه ولم يتم تقبل لانه لا يميل اليه دفع ولم يتم  
 انما يتاخر على الوجه الثاني كما ذكره **وقد** هذا الص من ان يكون  
 صفة لا حال يعرف بالثقل وذلك ان المقام يقتضي القيمة فلو كان  
 وصفا لم يكن قوله اعلما لان الوصف يتطوع شيوعه والتم  
 ان ليس هناك في معنى بل كل اتم استيق مودعة بل شعبة  
 كما لم عليه قوله اي الرجل المهذب فلو جعل وصفا لكان  
 المحي انك لا تقدر على استيعاب مودة اخ توصف بانك  
 لا تم شعبة وفات العوم وانفك انتكاسه مع ما بعد  
 كما لا يخفى **وقد** وانما اسرى في بعض الليل الذي لا يعلم البنية  
 مع كورة في الكشاف واعتز من صاحب الفرائد عليه بان  
 البغضية المستفادة من التكرير في البغضية في الاخر  
 لا البغضية في الاجزاء كيف تستفاد من قوله ليل ان لا  
 سرادكان في معنى من اجزاء ليلة واحدة فلهذا صواب ان شكرو  
 لا يخرج من كون الاسراء في ليل او لاقادة تقليمه **وقد** لا يفي  
 ولهم ما يشتهون مطلقا قوله الله البينات فيجوز ان لم يمد  
 محاوره الله وما يشتهون مطلقا على البينات فالحق في ذلك

لا انفسهم

لا انفسهم من يشتهون من البين والظن ما لم يستوف  
 وقع مقبول ثانيا وليس له امتعلا فيجب ان لا يتجمل  
 ما بين من يرى المعامل والمضول لا يصح في غير هذا القول  
 لان الجمع هو ان يكون المضمون معول في الفعل والحد لا ان  
 يكون احداهما معولا والآخر مقولا لمعول على انه قد لا  
 يحا ذلك اذا كان معولا في احداهما بتوسط حرف التثنية  
 له بقوله وهو في اليك وكان مع في الجملة في المعطوف به  
 الاستحقاق وان الملائق بهم ذلك وهو غير وان كان  
 بلسان الحال وجعل قوله ولهم ما يشتهون جملة جارية  
 بوجوب تقبول في المقام الذي هو الترجيح فامل **وقد** قوله  
 ان اشكوا نفسا لخصنا بغيره ان قوله ان اشكوا ولو لا  
 من حيث شق الشكوا بالوال في نفسا بقوله ووصيتنا  
 الانسان هو الذي واما ذكر شكوه نعم في التفسير فغيره  
 متبنيه اما ان شكى الوالد في شكوه نعم لان ما انما  
 فيه عليه نعمته من عنده في الحقيقة واما ان شكوا  
 فترى بهو شكوه نعم وفي ذلك ايضا زيادة حث على  
 شكوا والاعمال ان يعظم الوت سبحانه بشكوا الضامه  
 مقدم على الشفقة على غيره بزيادة لسانه فادوا  
 بزيادة الضم كان المحي على التوسية باو شكوا ولا  
 وشكر الفيا فانيا **وقد** اللهم لا ان يق ان المعتر من  
 يعجز انما يتلو الشق الثاني من الترتيل السابق وفي



لا يشترط في مطلق الاعراب ان لا يكون له عمل من الاعراب  
فيصح ان يكون له عمل غير جملة بل يشترط ذلك في كل اعراب  
يكون جملة فلذلك قال ولا عمل له من الاعراب فلا يكون جملة  
لا يكون حاشية الوجود فيلزم في ذلك الاختلال لكن ينبغي ترويض  
وما لا عمل له من الاعراب بان يكون جملة او اقل من جملة  
فقط انما يكون جملة لا بد ان يكون له عمل من الاعراب فلا  
قلت وتجا كان معر بالقطا ولا يكون له عمل قلت الذي في  
من الاعراب هو الاعراب مطلقا وانما عتبر في ذلك ان يكون  
لا عمل له من الاعراب بناء على ان الجملة من حيث هي  
جملة لا يكون لها اعراب الا على امتناع المعاني بكون الله

الملك المطلق

مطلقا  
الاعراب  
البيان

**قوله** واذا واد بالحق الواحد على ما ذكره القوم ما يدل  
عليه الكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال انما  
قال على ما ذكرناه من ان كلامهم في مباحث الجواز المرد  
لا يساعده ومع ذلك فقد ساعدوا القوم فيما ذكرناه بما  
اورده هناك كما سبقت عليه ثم نقول وفيما ذكره  
القوم بتبيينه عن علم البيان ينبغي ان يتأخروا عن علم القام  
في الاستعمال والسبب في ذلك ان دعائهم مراتب  
الدلالة في الوشوح والحقا على معنى ينبغي ان يكون على  
وعاية مطابقة لمقتضى الحال فان هذا كالاصل في المقام

وذكر

فذلك فرع وثمة لها فالاولى ان يوافق المطابقة او لا يجوز  
الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الامر لازما وكلامهم البيان  
مساواة بين الملكة او القواعد او ادراكها لا يتوقف على  
علم المعاني باق معنى احد من تلك المعاني لكن لما كان علم  
المعاني بحيث عن افادة التركيب نحو اعتبارها وعلم البيان  
عن كيفية تلك الافادة قوله منه قوله المركب من المعنى والشيء  
من الاصل فذلك ان اعمى عن المعاني **قوله** وبالنسبة للملكة  
للحق الواحد يخرج ملكة الاقضية على التجانس مع العلم  
فانه ليس مع واحد بالحق والذكر لا بد له من الكلام  
المطابق لمقتضى الحال هو المعاني التركيبية كما سبقت به فيها  
سيورده على ما ذكره القوم **قوله** كذا لانه لفظ المشهور من  
وسر له الجواز على وجود الاقضية انما قال وسر له الجواز لانه  
وجود الاقضية المشاهدة معلوم بحسب المراد لانه لفظ  
**قوله** واعتبر من بان الدلالة صفة اللفظ تقريبا لاعتقائهم  
على الوجه المشهور ان الهم صفة السامع والدلالة صفة  
اللفظ فيقضي بان في الصدق قطعها فلا يجمع تعريف لعمدها  
بالحق وقلة او قلة باب عن بعض المحققين بان الدلالة  
للمخافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة لاحاطة اخرى هي  
الوضع ثم ان هذه الاحاطة المعاصرة لا جلا الوضع اعني  
الدلالة الا ان قيلت في اللفظ كانت مفيدة وصف له هو  
ثم بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا قيلت في المعنى

على ما ذكره القوم  
اشارة الى ما سبقت  
من ان هذه العبارة غريبة  
واسنة الدلالة عما  
ذكرناه او كقولهم  
في مباحث الجواز

كانت مبداء وصف له هو كونه عجيب فيهم منه وكلا الوصفين  
 كلام تلك الاضافة فكلاهما غير بعيدا للالزام الذي هو وصف  
 اللفظ المعنى كونه عجيب فيهم منه المعنى الجواز ايضا بالالزام الذي هو  
 وصف المعنى المعنى انفسا منه ومنه واللفظ المذكور في تعريف  
 الدلالة مضاف الى المفعول فهو المصدر المعنى المفعول وصفه  
 المعنى فيكون تعريف الدلالة لا يلازمها بالقياس الى المعنى كما  
 ان قولكم هو كونه العجيب فيهم منه المعنى تعريف لها بل لا يلازمها  
 منه فيكون المعنى المقصود الى اللفظ والشايع في ذلك الجواب بان المعنوية صفة  
 السامع فالتام غير تعريف الدلالة بل اضافة لم يرد ايضا بالمعنى  
 والحق ان الدلالة ان كان نسبة فاعلم بوجوه اللفظ والمعنى كاد  
 عليه هذا الحق فالجواب هو ما ذكره كالا يخفى وان كانت نسبة  
 نسبة فالجواب اللفظ متعلقة بالمعنى كالا يجره القائمة بالالف متعلقة  
 بالالف كما يليك عليه اشتقاق الدلالة لللفظ واسناد الدلالة اليه  
 فالجواب هو الاول الذي سنذكره في قوله عن قولنا وجها  
 ان الالزام انه ليس صفة للفظ فان معنى هذا السامع المعنى هو اللفظ  
 او انفسا المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ عجيب فيهم منه  
 المعنى فيكون ان اللفظ وحده صفة للسامع والالزام وحده  
 صفة للمعنى لكن في السامع المعنى من اللفظ صفة للفظ وكذا  
 انفسا المعنى من اللفظ صفة له فيصير تعريف الدلالة باللفظ  
 سواء كان مصدر او من المعنى للفاعل او للمفعول وهو لغاية  
 ما في الباب بجواب عما في لو كان اللفظ على ما ذكرناه صفة

كلام

اللفظ

اللفظ عبارة عن الدلالة ليقول ان اشتقاق المعنى من اللفظ  
 كما اشتق من الدلالة الى الدلالة الجواز عليه وتقريره ان اللفظ  
 وحده صفة ليس اللفظ حتى يتصور منه اشتقاق كافي  
 الدلالة ومعنى قولنا لا يخفى ان في السامع صفة له قائمة  
 به لكنها متعلقة بالمعنى وبغير واسطة وبالفظة بتوسط حرف  
 الجر كما يليك عليه قولكم فيهم السامع المعنى من اللفظ وهناك  
 ثمة اشياء اللفظ وتعلقه بالمعنى وتعلقه باللفظ لا يلازم  
 صفة للسامع واللفظ فيكون مضافان اللفظ وان ارد  
 الجواب ان اللفظ المعنى والمفعول من الموصوف بالمتعلقين  
 صفة لللفظ فهو ظاهر البطلان وان اردنا ان الجمع المركب  
 من اللفظ ومعنوية صفة له مع ذلك مع ان المستند عن  
 عبارة التعريف هو اللفظ المعنى فيكون المركب فيكون محلا  
 للتعريف على اختلاف ما يتبادر من ذلك وان تعلق اللفظ  
 بالمعنى او باللفظ صفة للفظ فلو اعيينا نعم فيهم من تعلقه  
 بالمعنى صفة له هي كونه معنوية ومن تعلقه باللفظ صفة  
 له هي كونه معنوية ما منه المعنى فلهذا ان معنى فيهم السامع  
 المعنى من اللفظ او انفسا المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ  
 عجيب فيهم منه المعنى على وجهه اللفظ الا ان يلازم بان  
 اللفظ وان عرفنا الدلالة بما ذكرناه واكتفى بها فيستحقون  
 في ذلك ان لم يقتضوا فيه معناه الصريح بل ما يفهم منه  
 بما هو صفة لللفظ المعنى كونه عجيب فيهم منه المعنى واعتد



الى ذلك من ظهور ان الكمال منصفة للنظام المواعظ ليس  
 منصفة له بل ان يقصد به ما ذكر في تعريفها من هو صفة  
 ثم ان دلالة قولهم المعنى من النظم كونه بحيث يقيم منه  
 دلالة واحدة لان تشبيهه بالعلم من قولهم نعم المعنى الخ  
 هو معنى كون النظم بحيث يقيم منه المعنى فاستقام الكلام  
 واتضح المراد وبما ان قولك النظم منقسم منه المعنى  
 ليس حقيقة وصف النظم بل هو اسم للمعنى منه فان  
 المعنى منصفة له سواء قيل بكونه من النظم ام لا لا يتم انقسام  
 المعنى منه بل هو كونه بحيث يقيم منه المعنى وهذه صفة  
 للنظم حقيقة على قياس وصف الشيء بما يتعلق فاق  
 قيام الابد ليس منصفة لان مثل ان يكون على ما هو صفة  
 له وهو كونه بحيث يكون اوجه قائما **وقد** يجب ان لا  
 حاجة الى الخلء الغريب لان دلالة النظم كانت وضعية  
 كانت متعلقة بآداة اللفظ اذ آداة جارية على قول  
 لفظ الكلام الخ توقف الدلالة على آداة ذكره العلماء  
 الطوسي في شرح الاشارات منقول من الشفاء والحق  
 العبارة بقوله الدلالات لكن بعض المحققين خرج بالآداة  
 الدلالة المطابقة لغير التحقيق الدلالة التفسيرية والاعتنا  
 حيث لا قصد متوجه الى الجزء واللازم كما ان الحق للنظم  
 الكل واللازم فان الجزء واللازم مفهوم قطعاً ولا يتوقف  
 فهمهما على آداة جارية على آداة الكل والمدرج والمنقول

هنا

في هذا الكتاب هو المعنى العبارة المطلقة فكان النظم  
 نظر الى ان الدليل علم في الدلالات الثلاث لانها لما كان  
 وضع مدلولها فلان بيان يتوقف على الآداة الجارية على  
 كون الوضع والفرق بان المطابقة وضعه مرضية والاخر بان  
 يشاؤك العقل بما لا يسى وكيفية من جوع تخصيص المطابقة  
 بل ان يكون منها حكم محض والحق ما ذكره ذلك المحقق ان الد  
 دلالة المطابقة لما كانت بجزء الوضع لا لفظاً عقلية بقتة لا  
 تتعال من النظم الخ المعنى فاسب ان يلحق به التوقف على الآ  
 دة المذكورة وبعد اعتبار الآداة فيها لا يصح اعتبارها في البا  
 قان لمصولة بجزء الآداة العبرة في المطابقة فاق الكمال  
 كان منبوعاً من النظم كان الجزء كذلك قطعاً وكان الخالد واللا  
 وم فاللازم في خطبة الوضع في الدلالة على معنى لا يتوقف الا  
 توقف الدلالة على آداة جارية على قانونه فان كان ذلك المعنى  
 هو الموضوع له كانت الآداة متعلقة به بعبارة وان كان  
 له اولاً ما كانت الآداة متعلقة بالكل او الملتزم فاذ كان  
 من النظم كان الجزء واللازم مفهومين بالفرق فاعتبرت  
 تقول ان كل الكلام على التفسير المطابقة كما هو الحق لم يكن  
 لغيره من آداة اسلاف النظم المشترك بين الكل والجزء  
 اذ الحق على الكل كان دلالة الجزء فقتضاه ان لا يصح في  
 عليها اهمية دلالة النظم تمام ما وضع له فينتهي بها  
 على المطابقة فاذا الحق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة

ويصدق عليها التماسدالة للفظ على جزء ما وضع له وكذا  
 الحالة في الموزوم واللازم ولا ينفق ههنا ان كلاهما المطابق  
 متوقفة على ارادة العلامة مطلقا متوقفة على الارادة  
 كما هو الظاهر من العبارة وليك عليه ايضاً قوله فيما بعد  
 لا سيما في التقى واللازم كان له تقع في دفع انتفاء  
 حمل المطابقة بالتقضى واللازم بان لا تنساق اللفظ  
 اذا اطلق على الكل كان ذلك لفظ الجزاء بالتقضى بل لا بد  
 له من جزاء أصلاً اذ ليس مراداً من ذلك لفظ الجزاء  
 معي الا لفظ الموزوم وانت انتفاء حمل التقضى لا  
 لزوم بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على الجزاء واللازم فيان  
 على حاله لا تملك العلامة يجب ان يكون مطابقة جزئية  
 لا تضمننا ولا التزاما لاستقامتها العلامة المطابقة على  
 الكل والموزوم وقد انتفى الانتفاء اللاحقة فينتفيا  
 ولا يجزى في دفع التقى ان اللفظ يدل الا يدل على  
 واحد كما لا يخفى على ذي تأمل فاعلم انه حرف بعد الكلام  
 عن موضعها وبیانها ان التزم ذكره ان اللفظ اذا اطلق  
 على الكل كان ذلك لفظ الجزاء فتنساق المطابقة واذا اطلق  
 على الجزاء كان ذلك لفظ المطابقة لا تضمننا واذا اطلق على  
 الموزوم كان ذلك لفظ اللازم التزاما لا مطابقة واذا  
 اطلق على اللازم كان ذلك لفظ المطابقة لا التزاما والتقضى  
 عليه بعضهم بان لا يتم انما اطلق على الكل كانت ذلك لفظ

الجزء

الجزاء تضمننا المطابقة بل يدل عليه قوله ان احد هما تقضى  
 والاخرى مطابقة ولا استحقاق في ذلك كاختلاف الجهة  
 وكذا الحال في اللازم وكذا فيما اذا اطلق على الجزاء كان ذلك  
 لفظ المطابقة فقط بل ذلك عليه مطابقة وتضمننا وكذا اذا اطلق  
 على اللازم كان ذلك عليه مطابقة والتزاما ثم انتم من هذا تضمننا  
 العلامة لفظ الجزاء يتوقف على الارادة وليست حتمية  
 بما قلناه ههنا وهذا كلام صحيح لا غبار عليه عند ذي نظرة  
 سليمة **ف** حتى ذهب كثير من الناس الى ان التقى في الجزاء  
 في ضمن الكل والتزاما فيهما اللازم في ضمن الموزوم ههنا  
 وانت قوله وانما افضل باللفظ لا فقه لان اللفظ الموزوم  
 للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء واللفظ عليه كان مجازا وفيهم  
 الجزاء في ضمن الكل فان التقى عند سماع اللفظ يتناول  
 الى الجزاء الموزوم له ويتم جزؤه في منه ثم بواسطة التقى  
 يدل ذلك انه ليس بمزاد وان المراد هو الجزاء والجزء مفهوم فيه  
 الكل لكنه مراد في منه ويبيّن فهم الجزاء في ضمن الكل واذا  
 في منه يكون بعيدا واللفظ هو ذلك التقى دون ذلك  
 واذا اطلق اللفظ على الجزاء انتفى الثاني اي ارادتم على اللفظ  
 في ضمن الكل والاقل باق على حاله والتقضى في هذا المجاز  
 لا يتلقى بها في انهم لم ارادة وما ذكره من ضرورة العلامة  
 على الجزاء او اللازم مطابقة لا تضمننا او التزاما ينبغي على مقتضى  
 احد هما ان اللفظ موضوع باللفظ الجزاء في ضمن الجزاء والتزاما



ان اللفظ اذا دل على معنى بالطبيعة التي هي اقوى لم يترك عليه في  
تلك الحالة باحدى الباقين وكلتا المقدمتين متوحدتان اما  
الاول فلان الوضع المعبر هو معنى اللفظ نفسه بازاء اللفظ  
لا تعينه بازائه مطلقا كما مر في الفتح ولا شك ان تعيين  
اللفظ بازاء معناه المجازي ليس بنفسه بل بقرينة شخصية  
او بقرينة فلا يكون المجاز مضمونا للعناء المجازي لا وضعا  
شخصيا ولا نوعيا واما الثانية فلا استحقاق في اجتماع  
الاقوى والاضعف من جهتين فالأقوى **قوله** وعلمنا  
ذكو هذا القائل اي القائل بوقوف اللفظ مطلقا على اللفظ  
والدلالة لا يظهر فيها مطابقة لم نفس قد بينا انما  
مطابقة ولا يجوز ان يكون نقضا فينتقض بها هذا القصد  
وكذا الحال للملازم **قوله** والظاهر ان رايه يفر من راي  
الحاجب والظاهر ان مراد الشيخ العلامة هو هذا اللفظ  
فلما لم نقل كلامه وبفعلته اللهم الا اذا قصد التسمية  
على تصور عبارة من تفصيل المقصود **قوله** ولما هو انه لو كان  
مثل هذا الملازم يخرج كثير من معاني المجازات والكنى  
اعلم ان من ضرر الدلالة ان يكون اللفظ يحث من المطلق فتم  
منه المعنى اشتراطه في الاطلاق الاول ان يفرق بين امتناع  
انفكاك العقل الخارج عن عقل الشيء ولم يجعل تلك المجاز  
والكنيات في العقل تلك العايني بل اللفظ عليه عند  
الجمع المركب منها ومن قرأ فيها الحالية والمقالية ومن

فترها

ومن فترها يكون اللفظ يحث اذا اطلق فتم منه المعنى المستتر  
ذلك اللازم وهذا هو السبب بقوله اعلم العربية والمصطلح  
والاقل السبب لقوله المعقول **قوله** بل لم يكن دلالة اللفظ  
م ايضا كما يتبين في الوضوح والحقاؤه فيجب ان كان ذلك  
وان كان لازما لم يكن دلالة اللفظ على اللفظ اعلم ان دلالة  
على لازم لا زمة لان اللفظ يتصل من اللفظ الى اللفظ لا  
وم اولا والملاحظة اللازم ثانيا والملاحظة لا زمة  
ثم ثالثا فيجب ترتيب هذه الملاحظات ولها الزايات  
بمقاييس الثلاث وايضا فينتقض هذا الحكم بالدلالة التعينية  
ولم يبق كلام سديد كونه وسيقف على ما يروى عليه **قوله** فان  
قبله فيكون يكون الامر بالعكس لان الجز سائر على الكل  
فيكون فتم جزو الجز سلبين عليه بترتيب فيكون دلالة اللفظ  
الكل عليه لو تم من دلالة على الجز **قوله** فكانتم سواء ذلك  
على ان النقض من الجز وملاحظة قبله في الكل وكلوا  
ما فيهم الكل من غير التنازل الى الاجزاء وقد مر جوابا  
التعريف لازم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجز على  
ما ذكره لا يفرق فتم الكل فلا يقع تعبير النقض بها وقد  
حكوا بان النقض تابع للمطابقة على معنى ان المقصود الاستدلال  
من وضع اللفظ على نفسه منه لا فهم منه وروى على من  
قال ان دلالة اللفظ على معنى اما سبب الوضع واما  
بسبب الاستقلال كما وضع له المبدأ في المعنى في النقض

اصلا في جواب المطابق لقواعده القوم ان في القواعد اذا كان  
موضوع الكل من حيث هو وكل اعي لا باعتبار قفاصيل انما  
كان في الالفاظ المركبة فاما الخلق تلك اللفظة في الكل بحسب  
اجزائه فكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجزا لا وصف  
العلم الاجمالي هو الدلالة التعنيتية اللازمة للمطابقة  
في المركبات وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذي  
يوجد في التقين ليس باعتبار فهم الاجزاء في من ارادة  
الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد لفظ الكل واما  
بالدلالة التعنيتية ولا يخفى ان ملاخطة الاجزاء والاتفات  
الها بعد فهم الكل اجالا انما هي بطريق التحليل فتعلق اوله  
بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء متقدم على فهم  
لكل فهم من حيث انه ملاخطة متداخلة من فهم الجزء  
ولا شك ان فهم كونه مراديا للفظ هو من ملاخطة التقين  
على ملاخطة الجزء فيكون اخف من فهم الجزء على هذا الوجه وبما  
لمحة الاختلاف في العلاقات التعنيتية ومنوها وخفا  
من حيث اهتمامه والمعنوي لعل في هذه الفنون هو فهم  
المراد في فهم مطلقا **قوله** وكثيرا من امثلة الكناية اختاره  
يقولهم له كثيرا من امثلة الكناية في النسبة فانه لا يخفى  
ان في المعاني التركيبية اختلاف الكناية من الموصوف  
او الصفة فانه في المعاني الاخر اذ **قوله** وهذا لما  
ما يتسلسل من الكلام في هذا المقام وهو جعل موضع

نقل

نقل قال فيما نقل عن في بيان اما اولا فلان عدم الوضع  
والخفاء في المطابقة فاما يمكن المناقشة فيها اذا العلم بالوضع  
يعني الاعتقاد الجازم غير مشروط بالخلق وهو قابل للشك  
والضعف اقول في تصور اختلاف في المطابقة وهو  
وخفاء بحسب اختلاف شرطها قوة وضعها وما تقدم  
من ان المراد بالاختلاف بالوضع والخفاء ان يكون ذلك  
بالنقل الى نفس الدلالة لا يعدي فقها الا اشعارا بالتعريف  
بهذا التعريف بالمتبادر منه بطلان الاختلاف في الوضع الحق  
سواء كان بالنقل الى نفس الدلالة او باعتبار غيرهما واما  
في لا يتصور في المطابقة لاختلاف ومنوها وخفاء ان  
بحسب الاختلاف في العلم بالوضع وذلك امر لا يضبط  
للتكلم وليس له اطلاع على مراتب علم الخفاء بالوضع فلا  
يتيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقة مراتب  
لمراتب الوضع والخفاء فم اذا كان اللفظ مشترك بينهما  
يمكنه رعاية اختلاف في المطابقة بحسب مراتب القرائن  
المطوية لروايتهم لوسم ما ذكره في ملاحظة المطابقة  
فما لا يخفى من ايراد المذكور وذلك لا يتأتى في اعتبارها  
مع غيرها في ذلك ايراد بان يكون هي مرتبة من مراتب العلم  
قال واما ثانيا فلان الوضع والخفاء في التقين غير قابل  
لوجود تصور جميع الاجزاء عند تصور الكل فيكون التقين  
ناجيا للمطابقة معناه التبعية في الحصول من اللفظ لا التام



التي تأتي قوله قد بينا ان المراتب التقنية تختلف واما  
 وحفا من حيث التسمية باللفظة ومقصودة بالالفة  
 التقنية ومثابة بها ولا يقع في ذلك ان الامور المتقوية  
 عند تصور الكل فانه ارادة الجزء من اللفظ الموضوع للكل **والا**  
 وادفع ١٩ من ارادة جزء الجزء وان كانت الالفة على كليهما متقوية ولا  
 مع اختلاف الالفة التقنية ومنوها وحفا **والا** واما  
 ذلك عليه بالنقص يختلف بالوضع والاختلاف من حيث انه مراد  
 باللفظ لما مر من ان المعبر عنهم المراد قال واما ثالثا فلان تقيد  
 المعنى الواحد بما يرد به الكلام المطابق لمقتضى الحال فلا يشي  
 به اللفظ ولا يترتب له المعنى الكلام اقول وذلك لان الالفاظ  
 المذكورة في التعريفات انما هي على ما يتبادر منها فكيف  
 يتصور عليها على ما يقتضيه كل اشعار لها به قال ومما يشي  
 اخبري تجري في ما ذكره اقول لعلنا اشارت الى ما مضى  
 في تصانيف ما ذكره من شرح في تعريف علم البيان الى  
**البيان** وان كانت خبري بما في من الاضطراب اشارت  
 الى ما سبق من الانتظار والاماد كونه السكالي في التشبيه  
 يقتضيه جعل مقوله وينا في كونه مقصدا من المقاصد **البيان**  
 لان كثرة سبب المقصود لا يجعلها واحدة في المقاصد **البيان**  
 انما التشبيه اصل واسم من اصول لفظ الفن وفيه من  
 التكت والالفاظ البانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في  
 الوضع والاختلاف **والا** دلالة مطابقة وجه يضيح ما ذهب  
 اليه

اليس ان الالفاظ المذكورة لا يتفق بالالفة الوضعية اي  
 المطابقة فائدة قال بعض الافاضل اذا قلت وحيثما لم  
 لم قد بينا من مفهوم وضعا لم اريد ان في غاية الحسن  
 وفيها بنية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا يتفق في ارادة المعنى  
 الموضوع للمعنى اللطافة وجه ينبغي ان يحصر مقاصد علم البيان في  
 اربعة التشبيه والاستعانة والجازا المرسل والكتابة  
 والوجه في الشبهاه في اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع  
 لمقامات الينا في ارادة ما وضع له **والا** وعبر كل مقدر في مقام  
 ان غير ارادة منه في التشبيه او لا ففسيحة التشبيه الى **البيان**  
 مستعملة كنسبة الكتابة الى الجازا المرسل انما ان النسبة  
 مع كونه اصلا مقصودا مقصودا متبادرا في الاستعانة **والا**  
 التقدم عليها من هذه الجهة التي هي التي من الجهة الاخرى  
 التي بها اخذت الكتابة عن الجازا المرسل **والا** فاعلم  
 لعلنا التفسير على ما في قوله **البيان** قال تارة يرد او جازا  
 وعبر في حيث لانه قولك جازا تارة يرد وعبر عليك مرعا على ثبوت  
 المعنى لكل اصل منها ويلزم من ذلك مشاركة اصلها  
 للاشياء في المعنى فالمستعمل ان لم يقتضيه هذا المعنى اللزوم فلم يترك  
 به الخاطب على مشاركة اسرار في معنى **البيان** **والا**  
 التفسير المذكور يرد على ما ذكره من معنى الكلمة فاقته  
 لا يتصور الا فيما يقتضيه الشكل وان يقتضيه لم يرد **البيان**  
 فيه لا ينبغي سادك تارة في المعنى او اشارت كانه يكون

تشيها لقة وكذلك قولك قاتل زيد عن لمشاء شوت  
 العقل لزم متعلقا بمرور زمان ومكسرة جنسا ويلزم من ذلك  
 مشاركة اصلها للاخر في القتل فان لم يتصل به الا لازم  
 فلما اطلعت على ان قاتل زيد وجب ان يلزم كالحقيل مشاركة  
 اصلها الاخر في القتل ولكن ذلك قولك قاتل زيد عن زيد فان  
 شوت الفعل لزيد على احد من مخرج والمعلق بضمير والاشياء  
 لازم وما قيل من ان باب فاعل وفاعل المشاركة والتشارك  
 ففصل بين اللزوم ويظهر ذلك من الفرق بين مفعول ومشارك  
 فاعل زيد عن زيد وقيل اصلها الاخر في زمان وان  
 فان مفعول الكلامين وان واحدا الا ان مفهومهما متغايران  
 فقلنا وعلم ان الفاعل للمشاركة في مثل قولك شارك زيد  
 عمرا انما هو نحو هو المفعول وانما الصيغة فعل شوت الشركة  
 لكنهما متعلقان بالآخر ويلزم منه مشاركة في الشركة لكنهما غايرو  
 مقصودة ولو كان مفهوم فاعل معنى المشاركة في مفعول  
 الاصل لكان المفهوم من قولنا شارك زيد بمرور زمان مشتركين اصلها  
 من الجوهر والآخر من الصيغة وعلم ان منشأ الاختلاف  
 على النفس المذكرة من عدم الفرق بين شوت حكم شيئين وبين  
 مشاركة احد هما للاخرية والحق انهما مفهومان متغايران  
 متماثلان فليس ولا لثة الفاعل على احد من مخرج ولا لثة الفاعل  
 الاخر وان استقررتا وليس لثة المتكلم على احد من مخرج  
 لان لثة غير الاخر لانه لا يكون الاخر مقصودا فاعله اصلا

قوله

قوله وينبغي ان يناد فيه قولك بالكاك في نحو قاتل زيد  
 انما انما ملحة الى هذاه ان لثة الاخر في نحو قاتل زيد عن زيد  
 جازية بل هو با **قوله** فالظاهر ان لثة الحية المشبهة بالمشبه به  
 انما منصوب الى الحية كالحقيل والآخر في المشاركة جازية  
 هذه الامور الى الحية في غاية الظهور ولما انساب كلتا  
 منهما فامتنان انما هما من الجزئيات المنسوبة اليه **قوله**  
 عدم الحيوة فاما من شانه وقيل عدم الحيوة مما انشأ بهما  
 الاخر **قوله** وانما اذنب الى الغان لانه حي او ما كثر بينهما  
 ذلك قال في الصحاح شقاني الغان معروف واخلف وجعه  
 سواء وانما اذنب الى الغان لانه حي او ما كثر بينهما ذلك  
 وقال ايضا من ان من المندرس ملك القرب نسب اليه شقاني  
 الغان قال ابو عبيدة كانت العرب ملوك القريه بالغان لانه كان  
 اخبرهم وغان بالفتح واوخر طريق اللطيف وفي لغتان الاو  
**قوله** سيف منصوب الى مشارق اليمن قال في الصحاح  
 مشارق الارض اعاليها والمشرقية سوف قال ابو اسيد  
 نسبت الى مشارق وهي قري من ارض العرب يدعون  
 الرقيب في سيف مشرقه ولا في سيفه مشارقه في الصحاح  
 لا ينسب اليه اذا كان على طرف الزمان لا في جها فري **قوله**  
 بخلاف اللذة والام المعقليين فانها ليس من الوجلايات  
 بل من العفليات المعرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة  
 ادراك وفيها هو عند المدرك كالذي هو من حيث هو



الى اخره تعريف اللزوجة والكم بما ذكره منقول من الاشارات  
ولا يخفى على من ان احوال هذه الحقائق في المثال  
هذه المقامات كما يجري التعلم فغالبها زائد من  
في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبادات فالاولى بحال  
هذه العلوم ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يقرب  
منها ولعل ذلك اقتضاه منه باطلا على العلوم وما ذكره  
من التوقيعات **قوله** ولعمري بطريق العكس ان يشبه النسبة  
وكل ما هو علم بالامر ان السكاكي اعتبر كل واحد من هذه  
التشبيهات على حدة ولم يفرع احد على الآخر ويمكن ان يكون  
التفرع الا ان ما ذكره المصنف قريب **قوله** والشكل ههنا احاد  
منها واحده بالجسم كاللآية القوان في المسطحات فاما  
ان في لفظ الجسم وقع موضع المقدار سواء انا ان يجعل  
كاللآية فيلزم تشبيها لا متيلا فانه متضاد فلو قيل  
بالجسم والشطح كما ذكره والآخره او ضايعين كشكل نعم  
الكرة والآخره الى كان اوضح واقل **قوله** وفي جعل المقادير  
ديوي والحركات في الكيفيات فنظر يمكن ان في اقتضاه ارباب الكيفيات  
الجسمية الصفات الجسمية لا مصطلح ارباب العقول فكذلك  
قال كالتفات الجسمية المحسوسة بالبر او غيره من الحركات  
وانما على الاشكال من المحسوسات بالمعبر مع انهم مرتبوا  
باعتبار الكيفيات الخفية بالكتبات المقابلة للكيفيات  
المحسوسة بناء على انما راد بالمحسوس بالبر ما هو هو

بالقول والبيان  
المستطوي المسطح  
ويكون اللآية ونظيرها  
مثلا  
نعم

به

به مطلقا انهم ان يكون اولها والثالث او ثانيا وبالبرهان وكذا  
الحال في المحال للحركات ولما المقادير في كونها محسوسة  
بالقوات اختلاف ولما في ذلك وكذا اولها بالمقادير او ما فيها  
من الطول والقصر الى اخره فغير محتمل ان يكون هذه  
الامور اضافيات محضه مما قبل وانما ذلك مبدل القول  
بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا كفيضا  
مستقمة للاضافات حتى يعم ما ذكره **قوله** وكلا استقامة  
تخاذه الخدوب والتغير في الحلة تحت الشكل المستقيمة  
والاجزاء بغير شأن للخط فطحا وكذلك الخدوب والتغير  
يتصور الخط شكل لا متناهي اما طرفة عبادات السطح  
والجسم فالاولان يجعل هذه الامور متصلة بالمقادير ولا يأتها  
من الكيفيات الخفية بالمقادير اكثر من حيث ان الاشكال دينا  
وكيفيات كونها من الكيفيات الخفية بالمقادير فلم ازيد منها  
ومنحت الى الاولان هذا كله المار وما ذكره في الكتب الكلا  
والا فلا اشكال **قوله** والاوليان منها فعليتان والآخر  
انفعاليتان لما كان الفعل في الاوليين اظهر من الانفعال  
والانفعال في الآخرين اظهر من الفعل سميت الاوليان  
فعليتان والآخرين انفعاليتان مع ثبوت الفعل والانفعال  
في الكل يدل عليه تقابل الاجسام الغضبية وانكسار الكمية  
الاربع عن سورتي في حد وقت المراج وبقول المراكبات  
منها **قوله** كاليلة هي الرطوبات الحادثة على سطح الاجسام

والجفاف ما يقابلها واللزوجة كيفية يفتقر سبوا الشكل  
مع مر التفرق وبها يمتد الشيء مقبلا ويحدث من شدة  
امتزاج الطيب الكثير واليابس القليل والمهشاش ما يقا  
والعقم من نقل امتثال هذه الباشق في هذه الماشق  
تقيم ما تقرر بها الحين او زيادة في الانقياض **ف** والشم  
قد بين الملاقى العلم على صورة من الشيء على العقل  
بل على الصورة الحاصلة منه عند ذلك الملاقاة **ف** المقتضى  
المأزوم الملاقى الواقع الثابت مستفيض مشهور والملاقاة  
على ادراك الحيوان المركب في مقابلة الملاقاة المعروفة ادراك  
الحقيقي او البسيط ما كور في الكتب واقع في الاستعمال واما  
الملكية المذكورة المسماة بالصناعة فاما هي في العلوم العملية  
اي المتعلقة بكيفية العمل بالطب والنطق وتخصيص العلم  
بازائها فهو تحقيق كيف وقيل ان كوال العلم في مقابلة الصناعة  
فهم الخلافة على ملكة الادراك بحيث يتناول العلوم النظرية  
والعملية في جعل مناسب للعرف كالمز والملاقى السات  
على الملكة التي ذكرها ههنا شائع ذابغ واطلاقا على  
مطلق ملكة الادراك لا بأس به كقول صناعة الكلام **ف** جمع  
غويوه وهي الطبيعة وفشرت بارتها ملكة يصيد عندها  
صفات ذاتية الظان الغريزة الصفة الخلقية للنفس  
اي التي خلقت عليها كاتما عرفت فيها وكذا الطبيعة في اللغة  
هي السجية التي يعمل عليها الانسان وطبع عليها سواها

عنها

عنها صفات نفسه ولا تملك الاطلاق والاصطلاح المطلق  
والطبيعة على الصورة وقيل ان الملباع يات منها لانه في كماله  
الصفة الذاتية الاولى لكل شيء الطبيعة قد يخص بما يصيد  
الحركة والسكون فيها هو فيه اولاً وبالذات من غير اداة  
**ف** لكن لما كان وجه التشبيه هو الجمع المركب فقد كلفنا  
من الاجزاء لم يفت الحاشية الى المختلف كونه واحدا  
في العقول من رقة ان المركب من الحسوس والمعتق  
من انه مركب ونحوه لا يكون الا معقولا **ف** انما يجب ان يعلم  
ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبّه به الا هذا الكلام محقق  
لا ريب فيه ويقع من ان معاني المصادر وكثمت والعقل  
والاحياء ونحوها معاني مزودة وكذلك ما هو معاني الحيوان  
بنوع استنزاهم كالاستعلاء والاستبداد والاشياء معاني فروع  
بل ان معاني الافعال والاسماء المقتضية بها والخوف **ف** حل  
مفردات فلا يصح في الاستعارة التعبير الواقعة فيها **ف** ان  
تشبيه ركبة العلف في مسالك قطعها يشبه **ف** ان  
هو تشبيه الكلام **ف** ان عمل نظر ان الحقيقة المنتمية من  
قيل والواحد كالاشرافية مثلا وقد اشار فيها سبق  
الى العمل الفطري حيث قال وفيه نظر سرف **ف** ولا يخفى ان قولنا  
زيد صفي من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة  
بالكنائية حيث شتم زيدا في زماننا بفساده بالماء الصافي  
واثبت له بعض لوازمه ويمكن ان يجعل استعاره تبعية



ويكون المقصود تشبيه انفسا له بغير الماء ويلزم تشبيه  
 تشبيه الماء لكنه غير مقصود بخلاف اذا جعل استعارة الكثرة  
 فانه المقتضى لتشبيهه بالماء فان دخل تشبيه انفسا له بغير  
 الماء كان بغير المقصود ويصح كلام في هذا الغرض من حيث  
 والتبعية الى الكثرة عليها كما ذكره السكاكي **قوله** واصطكان  
 المزاج هو المزاج هو العود الذي يفرج به **قوله** حتى انما عجز الكثر  
 الواسع الخلق في الخلقة لا يحسن ادراج النور والادراج  
 البساط **قوله** ظاهر هذه العبارة اي ظاهرها يقتضيه ذلك  
 لكن المقصود منها احتضاء الجموع للجموع على التفتيل المذكور  
 في الشرح **قوله** نقلا لا عناء وقع التشبيه منسوب بطلانه  
 مفعول له لا يبرز العقل راي ولا يبرزه النقل في معنى  
 الاستطراد للنقل **قوله** والوجه الاخر عطف على قوله للاستطراد  
 ولهذا قال اي نقلا لا عناء وهو منسوب به **قوله** وعلى هذا  
 اي اذا اضر قبله لميل ما ذكره كفاية العلامة كان تعليل النقل  
 نقله وحضور التشبيه كما ان قوله ليستقل في تعليل النقل  
 امتناع وقع التشبيه به وحينئذ دعوى عدم صحة ذلك التشبيه  
 به الذي لا يكون اعرف واحسن واقر في صورة الاستطراد  
 مخالفة عن التعليل فلا بد ان يفسر بما ذكره من امتناع نحو  
 الجرمول بالجرمول ويجعل تعليل العلم صحة ذكره في صورة  
 الاستطراد لان تعليل التشبيه سياق الكلام حيث علل  
 سابقا لعدم صحة ذكره لبيان المقتل ولا مكان والحال

او زيادة

او زيادة او السري او التسمية بقوله الامتناع تعرف  
 الجرمول الخ **قوله** ولا يجعل هذا توجيه بعيد جدا بل هو بطلان  
 قطعاً فان السكاكي بعد ما ذكر الاثر من العبارة الى التشبيه  
 قال واما الغرض من العبارة الى التشبيه فوجهه الى انما كان  
 اعلم من التشبيه وفيه التشبيه ثم قال واما جعلنا الغرض  
 العاقل الى التشبيه هو ما ذكرنا ان التشبيه حقيقة  
 يكون لغرض بجهة التشبيه من التشبيه واحسن بها واولي  
 حالها والام يتبع ان يكون بيان مقل التشبيه ولا يبا  
 امكان وجوده فلو من جهة التشبيه في كلامه على الغرض كما  
 ان لغوا الاحاصل كما لا يخفى على من له ادنى عن ذلك معناه  
 انما جعلنا الغرض من العبارة الى التشبيه هو انما كان كونه  
 من التشبيه وجه التشبيه لان التشبيه بحقيقة ان يكون  
 بغير من التشبيه من التشبيه وهذا كلام مستقيم كما يرى سواه  
 او بل بغير من التشبيه هذا الغرض المحض من انما كان كونه  
 من التشبيه وجه التشبيه او اريد مطلق الغرض من التشبيه  
**قوله** لا بد ان يقال ان يكون التشبيه به لغرض آخر يوجب  
 ما نقل عنه ان السكاكي مرع في هذا الكلام بان يجب في بيان  
 المقتل وان لا يكون التشبيه به اقوى حاله مع وجه التشبيه  
 يجب ان يساويه فلا يقع ان يتوجب ان يكون اقوى حاله مع  
 جهة التشبيه في بيان المقتل وانما اريد بجهة التشبيه وجه  
 التشبيه وايضا في هذا الكلام دلالة على ان كلامه الاتية

وغيرهما انما يكون في صورة انتهى كلامه والذي يظهر  
 في المقام محلا اولاه معطلا عن ان يكون المشبه به اقوى  
 بوجه الشبه معتبر في بيان الحال والمقدار والامكان <sup>فذلك</sup>  
 التقدير والربط والتشوية وان كونه اتم واوى في وجه  
 الشبه معتبر في زيادة التقدير والحاق الناقص بالكمال  
 فالعجز فيه غواية المشبه به وتدويره حضوره وظلالته  
 ادنى ولا كونه اعرف واوى في بيان المقادير والامكان  
 وزيادة التقدير والربط والتشوية وعلى ذلك باستا  
 تعريف الجوهل بالجهول وامتناع تعريف الشيء بما يوايه  
 التقدير الابع والاولى على الامر فيه والاشق على كونه اقوى  
 وظاهر ان التحليل الثاني بصورة التقدير فثبت به الحكم  
 انه كونه اقوى في هذه الصورة وتجب ان يكون المقيد  
 الاول شاملا للجميع او لما عدا التقدير لا يختل نظام الكلام  
 وشمول الجميع اعترضه التقدير مع غيره في سلك ثم ذكر الاستدلال  
 على وجه يشعر بشاركتها مسبقا بما ذكر من كون المشبه  
 اقوى واعرف ومعتبه بما يصلح ان يكون اشارة الى التحليل  
 السابق وفضل الكلام ثانيا وصرح بان الالتماع معتبر في  
 زيادة التقدير فثبت معتبر في بيان المقدار والامكان  
 عن الزيادة والنقصان وبان الاعرف معتبر في بيان  
 الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان والربط والتشوية  
 وبان ندرة الحضور معتبر في الاستطراف فاذا اريد

تطبيق الجمل على هذا المقول وجب دعوى الاعرفية في التميز  
 والتشوية بينهما وتأويل كلامه السابق في الاستطراف على  
 وجه لا يستلزم مشاركتها سبق في الاحكام انه كونه المشبه  
 اقوى واعرف وحرف قوله فمثل ما ذكره ما فسر به العلة  
 وجعل احواجه من المشاركتة مع ما سبق به في الكلام من  
 ظاهره بغيرية المقيد لا في اشكاله وكلامه في افتقار  
 الربط والتشوية كون المشبه به اعرف بوجه الشبه  
 وهو مخرج في كلامه المقيد حيث جعلها شريكين في  
 الامكان في كون المشبه به مسبق الحكم مع وجودها فيحصل  
 من وجه التشبيه ويكون ان في ليس وجه الشبه بين وجه  
 الهندى ومعلمه الطير مطلق السواد والافلا تويل  
 بل هو السواد المحض من اللطيف الذي يميل اليه الطبع  
 وينقل ولا شك حقيقة الطير ينظر اعرف منه وكذا الحال  
 في التشوية واما منه في الكلام للمقيد بيان الحال في  
 المقدار والحاق الناقص بالكمال الى زيادة التميز فلا  
 ينافي ما ذكره في الجمل هذا ما علم في ايضا عبارة  
 وتضمن ما اريد بها ودفع ما يحتاج الى من الاضطراب  
 والاختلال <sup>فذلك</sup> فلو قيل شئ من ذلك لوجب جعل  
 العلة مشبها والمفعول مشبها به فان قلت اذا اريد  
 من ذلك لم يجب التشبيه الذي ذكره في جابر عكسه  
 فكونه اقوى في تادية المقدم قلت اراد بما ذكره ان يجب



التشبيه بينهما ولا يجوز ذكر التشابه فضلا عن كونه  
أصغر فلا يكون مما عني فيه وإنما اقتصر على ذكر تشبيه  
الغزة بالغزل لا بالأكل والاعكس فقد نزل الأصل لزيادة  
المباينة **وذكر** جعل التشبيه في نحو قولنا الشمس من مشرقها  
قلنا ما قلنا في جعل السكاكي هذا البيت من تشبيه المركب  
بالمركب وذلك أنه ذكر في وجه التشبيه الذي لا يكون ولا  
يأتي حكم الأصل تشبيه سقط النار بجعل الديك والثريا  
بالعنقود والشاة الجني بالجار المستوفى الشفة النبات  
بحداسه شجرة غصن الفرس بالمرات في كل الأشل  
وتشبيهها بالتوقفة فيها ذهب ذهب في هذا البيت  
ويأتي في كل واحد من هذه التشبيهات الخمس التركيب  
في وجه التشبيه أتى تشبيه المساء بالجار ثم غلبت  
الكلامة وقال وجه التشبيه في قوله شاد التفع وفي قوله  
وكان لبحر الخوم وفي قوله وكان الرمح ويأتي في كلامه  
من هذه التشبيهات في هذه الأبيات التركيب في  
طريق التشبيه ثم قال وفيه إشكال ما ذكر من الأبيات  
لتشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد  
فيجوز أن يدل ما ذكر من الأبيات هذه الثلاثة بقرينة  
تغير الأسلوب وبيان تركيب الأطراف فيما دون  
ما قبلها والظاهر تشبيهها بالتوقفة فيها ذهب ذهب  
من تشبيه المفرد المفرد وهو الحقيقي بمفرد مفيد تشبيهها

بالمرأة

بالمرأة في كل الأشل أو من تشبيه المفرد بالمركب ولما  
جعل من تشبيه المركب بالمركب فاستعمل قطعاً **وذكر**  
ولا يخفى هذا عن تشبيه ذلك لأن قوله شعر يقوله مقرباً  
مرجح به فقيه بقوله وشابحه تركيب **وذكر** أما التشبيه  
وهو ما أتى التشبيه الذي وجهه وصف مترج من مقوله  
أمرى أو لم ير كما تر من تشبيه الشهاب لا يخفى أن المقادير  
من التفرع وجه التشبيه من متعلقاته وانما عمن متعلقاته  
طريق التشبيه لا كونه مركباً من متعلقاته أو جازاً كونه مركباً  
وأور في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد ولا يرى أن المعنى  
وتعطى السكاكي في هذا التشبيه سبيل الاستعارة من  
الاستعارة الحقيقية فإن التشبيه يستلزم التركيب فكيف  
يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز  
المفرد فلا يمتنع أن يغير كلامه عنها بخلاف ما يبادر  
مع كونه من قبيل الاستعارة به وتأتي في ما ذكرناه أن الشعر  
قال إنما جعل المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما سمي به  
الاستعارة تشبيه التشبيه وقال الشافعي أن تشبيه التشبيه  
يكون وجهه متوفاً من متعلقاته واحترز على التشبيه  
عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بأن التشبيه  
يستلزم التركيب حيث جعل أمراً عن الاستعارة  
في المفرد وفيه قال وحاصله أن تشبيه المفرد بالصورة  
المتنوعة من متعلقاته بالآخرى فإن قلت هو هناك

يصلح لنفسه وكلام المقسم وشره مطابق لما في عمل مثله  
 التمثيل بتركيب الطرفان قلت هو ههنا انتم تسمونه  
 التفسير فوجوبه بالبرهان لا يمتنع ولا يمثل التمثيل لا يشبه  
 مركبات الاطراف فانه قلت قلت مخرج فيما بعد بان التمثيل  
 التشبيه فكل يكون طرفاه مغايرين كقولهم مثل كمثل الله  
 استوفى نادى قلت ذلك كما على غير اقوام لم يطعموا بحقيقة  
 الحال وسياتيك برهان على تحقيق هذا المقال **قوله** انما  
 بان ههنا تقسيمات الجمل في اواخر هذا القسم قبل ذكرها  
 قسم الجمل في الفصل اشعارين لك انهم افلوكا ان شيئا  
 اخر لطلق التشبيه لوجب تأخير معناه فطعا **قوله** يسبح  
 العيسى في الليل عن فتح العيسى بالكسر الجمل البسيط  
 الى غير الطياتها شئ من الشق الى سيل خطه الاصل  
 والسير في الليل سباحا على فرة فيقوا على الفرس فقا  
 وقته فاهما فرة عطاياه **قوله** حلت ودينا رومنة  
 اسم امرأه كانت تسمى الوصاح فتنسب اليها في قوله  
 ودينا رومنة للقب شغلته نادى بعلوها دنان وقيل  
 السناء في ارض الرخا لانه قيل في التشبيه المقسم  
 قال ابو الحسن فها من تشبيه المتشبه بالمتشبه ولو  
 ومركبة وههنا **قوله** فها هذا الذهب الاصيل قريب من  
 محبي الماء هكذا يوجلي في بعض النسخ وانما قال قريب من  
 ذلك لان الذهب مستعار لصفته الاصيل ويشعاع  
 الشمس

الشمس فيه ولاضافة الى الاصيل قرنته لها **قوله** لا حواء  
 على المشبه مع حلف كلمة التشبيه لحواء عليه تمن ان  
 باستعماله فيه او جعله عليه واشتات معناه له فيشاد  
 الاستعداد الملقى عليها وما اعتاده ههنا المذهب  
 ايضا وقيل مخرج به فيما بعد حيث قال لانه لم يوجع لاما  
 استعماله فيه ولا واشتات معناه له **قوله** ولهذا قد تم  
 الحقيقة في الجواز الى الوجه الاول بالنظر الى من وجع  
 الحقيقة والجواز والثاني بالنظر الى فائزهما **قوله** او  
 محض له عند التامل هو الصريح وانهم لم يوزعوا التقسيم  
 والجواز الذي يخرج من هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع  
 كان الوجه ان يقول النظم المستعمل ليشاد الى المذهب المركب  
 او تقسيم الحقيقة الى مزدوجين ثم يعرف كلامه **قوله**  
 عسره فاضل في الجواز **قوله** يخرج الجواز ان يكن موضوعا  
 بالتشبيه الى معناه الجوازي ويبدأ بتعبي اللفظ للذكر  
 على معناه الجوازي لا يكون وضعه او تافهين المشتقا  
 كاسم الفاعل ونظيره فهو وضع قطعها لاشباع معانيها  
 بانفسها لكن وضع نوعي اي تعيينا بطله كانه في مثلا  
 كل شيعة فاعل من كذا فهو وكذا وليس الجواز وضع شحقي  
 ولا نوعي وان وجب فيه ملازمة معتبرة بحسب نوعها **قوله**  
 بل ما اشاد اليه بعض المحققين من الحاجة من ان الحرف  
 ما يدل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قوله الاول



مثله انك بنفسك على التعريف الذي هو في الوجود وهل  
 في قولنا هل قام دليل على استقام الاستقام الذي هو  
 في جملته قام دليل على كونه الاثمة ان معنى قولنا الخوف ما دل على  
 في غيره هو ان الخوف ما دل على معنى في الوجود هو اطب  
 في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها هم التعريف وهل  
 فقولنا الشايع لهما ما ذكره والبقاء اليه في دفع السؤال  
 على تعريف الوضع وفيه بحث لان ان اريد شيئا من معنى  
 في لفظ غيره ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك  
 لا يعطى في دفع ذلك السؤال بل هو بعينه ما قيل من ان  
 دلالة علم معناه انفرادي مشروط بكونه متعلقا بالشيء  
 به ان معناه قائم بلفظ الغير فهو لفظ البطلان لان المقصود  
 الاستقام قائم بالمتكلم حقيقة ومعلق بمحيط المحل وكذا  
 ان اريد به قيامه بمحيط غيره قياما حقيقيا فبالل ان  
 لما ذكرنا وكذا نرى ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض  
 هو في الالتماع على معان قائمة بمعاني المناظير بها وان  
 اريد به متعلق بمحيط الغير لان يكون لفظ الاستقام وما  
 يشبهه من الالفاظ الالتماع على معان متعلقة بمعاني غير  
 موقفا على ذلك فاسهل كما ترى واما تحقيق معنى الخوف  
 على وجه يصح فيه ذلك السؤال فنورد ان شاء الله تعالى في  
 الاستقامة التسمية **قوله** سلطنا ذلك لكن في الالتماع  
 بنفسه ان يكون العلم بالتحصيل كافيا في الغنى هذا الكلام

لا يجوز

لا يجوز بنفسه لان المعنى من نوع ان العلم بتحصيل من لخصه  
 لا يكون في نفسه منه بل يحتاج الى ذلك المتعلق امينا وانما ذلك  
 ابد له في بعض النسخ بقوله سلطنا ذلك لكن معنى قوله بنفسه  
 ان دلالة علمه لا يكون بواسطة قوته بل بغيره عن ارادة  
 المحي الاصيل وانت تعلم ان هذا المعنى لا يميز من العبادة  
 فيفسر بقريب الوضع عما ان ان اريد بالمعنى الاصيل المعنى  
 الموضوع له فذلك لانه الذي في اعتقاده من قريب وان لم  
 يوجد ذلك فلا بد من بيان معنى الالتماع فيقتضي معنى تعريف  
 الوضع ثم يتلوه في معنى وفاسد **قوله** وقلنا معنى العلم ولا  
 بمعنى الحقيق فوسيلة الوضع المراجعة لان يكون الالتماع بواسطة  
 فان قيل على ما قيل في المراجعة لا دلالة على اصلها بالتحصيل  
 له فحقا المستقام من التسمية مدخل في تلك الالتماع  
 فقلنا في بواسطة التسمية لا يقتضي اللفظ الموضوع قلنا  
 المقصود للالتماع عليه بنفسه كان حاصلا ومراجعة الغير  
 من مافقه هذا وما من التوقف للمراجعة بالقرينة فحققت  
 تلك الالتماع لان المقصود الذي اقتضاها وليس على  
 المانع من صحة التسمية واما قرينة المجاز في مصرية  
 في الالتماع المعنى المجازي لا يتحقق اقتضاء الالتماع لانه  
 بما فهم من صحة التسمية وبذلك يتضح الفرق بين قرينتي  
 الاشتراك والمجاز ويظهر ان الاشتراك يملك بنفسه على  
 اصله فبمعنى بعينه وان المجاز لا يملك على معناه المجازي

حيث قالنا في قولنا الاول  
 في تعريف الوضع

بنفسه بل بالقرينة **قوله** وحصل من هذا ان الوجود على  
 وضع اخر منها وهو عينه للام لا على احد المعنيين عند  
 الاطلاق غير مجموع بينهما وكان الواجب وضع مرة للمركبة  
 بنفسه على هذا واحلى للمركبة للوجود بنفسه على ذلك  
 وقال اذا أطلق فهو مفعول احد هما غير مجموع بينهما الا  
 باحد المعنيين الغرض من الكلي السادق على كل واحد منهما  
 فلما تم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما مخصوص به محيل عنه  
 وضعه لهذا المعلوم المشكوك بينهما كيف ولو صح ذلك  
 لا منع كون اللفظ مشتركاً بين معنيين فقط وتزم عند  
 الإطلاق ان يتردد بين المعاني الثلاثة اي المعلوم الكلي  
 وفردية واعتيج في كل واحد منها الى القرينة معينة فاذ  
 ان عدم قرينة فردية قرينة لزم القول بان على الإطلاق  
 يتبادر منها ان المقصود به ذلك المعنى الكلي وان اللفظ مشترك  
 فيه وهو باطل بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقاً  
 عندهم لا يقول بعموم المشكوك اذا كانا متساويين  
 كما في المثال المذكور اعني القرينة عند الكلي وان اريد ما حيل به  
 المعنيين احدهما معينا في نفسه وعند المتكلم على  
 عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد ان هذا المعنى  
 وانما ذلك بعينه فليس هناك معنى ثالث فيهم منه ما  
 عتبار اعتسابه الى الوضوحي ويكون اللفظ موصوفاً  
 له من اجل هناك ترديدي معنييه الوضوحي فان قلت

المشكوك

المشكوك اذا أطلق فهم منه جميع المعاني واعتيج في تعيين  
 لاداة احدها الى قرينة وانما الجواز فلا يفرق منه عند الإطلاق  
 المعنى الجوازي فاحتيج في قرينة واداة الى قرينة فقد أطلق  
 لفظ الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه قرينة المعنى المراد  
 وان لك قال غير مجموع بينهما فمما ذكره تحقيق القرينة بين  
 قرينة الجواز والمشكوك وان لم يلزم من الاقوال **قوله**  
 الانية اذا أطلقت على الزم نأخذ سبيل الحقيقة لئلا  
 ويكون ملائمة الريب هناك لئلا الإطلاق عزاء  
 صالمة بسبب ولا ملائمة وخصوصية ذات القرين اصلاً  
 نأخذ سبيل الجواز اللغوي والملاحظة في خصوصية الريب  
 ونعتبر الريب على انه علاقة صحيحة لا ملائمة خصوصية  
 على القات وتكليفاً معاً لا ملائمة على خصوصية  
 ذات اخر يوجد فيه وقد يطلق على المرس باعتبار نقله  
 اليه عفاً على ظهور الاعتبار لا يبيح الملازمة على كل ما يلزم  
 كافي الحقيقة الأصلية ولا على خصوصية لها الريب  
 كافي الجواز المتفرع عن تلك الحقيقة بل لا يطلق حقيقة منها  
 الاعتبار ولا على خصوصية ذات الزم لانه في الريب  
 انما وضع له وعبارة معنى الريب انما هي لجهة المناسبة  
 في وضعه لا بمعنى الإطلاق ولا كونه علاقة صحيحة  
 على الإطلاق **قوله** وانما الجواز فلان الاصطلاح الذي به  
 وقع التماثل وادب استعمال اللفظ في المعنى الجوازي

حاصل ان لفظة  
 الانية يطلق على  
 القرين ١٢



ان كان لتاسية لما وضع له لغة فهو مجاز لغوي وهكذا  
تقول في سائر الاقسام وبالمجزة كل مجاز مترجم عن معنى  
مستقيم لو استعمل القدر فيه كان حقيقة فيكون المجاز تارة  
الحقيقة في الانقسام الى هذه الاقسام الاربعة  
**قوله** وايضا بما يظهر النعمة فهي بقوله العلة الصورة  
لها اي المجازية بقوله العلة الصورة به النعمة فان المركب  
انما يظهر بالصورة لانه الجزء الاخير منه ولا يمكن ان يجعل  
اليد بمزلة المادة والنعمة بمزلة الصورة الظاهرة فيها  
**قوله** وكذا اليد في القلعة لانه اثر ما يظهر سلطان القلعة  
في اليد فيكون اليد بمزلة علة صورته للقلعة على قبال  
ما ذكر في القوة والافعال يجعل اليد بمزلة مادة قابلة  
والقلعة بمزلة صورة لها حالتيها **قوله** والافعال في الما  
دة اي في المزداد الذي يجعل فيها الزاد اي الطعام المتخذ  
السفر قال في القوام المأدبة الزاوية قال ابو عبيدة لا يكون  
الاس جلد من يقام بجلبه ثالث ليسع وكذلك السحجة  
وجمع المأدبة المأد والمأدوا في المزداد فهو ما يجعل فيه الزاد  
اي الطعام المتخذ للسفر واجمع المأدود وقال ايضاً الزاوية  
الجبلي او البطل او الحار الذي يستقي عليه والعامه في  
المأدبة زاوية وهو ما يجمع الاستعداد والامام ما قد  
كوناه فظهر ان تفسير المأدبة بالمزود غير صحيح لان الما  
دة ظرف الماء الذي ليسع به على الزاوية والمزود

انما استعملت  
انما وقعت ورت  
فيه

الطعام

ظرف الطعام المزود وليس جامداً في زاوية فلا يطلق  
الزاوية على المزود مجازاً وانما يتبع بالزاوية مسمى المأدبة  
ويطلق عليها مجازاً لانها في اعمر حراً اي عسراً اي قول  
المر الظاهر ان في اعمر عينا كما ذكر في بعض كتب اصول الفقه  
وجعل من تشبيه الشئ باسم غايته وعنه ما في الكتاب  
قال في الاستقبح ما القصور من اي عسراً اي قول الميا **قوله** فلا  
مثلاً انما يستعد للشيء كالمزود وعنه في الحضور كالمزود  
ان لفظ الاستعداد يستعد للمفهوم الشئ مطلقاً انهم من ان  
يستعد لغير ذلك الحيوان المفترس او غيره كما يدل عليه  
قوله اولاً انما يستعد للشيء وثانياً ولا شك في انتقال  
الذات من الاستعداد الى الشئ المستعد له كما بين  
الخط الحقيقة والمجاز في صفة بل يكون الخط المجازي مع ما  
ومن الخط الحقيقة ونحوه ولا تشبيه هناك اصلاً فلا  
يكون استعداده بل مجازاً من سلا وانما يعني ان لفظ الاستعداد  
يستعد للرجل الشئ مستلماً ويكون الانتقال من معنى  
الاستعداد الحقيقة الى مفهوم الشئ ومنه الى معنى  
الشئ فالقول انتقال من المفهوم الى العاقل من المأدبة  
انتقاله به وهو ظاهر في انما بالواو الثاني انتقال من  
مفهوم العاقل الى بعض مفرقاته من حيث هو  
له وليس كالاتقال الاول في الظهور والكلية بل في  
الى معونة المقام والقرينة **قوله** وانما كان ذلك الغي

قوله في

مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالله تعالى يتفكر في المعنى الحقيقي  
 اليد في الجملة لا شك أن هذا الانتقال يحتاج أيضا إلى معنى  
 المقامات والزائن كاستحارة وسائر الأقسام فالحق  
 تحقيق ما أشار إليه بقوله وبالجملة إذا كان بين الشئيين  
 علاقة ويريد أن اللفظ إذا أطلق على ما وضع له فلا يليق  
 أن يكون بحيث يتفكر الله من المعنى الحقيقي إليه ولو عجز  
 المقام والقرينة وهذا هو المراد من اللزوم ههنا وإيا  
 التفصيل المذكور فلا يستفاد منه أنه تفصيل العلاقة  
 المؤدية إلى اللزوم المعبر في الجان **قوله** ولهذا يشترط  
 في إطلاق الجملة على الكل استلزام الجزء على الكل كالتورية ولا  
 فإن الإنسان لا يوجد بدونها أو رتبة عليه أن عدم وجود  
 الإنسان بدونها يدل على استلزام الإنسان لها على  
 استلزامها للإنسان والثاني هو المطلوب وأجب بأنهم  
 تودعها بالمستلزم واللازم مصطلح أبواب الجدل بل  
 مصطلح أصحاب البيان أعني المستتبع والتابع حيث قالوا  
 مئة الكناية عن الانتقال من اللازم إلى اللزوم وأرادوا ما  
 اللازم التابع والمؤيد كقول النجاشي مثلاً فانه من قواعده على  
 القاعة وروادفة لكل واحد من الرتبة والواسع أصل  
 يقتصر إليه الإنسان ويتجبر في الوجود فلهذا لم يوجب  
 بل ونما **قوله** أن القائل من الناس عنهما ما جاء في الجمل  
 على التحليل قبل عليه أن الجمل على التحليل وكذا لا يناسب  
 بلاغة

بلاغة القول فإن الجمل إذا شبه بشخص صار فعل فيما هو  
 دة فلا بد أن يثبت له من لوازمه ما يدل على أنه لا يخلو  
 منه أن يخلو عن التشبيه من قبيل كمال الماء ويكون وجه التشبيه  
 الإحاطة والشمول والملازمة التامة والأولى أن يجعل  
 استقارة تحقيقه على أصل الوجهين ثم الجمل على القول ولا  
 ثم الحاصل من الجمل أكثر من نسبة الملازمة فالتشابه على  
 في المضاد والألم فبقاؤهما في الفرض **قوله** وفيه نظر  
 لا تأمل أن أصله في خبره أصله مستعمل في ما وضع له بل  
 هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستقارة كذا في  
 أصله بوجهي تورية على خبره إذا قيل رأيت أسدا بوجهي  
 فلا شك أن أصله ليس مستعملا في معناه الحقيقي بل هو  
 مستعمل بمعنى رجل شجاع كالأسد ولم يقصد به هذا المعنى  
 بل القاتل ذلك لأن ذلك وإن كانت متعينة في نفسها  
 لكن التكلم بوجهي هذه العبارة الفلاحة عليها من حيث  
 انتماهية متشابهة فكلها لها بل أراد الله تعالى عليها من حيث  
 الأجمال والأبصار ولا شك أيضا أنه قصد تشبيه تلك  
 القاتل المعينة المرادة بلفظ الأسد أجمالا لا كونه جعل  
 ذلك أمرا مسلما وساق الكلام لأشياء الرؤية متعلقة  
 بها وإذا قيل زيد أسدا فإن كان لفظ أسد مستعملا  
 في معنى رجل شجاع كالأسد وكان رجل شجاع هو المشبه  
 بالأسد وقيل استعمل فيه لفظ التشبيه كذكره الشارع



فأما ان أراد ومن شجاع مفهومة كما هو الظاهر من استدلاله  
 يتعلق الجارية ومن وقته هو لا كلام في التشبيه بالاسد  
 كما لا يخفى على احد وامّا ان يادجه ذات ما مره مشبهة  
 بالاسد فيكون الكلام مسوقا لاثبات ان زيد هو تلك  
 الذات المشبهة بالاسد وان كان مستغلا في معنى الحقيقة  
 كان سياق الكلام لاثبات شبهة زيد بالاسد واذا  
 ان يتفهم ان الفرق بين هذين العنيتين فامل في قولك  
 بالافا وكية مروي في شيواست زيد وقولك شيواست  
 زيد فان التشبيه في الاول جامع للذات معا وفي الثاني  
 الى زيد حاشا انما يدل في المال الاول لانه لو قدم لغير  
 الكلام وجع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قد علم  
 المعنوي ولا معنى لوجوه المير وامّا في المال الثاني فتأنيذ  
 للواقعة ودفع توهم استناد الفرق الى التقديم والتأخير  
 ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمقولة قولنا زيد  
 شعوي است وشعوي است زيد فيكون سياق الكلام  
 لتشبيه زيد ويكون اسد مستغلا في معنى الحقيقة كما ذكره  
 القوم فانظرت زيد الاسد من فقد ياداة التشبيه  
 لان الظاهر دعوى الشبه لا الاتحاد ولا الخل وامّا اذا  
 قلت زيد اسد لم يحس بقدريها ان الظاهر دعوى جعل  
 الاسد عليه وانما زيد من اخراجه مندرج تحتها لانه على  
 كل ريت قامت المبالغة فيها ثلث مراتب الاولى ادعاء

الشجاعة

المشابهة باداة التشبيه لفظا وقد يراخو زيد كالاسد  
 وزيد الاسد والاثنية او تمامه امر اجبة في الاسد كونه  
 فزيد من اخراجه كقولك زيد اسد الثالث جعل امر اجبة تحت  
 امر اسد كقولك رايت اسدا مروي فالاول تشبيه اتفاقا  
 والثالث استعارة اتفاقا وامّا الثاني فقد توفى مرتبة  
 مرجع التشبيه حيث سبق الكلام ظاهر الكونه فواحدة لاثبات  
 شبهة به ولم يتفهم درجته الاستعارة حيث لم يعمل الامر اجبة  
 فيه امر اسد معروفا في سماها تشبيها بليغا فقد شبه  
 عوا غلطا عليها من مرتبة الاستعارة وقد تيسر مرجع التشبيه  
 ولا يعمل في الملاقاة التشبيه عليها فان المقصود باللفظ  
 وان كان جملته في امته لكل العقل حقيقة الى اثبات الشبه  
 بطريق المبالغة ويجوز تفكير الاداة نقل الى المال وان لم  
 نظر الى الظاهر ولا يتفق ذلك بالاستعارة لان اللفظ  
 هناك قد استعمل في اخر واملح عليه فتسميتها بهذا  
 الاسم او لزيد انقصا من ومناسبة بينهما ومن سماها  
 استعارة فكانه اداء التشبيه على ارتقاها من حشيفين  
 التشبيه والابقان فيفسر الاستعارة بما يتساوينا واما انما  
 ادراجها في الاستعارة المتعارفة كل ظنهما الشاذع فقد  
 عرفت بطلانه وتحقيقة ذلك بقوله قولنا زيد اسد اسد  
 زيد وجعل شجاع كالاسد في يود عليه انه يقتضيه ان يكون قولنا  
 زيد الاسد استعارة متعارفة ايضا مع ظهور تقديره

أداة التشبيه **قوله** ويدل على ما ذكرناه هذا الاستدلال المشعر  
 بأن استدلال استدلال مستعمل في مفهوم محقق وحاصل فلا  
 يتموتسح تشبيه فضلا عن الاستعارة بل يكون من المبالغة  
 اسم الملامح على اللازم كما مر ثم أن استدلال الاستدلال في معنى  
 الحقيقة لا يتألف في تعلق الجارية إذا لو حط مع ذلك المعنى  
 على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم من تعلق الجارية من الجارية  
 والصولة وإذا جعل الاستدلال استعارة عن وجه شجاع  
 حتى يظهر تعلق الجارية بها بل يلجأ استعارة لثبات صلاب  
 عليه ذلك المفهوم فيكون الجارية الصولة خارجة عما استعمل  
 الاستدلال فيه وكيف لا وجه التشبيه في هذه الاستعارة  
 خارجة عن الطرفين كما لا يخفى فحتاج على هذا القول أيضا  
 في تعلق الجارية به العمل الاستعارة في الجارية تبعاً فليس في تعلق  
 الجارية به ولا لئلا تكون استعارة بل لو جعل في الجارية كونه  
 حقيقة لكان أولى لأن تعلق المعنى الذي يتعلق به الجارية على  
 كونه حقيقة الظاهر ما وقع لهما وقع بناء على تعلقه أنه إذا  
 كان استعارة كان معنى الجارية داخل في مفهومه وهو  
 ويحتمل ما ذكرناه أن استدلال استدلال وفي هذا استدلال  
 الشجاعة مستعمل في معنى واحد وقد أفتا وأن الثاني تشبيه  
 حيث قال والثالث هو مثل هذا من باب التشبيه في الاستدلال  
 كذلك أيضاً **قوله** ويكي التفتيح من هذا الاستدلال بأن الاستدلال  
 استعارة يجب أن يكون مستعملة في نيل ما وضع له ولا  
 الراجح

أن يصح في اسم التشبيه موصفاً لا بثبوت الألبان الحقة  
 في التشبيه هذا الكلام جليل فإن المبالغة في الاستدلال  
 والتشبيه إذا تقرر بينهما أن اسم التشبيه أن كان مستعملاً  
 في معنى التشبيه كان استعارة وإن كان مستعملاً في معنى  
 الحقيقة كان تشبيهاً وعلازمة كونه مستعملاً في معنى التشبيه  
 أي ومن لوازم استعماله أن يقع وقوع اسم التشبيه  
 موصفاً لا بثبوت هذه العلامة كما في الاستدلال تشبيهاً  
 الفعل السليمة على التأمل فيها لا يتفق كونه استعارة وكما  
 أن تشبيهاً سواء كان التشبيه من كونه بالفضل أو بغيره  
 في نظم الكلام ولا يكون من كونه ولا مقدر ولا يتم كونه  
 التشبيه من كونه في الكلام وأن لم يكن قبله في تعلقه على  
 لا يخفى نظامه وسير عليه فيما يستقبله من الجارية  
 لذلك التناوب **قوله** وإنما كانت تشبيه لأن الاستدلال  
 يعتمد التشبيه والتشبيه حقيقة كونه التشبيه موصفاً بوجه  
 التشبيه أو كونه مشابهاً للتشبيه به في وجه التشبيه التشبيه  
 حقيقة ملاحظة انصاف التشبيه بوجه التشبيه وانصافه  
 بمشاهدة التشبيه به في وجه التشبيه ويلزم من ذلك ضمنا  
 ملاحظة انصاف التشبيه بوجه التشبيه وانصافه مشا  
 فكة التشبيه في وجه التشبيه والاستعارة حقيقة كونه التشبيه  
 به موصفاً من حيث كونه موصفاً ويحكم ما عليه من أن كل  
 ما هو كذا فلا بد أن يكون معنى مستعملاً بالغموض موصفاً لما

من استعارة  
 التشبيه



لان يكون موصوفاً بحكمه عليه ومعاني الخوف والاضلال  
 بجوز من الاستقلال ولا يمتنع كونها موصوفة بحكمها  
 عليها فلا يتصور عريان الاستعلاء فيها امالة في  
 المقام وما ينبغي استدل بسبب الكلام في تحقيق معنى  
 الخوف والعقل فتقول اما الله المستعان اعلم ان نسبة الخوف  
 الى الله كانتا كنسبة البصر الى سائر اعيانه وانت اذا فكرت  
 في المرات وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالاً في  
 احدهما ان يكون متوجهاً الى تلك الصورة مشاهداً  
 لها فتسلل اجاعاً للفرقة التي في مشاهدتها كما شئت  
 ان المرات مبررة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث  
 بايضاً بها على هذه الحجة ان تحكم عليها وتلقت الى احوالها  
 والثابت ان توجه الى المرات نفسها وتلاصقها اتصالاً  
 فتكون صالحة لان تحكم عليها ويكون الصورة في مشاهدتها  
 متجانسة ملتصقة اليها فظهر ان في البصر ما يكون تارة  
 مبرراً بالزات واخرى الى الايضار الغير فتبين على ذلك  
 المعاني التي ذكرها المذكورة باليسيرة اعني القوى الباطنة  
 واستوضحة لك من ذلك قام دليل وقولك نسبة التعليل الى  
 دليلك كما شئت انك تعلم ان فيها نسبة القيام الى دليل  
 الا انما في الاول دليل من حيث انها حالة بين دليل  
 والقيام والى لتعرف حالها في تلك الحالة فتشاهد لها  
 بها مرتباً احدها على الاخر ولذلك لا يملك ان تحكم عليها

تتعلق الخوف  
 والاضلال

اوها

اوها فليس على الوجه الاول في ذي مستقل بالمعنى ومبرر  
 الثاني مع مستقل به لا يحتاج الى تقييد المعاني الخوف  
 بالزات المستقلة بالمعنى ومبرر يحتاج الى التقييد بالمعاني  
 المتصلة بالغير التي لا تستقل بالمعنى ومبرر اذا تم هذا  
 فاعلم ان الاستقلال بمقتضى هو حالة لغزير ومعتل  
 فان الاخطا العقل فصل او بالزات كان مع مستقل بنفسه  
 على ان في ذاته حالاً لان حكم عليه به ويترتب اذ ان  
 متعلقة بها لا ومتبعا وهو يسلل المتبعا من اول لفظ  
 الاستعداد ذلك دليل على المتعلق على الوجودان فبين  
 يتعلق بخصوص فتقول مثلاً استلاء سائر البصرة ولا يخرج  
 ذلك من الاستقلال وصلاحيته الحكم عليه ويعدو لا  
 عظم العقل من حيث هو مائة بين السور والبرق وجعله  
 الى الخوف حالها كان مع غير مستقل بنفسه لا يصح  
 ان يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به وهو بهذا الاعتبار  
 من اول لفظة من وهذا مع ما قبل ان الخوف وضع باعتبار  
 وجوده وهو نوع من النسبة لا استلزاماً لكل استلزام  
 معين بخصوصه والنسبة لا يتعين الا بالمعشوب اليه  
 لا يترك متعلق الخوف لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو اول  
 الخوف لا في العقل ولا في الخارج وانما يتصل بمتعلقة  
 بتعلقه وهو ايضا حصول ما ذكره الشيخ من الحاجة في  
 ايضاح الفصل حيث قال الفصل في ما دل عليه في

تتعلق الخوف

يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره نفسه لا باعتبار  
 امر خارج عنه كقولك الماء في نفسه عكس الماء اي لا يتغير  
 واما خارج عنها والذات فيكون في الحرف ما دل على معنى في  
 غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار مستقل لا باعتبار  
 اشتراكه فيكون فذلك ان ذلك متعلق الحرف انما يجب  
 ليحصل مضاف في الدرس لا يمكن او امر كذا لا يشارك  
 مستقلة اذ هو الالزامية فذلك ومن استقلال الحرف  
 بالمعنوية اي هو تصور وتعيين في معان لا يتصل  
 من ان الواضع اشتراط في دلالة على معناه الاول في  
 مستقلة او لا طامح تحت لان هذا القائل ان المعنى باق  
 معنى الحرف اي النسب المحض مستقر على الوجه الذي  
 فلا يمتنع لا شرط الواضع لان ذلك المتعلق امره في  
 لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم ان معنى لفظة من هو  
 الا به لا يعينه الا ان الواضع اشتراط في دلالة من عليه  
 فذلك المتعلق ولم يشترط ذلك في دلالة لفظه كما يتلوا عليه  
 وضاروت لفظة من ناقصة الدلالة لغير معناها غير مستقلة  
 لتقصاها فيها فغير هذا باطل اما اولها فلان هذا الاشتراط  
 لا يتصور له فاعلمه اصلا بخلاف اشتراط الترتيب في اللفظ  
 على المعنى الجاهلي واما ثانيا فلان الدليل على هذا الاشتراط  
 ليس من الواضع عليه كما هو لان دعوى وردت في  
 في ذلك خروج عن النقصان بل هو الترتيب ذكر المتعلق

الاستقراء

في الاستعمال وذلك مشقوك بين الحروف والاشياء الثلاثة  
 الامتيازات والحروف من ذلك بان تلك المتعلق في الحروف استقيم  
 الدلالة وفي تلك الالفاظ لتفصيل الغاية عما في تحريك  
 واما تلك فلا يتصور ان يكون معنى لفظة من معنى مستقلا  
 في نفسه صاعدا لا يحكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها  
 ها فاذم اليها ما يتبعه ولا سيما وجب ان يصح الحكم عليه  
 وبه وذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللفظة والحو  
 لها والذات قال السكاكي لو كانت ابتداء الغاية وانتهاء الغاية  
 والفرق معنى من والى وكما مع ان الاستواء والاشياء والنحو  
 اسما كانت هي ايضا اسما لان النظم اذا سميت اسما سميت  
 بغير الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت  
 هذه الحروف معنى وجعت الى هذه بنوع استقلالها واد  
 تحقق غنك معنى الحرف بما لا يزل عليه مطابقا لقول على اللفظة  
 وايقال الائمة وما ورد في تفسير الحرف من العبارات  
 المختلفة فتقول ان الفعل ماعلى الافعال الناقصة كضرب  
 مثلا بل لا يحسن معنى مستقل بالمعنوية وهو المحدث وعلم  
 غير مستقل هو النسبة الحكيمة المحوطة من حيث انها حالة  
 بين طرفيها والاشرف حالها مرتبا احلها بالافعال  
 كان هذه القضية التي هي من ملول الفعل لا يتوصل اليها  
 وجب ذكر كالحجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من هو  
 او متعلق الكل ابتداء معنى مخصوصه كلفظة ضرب موصو



وصفا عاما لكل نسبة الحرف الذي يات عليه الى فاعل محسوس  
 الا ان الحرف لا يدل على معنى غير مستقل بالمعنوية لم يقع  
 محكوما عليه ولا محكوما به الا بدلي كل واحد منهما ان كان  
 باللات كمن كان اعتبار النسبة بينه وبين غيره فاستخرج الى  
 المتعلق دعاية لمحاذاة اللفاظ بالصورة المزعومة والنقل لما  
 اعتبر فيه الحرف ومنها ليرة انشأ بها الى غيره نسبة تامة من  
 حيث انها عالته بينهما وجب ذكر الممثل لذلك الحرف في قوله  
 ايضا ان يكون مسئلا بامتنان الحرف اذ قلنا ان ذلك في مفهومه  
 وشعاعه ولا يمكن جعل ذلك الحرف مسئلا اليه لانه غير خلاف  
 وضعه وانما تجوز معناه المركب من الحرف والنسبة المحسوسة  
 فهو غير مستقل بالمعنوية فلا يصح ان يقع محكوما به فاعلا  
 عن ان يقع محكوما عليه كالتشبيه به الممثل المصادق ولما  
 الاسم فلا كان موضعها لغير مستقل لم يعتبر بعلة نسبة قامة  
 لا يرا انه منسوب الى غيره ولا بالعكس مع الحكم عليه به فانه  
 قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبة الحرف الى فاعله  
 كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث ونسبة الى ذات  
 ما قبله مع كون اسم الفاعل محكوما عليه دون الفعل قلت لان  
 المعبر في اسم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحرف  
 فاللات البهية مبنية بالذات ولكن ذلك الحرف واللات النسبة  
 فهي المحوكة الا انها تقييد بمعنى تامة وغير مقصودة  
 اصلية من العبارة تقييد بها الذات البهية وصاد الجح

كش

كش واصلها ان يلاحظ فيه تارة جانب الذات اصالة  
 فتجعل محكوما عليه فاعله جانب الوصف اي الحرف اصالة  
 فتجعل محكوما به واما النسبة التي فيه فلا يصلح للحكم عليها ولا  
 بها وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها والمعتبر في الفعل  
 نسبة تامة فيقتضي انفرادها مع طرفها من غيرهما وعدم ارتباطها  
 به فذلك النسبة هي المقصودة الاصلية بغير كون المشبه هو  
 بوجه الشبه ويكونه مشاركا للشبه به في وجه الشبه واما  
 يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال  
 صحيح كما هو عليه ما نقل من الشارح في توجيه ما اشار اليه  
 من تزييفه بقوله بعد تسليم محنة وهو انه قال وجه عدم  
 صحة ايراد احدهما ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس  
 من الامور المتحركة الثانية يقع موصوفا بقولنا زمانا وطول  
 وحركة شريفة والثاني ان المسمى هو ان الحروف والافعال  
 لا يقع مشبه بها ومقتضى التعليل هو انه تمنع وقوعها مشبهة  
 فلا يطبق التعليل على المسمى اما علم ورواد الاقل فلا يرد  
 بالحقائق ههنا ولا الزوات فيما سبق في مباحث الاستغناء  
 هو المعاني المستقلة بالمعنوية كما هو من الامور المتحركة  
 الشائبة وكل من الحركة والزمان حقيقة لا استقلالها بها  
 لمعنوية دون الافعال والحروف واما علم ورواد  
 الثاني فلان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا  
 ومحكوما عليه ليحزم اقتضاه كون المشبه به موصوفا





الاسم السبع على كس الاستعارة التورية وصاحب الانعام  
 انه التشبيه المصروف النفس في فهم بعض المناظر في هذا الكتاب  
 ان الاستعارة بالكناية في الاطباء هو حيث كونه الكناية  
 عن استعارة السبع للمنية وفي ذلك شجاع يفرس اقواله  
 والاقراس مع انه استعارة تورية لا هلاك الاقوال فيكون  
 عن استعارة الاسل المشجاع اذا الكناية لا يملك في ارادة الحقيقة  
 لكن المقصود باللفظ الاول هو التورية على انه اسل كبحي الاقوال  
 من وسائر الاسل من اللوازم بالفرقة ثم هذه الكناية  
 من شتم الكناية في التشبيه على انشأت الاسل تورية للشجاع  
 والحيلة للعهد للقطع بان له كناية من المسكوت بقية  
 بل بالعلم كان هذا عبارة وادراك ذلك اننا صاحب الكس  
 كل نقل من وسقف عليه ايضا انما قلت على ان مقاصد  
 عبارة ان الكاشفة عن الاستعارة بالكناية وما قبلها  
 او عليها يعني انه من الكشاف مع ما هو غير الثلاثة فاعلم  
 بذلك في الاستعارة قولنا بعاقر في طيور العويل تورية  
 المعنى ولعمري ان هذا الغرض اليه وهو عظيم خشاء الا  
 في عطفه وكيف يتصور ومنه لهذا المعنى من الكشاف  
 مع ان عبارة تورية في خلافه بحيث لا يشبه على له  
 ادنى مسكة فان شئت جليلة الحال فاسمع هذا المقام  
 وهو ان صاحب الكشف قال بهلذه الصادرة وهذا هو  
 المستعار بالكناية وقد حقق العلامة رحمه الله

لم يبق

لم يبق فيه شبهة لناظر يوليا ان العلامة حين قال هذا  
 من اسرار البلاغة ولطائفها ان تسكتوا من ذلك ان الشجاعة  
 ثم يبرز اليه كونه من وادفه فينتهوا بذلك الزمرة هي  
 مكانه ونحوه قولك شجاع يفرس اقواله وعلم بحقيقة منه  
 الناس لم يقل هذا الا وقد ثبتت على الشجاع والعالم يا  
 اسل وعرف قل بل بال الشجاع هو السكوت وان الوا  
 المذكور كناية عنه كالا يخفى على ذي ادراك وفي قوله  
 ولم يبق فيه شبهة لناظر اشارة الى ما ذكره العلامة في  
 هذه الاستعارة وانما غاية الانعام هو الحق الصريح ان  
 لا شبهة فيه لا محل لاني كونه حقا ولا في كونه مقصودا من  
 تلك العبارة فكانه الى بطلان ما اختاره صاحب الجليل  
 والخصم ان كان كلام جبار الله لا يحتمل ان يفصل بين  
 منه بل يرد به الامانة من كلام القوماء بعينه ثم ان ردة  
 كما هو دأب في الكشف عن الغشقات وتفصيل الجملات  
 اذ ادان يبين حال تورية الاستعارة بالكناية وان يرد  
 على صاحب المقام والخصم فيما ذهب اليه في الاستعارة  
 بالكناية ومضى ما ذكره ان صاحب الكشاف ما جعل  
 النقل مستعملا في ابطال العهد علم ان الاستعارة تورية  
 حيث شتم ابطال العهد بنقض الجمل ثم استعمل في  
 المشبه به في المشبه وهكذا ان واس والاعتراف  
 رتان معر حنان حيث شبه بطشه وفكره لا قرانه باننا

المتضمن الأسفل وشبه انقطاع الناس به بالأغتراف  
 ثم استعمل ههنا لفظ المشبه به في المشبه فان قلت انك  
 في النقض وتطاوله استعارات متفرجة بها قد شبه  
 فيها المأدبة بمعانيها الاستعارات فكيف يكون كتابات من  
 استعارات اخرى قلت ان تلك الاستعارات من حيث انما  
 متفرجة من الاستعارات الا صادت كتابات منها فالت  
 النقض انما شاع استعارته في ابطال العمل من حيث  
 العمل بالجميل فلان قول العمل منزلة العمل منزلة العمل  
 وسبح باسمه ينزل ابطاله منزلة نقضه فلو استعاره  
 العمل لم يحسن بل يقع استعادة النقض لا ابطاله وفي  
 على ذلك استعادة الافتراض والاعتراض فانتا ثابته  
 لاستعادة الاسل الشجاع والجر العالم ولما كانت هذه  
 الاستعادة تابعة لتلك الاستعادة الا هو ولم يكن مقصود  
 في انفسها بل وصل بها الدلالة على تلك الاستعارات الا  
 من كانت كتابية منها وذلك لا ياتي في كونها في انفسها  
 استعارات على قياس ما عرفت ان الكناية لا تاتي في  
 ارادة الحقيقة والافتراض مع كونها استعادة مصرعا  
 بها كناية من استعادة الاسل الشجاع وظهر بذلك  
 ان الاستعادة بالكناية لا تستلزم الاستعادة الحقيقية  
 فان الاستعادة القرائن في هذه الصور استعارات  
 مخرج بها تعبير وليس نحن ان استعادة تعبيرية

نعم

نعم القرائن في مثل قولك اطفالا والنية وبدا الشمال في  
 لب النية استعارات تعبيرية اما على انما قلنا ان  
 بها صور غير مشبهة بمعانيها الحقيقية كما مر به  
 في المقتضى وهو المختار كما سيأتي واصابع انما قلنا  
 بها معانيها الحقيقية والاستعادة الحقيقية هي  
 اثبات تلك المعاني النية والشمال على سبيل التخييل  
 كما ذهب اليه صاحب الايضاح وادعى انه عمل في الجمل  
 وبالجمل من زعم ان الاستعادة بالكناية على ما ذهب اليه  
 يستلزم التخييل فقل خطأ فان قلت لو كان النقض مثلا  
 مستقلا في ابطال العمل لم يكن شبه من ردادف السخا  
 المسكوت اليه الجمل كونه فلا يقع قوله ثم يميز والنية  
 كونه من ردادفه فوجب ان يكون النقض وتطاوله من  
 قرائن الاستعادة بالكناية مستقلا في معانيها الحقيقية  
 التي هي من ردادف المستعار المسكوت عنه ومع كون  
 اثباتها المستعار له على سبيل التخييل فصح ان الاستعادة  
 المكتبة تستلزم التخييل قلت لما مر بالاستعمال النقض  
 في ابطال العمل لم اعد ادرك الوارد ما هو اعم من ان  
 يواو به مضاه الا على الذي هو الورد الحقيقة او يواو  
 ما هو مشبه بذلك المثل منزلة نقضه فان النقض من رد  
 دف الجمل اما اذا ادعى بمضاه الحقيقة فلو لم اذ ان  
 به مضاه الجملاني فلانه انما نقل منزلة الحق الحقيقي



عنهما باسمه صار اذنا للقبل ايضا والراوت على الاول  
من كور لفظا ومعنى حقيقة وعلى الثاني من كور لفظا حقيقة  
ومعنى اذنا ذلك كما ينبغي ان قرينة الاستقارة الممكنة  
ثم ان هذه الكناية انما كناية الاستقارة الممكنة في  
الكناية في النسبة فان التيقن ليس كناية عن المسكون  
مستعارة في الجبل بل في العلم مكانه فهو في الحيات  
الخيالية للعمل والافتراض والاعتقالات الاسطورية  
للشيوخ قال صاحب الكشف وحده الله وليس الامر  
فان صاحب الايضاح من ان الاستقارة في اليل وفي  
الشمال بل الخيلية في اثبات اليل للشمال والمكنية  
في التشبيه للمرض في النفس ولا انكار على السكاكي في جعله  
اليل والخيال والافتقار استقارة تخيلية بمعنى انها  
مستعارة في امور متوهمة ويظهر ان بعد الاستقارة الممكنة  
عبارة عن التشبيه المنطوق لا يناسب معنى الاستقارة الممكنة  
حالا ولا لغة وليس هناك ضرورة يلجأ الى ذلك فغويا  
وكان لك جعل الاستقارة الخيلية في المثال المنكوس  
اثبات اليل الحقيقة للشمال على سبيل التخييل ليلام  
هو المعظم من معنى الاستقارة في الجواز اللغوي ولا مانع  
من ان يجعل لفظ اليل مستقارا للامر المتوهم كما اختاره  
السكاكي ولا يقلح ذلك كونه قرينة للاستقارة  
فان النفس مع كونه استقارة حقيقية لما جاز ان يكون  
قرينة

قرينة على ما ذكره العلامة وقد حققناه كان اليل مع كونه  
مستقارا للموهم المشبه باليل الحقيقية والخيال  
قال وانما الانكار عليه فيما تكلفه في جعل المكنية على  
مستعارة في موضوعها بل قد بدلت المكنية اسماء اذ قال  
على التاويل ثم جعلها على ما كان مفهوم المكنية كاطلاق  
عليها ولزم من ذلك منه وحيث بان يجعل المستقار  
فقد ذكر في اليل المكنية ولا بأس من كونها مع اذنا كما  
مفقه جاز الله ثم قال وعلى هذا القول ان الواقف لما  
في به قد يكون ما لا يستقل والنفس منه التشبيه فقط كما  
قال المكنية وقد يكون ما يستقل والنفس منه التشبيه وان  
يفرغ على ذلك كما لبعض والافتقار وهو نظير ما سئل  
في الترشيع فهذا ما يله عليه كلام جاز الله من غير تكلف  
ولم يصرح في الجهور ان الاستقارة في الاثبات لا في اليل  
لأنه انما جعل ما حققناه من ان الكناية في الاثبات ولا نظير  
الى تلك الاستقارة استقارة الاستقارة على ما جعل صاحب الايضاح  
اقول قل اختار ان الخيال والافتقار واليل استقلات  
لعان موهومة لم يقبل بها انفسهما اصلها جعلت  
تحتها فقط على المستقار المسكون عنه وان النفس  
والافتقار والاعتقالات كناية مستقارة على  
حقيقة هي مقبولة في الخلق وان لم يكن مقبولة بالذات  
والحق ان جعلها مستقارة لا موهومة لا يخرج من

تستف فالاولى ان يجعل تلك الالفاظ باقية على معانيها  
 ويجعل الاستعارة تخيلية عبادة عن لسانها على سبيل  
 التخييل كالمقارنة صاحب الانبياء وعظماؤها فانما  
 في تهيئة الاستعارة ان ياتي المثل في المشبه المذكور تابع  
 لادف المشبه به كان باقية على معناه الحقيقية وكان اشارة  
 لها استعارة تخيلية كالياب المنيعة وانظروا لها وان كان له  
 تابع يشبه لك الزاوية المذكور كان مستعارة لذلك التابع  
 على طريق الترخيع فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكتابة  
 في تخيلية كالتعريف والاعتراض والاعتراض والاعتراض  
 بما وعدت من تحقيق مقاسد الكشف في هذا المقام  
 منه براءة صاحبه عما نسبت اليه من املاء قول  
 في الاستعارة المكنية وخرجه ذلك من عبادة الكشاف والله  
 الموفق **قوله** والسادى قوله بالنسبة متعلق بالنيو واللام في  
 النيو للعهد والحلم بل كوا السكلى قوله استعارة في الخير  
 الباء في قوله بالنسبة متعلقا بالنيو في قوله في غلاها  
 علة لم وكان المقصود حصوله ولعلنا انما اعاد النيو ليلزم  
 تعلق الجارية وعرفه ليعلم ان المراد هو الاول واما  
 استعارة التهيئة انما هي المتعلق الجار الداخل في الغيو  
 وحاصل ما ذكره ان الجار الغوى هو الكلمة المستعارة  
 في معنى مغاير لما هي موضوعه له بالتحقيق مغايرة بالية  
 الى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعارة **قوله** وان ادبرها

هو

هو انتم من الشخص والنوع **قوله** فقد دخل الجار في تعريف  
 الحقيقة كانه موضوع بازاء المعنى الجارى وصفا انفعاليا  
 ما يتوقف الاصول قد مر ان الوضع تعيين اللفظ للالة  
 مع نفسه ولا وضع بهذا المعنى في الجار الشخصيا ولا  
 نوعيا وما ذكر في بعض كتب الاصول من ان الوضع  
 هو تعيين اللفظ للالة لتعيين المعنى من غير ان يعتبر معه قبل  
 بنفسه **قوله** الثاني ان المثل ان التخييل يستلزم التركيب  
 بل هو استعارة مبنية على التشبيه التخييل والتشبيه  
 التخييل قد يكون طريقا مغفرا في كافي وقد يقع متلفعا  
 الذي استوفى نادا الالة اعلم ان القوم عرقوا التشبيه  
 التخييل بما وجهه متفرع من معتقد كثر وقد اشرنا الى  
 ان القباد من هذه العبارة ان وجهه متفرع من علة  
 امور معتبرة في طريقه لا انهم متفرع من علة امور هي اجزا  
 وقع يلزم ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه التخييل مركبا  
 كان وجهه الشبه فيه ايضا يكون مركبا ولو اتفق في التشبيه  
 التخييل بتوكيد وجهه الشبه ليعلم في تعريفه ما وجهه  
 مركب او مؤلف من معتددا الى الالفاظ المذكورة في  
 التعريفات يجب حلها على طو لها اذا لم يكن هناك  
 ما يوجب مرجعها الى ما ذكرنا من وجوب توكيد  
 طرفي التشبيه التخييل انهما المحققون وبينهم عليه صا  
 الانبياء اعتواضه عن الغفاح حيث قال بورد بان التخييل



مستلزم للتركيب الثاني للأفراد ومن المتأخرين من جوز  
 أن يكون طرفاه مفردين وقول بل إن الحيز الواحد الذي  
 في الاستعارة التمثيلية بناء على أن كل تشبيه تمثيل ذاتي  
 فيه التشبيه إلى الاستعارة صلا استعارة تمثيلية في  
 هذا ذلك الاعتراض ونحن نقول الحيز الثاني من الاستعارة  
 فإنه حصل الاستعارة التمثيلية فيها هو مركب الطرفين  
 قال ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى سورتيها  
 منتر عتيق موامروا وصف الحيز مثلا أن يقول انسانا  
 استعارة في كلام وسير الكلام إلى أن قال وقول الله الذي  
 يستعمل التمثيل على سبيل الاستعارة ثم نقول فلما لم  
 الاستعارة التمثيلية فيها هو مركب الطرفين وجه تشبيه  
 التشبيه التمثيل فيه أيضا بناء على ما مر بعينه وأما الحيز  
 الأول فقد نقل له وجهان أحدهما أن وجه التشبيه في التشبيه  
 التمثيل وتماما كان متروكا من علة أو صاف الطرفية المفردين  
 كما في تشبيه الأوثان بالصفود فالواجب فيه تركب في وجه  
 لا تركب طرفيه وهو مردود بما مر من أنه خلاف البناء  
 من العبارة فلا يصاد إليه في التعريفات لا سيما لما لم  
 يكن هناك مزج طوعية إليه ولم يقل أحد فهو يتسكن  
 بكلامه أن تشبيه الأوثان بالصفود تمثيل الوجه الثاني  
 أن أنواع وجه التشبيه من متعلق في طرفي التشبيه  
 جب نقل ذاتي كل منهما بحسب المعنى دون النقل وإذا  
 أن يعتبر

أن يعتبر من الأمور المتعددة في كل واحد منهما بنقل واحد  
 كونه يتم مثلهما مثل الذي استعمل في الأوثان وهو قد أيضا  
 بأن أنواع وجه التشبيه من تلك الأمور المتعددة ليستلزم  
 بلا حقل كل منهما فصلا فلا يفتح أن يكون تلك العلة معترضا  
 عنها بنقل واحد فان الذي إنما ينتقل من اللفظ الواحد إلى  
 إلى تلك العلة أجزا لا بحيث لا يكون شيئا منها مقصودا مستويا  
 إليه في نفسه بحسب تلك الملاحظة الإجمالية فكيف يفتقر  
 أن أنوع وجه التشبيه منها بحيث يكون لخصوص كل واحد منها  
 دخل في تشبيه لا يفتح أن لا يلاحظ أنها أجزا لا في من لفظ واحد  
 قلنا بعد ذلك أن لا يلاحظ تقاصيدا وانتزاع منها وجه التشبيه  
 لأن نقول في من حيث إنما لوحظ تقاصيها ليست عمل في  
 لذلك اللفظ الواحد بل اللفظ المتعددة بحسبها مقدر  
 في الأرادة سواء كانت مقدر في نظم الكلام أو لا كما  
 سيأتي تحقيقها فلا ترى أن مفرد في الحيوان والناظر  
 مفصلين من الخطبين فصلا ليسا مفهوم الإنسان بل مفرد  
 مجزئ لا يلاحظ فيه أجزاءه فصلا وأما الآية الكريمة فلم يعتبر  
 فيها عن طرفي التشبيه مجزئين وذلك لأن التشبيه فيها  
 نقل يكوّن من التشبيهات المركبة هو قصة المناضلة  
 المحصورة للعقلة فيما نقلهم والتشبيه به هو قصة  
 المستوقلة المحصورة للعقلة فيما نقلهم ويشتر من هاتين  
 القصتين ليس مفردا من لفظ مفرد أما التشبيه به فقط

لانه غير مفهوم من لفظ المثل في قوله المثل الذي ليس جميع تلك الالفاظ المتعلقة واما المشبه فكذلك ايضا لان اللفظ متعلق في اظهار الايمان وابطال الكفر الى ان اللفظة تلك اللفظة مقولة في المداوة ويؤيد ذلك قول صاحب الكشاف في التشبيه المزدوج والمركب في هذه الآية يا ايها الذين آمنوا هذا خبر الاشياء في احدى معانيها ولا بعضها من بعض لم يخل هذا الخبر في ذلك فيشبهها بنظائرها وليس فيه كيفية حاصلة من مجموع الاشياء فلهذا كانت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها فان كلامه هذا مليل على ان كل واحد من افراد الطرفين في المركب ما هو في ذاته شيء بواسطه في نفسه ثم تم اخذ مثل واحد من مجموع صارا كل شيئا واحدا وظاهر ان ما كان مفهوما من لفظ واحد ليس كذلك وايضا فانه جواز ان يكون هذه الآية من التشبيه المزدوج وجعل ذلك الاشياء المشبهة مع مطلق اللفظ استغناء ولا تصور ذلك مع كون لفظ المثلين فالدين على ما هو مشبه ومشبه به حقيقة ولا يخفى ان المشبه على تقدير المركب هو مجموع تلك الاشياء التي حكم بكونها مقولة وانما الفرق بين المزدوج والمركب الآتي ان تلك الاشياء في المزدوج منفردة وليس في كل واحد منها بما يناسب في المركب يعبر بمجموعه وليس فيه بما يناسبها تشبيها واحدا فيكون اللفظ المشبه المركب في الآية مقولا وقطعا فان قلت

مجرة الازار مقفلة  
مجرة الراوي الكثرة  
س

ملاي

من ان تشاء توهم افراد في التشبيه في هذه الآية قلت تشاء ذلك من ان مفهوم لفظ المثل فيها هو العنصر مطلقا وفي امرهم يحمل بحسب الفات مع الحقيقة المحصورة بالمتنومة من الفاظ آخر كان الكل في كل قوم يحمل بالقوم ولذلك من جواب ان الكل هو القوم لكنهم اذا وادوا اتحادها انما لا مفهوم فان خصوصية القوم لا يستلزم من لفظ كل قطعا ولكن ان خصوصية العنصر المحصورة للفصل التي هي المشبهة او المشبه بها حقيقة ليست مفهومة من لفظ المثل وليس على ذلك قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ثم لم يخلوها المثل الحار ونظاؤه فان قلت فضلا ذكرت ان الكاف في هاتين الآيتين ما خلفت على ما هو مشبه به حقيقة قلت نعم ومن قال ذلك فقد توسع لفظ الاتحاد بالمعنيين واما بهذا المقل ونظير الفرق بينهما وبين قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا من التماس لا ياتي قوله هذا لا يحصى به فنعنا فانه اعتراف بان طرف التشبيه في الحقيقة مركبان مع لفظ واحد وهو المثل فان قلت انما تأترة لفظ المثلين في هاتين الآيتين قلت انما في المشبه به فالاشعار بالتركيب ودخول الكاف على ما هو من ذلك انما هو مشبه به حقيقة واما في طرف المشبه فالاشعار به ايضا والاحتصار لان حلف ذلك الالفاظ المقولة انما يتوسل اليه بكونه وقد تبين مما



فترى ان القلوب هو ان ياتي التشبيه التخييل مركبان معنى  
 وانظروا ان تركيب الطرفين في الاستعارة التخييلية وليست  
 قطعاً ومن ثم خالف ذلك فقد عدل عن سبيل الطريق  
 ثم ان ياتي تشبيه غير في الاستعارة التخييلية فليست  
 عليك اعلى القصص لقولنا انما ياتي التشبيه  
 ان ياتي في الخيال في مواضع شتى قال صاحب الكفاية  
 ومع الاستعارة في قوله تعالى على هذا مثل لتكتم  
 من الهدى واستقرارهم عليه وعسكهم به شبهة عظام  
 مجال من لسان الله وذكره فقال هذا الشايع في قوله  
 عليه قوله ومع الاستعارة مثل اي ضوم وقيل لتكتم  
 الهدى يعني ان الله استعارة تبعية عملياً اما التبعية  
 فخرابنا او لا في تعلق معنى الخوف وتبعيتها في الخوف  
 واما التشبيه فلكون كل من طرفي التشبيه حالة متساوية  
 من علة اعموس هذه عبارة وافول كما يحسن عليك ان  
 متعلق معنى الخوف هو هذا كونه على الاستعارة كما ان  
 متعلق معنى الخوف من هو الاستعارة ومتعلق معنى الخوف  
 شياء ومتعلق معنى الخوف الخفية على ما مر من بقى الشايع  
 وقد مررت اساندة اليد ولا تلتبس ايضاً ان الاستعارة  
 من المعاني للفرقة كالفرق والتمثيل ونظائرها ذلك  
 كلمة على معنى مفرز لا يفتى به في اصطلاح القوم الاما ذكره  
 عليه بلفظه مفرز وان كان ذلك الخ متركب في نفسه بليل

ان يشبه

ان يشبه الانسان بالاسد تشبيه مفرز بمنزلة  
 وان كان كل منهما ذا اجزاء كثيرة وقد تقدم في مباحث وجه  
 التشبيه مفرز به بذلك وبهناك عليه ولما مر بان كل واحد  
 حل من طرفي التشبيه هو هنا حالة متفرقة من علة اعموس  
 لانه ان يكون كل واحد منهما مركباً ومع لا يكون معنى الاستعارة  
 مستقلاً مستتباً به احالة ولا معنى غير مستتباً به  
 في هذا التشبيه المركب الطرفين لا تمامين مفرزاً  
 واذا لم يكن شئ منهما مستتباً به هو هنا سواء جعل جزء  
 التشبيه به او خارجاً عنه لم يكن شئ منهما ايضا مستقلاً  
 منه فكيف يسرى التشبيه والاستعارة من احدهما  
 الى الآخر والحاصل ان كون كلمة الاستعارة تبعية يستلزم  
 ان يكون متعلق معناها احد الاستعارة مستتباً به ومشتقاً  
 منه احالة وان يكون معناها مستتباً به ومستقلاً  
 منه تبعاً وان كون كل واحد من طرفي التشبيه هو تاركباً  
 يستلزم ان لا يكون معنى ولا متعلق معناها مستتباً به  
 ولا مستقلاً منه لا تبعاً ولا احالة وتساوي للأزمنة  
 موزون لتساوي الموزونين فاذا جعلت الاستعارة في  
 تبعية لم يكن تشبيهاً مركباً الطرفين قطعاً ولما اوود  
 عليه هذه النكتة هكذا منقحة واضحة المقدمات وختم  
 مبنية على القواعد البيانية والمشهورات واي له  
 عصبية ان يلى من لما استبان من الحق محمد لها بعد

ما استيقنا فقال في الجواب انواع كل من طرفي التشبيه  
 من امور متشابهة لا يستلزم تركيبا في شئ من طرفيه بل في  
 ما اختلفا وهذا كقولنا فلان المطلق من وجود اصلها  
 ان التشبيه به مثلا اذا اختلف من جهة امور فلا يتبع ان  
 يتوحد بتامه من كل واحد من تلك الجهة لانه اذا اختلفت شيئا  
 من كل واحد من تلك الجهة فقل حصل المقسم الذي هو التشبيه  
 به فلما لم يكن كذلك من واحد اخر من جهة اخرى بل يجب على  
 التقدير ان يكون جوا من التشبيه ما هوذا من بعض تلك الامور  
 وهو اخر من بعض اخرى لم يتركب قطعا الثاني انه قد  
 اطلقوا على وجه التشبيه في التشبيه لا يكون الا مركبا وليس  
 ان ما يجب تركيبه سوى كونه متفرعا من امور متشابهة فانه  
 عوقب التشبيه بها وجهه متفرع من متشابهة فلا كان انواع وجه  
 التشبيه من امور متشابهة مستلزما لتركيبه كان انواع كل من  
 طرفي التشبيه منها مستلزما لتركيبها لان المقسم للتركيب  
 هو الا انواع من امور متشابهة وخصوصية كون المتفرع وجه  
 الشبه او مشبها ملقاة في ذلك الا فقضاء جوا الثالث  
 انه قلنا بان انواع كل من الطرفين من امور متشابهة بوجوب تركيبها  
 حيث دخلت من جودها ان يكون قوله نعم منهم كمثل الذي استوفى  
 نادى من تشبيه المفرد بالمتعدد كما قال لسان وضمهم من قبل  
 هذا التشبيه ليس تشبيها مفردا ولا مركبا وانما يكون كقولنا  
 تشبيه اشياء باشياء وليس كذلك بل هو تشبيه شئ واحد

حال

هو حال المتشابهين اي شئ واحد هو حال المستوفى ثم قال  
 في الرد عليه اقول لا معنى للتشبيه المركب الا ان يتوحد كقضية  
 من امور متشابهة وتشبيه بكيه اخرى كذا فيقع في كل  
 من الطرفين عدة امور بما يكون التشبيه فيما بينهما كما هو الحال  
 لا ينفك اليد بل الى التسمية الهيمنة الحاصلة من الجمع كافي  
 قوله وكان اجوام الخدم لو اختلفا في رتبة رتبة على ساط  
 ان ذلك هذا وعبارته وهي مفرقة بان كل واحد من طرفي  
 التشبيه اذا كان حاله متشابهة من اشياء متشابهة كان  
 فبان التشبيه المركب لا يكون طرفا الا متفرعا من امور متشابهة  
 فلا فرق اذا في وجوب التركيب بين ان في هذا التشبيه  
 مركب وبين ان في هذا التشبيه متفرع من عدة امور متشابهة  
 اخر من امور اخرى وهذا الكلام صحيح لا يجوز ان لا يشترك  
 مع هذا المعنى في ذلك الجواب ان وجه الحقيقة مكافئة وليس  
 خوف من شناعة الالزام ولعلك تستحي لان زيادة تحقيق  
 وهو يتبع في البيان تقول ان قوله نعم كلهم لا يتحمل وجودها  
 ثلثة احد هما ان تشبيه الجاهل بالركوب للوصول الى المقصود  
 فثبت للمؤمن لو ان من وهو الاعتلاء على طريقة الاستعانة  
 بالذكائية وثالثها ان تشبيه تمسك المتعالي بالهلي با  
 اعتلاء الركاب في المحل والاسفار ومع كون كل على استعانة  
 بتجربة الثالث ان تشبيه ههنا مركبة من المتع والجاهل وسكة  
 به ثانيا مستغرا عليه بهيئة مركبة من الواكب والركوب





غير راد ومصدق الحق ان اسم المشبه به في الاستعارة  
 يكون مستعلا في معنى المشبه مراد به ذلك بحيث لو اقيم  
 مقامه اسم المشبه استقام الكلام في التشبيه يكون  
 مستعلا في معناه الحقيقي لانه بذلك ثم قال في قوله نعم  
 هذا عراب فوات سما الى قوله وتري العاك فيه واني  
 دلالة قاطعة على ان المراد بالبحر معناه الحقيقي فيكون  
 اي لا يستوي الا سلام ولكن الدلائل هي ان البحر في الموضع  
 قد حفر هذا البيان على بعض المذهب ان هذا هو الى ان  
 هذا لا يترى قيل الاستعارة ولا ادري كيف يتصل بها  
 ل هو لا وشرح مثل هذا الكتاب انتهى كلامه فقد اتضح  
 جواذكون اللفظ مراد من ويا وان لم يكن مقلة في تركيب الكلام  
 واذا قد تحققت ما تنويع عليك عرفت ان تعيين الوجه الثالث  
 اي ان يكون الاستعارة تشبيهية من الوجه الثاني اعني ان يكون الاستعارة  
 استعارة تشبيهية من غير ان يكون في التنزيل في احوال المعاني اعني  
 باللفظ المقولة في معناه ما يقتضيه قواعد علم البيان  
 فمن ثمة ذلك فيه اقسام اقسام فصلوا واضلوا فان قلت  
 على اي همل هذه الوجوه الثلاثة يحمل كلام العلامة قلت  
 على الوجه الثاني فان جعل المشبه به معتلا والواك في علم  
 من ذلك ان المشبه هو المتكلم بالهمل وان وجه  
 المشبه هو المتكلم والاستعارة وانما قوله مثل فضاء غنيل  
 اي الحيل والتصوير فان المقسم من الاستعارة تصوير المشبه

بصورة

بصورة المشبه به بل تصوير وصف المشبه بصورة  
 وصف المشبه به مثلا اذا قلت رايت اسدا يولي  
 قتل مورث الشجاع بصورة الاسد بل تصوير شجاع  
 عنه بصورة جواده فلما كان المقصد لا على تصوير ما  
 في المشبه من وجه المشبه فكم المتكلم والاستعارة على  
 التمسك الذي هو المشبه وانما قال ومعنى الاستعارة  
 بتبنيها عاقل الاستعارة اللفظ تابعة لاستعارة المعنى  
 لكون معبرة بالمعنى فلا قلت قد قيل لانا وبرت  
 ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التشبيه لربها ومعنى ذلك  
 وان التوكب واجب في الاستعارة التشبيهية كما مر في  
 في الامتناع ويشهد به المفتاح وتبين ايضا ان الاستعارة  
 التبعية في كلمة لا يجامع التشبيه فلما لا التبعية في  
 سائر الحروف والافعال والاسماء المتصلة بها قلت  
 في الامتناع التشبيهية في شئ منها وذلك لان معنى الحرف  
 كلها معانيات لكونها مدلولها لا لفظا مفردة ولكن لاعتبارها  
 مع معانيها من حيث انها معنوية من تلك الحروف ومعانيها  
 الافعال ومصادر دنها واسماء المشتقة منها كلها  
 معنويات ايضا لما ذكرنا وليس شئ من هذه المعاني هيئته  
 مركبة وجملة متنوعة من عدة امور فلا يقع شئ منها  
 مشبها بجملة واحدة ولا تبعا في الاستعارة التشبيهية  
 فان قلت قد يغفل اجتماع التبعية والتبعية من تعريب



السكاكي الاستعداد في فعل في قوله نعم لكم تقول قلت  
 ذلك تخيل فاسئل وكيف لا وفلزم مع في صدر كلامه بانه  
 المشبه به والمستعد منه اصله هو من التوحي والتمثيل  
 من ذلك مع باقي كلامه ان المشبه والمستعد له اصله هو  
 الارادة ثم يسر بالتشبيه والاستعداد منها الى المعنى  
 الحقيقي لكلمة لعن فتشبه به ومستعدا منه بها  
 والمالمع المقص به في تلك الآية وثقلها فتشبه بها  
 ومستعدا له بها فكما ان المعنى الحقيقي لهذه الكلمة غير  
 مستقل بالمفهومية واذا اراد ان يفسر عما يعنيه بالتوحي  
 ان كان معناها الجاهلي المراد منها غير مستقل بالمفهومية  
 واذا اراد ان يفسر عما يعنيه بالحدادة كل هذه المعاني في  
 التوحي والارادة والمعنى الاسمي والمعنى المراد من ذلك فلا  
 يكون المشبه به ولا المشبه في فعله التشبيه لاصله لا  
 يتعاين له من غير من هذه امور لما يكون استعدادا لعن  
 مع تشبيهه من هذه امور من هذه التمثيل فيها شئ مع كل واحد  
 حذر من طرف من امور مستعدة فعلها كان استعدادا  
 لعن من معناها الحقيقي المعسر بالتوحي بلحاها المجرى  
 المعسر بارادة الله نعم للافعال الاختيارية للعبادة  
 على اصول المعقولة او ردها واخطب فيها ما هو بسيط  
 الكشاف ثم صرح بالمعنى مقتضيا له فقال فتشبه بها  
 المكلف المتكلم من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة

منه

منه ان قطع بالتشبيه به بحال المجرى المجزئ ان يفعل  
 وان لا يفعل وكان الظاهر ان مقول التشبيه بحال الله الحكيم  
 المجرى لا نداد بحال الذي هو المشبه به المعنى الحقيقي  
 الذي يعبر عنه بالتوحي وهو حال قائم بالتوحي واما  
 في بحال الذي هو المشبه المعنى الجاهلي الذي يعبر عنه  
 بارادة الله وهو حال قائم بالله نعم متعلق بالمكلف  
 والاولى بالحال ان يضاف الى ما قام به لكنه عدل عن  
 ذلك وانضاف الى المتعلق لافادته الاولى دعائه الادب  
 في تلك التمرع بتشبيه بحال الله نعم بحال المجرى والشئ  
 الاشارة الى وجه التشبيه بين التوحي وتلك الارادة  
 فان المشابهة بينهما انما هي في ان متعلق كل منهما يتمثل بين  
 اقسام واجام فتوهم مع الارادة منه ان قطع متعلق بالكن  
 لا يتوهم تشبيهه لئلا يكون في التشبه هذه الصفة  
 ان المعنى مع ما في عينها تميز بوجه الشبه فيجب  
 المشبه ولكل قوله المجزئ ان يفعل وان لا يفعل تشبيه عليه  
 في جانب المشبه به ولم يقصد تشبهه وتكليف في العمل  
 الطرفين وانواعه من استعداد ومع قدما في ذلك الحال  
 وانفع المستقيم من الخوان شئت زيادة فوضع في القام  
 فاعلم ان قوله نعم لكم تقول واعلم انه يتمثل الوجه الثالث  
 على قياس ما تقدم مما التبعة فتدلى كشافا عنها على  
 هاتين خبيروا الفاشلية فان تشبه الهمة التو





من امور مستعدة تظم سقوطا بحسب معا سقوط الامرية  
غير فلا خفاء وعبارته هي من مختلف ايضا فان قوله بوصف  
صورة موابير بصورة فان المشبه مثلا هو الصورة المتأثرة  
لا وصفنا فلنظا الوصف مستند في الموصوفين ههنا  
بجمل ان ما في عبارة المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة  
وصف احدى صورتيين متقاربتين من امور بوصف الاخرى  
فانه اذا بوصف الصورة العبارة الدالة عليها فكانت قال  
يوقع عبارة لوصف الصورة من كان عبارة الاخرى وقد  
خرج بذلك حيث قال يشبه صورة قد دعه هذا بصورة  
تود انسان ثم يخل بصورة المشبه في صورة جنس صورة  
المشبه به اذ ما البالغة في التشبيه فكسوها وصف المشبه  
به من غير تعين فيه واما قوله ومن البين فقل بينا ان  
فاسئل لا يلبس على من لم تقدم سلف في الفواعل اليانية  
واعلم ان الفاظ الين توهم اجتماع التبعية والتشبيه من حيث  
المفتاح لكنكم يصحح بان طرفي تلك التشبيه يكونان متوعيان  
من امور على فخر التشابه في كلامه والشارح قلده في  
لك وناوه ما اظهر تشابهه فيجب انت في رعاية القوا  
نين ولا تكن من المقلدين الذي يحسبون انهم يحسنون صنعا  
**قوله** واما قوله ان التوشيح ليس من الجاز فقلت انما  
ان صاحب الكشف جوت في التوشيح كونه حقيقة واما  
كافي فربما الاستعارة بالكنية فله ان لا قل عبارة الكشف  
بالكنية

اشا

بانه المراد هو توشيح فقط فانه لا قل مع كونه توشيح في الجمل  
استعارة ايضا وان كانت تابعة لاستعارة الجمل للعهد  
**قوله** قلنا في بين المقلد والموثق والمشيبه به هو الموصوف  
والصفة خارجة عنه الخ هذا القول لا يجدي بغيره لان المشبه  
به اذا كان هو المقلد بوصف كان ذلك الوصف متممة  
ولا يتم تلك التشبيه الا بما لا حقة فلا يكون ذلك الوصف قوت  
وتربية البالغة المستعدة من التشبيه ولا مبنيا على تشا  
سبه فلا يكون توشيح احدهما ايضا اذا كان المشبه به هو المقلد  
من حيث هو مقلد فلا بد ان يتعارف منه ما يدعى على من حيث  
هو كذا فلو تم ذلك لاستعارة بدون ذلك المقلد **قوله** فقلت  
بالكنية لا ينفك عن التشبيه لان اضافته خواص المشبه الى المقلد  
او على سبيل الاستعارة ذكر هذا الكلام ليجل معناه من اعتراض  
المعلم على الشكاك حيث علم ان الكثر عنها مستند من التشبيه كذا  
الواقع عند القوم فانه اهل كما تقدم في قولهم الكشف يستند  
ولا بان انه من السكاك فانه لم يدع الى ذلك كما سيذكره ايضا  
**قوله** قد ذكره كناية بما يحصل به التقدير من هذا الامر الخ فقول  
التقدير لفظ المشبه ليجل هذا السبب وجب ان يكون استعماله  
في الموت بطريق الجواز اذا عمل افعال السبع في الموت فاسته  
بطريق الجواز قطعوا واحد الموت اذ قد لا يخالع صاحب  
وقد نعتقه او جازا اذا استعمل في معنى واحد **قوله**  
سلكنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي جازا ان ادعاء الادوية

لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع  
 له حقيقة ذلك لأن الاستعارة لا يجعل الموضوع له غير موضوع  
 له هيئتها كما أنه لا يجعل غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة  
 المخرج بها **في** جعل غاية ما يمكن في توجيه كلامه على ما  
 فهموه وخبر ما فيه الخ قال فيما نقل عنه يعني غير تقدير التسليم  
 لما ذكره ولا يفيد العلم كونه لفظ المنية حقيقة بناء  
 على استعارة قيل الحقيقة بمعنى أنه مستعمل فيها وضع له في الكلام  
 حيث أنه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غيره  
 ما وضع له حتى يزعم كونه جازا وإنما قال على تقدير تسليم ما  
 ذكره إشارة إلى أن لفظ المنية في قولك الظفار المنية مستعمل  
 فيما وضع له من حيث أنه كالتحقيقا ولما ادعاء كونه الموضوع  
 سبعا فلا ينبغي ذلك لأن السبع الادعاء في هو حقيقة  
 الموت فيأزمع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له **قوله** **فإن**  
 حيث نشر الاستعارة بالكناية بل كونه المشبه وأداة الاستعارة  
 به أو أدائها المعنى المصدرية لا يتوقف على أن ينشر الاستعارة  
 بالكناية بالمعنى المصدرية بل كونه المشبه وإرادة المشبه  
 يفهم منه أن المستعار هو لفظ المشبه كأن ينشر الاستعارة  
 الممرجة بالمعنى المصدرية بل كونه المشبه وإرادة المشبه  
 يفهم منه أن المستعار هو لفظ المشبه به اللهم إلا أن يقال  
 المراد أن الاستعارة بالكناية هو تقدير المألوف المشبه  
 به على المشبه وذكر المشبه وإرادة المشبه به ادعاء  
 فهم

فهم من الجزء الأول أن المستعار هو لفظ المشبه به لكن  
 إرادة أمثال هذه المعاني في التعريفات مما لا يفتقر إلى قطع  
 وأما قوله وقد مرّح بأنه المستعار في الاستعارة بالكناية هو  
 المشبه به فإشارة إلى قوله ويعني المشبه به سواء كان المذكر  
 والمؤنث مستقارا منه والمشبه مستقارا له والحق أن كلام  
 السكاكي في هذه الاستعارة مختل فإن توجيهه لا يقتضي  
 أن يكون الاستعارة في المكنية هو لفظ المشبه به كما هو  
 السلف وتوجيهه لها بما ذكره وتشبهه بأها بما مثله غير محتمل  
 يقتضي أن يكون المستعار الذي هو لفظ المشبه  
 وفيه تكلف كما في فعله بما يستلزم كون الممرجة حقيقة  
 كما ترافعا وغاية ما يفوق به أن في الممرجة تصور غير المألوف  
 وضع بصورة وفي المكنية تصور الموضوع بصورة غيره  
 فقد عرفت في بعضها ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما  
 اعتبرت في الخارج كان خارجا يكونان مجازين فاعمل **قوله**  
 واختار بالتحية إلى المكنية عنها يجعل قسيتها فإذا كانت بمعنى  
 ذلك وذكر الحال قسيتها تلك الاستعارة وعند السكاكي  
 أن الحال استعارة بالكناية عند المنطق وإن نسبة المنطق  
 إليها قسيتها الاستعارة للمكنية عنها بقيل الأقسام ليكون  
 إلى الضبط كما مرّح به وتر عليه صاحب الكشف بأنه قد  
 يكون تشبيه المصدر هو المقصود الأصيل والمواضع الخلل ويكون  
 ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالمرحى بالاستعارة



تكون تبعية كافي ولم تقدر الوفاق ويا من الخوف من قوة اذا سري  
 النوم في الاجفان ايقاظا فاة التشبيه ههنا انما يحسب اصلا  
 بين محبوب الوفاق عليها ويا من القوي ولا يحسب التشبيه ابتداء  
 بين الوفاق والمضيف ولا بين الوفاق والمضيف ولا بين  
 الايقاظ والطعام نعم ملاحظ التشبيه بين ههنا الامور  
 تبعا لذل التشبيه ولا يمتنع ان يعكس فيجعل التشبيه بين  
 المحبوب والقوي تبعا لشئ من ههنا التشبيهات فلا يمتنع  
 ان يمتنع التبعية الى المشتبه من ههنا من لم يوفق سليم وفقد  
 يكون التشبيه في التعلق فحشا اصليا وامر اجليا ويكون  
 الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا في جعل على الاستعارة بالكا  
 كونه لا يتم فيقتضون عهود الله فاة تشبيه العهد بالخيل  
 مستقيمين مشهور وقد يكون التشبيه في مسهل الفعل  
 وفي متعلق على السوية فيما اذا جعل استعارة تبعية  
 وان يجعل مكنته كافي قولا نطق الحال فاة كلاما  
 تشبيه الولا لا بالنطق وتشبيها الحال بالنطق ابتداء  
 مستحق فظهر انما اختاره السكاكي من الورد بطلعا  
 مردود **وقد** هذا كلامه ولا ماس له بكلام السكاكي  
 محال في رد هذا الكلام في حاشية على هذا الموضع اما  
 اولا فلان قوله الاستعارة الخيلية ليست في نطق بل في  
 الحال بما لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكا  
 والخيلية عنده يجب ان يكون ذكرا المشبه به وادارة المشبه

لا تحقق

لا تحقق له حسا ولا اعتلا واستقاءها في مثل نطق الحال  
 اذا جعلت نطق حقيقة بما لا ينبغي ان يخفى على احد اقول  
 في قوله بان يجعل لها لسان اشارة الى ان الاستعارة الخيلية  
 ليست في الحال نفسها بل في الحال باعتبار ان يجعل لها لسان  
 وقد مر ذلك فقال اذا قلنا نطق لسان الحال وادناه بالكا  
 الصورة الخيلية للحال التي هي بمثابة لسان الانسان فلا  
 يلزم من استعارة النطق للحال ههنا استعارة مكنية عنها  
 وخيلية اما اذا قلنا نطق الحال فالمكنية عنها موجودة  
 دون الخيلية ههنا عبارة عنها فلا يلزم عليها ان تجعل  
 الحال التي هي استعارة بالكا مكنية عن السكاكي استعارة  
 خيلية عنده بل الكاهن من كلام الحبيب انه جعل اعوان من المنم  
 باعتبار نطق مثلهم من ان يكون ههنا نطق لسان  
 الحال او في نطق الحال فادفع الاول بوجود الخيلية  
 في اللسان وان كان نطق نطق حقيقة ودفع الثاني فخط  
 او دفعهما معا بانه المكنته لا يستلزم الخيلية بل الامر  
 لعكس قال واما ثانيا فلان السكاكي بعلمه اعجز في تعريف  
 الاستعارة بالكا يتذكر شئ من لوازم المشبه به والقرم  
 في امثلة تلك الوازم ان يكون هو سبيل الاستعارة بالكا  
 لا يفتك عن استعارة الخيلية على ما عليه مسا في كلام الا  
 صحاب وهذا امر مح في ان المكنته عنها مستلزما للخيلية اذ  
 قد مر فيما قبل بانه الخيلية توجد بدون المكنته كافي قولنا

انظروا الى النية الشبيهة بالسبع وغير ذلك من الامثلة التي اقر  
 دها واما ثانيا فلانه قد مر مع السكاكي بان نطق الحال  
 امر وهي كالتفاد والنية وهذا صريح في انه استقارة تخيلية  
 على الجدة جميع ما ذكره مخالف بتبرج كلام المفتاح **قوله** وتبين  
 لفظ المفتاح حيث قال فالحكم الاصلي في الكلام كقوله وبك في  
 دعاء بكت هو الجرد لما الوضوح فيما زوحيث قال فالحكم الا  
 محيد للقرينة في الكلام هو الجرد والنصب مجاز **قوله** ويكون  
 باب الكناية وحيد وجهان الصواب ان الوجه الاول ليس  
 كناية بل هو من الملاحب الكلام وهو ان يورد المتكلم حجة  
 لما يدعيه على طريقة اهل الكلام كقوله ثم قل اقل قال لا تاتي  
 الا فليس اي القر اقل ويركي ليس باقل فالقر ليس يركي  
 بل لسط ذلك القرية حيث قال اي ليس لزيد اخ اذ لو كان  
 له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد وحيث قل والمراية  
 مشكركم اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مشكركم اذ الفعل ير  
 موجود ولو جعل هذا الوجه ايضا كناية لم يكن في الحقيقة  
 وجهها اخر غير الثاني بل يكون الاختلاف الا في الصا  
 بيان ذلك ان الاقلام كناية في النسبة حيث نسب الشيء  
 الى مثل المثل واو يلجبه نسبة الى المثل والثاني ادنيا  
 كناية في النسبة حيث نعت ثبوت مثل المثل واو يلجبه  
 مثل له فزعمها الى استقال لفظه الى على انتقاء مثل للمثل  
 في انتقاء المثل اذ انه فيهم من الاولى بان ثبوت مثل  
 المثل

للمثل كاذم لثبوت المثل وفيه اللزوم لستلزم في اللزوم وفي  
 الثاني بان في الماثل حق هو حقا احق او صاف في الماثل  
 بطريق المبالغة واما اذا جعل الاول مدحا لاسيا لا لقرينة  
 كما هو لانه العبارة في الكناية مستعملة في المعنى المعتم اعني في المثل  
 عنه ثم بلا وتبين ما نعت من ارادة المعنى الاصلي وفي المذهب  
 الكلامي مستعملة في معناها الاصلي وجعل ذلك حجة على لفظ  
 المعتم من لفظه ان يقصد استعماله من هذا خلاف قوله انهم  
 استعملوا بها في لاي له اعلم ان استعمال البسط البدي في الجرد  
 باقتل الى من جاز ان يكون له زيد سواء وجعلت وبحث او  
 شئت او قطعت او قطعت لنفسه ان في الحقيقة كناية حجة  
 نحو اذ ارادة المعنى الاصلي في الملة والمثل الى من تنزه عن اليد  
 كقوله بل يداه مبسوطتان بما زمت عن الكناية لا متناع  
 تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كقوله لحي  
 صار بحيث نعتهم منه الجود من غير ان يتصور بل او بسط  
 ثم استعمل هو هنا بما زاتي معنى الجود وقس على ذلك نظائره  
 في قوله ثم الوقي على العرش استوى وقوله ولا يظلم الهم  
 فان الاسواء على العرش اي الجليس عليه فيمن يتصور منه  
 ذلك كناية تحفة عن الملك فمضى لا يجوز عليه جاز فيمن  
 عليها وعدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية تحفة عن  
 الاعتداد فيمن لا يجوز منه جاز لك هكذا حقق هذا الكلام  
 في الكشف **قوله** فان كان الخلاف او الزيادة فلا



لا يوجب تغير حكم المعراب كافي قوله او كسبب هذا  
 يلحق في بعض النسخ نقل فيه كلام الحكم واعقوب عليه  
 بما لا ريب في بعضه وهو قوله والمراد بالزيادة هي ما وقع  
 عليه عبارة الحاجة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت في  
 يوم الجمعة والويل قائم وما استبعد ذلك وبعضه منقول فيه  
 وهو ما ذكر من ان ما ذكره الاسود في الجواز انفسا  
 كقوله نعم واسئل القرين والجواز بالزيادة كقوله نعم ليس كذلك  
 من الجواز الذي يعبر فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع  
 يعني ان الجواز هو ما يعبر فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع  
 حكم اعوانها مجازا او زيادة كذا كونه المقام وان قيل به  
 الامواب الذي تغيرت الكلمة اليه بسبب اطلاقها كاي  
 عليه ظاهرا عبارة المفتاح وبيان النظر ان الاسود يعني  
 بغير ما عرفت الجواز في المشهور او جاز في مثل  
 الجواز بالزيادة والنقصان ولم يذكر ان الجواز عند  
 معنى ان كذا كونه صاحب المفتاح ونسبه الى السلف  
 وزعم ان الاولى ان يعمل لمخا بالجاز فالعوم من كلام  
 ان القرين مستعمل في اهلها مجازا ولم يردوا بقرينهم  
 انها مجازا بالنقصان ان اهل من هناك مقفرا  
 نظم الكلام في ان الامتار مقابل الجواز عند بل اذ ان  
 اصل الكلام ان ياتي اهل القرية فلان جاز ان اهل استعمل  
 القرية مجازا في مجازا بالحق المتعارف بالنقصان ولك  
 قوله

قوله مستعمل في معنى المثل مجازا وسبب هذا المجاز هو  
 الزيادة اذ لو قيل ليس مستعمل في معنى المثل مجازا  
 احل بها المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الورد والثابت  
 المطلوب بها نسبة المضاف اليه وهو جعلها في ساحة  
 ليعرفوا شيئا حاله واذا قيل بكثرة الورد في ساحة العالم  
 ويذهب ذلك بناء على اشتراكه بالعلم واختصاصه به في  
 الجملة كان هناك ثلث كتابات احل بها عن الصفة والثابت  
 عن نسبتها الى الموصوف كذا كونه والثابت عن الموصوف  
 نفسه اعني زيادة **قوله** وقوله يكون غير من كونه المثال الاول  
 قوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده قل مرج فيه با  
 لعقود اعني الاسلام وكذا عن نسبتها بالانتفاء الى الموصوف  
 الذي لم يكن كوفي الكلام بحصر الاسلام في غير الموصوف ولما  
 الثاني اعني قولنا اننا اعتقد جمل الخز قل كنه فيه عن الصفة  
 اعني الكفر باعتقاد جمل الخز وكذا عن نسبتها للموصوف غير  
 كونه في الكلام بحصر عدم اعتقاد جملها في الشك والافكا كونه  
 غير من كونه كان القسم الثاني من الكناية مستقرا للقسم  
 كما ذكره دون العكس لجواز كون الصفة مرعا بها مع عدم  
 ذكر الموصوف **قوله** وقال صاحب المفتاح الكناية ان يذكر  
 يعبر لفظ الموضوع **قوله** ذكر هذا جوابا عن قوله فان قلت اتي في  
 بين الكناية والترين قال صاحب الكشف المقام بيان  
 الفرق بينهما فلا يرد النقص على احد الكناية بالجاز وحاصل

الفرق انما عرفت في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له  
 وفي التعريف استعماله فيما وضع له فقط هو الحقيقة المحررة  
 وتقاله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية  
 اللفظ الموضوع والمستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له  
 مراد بها وفي التعريف هما مقصودان الموضوع له من نفس  
 اللفظ حقيقة او مجازا او كناية والمعرف به من السياق واما  
 الكناية التعريفية فليست مع الملك عنه اذ هو الاول غير انه الحقيقة  
 في كونه مقم والثاني هو المعرف لانه غير مقم من اللسان  
 السياق هذا وتلخيص ما ينبغي جعل المجاز في حكم حقيقة مستقلة  
 كافي للمفكرات والكناية في حكم المصريح به كافي الاستواء على  
 التعريف وبسط اليد ويجعل الانشآت في التعريف نحو التعريف  
 ولا تكون اول كافي فلا يشترط نقضا على الاصل هذا معياره  
 واحول ذكر اول الفرق بين الكناية والتعريف بما يقتضيه ظاهر  
 كلام العلامة فان ذكر الشئ بقوله الموضوع له حاصل استعارة  
 اللفظ في غير ما وضع له وذكر الشئ بغيره على شئ لم يذكره فغيره  
 ان الشئ الاول من كونه بلفظ الموضوع له لانه الاصل المتبادر  
 عند الاطلاق وفيهم منة اي ان الشئ الثاني لم يستعمل فيه التقا  
 والاول من كونه في المجاز فلك قال وحاصل الفرق انه اعتبر  
 في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريف استعمال  
 استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من  
 كلام ابن الاثير اعني قوله والتعريف هو اللفظ الذي لا يحل

لا يسميه

لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والا  
 شارة بل انما هي ان المعنى التعريف لم يستعمل فيه اللفظ بل هو  
 محمول عليه اشارة وسياق بل لتعريفه تلويحاً بل هو ما  
 تلك لتعريفه تعريفاً بغيره ولذلك قال هو اما ان الكلام  
 الذي صاحب على المقم وحقق ثانياً الكلام في الحقيقة  
 والمجاز والكناية والتعريف وقيل الحقيقة بالمجوزة اي المجاز  
 احتوا على الكناية اذ قل يستعمل حقيقة فهو موزونة حيث  
 يراد فيها المعنى الحقيقي ايضا ويجوز اداية وقد فصل الشئ  
 في تعريف الكناية فعل المعنى وبين ما هو الحق فيه وجعل  
 اعني صاحب الكشف التعريف اعم مما ذكره اولاً وصلاً  
 ان المعنى هو ان المعنى التعريف مقم من الكلام اشارة  
 قال استعمال المجاز ان يكون اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي  
 او المجازي او الكناية عنه وقد دل به اي بالمعنى المستعمل فيه  
 من تلك المعاني على مقم بطريق الاشارة الى عرف بالتعريف  
 عياع كل من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية  
 التعريفية مطلق على الملك غير انما يريد به ان الكناية اذا  
 كانت تعريفية كان هناك مراد المعنى الاصيل والمعنى الملك عنه  
 معنى اخر مقم بطريق التلويح والاشارة كان المعنى الملك عنه  
 هيئتها على اللفظ الحقيقي في كونه مقصوداً من اللفظ مستقلاً  
 هو حقيقة فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لمة ولسانها  
 واراد به التعريف فيكون الاسلام من مغزوعين فاللفظ



ههنا انحصار الاسلام عن المسمى من لسانه وبنونه  
لنقله الاسلام عن المسمى مطلقا وههنا هو المسمى المسمى  
من اللفظ استعمالا لوقت المسمى المعنى به المقسم من الكلام  
فهو في الاسلام عن المسمى المعنى به المسمى ان يحقق اللفظ  
ويجوز ان الكناية بالنسبة الى المسمى المسمى عنه لا يكون مرفعا  
قطعا ولا يلزم ان يكون المسمى المعنى به قد استعمل في اللفظ  
وقد ظهر بطلانه وههنا الجواز والحقيقة ايضا وقوله وقوله  
يعني ان الجواز بسبب كثرة الاستعمال قد يصح حقيقة مرفعة  
وذلك لا يخرج من كونها مجازا واستعمالا في غير ما وضع  
تقرا الى اصل اللفظ وكذلك الكناية قد يصح بسبب كثرة  
الاستعمال في المسمى عنه بمنزلة الترميم كان اللفظ موصوفا  
بأشياء ولا يلاحظ ههنا ان اللفظ مستعمل حيث لا يتصور  
غيره سلاكا لا سقوا على العرش في الملك ولست بالملك  
ولا يخرج بذلك عن كونها كناية في استعماله ليس مجازا متزعا  
عن الكناية وقد سبق تحقيقه وكذا التعريف قد يصح حيث  
يكون الالتقاط فيه الى المسمى المعنى به كانه اللفظ الاصلي  
وهو المستعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونها مرفعة  
كقوله نعم ولا تكونا اول كاف ومفاد تعريف بان كان علم  
ان في مواضع قول كل واحد ههنا المسمى المعنى به هو المقسم  
فههنا احد المسمى الحقيقة واذا قل قريظة القليل لثبات  
الى المسمى المعنى به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا با

الملك

بالكناية لقلنا ان استعمال اللفظ في ذلك المسمى واشترط في  
ذلك الامر فيقول المسكاني ان التعريف قد يكون مطلقا  
الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يود بيان اللفظ في  
المعنى به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كناية او مجازا  
فما قلنا المقسم عنه وصرح به الشرح واليه بان اللفظ اذا  
علم في كناية صحيحة فلا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا او  
كناية وقد عرفت من مستبعات التراكيب فان الكلام يراه  
عليها كناية صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازا ولا كناية لثباتها  
مقصودة تبعاً للاصالة فلا يكون مستعملا فيها والمسمى المعنى  
به وان كان مقصودا اسليا الا انه ليس مقصودا من النقل  
حيث يكون مستعملا فيه وانما قصد اليه من السياق بجملة  
الكلج والاشارة وقد مرع ابن الاثير ان التعريف قد يكون  
حقيقة في المسمى المعنى به ولا مجازا حيث قال فانه تعريف  
بالقلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وقد اشار الى انه لا يكون كناية  
في تعريف حيث قال في تعريفه مجازا على ما عليه جارية الحقيقة و  
المجاز بل ان الكناية ان كان التعريف قد يكون على طريقة الكناية ولا يفيد  
به المعنى معا وقد يكون على طريقة المجاز وبان يعقل به  
المسمى التعريف فقط فقولك اذ يتعسف فخرت اذا اودت به  
يقول بل المجاز وبان لا يكون معا كان على سبيل الكناية  
في اداة التعريف الا ان اللفظ قد يكون لفظا ثانيا في السيا  
واذا اودت به تبدل بغيره وهو المسمى المعنى به كان على سبيل

المجاز في ان المقسم هو هذا المخ وحده ولا يخرج ذلك عن كونه  
 تعريفيا كما مر للتبيين على هذا المخ زاد في التركيب لفظ السيل  
 والله الهادي الى سواء السبيل **قوله** بل مع كلام الشيخ  
 ان شيئا من هذه العبادات لا يوجب ان يحصل له في الآخرة  
 فتح زيادة في المخ مثلا اذا قلت رات اسدا فهو لا يوجب  
 ان يحصل له طريق الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رات  
 وجلا لا اسدا العبادات لا يثبت ثبوت معانيها في نفس  
 الامر لان ذلك لتساع المعاني ليست ولا العقلية قطعية  
 لم تنع غلظ المعاني منها بل هي كالأزمنة غير محصورة  
 غلظ المدلول من الدليل وهذا لا يشبهه فكيف ترموا  
 لمعنى الثبوت فقالا يتوهم من تعريفه باحتماله الصدق من  
 ان احتماله لهما على سواء ونحو ان كذبه انما هو تخلف  
 مدلوله عنه ثم حمل كلام الشيخ على ان الفرق بين الاستعانة  
 والتشبيه وبين الكتابة والتعريف ليس بان اعتبار ان الالة  
 والكتابة يوجبان ان يحصل في الواقع زيادة في الشجاعة  
 وزيادة في الرقي مثلا كما يناسب المقام اذ لا يلزم  
 الى ذلك من دفع فاته كما يوجبان ثبوت اصل الشجاعة  
 واسل الرقي في الواقع فكيف ايجابها لزيادة بل قول في  
 ايجابها بثبوت الزيادة في الواقع يوجب ايجابها بثبوت اصل  
 المخ فيه والافصاف الى المتبادر من كلام الشيخ ما فهم المقسم  
 وهو ان سبب لهذا المقام اذ يتوهم ان الالبغية **بها**

كلام

دلالة على معنى زائلا لا يدل عليه الاخرى فخرج ذلك وبقي  
 ان الالبغية باعتبارها كمال الالة وقوتها هو معنى ما قيل  
 من ان المجاز والكتابة كدعوى الشيخ ببيته لا باعتبار زيادة  
 في مدلول احد بهما فكذلك خرج بالمساوات فقال رات  
 اسدا لا يتصور منها زيادة ولا نقصان فيقتض ما اذا  
 من عدم اقامة الاستعانة وزيادة في المخ ومعنى عليه  
 اعتراض المقسم ويدفع بما عاب به ادعيه واما قول الشيخ  
 قلنا لا يتغير حال المخ بان يكون عنه معنى اخر فيكون ما ان  
 اختلاف طرق الكلام على المخ لا يوجب اختلافات وتغيرا  
 في نفس المخ بالزيادة والنقصان فان كثرة الرقي معنى  
 واحصل لا يختلف في نفسه بان يقوى عنه تارة باللفظ  
 الموصوف بازادة ويكن عنه اخرى بكثرة الرواد فيقول في  
 من اللفظ وفي الثاني بطريق المخ وكان معنى مساوات  
 الاسد لا يتغير في نفسه سواء عبق بلفظه او دل عليه  
 من حيث المخ يجعله اسدا فالمعنوم من احدى العبادات  
 هو بعينه المعنوم من الاخرى من غير زيادة او نقصان  
 في نفسه نعم هناك اختلاف في قوة الالة وتاكيدها  
 كتابتها وعملها فكلام الشيخ ولا يلزم ما ادعيه المقسم  
 كلام صحيح من غير ذلك الخدشة من نوعها ذكره واما على  
 ما ادعيه المقسم فهو على ما تروى من الزلة والفساد وانما  
 له ان يشبهه من قول الشيخ لا يتغير حال المخ في نفسه



فتوهم انه اذا بدت فيه زيادة ونقصا نوجب الثبوت  
 والاستغناء في نفس الامر وهو سهو بل اراد تغييره في لغة  
 بان يفهم من احدى العبارتين زيادة في المعنى لا يفهم من  
 الاخرى كما ذكرنا وانما قال في نفسه اعتراضا من اختلاف  
 الالفاظ عليه فظهر ان التشبيح ساقط وان اللفظ غلط  
 والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب **الفصل الثاني**  
**في علم البلوغ** فموجبه عن الكلام اشارة الى  
 الوجوه المذكورة في صدر الكتاب فلترى تحقيق معنى  
 ان الامتدافه كاللحم في الاشارة الى المعهود والجنس ومما  
 يتفرع عليه والمناسب ان يجعل الاشارة للعقل كالمستند  
**قوله** اي الخلق من التعقيل كانه معنى وصدق ما لا ينفك  
 عن التعقيل المعنوي مع انه محجب بمفهومه يتناول الخلق  
 عن التعقيل اللفظي ايضا ليكون اشارة الى علم البيان على  
 ما ذكر في صدر الكتاب كان دعاية المطابقة اشارة  
 الى علم المعاني يكون تبيينها على ان رتبة هذا الفن بعد  
 قولنا يعمل بها بمنزلة قوله وينبغيها وجوه اخرى وقد علم  
 من ذلك ايضا ان اوضح الالفاظ المذكورة في تعريف البيان  
 يجب حمله على الخلق من التعقيل المعنوي اعتمادا على ما سبق  
 في مباحث العقل من قائل **قوله** انه يلدخل فيها اي يحسن  
 وجوه الكلام في اي حين يواد بها مفهومها الامر بغيرها  
 ليس من الحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلق من التما

هذا هو العلم  
 الذي هو العلم  
 الذي هو العلم

مثلا بل نقول لا يخرج منها الامطابقة مستغنى الحال والخلق من التعقيل  
 مطلقا بالجوهر ومنوع الالفاظ ايضا على مفهوم المتبادر  
 ويؤيد الخلق من التماثل بين الحروف والكمالات والخلق من  
 التماثل في القياس والخلق من ضعف التاليف كلها من جهة  
 فيه اسمها ليست من علم البلوغ وانما الخلق من التعقيل  
 فيكون له راجع في وضع الالفاظ **قوله** وتقابل التماثل  
 فهو بحث لا في الجمع بين الاب والابن لا يستحق في القدم  
 بل هو يولد من التماثل اقرب **قوله** اما لا وهي من سنده  
 خفي قال في الحاشية حفر من روع في البيت خبر جعل  
 خبره لان التعقيل قد عجزت عنه العلم اذ من جملة ابياتنا قوله  
 وقد كانت البيض القوامب في النقي **قوله** بواثر نظمي  
 من جعله بواثر ما سيجيء في رد العجز الى الصلح اى قول  
 وميل هو عجز وزك ن بزم الناقاة المسنة واسم شاعر  
 جزاعة وزاد السكاكي واذا شرطها بهذا الشرط ثمة  
 منه فلهذا الكلام انه لا يجاب ان يكون في المقابلة شرط  
 لكن لما اعقب في احد الطرفين شرط وجب اعتباره من  
 في الطرف الاخر ثم ان السكاكي مثلي المطابقة بقوله ثم  
 فليصحوا قليلا وليبكون كثيرا ولا شك انه مفقود من عند  
 في المقابلة اي ان لم يجب فيها اعتبار الشرط كما مر  
 ذلك يعلم استغناء التماثل بين المطابقة والمقابلة  
 فانما قال في احد يما عرفت كونها اخفى من المطابقة

هذا هو العلم

وینڈی

اصل  
 فصل في معرفة  
 حسن التدقيق والطاعة  
 ما افطن واطمع في علم  
 حكم على ما الى  
 الكرم

1914

ويظهر من ان لا معنى للتعليل باكمال العلة في الكمال لان  
قوله وتكملوا علة الامر بها علة العلة شاملا لامر الشا  
يعوم الشر كما توجه لعين الناس على ما سياتي وان  
قوله وتكملوا واستبين في قوله كما بينه في توجيه عبارة  
حيث قال وفي هذا دلالة واضحة على تعليل كيفية القضاء  
وذلك يحتاج الى دقة نظر وان كان كل واحد من الطرفين  
الاشيئين يمكن احاطتهما مقام الاخرى بحسب القدر والاشا  
المساوي فكيف ان الشكوى او ينعمته التوفيق كان  
الشكوى على الموازنة حسب تعليل كيفية القضاء **قوله** اي  
قلد الوطواط في السجاح والوطواط الخفاش وقيل الخفاش  
قال ابو عبيد هذا الشبه الزولي غلدي بالصواب والوطواط  
الرجل الضعيف الجبان قال والادارة تتبع منه الاشياء  
**قوله** في البيت السابق هو قوله فاذا الخائف اقم  
شربها نزل على الشكيم فادف سبلها سرع لا يتبع بلاسر  
عن بلد الخوف ليس له كفي ولا شبع حيث اقام الى الفت  
حايين الظالمين الى الابدعين من القيل والسرع مصدر يحسن  
السرعة قوله لا يعتق اي لا يمنع من متلفعين كما يقتضيه  
اعتبار الاستعداد فوعد عليه ان اعتبار انقضاءها بعد  
الحجة فكيف يقتضي ما سبق على الدخول فالصواب ان يقي  
الاستثناء الاقل خوفا ان اهل الحجة لم فيها يتيسر  
فما كبروا اياها وهو من ان الله وبهاه عز وجل لا



ان يعنى اسمهم يخرج ومنها الى فرع فوهج اداة هذا المعنى على  
 تقاس ما اورد بالاعلى عقب لقوله عطا مغير جود ولا ينف  
 ما ذكره بوجوب اصله في نظام الكلام حيث علم ما لا  
 يستلزم الثاني مما هو عليه الاستثناء الاول مع انه  
 يستعاضا قوا وحل هذا لقوله لا يقلح على التثنية وقل  
 على ان الثاني عن غير مرتبة واحدة كذا كونا فلا اشكال ولا استلزام  
 قوله تعالى ويزجرهم ذكورا واناثا فان قلت ما وجب العطف  
 باق هي من لسان العطف في السابق واللاحق بالمراد قلت  
 ذلك لا يمكن الضم المصوب الواجب الى من يصاد في اللين  
 السابقين ولو خرج من لسان في هذه الجملة كاستعطف  
 باو كما استعطف في التقديم والمناخو الا ترى انه لو قيل لو يثبت  
 على شياء المذكور لكان في تلك المناخات بين الحبس والى  
 الواقع احد بها لا هنا هما وليس يرد وانما المراد وقوع كل  
 منها بحسب الشبهة فلا يلى بالقياس الى الملائكة والافرى  
 بالقياس الى الملائكة اخرى وانما الجملة الثانية يجب اوردتها  
 الضم وكان واجبا الى الملائكة الذين كورين او الى الملائكة  
 وجبت العطف بها والى لفظ المعنى ويؤيد ان تكون لكل  
 منها مع الاناث فقط والذكور فقط ذكور واناث فقط  
 والى معنى ذلك ان هذه الاقسام اذا تلت الى الملائكة  
 واحدة كانت متساوية وانما اذا تلت الى طوائف مختلفة  
 فبينها توافق في الوقوع واشتراك في الشبوت ولما استلزم

المصوب

المصوب اليه اعني الموصوب له والعنيم في الجملة الثالث  
 عطف بالواو وتيسر على التوافق وانما المصوب اليه في  
 الجملة الثالثة بالمصوب اليه في الجملة السابعة من  
 اتحاد الضمير بالرجوع اليه عطف با وتيسر على الثاني  
 فالج او يزجرهم بله الاناث فقط والذكور فقط ذكورا  
 واناثا معا ان شاء ذلك فان قلت اي فائدة في العطف  
 عن التصرع من لسان في الجملة الثالثة الى الضمير وتيسر  
 الكلام من اسلوبه قلت لو اخي الكلام على سننه كان  
 المستفاد منه ان هذه الاقسام منوطه بحسبته ثم ولما  
 اذا عدل الى ما عليه القول فادمع ذلك نكتة اخرى سيرة  
 هي عدم لزوم المشبه ورعاية الاصح والله الوافي  
 ودد بان التخييل لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجر  
 المشكك نفسه من ذاته ويجعل في اليها نكتة العضم من الا  
 لتفات المشهور عند الجمود وعظما عرفت اي اوردت  
 واحدا في صور متقاوثة استعمل الانشاد السامع  
 له واستدرااد الاصفاة اليه والضم من التخييل الملائكة  
 في كون الشيء موصوفا بصفة ويلو عنه النهاية فيها بان  
 يتفرع منه شيء اخر موصوف بتلك الصفة فينبغي الالتفات  
 على ملائكة اتحاد المعنى ومبني التخييل على اعتبار التقايد  
 اذ عطف فكيف يتصور اجتماعهما فعمد ما يمكن من الكلام  
 على كل واحد منهما بلا من اخر وانما انهما مقصودان

معاً كلاماً مثلاً إذا اعتبر المشكك في نفسه بطريق الخطاب أو  
 الغيبة فإن لم يكن هناك وصف بغيره لمبا الغيبة في انصافه  
 فيما لم يكن ذلك تجزئاً أصلاً وإن كان هناك وصف بمقتضى  
 المقام لمبا الغيبة فإنه انتزاع من نفسه شخصاً آخر وهو  
 به فهو غير بل ليس من الالتفات متبني شيء وإن لم يتفرع  
 بل فصل بجزء الالتفات في التعبد ومن نفسه كان الالتفات  
 عند الظهور وأما عند غيب السكاكي فإن قيل كلام الالتفات  
 حيث قال في بيان الالتفات فاقسمها مقام المصائب  
 بل لفظاً آخر غير بل انهم فيجتمعا في مقام كلامه أنه أقام  
 نفسه مقام المصائب لا أنه جرد منها معاً بالآخر فلو  
 تجزئاً فاذكروه فائدة اللان لفظ الخطاب مع المشكك وبذلك  
 الكلمة الخاصة بالالتفات في هذا الموضع وإن شئت  
 زيادة توضيح فاعلم أن قوله تظاول لسانك أن تحل في الالتفات  
 كان فيه إيهام الخطاب وملاحظة أن المراد به نفس المشكك  
 ولو لم يكن هناك مبا الغيبة في انصافه بالآخر وبذلك بطريق  
 انتزاع آخر من آخر منه وإن حل على التجزئ كان فيه دعوى  
 الخطاب وأظهره أن المراد به نقلاً للمشكك بتفرع منه  
 وكان فيه مبا الغيبة في انصافه بالآخر ونية بطريق الالتفات  
 انتزاع والله أعلم **وقوله** لأنه إذا وقع عليه الشرب بغيره  
 معاً الشرب وصف المذموم من غير الجمل وإشبات الجود  
 وقد وقع عليه الشرب بغيره الجمل ولا شك أنه شيء  
 بكنهه

بكنهه فلا يكون بغيره لأن كونه غيراً يستلزم شرباً بكنهه  
 الجمل عنه فكنهه غيراً الأذم عن غير المذموم وبغيره من غير الجمل  
 عنه كونه جواً واجباً احتقار المقام وبذلك الالتفات  
 يتم المقام وكذا دليل على أنه جعل في الشرب غير كنهه الجمل  
 كناية عن إشبات الشرب له بكنهه كونه متفرع منه مغاير  
 ادعاء ليكون تجزئاً بل هو تطويل المسافة بلا شئ وتوحيلاً  
 ما ذكرناه أنك إذا قلت يا من يشرب بكنهه كونه بكنهه  
 عنه أنه يشرب بكنهه فهو كونه آخر متفرع منه وإن كان ذلك  
 للكلام قطرية كونه كناية من كون المذموم غيراً بغير الجمل  
 كونه غيراً تجزئاً فاعلم كونه كناية عن إشبات شرباً بكنهه  
 كونه متفرع منه بما معه والفرق ظاهراً في ادعاء ذلك  
 فلا البعض وإنما قوله وأنه وإن كان الخطاب لنفسه  
 قائماً بوجه عليه إذا كان مراده فاذكروه توجيه ما في الكتاب  
 وأما إذا روي بوجه ووجه فلا أفلو كانت حلتها على الذي  
 كونه لكأن العلة المذكورة علة حقيقة لا يلزم من كونها  
 للعلة في العادة أن يكون علة حقيقة أي موافقة لما  
 في نفس الأمر كما فسرها بذلك الأثر كما كانت من الشك  
 في الكذب فلا على أن يدل على حقايق الاعتبار اللطيف  
 أو لا ووجه مع الظهور فإن كانت مع ذلك علة حقيقة  
 فأتى القيد الأثير أيضاً **وقوله** من انتقل إلى شدة  
 النفاق قال في الصحاح النفاق شقة تلبيسها المرأة



وتشدد وسطها ثم يرسل الاعداء الاسفل الى الركبة ولا  
سفل نحو على الارض وليس لها حجة ولا يتحقق وقد انتقلت  
المرأة ليست النطاق وانتطق الرجل اي ليس المنطق وهو  
كل ما شددت به وسطك والمنطقة معروفة باسم لها  
خاص تقول منه نطق الرجل فتتطرق **قوله** وهذا زيادة  
توضيح للمقصد لان كون اثبات شئ من العيب على تقدير  
كون قول السيف من العيب مفهوم من سلب اثبات  
شئ منه على الشرط المذكورة يعني قوله ان كان قول السيف  
عيبا وفي بحثنا لاذ القائل قوله اي ان كان قول السيف  
عيبا بيان لمراد الشاعر كانه قال يعني الشاعر ان فيه عيبا  
ان كان قول السيف عيبا وقوله فاشتب على صيغة الما  
من كلام من المقصود بغير علم ما ذكره من مراد الشاعر وليس  
فعلا مضاعفا مشتقا على الشرط المذكور وجوابه كما تو  
همه فانه عليك جعل لفظا ومعنى ونحو فلا بد من قوله على  
كونه منه **قوله** فيجوز ان يكون من الضرب الاول وان  
يكون من الضرب الثاني لانه من الضرب الاول فان  
قد يدخل السلام في اللغو فقد اعتبر وجهها تاكيد  
والا فام يفتي بالوجه واحدة وذلك جار في جميع اقسام  
الاقول ولا يصح بل لك من الضرب الثاني الذي لا يكون فيه  
الا اعتبار وجه واحد للتاكيد ولعلنا اذا يكون من  
الضرب الثاني لعلنا المماثلة فقط **قوله** مطايا مطايا

فجعل

وجعلك مناذل مناذل عنها ليس عين بقلع مطع في  
مد ومن اي قدر ذلك عنها اي لم يصبرها قيل المخران هذا  
المطايا لما وصلت الى مناذل لصانته الى كان قاصدا اليها  
ذهب عنه المعياء والكلال لانتهاقامت بها وهولها و  
صل اليها لم يزد روثها الا تذكروا وشجوا وفيه وجه  
وهو انها بقيت فيها بقيمة زال عنها القدر فلم ينلها  
وامكنها الوصول وقيل اراد ان تاتي مناذل الطريق فيبلغ  
من تايها من المطايا فاقبل عليها عينا طيها ويقول انها ان  
اطالت وجعلك فقلد محزون منها عابثة الخوصاق فلم يكن  
عديك قدر الله فيها والقدر الذي اخطاكن فيها لا يكاد  
يقارقه او ياتي علما يقع من مقوله وهذا المعنى انظر كذا في حوا  
السقط **قوله** اي قل صفة بن عبد الله الصفة الرجل الشجاع  
والان كومن الحيات وبه ستم الشخص **قوله** او لا يكون لكل  
كلية في احلي القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطينا  
الكثير فضل توبك وانحو وجه ذلك في حاشيته بالاد  
بالمقابلة ان يكون تقدير الكلمات في القرينة الثانية على غلط  
تقدير في القرينة الاولى كوصوف وصفته في قوله نعم  
سرر مرفوعة واكواب موضوعه وصل مع فاعل ومعلوم  
في متصل انما ملق والصامت الى غير ذلك علما انما  
هذه من الامثلة وليس الحال في قوله نعم انا اعطينا الكثير  
مع صاحبها لك **قوله** وادك ان ذرت الخ وورودا









سازمان تحقیقات و آموزش  
اهدایی  
مستحق کریم زاده  
۱۳۷۷





